نظرية التعليل في النحو العربي
بين القدماء والمحدثين



تأليف الدكتور

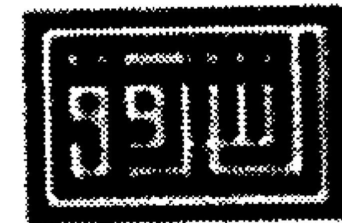
حسن خميس سعيد الملخ



نظرية التعليل في النحو العربي
بين القدماء والمحدثين

تأليف

د. حسن خميس سعيد الملخ



2000

رقم التصنيف: 415.1
المؤلف ومن هو في حكمه: حسن خميس الملخ
عنوان الكتاب: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين
الموضوع الرئيسي: 1- اللغة العربية
2- النحو العربي
رقم الإيداع: 90 / 1 / 2000
بيانات النشر: عمان: دار الشروق
● تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل المكتبة الوطنية

ردمك ISBN 9957 - 00 - 088 - 8

● نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين .
● حسن خميس الملخ .
● الطبعة العربية الأولى : الإصدار الأول ، فبراير 2000 .



دار الشروق للنشر والتوزيع
هاتف : 4618190 / 4618191 / 4624321 فاكس : 4610065
ص.ب : 926463 الرمز البريدي : 11110 عمان - الاردن

دار الشروق للنشر والتوزيع
رام الله: المنارة - الشارع المنارة - مركز عقل - التجاري هاتف 02/2961614
نابلس: جامعة النجاح - هاتف 09/2398862

■ التنضيد والاخراج الداخلي وتصميم الغلاف وفرز الألوان و الأفلام :
الشروق للدعاية والإعلان والتسويق / قسم الخدمات المطبعية
هاتف : 4618190/1 فاكس 4610065 / ص .ب . 926463 عمان (11110) الأردن

محتويات الكتاب

الموضوع | الصفحة

الرموز والمختصرات

م	مسند
م إ	مسند اليه
م س	مركب اسمي
مف	مفعول
نا/فا	نائب فاعل
ف	فعل
فض	فضلة
ج	جملة
$\overline{\text{ج}}$	صورة الجملة السطحية
Φ	صفر
∍	ينتمي إلى
∴	إذن (النتيجة)

المقدمة

كنت مع اتصال قراءتي في كتب النحو العربيّ أجد أنّ نحو العربيّة مجموعة قليلة من القوانين النحويّة التي يؤدي تطبيقها تطبيقاً صحيحاً الى ضبط اللسان عند الكلام ، واليد عند الكتابة ، فأعجب بهذا العلم الصغير في حجمه العظيم في فائدته المتّسق في ترابطه ، وأرى أنّه من أعظم ما أنتجه العقل العربيّ المسلم في البحث العلميّ ، لأنّ القاعدة النحويّة تتسم بالبساطة والشمول والترابط مع غيرها وإمكانية البرهنة على صحتها ، وهي سمات تكفل للقاعدة النحويّة الحضور المستمر مع كر الأيام وتغير المكان ، فتصبح لبساطتها وشمولها كالجوهر الذي لا يقبل التجزئة ، ولا يفقد خصائصه المميزة له عند تداخله مع غيره .

وكنت أرى حول القاعدة النحويّة ظلالاً ، تتفاوت في انتشار ها وسعتها من كتاب نحويّ إلى آخر ، فتكاد تمّحي أحيانا بين القواعد فلا تظهر إلاّ تحت عين الباحث المتخصّص ، وتكاد تطغى في انتشارها حتى تكاد تمحّي معالم القاعدة النحويّة ، فيصبح الكتاب النحويّ كأنه في ظلال النحو لا النحو نفسه ، وأرى بعد ذلك وشائج قويّة بين القاعدة النحويّة وظلالها تعبّر عنها نظريّات العامل والمعمول والاختصاص والأصل والفرع والشاهد والبناء والإعراب والتقدير واللفظ والمعنى وغيرها من النظريات التي تحيط بالقاعدة النحويّة إحاطة السوار بالمعصم تجميلا له ووقاية من شرّ التفتت .

ولم يرعني شيء من تلك الوشائج القوّية بين القاعدة النحوية وظلالها كما راعني التعليل ، إذ وجدته قاعدة بين القواعد النحوية ، وظلا بين الظلال ، فخصصته بهذه الدراسة أتتبع تطوّره منذ نشأته ، وأرسم معالمه المنهجيّة ، وأظهر آثاره العلمية ، وأحدد موقعه من نظريات التفسير في علم اللغة الحديث .

فالتعليل توأم النحو في نشأته ولد معه مسانداً للقاعدة النحوية يقدم لها التفسير الأوليّ في وجه السؤال البشري المتوارث «لماذا» ، حتى إذا ما نضج النحو أو كاد تجاوز جمهور النحاة التفسير الأوليّ إلى تفسير آخر يتداولونه بينهم في تعليل اتساق النظام النحوي كاملا وتناسقه ، فبدأ التعليل تفسيرا أوليّا تعليميا ثم أصبح تفسيرا نظريا يميز بين نحو الطلبة المتعلمين ونحو الباحثين المتخصّصين ، وفي كلا المستويين ينسجم مع طبيعة العقل البشري الذي دأب على ربط الأشياء بعضها ببعض ربطا عِلّيّاً ، وينسجم مع طبيعة النفس التي تأنس بثبوت الحكم النحويّ بالتعليل ، فلا ينبغي أن يزول ذلك الأنس ، بل ينبغي أن يبقى حاضراً في ذهن المشتغلين بالعربية وسيلة للتعليم ، وأداة للربط والتفسير ، ومادة يتدبرها العقل ، ويتعهدها بالتعديل والتغيير والتطوير كلما وجد فيها خللاً ، لأن العلل وجوه إقناعية اجتهادية .

والعلة في النحو غير العلّة في نظريته ، ذلك أنها في النحو تطبيقيّة تؤلف بين القواعد في الإعراب والبناء وتقدير الحركات وتفسير التشابه الإعرابيّ مع اختلاف الوظيفة النحويّة ، ومراعاة دلالة الحال ومُواضَعات الخطاب الكلامي الناجز ، لكنها في نظريّة النحو وسيلة منهجية في تفسير انسجام النظام النحويّ تحقق الترابط بين التصور النظري للغة والاستعمال الفعلي لها ، فقد بنى النحاة تصوراً نظرياً للغة يقوم على ظاهرة التعميمات المطلقة ، فأصل الأسماء الإعراب ، وأصل الأفعال البناء ، ثمّ صاغوا قواعد تفصيلية من الاستعمال اللغوي الذي اصطلح على تسميته بالسماع ، ووجدوا أن القاعدة يمكن أن يقع ترخّص في تطبيقها بدواع من قرائن السّياق أو الموقف الانفعالي ، فأصبح الخطاب النحوي تجسيداً لظواهر ثلاث غير متشابهة هي اللغة في المستوى النظري ، والقاعدة في المستوى التعليمي ، والاستعمال في المستوى التطبيقي .

ويؤلف التعليل بين هذه الظواهر بمظهر مزدوج : الأول داخلي كأن يكون بين قواعد النحو نفسها ، والثاني خارجي يعرف القاعدة بالمستوى النظري ليردّ الاختلاف السطحي إلى ائتلاف عميق ، ومن هنا تأتي نظريات الشبه والاختصاص والمناسبة .

ومادة التعليل قابلة للتشكّل وفق المنهج الذي يريده النحوي ، فيمكن أن تكون بمنهج فقهي أو كلامي أو منطقي ، والثالث أكثر مناسبة للنحو ، في أية لغة ، لأن الصورية والبرهنة تجمع بين اللغة والمنطق .

وقد كنت أحفظ منذ أيام الطلب الأولى المثل المتداول المشهور : «أضعف من حجة نحوي» وأراه حكمة صادقة تمثل تجربة حكيم خبر النحو ، وحجج النحاة حين وجد ظاهرة الخلاف النحويّ تضرب بجذورها في أصول النحو ، فتنتج شجرة ضخمة غير متآلفة الغصون ، ولكنّ هذا المثل المشهور بدأ يضعف وينتفي شيئاً فشيئاً حين وجدت أنّ علل النحو قوية مستحكمة في الغالب ؛ إذ نظر إليها بمعزل عن التطبيق ، أما في الممارسة النحوية فتبدو قوية في موقع ، ضعيفة في آخر ، وما هذا إلا لأنّ الخلاف النحوي لم يكن في أصول النحو وقواعده وعلله بل في تطبيقها .

ومن الخطأ أن يظن أن النحاة جميعهم كانوا يحسنون الانتقال التعليلي من النظرية إلى القاعدة إلى الاستعمال ؛ فمنهم من ينشط ذهنه لهذا الانتقال التعليلي ، ومنهم من يقف عند حدود الاستعمال فقط ؛ لهذا يصبح الخلاف النحوي بينهم ظلا لمفهوم كل واحد منهم للنحو ، فابن مضاء الظاهري يرفض علل النحو النظرية لأن النحو عنده قاعدة واستعمال لا يبعدان عن الظاهر كمذهبه الفقهي الظاهري .

وللباحثين المحدثين مواقف متباينة من التعليل النحوي ، ففي ضوء الموروث النحوي نفر الدكتور مهدي المخزومي من التعليلات التي لا تستند إلى الاستعمال في حين قبل الأستاذ علي النجدي ناصف تعليلات النحاة في مجملها لانسجامها مع طبيعة الإنسان في السؤال عن المجهول .

وفي ضوء مناهج النّظر اللغوي الحديث كان مؤيدو الاتجاه الوصفي التقريري مثل الدكتور عبد الرحمن أيوب يرفضون العلل النظرية التي تتجاوز الوصف الظاهري إلى التفسير الباطني ، في حين كان مؤيدو الاتجاه التفسيري كالدكتور عبد القادر الفاسي الفهريّ يرون النحو بناءً عقليًا قابلاً للتفسير النظريّ . وبرز بين مناهج النظر

اللغوي الحديث منهج يتوسط الموروث النحوي القديم ومكتسبات الدرس اللغوي الحديث في تحديث الدرس النحوي للعربية ، كما في بعض أعمال أستاذي الدكتور نهاد الموسى والدكتور عبد الرحمن الحاج صالح .

وقد تبنّت الدراسة هذا الاتجاه التأصيلي هروباً من الانزواء في الموروث القديم أو الانكفاء على معطيات الدرس اللغوي الحديث ، فتنشأ ، والحالة هذه ، قطيعة بين التراث والحاضر ؛ ففي كل منهما صالح مفيد يظهر بوضوح عند إجراء مقابلة علمية بينهما بعيداً عن عقدة التأثر والتأثير .

وقد بدت نظرية التعليل في النحو العربي شبيهة بنظرية التفسير الكلي في النحو التحويلي عند تشومسكي ، ففي كلتا النظريتين سَعْي إلى ما وراء اللغة المستعملة والقواعد المقنّنة لها ، وما يؤدي إليه هذا السعي من القول بالتقدير ، والأصل والفرع ، والأثر ، وقدرة بعض العناصر اللغوية على التحكم بعناصر أخرى في تركيب الجملة .

وخلف هذا التشابه اختلاف واضح في الهدف ، فالتعليل في العربية تفسير لتناسق نظام النحو العربي فقط ، في حين يعدّ التفسير في النظرية التحويلية تعليلاً رياضيا لتناسق أيّ نظام لغوي بشري بعيداً عن تفسير العادات اللغوية الاجتماعية التي تقدم نظرية التعليل في العربية تفسيراً لها في علل أمن اللبس والتخفيف .

ومع أن الدراسة محاولة في الإجابة عن سؤال مفصلي في النحو العربي هو : ما نظرية التعليل في النحو العربي؟ إلا أنها في سعيها للإجابة عن هذا السؤال كانت تطرح مجموعة كبيرة من الأسئلة التي تستأهل البحث العلمي الجاد أهمها : كيف يمكن قراءة التراث النحويّ قراءة نظرية تتجاوز المعلومة النحوية إلى المنهج الذي صدرت عنه ، والشكل الذي تمثلت به مع إجراء حوار علمي بين المنهج والشكل من جهة ، ومعطيات الدرس اللغوي الحديث من جهة أخرى؟

وهذه الدراسة في الأصل أطروحة جامعية أعدّت في الجامعة الأردنية لنيل درجة الدكتوراه في النحو العربي واللسانيات التحويلية التوليدية ، نعم صاحبها

بعناية أساتذة قسم اللغة العربية ، فكان الدكتور جعفر نايف عبابنة نِعْم المشرف العلمي في المتابعة والتوجيه والمناقشة والحوار ، يتعهد الدراسة وصاحبها بالرعاية والمتابعة والاهتمام ، كما يتعهد ابنا من أبنائه ، وكتاباً من كتبه المتميزة ، فله الشكر الموصول بدوام التقدير والاحترام .

كما كان أستاذي الدكتور نهاد الموسى مثالاً محتذى في البحث النحوي بما عُرف عنه من دقة في التفكير ، وربط محكم بين المسائل النحوية ، واتزان علمي في الجمع بين القديم والحديث في الدرس النحوي ، فله حبل موصول من الاعتراف بالجميل والشكر الجزيل .

أمّا أستاذي الدكتور محمد حسن عواد ، فأدين له بالكثير ؛ فقد علمني النحو ، وزرع فيّ حبه ، وتفضل بالإشراف عليّ في مرحلة الماجستير ، وعلمني أن العلم تواضع واحترام للباحثين جميعا . فدوام شكري له حق عليّ أقرّ به .

وكان لأستاذي الدكتور عبد الحميد السيد فضل علمي كبير ظهر في توجيهاته السديدة يوم المناقشة ، فله الشكر الممتد .

وفي الختام أحمد الله تعالى على ما يسّر وأعان ، ولا أبرّئ نفسي من الزلل أو الخطأ ، ولكنني قد حاولت جهدي ، وفوق كلّ ذي علم عليم . فالصواب مقصدي والكلمة الأخيرة في التعليل لم تقلْ ، فما زال في الموضوع بقية تستنهض هِمَم الباحثين بتوفيق من الله جلّ وعلا ، وهو المستعان ، عليه توكلت وإليه أنيب .

د . حسن خميس الملخ .

عمّان في ٢٤ رمضان ١٤٢٠ هـ

الموافق ١ / ١ / ٢٠٠٠ م

التمهيد

التمهيد
التمهيد
التمهيد
التمهيد
التمهيد
التمهيد
التمهيد

التعليل في الدراسات النحويّة الحديثة:

حظي التّعليل في النّحو العربيّ بدراسات متنوّعة من الباحثين ؛ لأنّه قضيّة مفصليّة أساسيّة في النّحو العربيّ ، فتناولوه بالعَرْض ، والتّحليل ، والنّقد في دراسات مستقلّة ، أو في دراستهم لقضيّة من قضايا أصول النّحو ، كالقياس ، والاستدلال ، والعامل ، أو في دراستهم لجهود عَلَم من أعلام النّحو ، أو في تحقيقهم لكتاب من كتب النّحو ، أو في تأريخ بعض الباحثين للنّحو العربيّ ، أو بعض مراحله .

فقد أرّخ الدّكتور مازن المبارك للعلّة النّحويّة في نشأتها وتطوّرها حتى القرن العاشر للهجرة [١] في كتابه «النحو العربيّ : العلّة النّحويّة : نشأتها وتطوّرها» [٢] ، ورأى أن تاريخ العلّة النّحويّة ملازم لتاريخ النّحو والتأليف فيه ، وأنّ تطوّر النّحو مرتبط بتطوّرها»[٣] .

ويقوم منهجه في التأريخ للعلّة النّحويّة على اقتطاف نماذج دالّة من علل أعلام النحاة ، كلّ على حدة ، كالخليل وسيبويه وغيرهما ، ثمّ يُعقب هذه النّماذج تحليلاً عامّاً ، يحدّد فيه علاقة التّعليلات بالمعنى ، أو الفلسفة ،أو القرب من روح اللّغة ،أو البعد عنها ، أو التكلّف .

فأعقب ذكر نماذج من تعليلات الخليل ، وأبي الخطّاب الأخفش[٤] بقوله : «وتتّصف هذه التّعليلات جميعاً بكونها بعيدة عن الفلسفة ، قريبة من روح اللّغة ، ومن حسّها الذي ينفر من القبح . . . وتلتزم موافقة الإعراب للمعنى»[٥] .

وقد عُدّ كتاب الدّكتور مازن المبارك مرجعاً أساسيّاً في حديث بعض الدّراسات عن التّعليل النّحويّ كدراسة الدّكتور عبد الحميد علي الفلاح« نهج السّيرافي في

---

(١) انظر : مازن المبارك- النّحو العربي ، ص٦ .
(٢) صدر لأول مرّة سنة ١٩٦٥م .
(٣) مازن المبارك- النحو العربي ، ص٥ .
(٤) انظر : المرجع نفسه ، ص٥٤- ٥٧ .
(٥) المرجع نفسه ، ص٥٧- ٥٨ .

شرحه لكتاب سيبويه» [1] ودراسة الدّكتور عطا موسى : «مناهج الدرس النحويّ في العالم العربيّ في القرن العشرين»[2] .

ولم يتمكّن الدّكتور مازن المبارك من الاستفادة من بعض المصادر الأساسيّة في دراسة التّعليل مثل«المقتضب» للمبرد ، و « الأصول» لابن السّراج ، و« المقتصد» لعبد القاهر الجرجاني ، و«شرح المقدّمة الجزولية الكبير» للشّلَوْبين ، و « اللباب في علل البناء والإعراب» للعكبري ، و«البسيط في شرح جمل الزجاجي» و« الملخص في ضبط قوانين العربيّة» وكلاهما لابن أبي الرّبيع .

ويبدو أنّ السّبب عدم توفّر هذه المصادر بين يديه ؛ فقد كانت مخطوطة يصعب الوصول إليها .

ولأنّ الدّكتور مازن المبارك التزم بالتّأريخ للعلّة النّحوية حتى القرن العاشر الهجريّ ، فقد اضطُر إلى إغفال جانبين أساسيّين في دراسة العلّة النّحويّة ، أولهما : طبيعة العلّة النّحويّة وأصولها . وثانيهما : موقف بعض المحدثين منها إلا ما جاء في سياق العرض التّاريخي[3] .

وكتبت نهاد فليح حسن مقالة في العلّة النّحويّة بعنوان« العلّة النّحويّة بين النّظريّة والتطبيق»[4] ذهبت فيها إلى أنّ التّعليل بدأ في النحو سابقاً لكلّ من علمي الكلام ، والأصول[5] وأنّ العلل القياسيّة ، والجدليّة ، والموجبة ، والمجوّزة.ظهرت بعد القرن الثّالث عندما انتشرت الفلسفة والمنطق الأرسطي[6] ، وهو قوْل غير دقيق لبروز هذه العلل في كتاب سيبويه في القرن الثاني ،[7] وصرّحت أنّ العِلل الأُوَل

(١) عبد الحميد علي الفلاح- نهج السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه ، ص٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ .
(٢) عطا موسى- مناهج الدرس النّحوي في العالم العربي في القرن العشرين . ص١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٣ .
(٣) انظر مثلاً : ص١٥٦ ، ١٥٧ .
(٤) نشرتها في مجلة آداب المستنصريّة ،ع١٤ ، ١٩٨٦م .
انظر : ص١٦١- ١٩٢ .
(٥) انظر : نهاد فليح حسن- العلة النّحوية بين النّظرية والتطبيق ، ص١٦٩ .
(٦) المرجع نفسه ، ص١٧٥ .
(٧) انظر : مبحث التعليل النحوي في كتاب سيبويه .

تقبلها اللّغة[1] ، والعلل الثّواني والثّوالث تُرضي العقل ، وإنْ لم ترضِ اللّغة[2] .

ولم يستطع هذا البحث تحقيق هدفه في الوصول إلى «تصوّر جدّي لأصول مبدأ العلّة»[3] ، لأنّه اشتغل بنشأة مبدأ العلّة ومناقشة فائدة العلل الأُوَل ، والثواني ، والثوالث[4] .

وقد نشر الدّكتور عبد القادر المهيري مقالة بعنوان «التّعليل ونظام اللغة»[5] ، أشار فيها إلى أنّ التّعليل اتُّخذ أداة لتفسير النّظام اللّغويّ ، مدلّلاً بدراسة عامّة مقتضبة لعلّتي الخفّة ، والثّقل[6] .

وقام الدّكتور جلال شمس الدين بدراسة« التعليل اللّغويّ عند الكوفيّين مع مقارنته بنظيره عند البصريّين : دراسة ابستمولوجيّة» في مستويات اللّغة : الصوت والصّرف والنحو والدّلالة ، فأحسن توضيح العلاقة بين نظريّة العامل والتّعليل[7] ، لكنّه أهمل البحث في نشأة العلّة وتطوّرها إلا بإشارة مقتضبة[8] ذهب فيها إلى أنّ الخليل بن أحمد الفراهيدي أوّل من علّل في النحو ، والحقّ أنّه مسبوق بعبد الله بن أبي إسحق الحضرميّ المتوفى سنة ١١٧ هـ ، وأنّ الدّينوري أحمد بن جعفر المتوفّى سنة ٢٨٩هـ هو الذي قسّم علل النّحو إلى علل تطّرد في اللّسان ، وأخرى تظهر حكمة المتكلّمين ، والحقّ أنّ الدينوري هو الحسين بن موسى المتوفى في حدود سنة ٤٩٠ هـ صاحب كتاب «ثمار الصّناعة في علم العربية» .

---

(١) انظر : نهاد فليح حسن- العلّة النّحويّة بين النظريّة والتطبيق ، ص١٨٥ .
(٢) المرجع نفسه ، ص١٦٢ .
(٣) المرجع نفسه ، ص١٦٥- ١٦٩ .
(٤) المرجع نفسه ، ص١٧٥- ١٨٦ .
(٥) نشرها في مجلّة حوليات الجامعة التونسيّة ، ع٢٢ ، سنة١٩٨٣م ، ص١٧٥- ١٨٩ . ثمّ أعاد نشرها في كتابه- نظرات في التراث اللغويّ العربيّ ، ص١١٧- ١٢٩ .
(٦) انظر : عبد القادر المهيريّ- نظرات في التراث ، ص١١٩- ١٢٩ .
(٧) انظر : جلال شمس الدين- التعليل اللغويّ ، ص٩٧- ١٢٤ .
(٨) انظر : المرجع نفسه ، ص١٢ .

ولم يوضح الدّكتور جلال شمس الدين أصول التّعليل، ومناهجه، وموقف المحدثين منه، وفي دراسته منطلقان لا يُقرّ عليهما:

الأوّل أنّه حصر مفهوم البصريّين في كتاب سيبويه فقط.

والثّاني أنّه بنى دراسته على أنّ علل اللّغة منطقيّة فلسفيّة، وهو تعميم غير دقيق.

وكتب الدّكتور محمد هاشم عبد الدايم مقالة بعنوان «التّعليل عند النّحاة العرب»[١] ذهب فيها إلى أنّ النّحاة استفادوا من الفقه، والمنطق في تعليل مسائل النّحو[٢]، و أنه قد ألّفت بعض الكتب في التّعليل منها كتاب «الإيضاح في علل النحو» للزّجاجي[٣]، وقد أجمل الحديث عن هدف الدّكتور مازن المبارك من بحثه العلّة النّحوية في كتابه «النّحو العربيّ» وبيّن أنّ منهجه طولي اقتضى منه الاختصار في آراء كلّ نحويّ وفي علله أحياناً[٤]، ولم يوافقْه على «قسوته في النّقد للنّحاة»[٥]. ودعا في نهاية دراسته إلى«الإبقاء على هذه الثّروة العلميّة من العلل، والعوامل، والأقيسة، والتّأويلات، والتّقديرات، وغيرها»[٦].

ودراسته تفتقر إلى المصادر النّحويّة، لأنّه بناها على ما كتبه الزّجاجي، وابن جنّي، والسّيوطيّ، ومازن المبارك، ولم يتبيّن تطبيق النّحاة لنظريّة التّعليل في أعمالهم.

وأفرد الدّكتور علي أبو المكارم في كتابه« أصول التّفكير النّحوي» باباً لدراسة التّعليل[٧] بيّن فيه ارتباط نشأة التّعليل ببواعث عربيّة إسلاميّة[٨].

---

(١) نشرها في مجلّة البحث العلمي والتّراث الإسلامي- جامعة الملك عبد العزيز، كلية الشّريعة والدراسات الإسلاميّة، ع٣، سنة ١٤٠٠هـ، مكّة المكرمة. ص١٣٥- ١٥٧.

(٢) انظر: محمد هاشم عبد الدايم- التعليل عند النحاة العرب، ص١٤٠.

(٣) المرجع نفسه، ص١٤٣.

(٤) المرجع نفسه، ص١٤٥.

(٥) المرجع نفسه، ص١٥٣.

(٦) المرجع نفسه، ص١٥٧.

(٧) انظر: علي أبو المكارم- أصول التفكير النحوي، ص١٥٩- ٢٣٦.

(٨) المرجع نفسه، ص١٦٢- ١٦٤

وقد صرف الدّكتور علي أبو المكارم همّته إلى دراسة التّعليل بعدّه منهجاً طرأ عليه تغيير من النّشأة حتى عصر السّيوطي ، نتج عنه نقل منهج التّعليل في الفقه إلى أصول النّحو ، ولهذا درس مسالك العلّة ، ولم يرتضِ لدراسة النحو منها إلا «الطّرد» ، و«السّبر والتقسيم»[1] .

ولعلّ أقرب وصف يمكن وسم دراسة الدّكتور علي أبو المكارم لظاهرة التعليل النحوي به أنها دراسة نقديّة لنظريّة التعليل النّحوي في كتاب «الاقتراح» للسّيوطي ، لهذا لم تهتم بدراسة أصول التّعليل وموقف المحدثين منها .

وعدّ الدّكتور محمد خير الحلواني العلّة النّحويّة من ضروب الاستدلال ، فدرسها من غير إضافة جديدة تذكر على ما ذكره السّيوطي في أصوله[2] .

ودرس الدّكتور سعيد جاسم الزّبيدي العلّة «الجامع» في القياس النّحويّ موافقا ما ذكره ابن الأنباري في«اللمع» و «الإغراب»[3] .

وهدفت بعض الدّراسات إلى إبراز علة من علل النّحو ، واستقصاء مسائلها ، وتبويبها ، وترتيبها كبعض دراسات الدّكتور عبد الفتاح الحموز مثل «ظاهرة التعويض في العربية»[4] ، و «ظاهرة كثرة الاستعمال ومسائلها في العربية»[5] ، و«مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها»[6] ، ودراسة الدكتور فؤاد السّيد« قضية الشّبه في النّحو العربي» [7] .

وهذه الدّراسات تخطو الخطوة الضروريّة الأولى في دراسة العلل النّحويّة ، وتُعين على رسم معالمها واستيضاح مسائلها .

---

(١) علي أبو المكارم – أصول التفكير النحوي ، ص٢٢٨ .

(٢) انظر : محمد خير الحلواني- أصول النحو العربي ، ص١٠٨- ١١٩ .ووازن بينه وبين ما كتبه السّيوطي في الاقتراح ، ص٤٦- ٦٨

(٣) انظر : سعيد جاسم الزبيدي- القياس في النحو العربي ، ص٢٦- ٣٤ ووازن بينه وبين ابن الأنباري- الإغراب ، ص٥٤- ٦٢ .

(٤) نشرها في عمّان سنة ١٩٨٦م عن دار عمّار .

(٥) نشرها في المجلة العربيّة للعلوم الإنسانية ،ع٢٥ ، مج٧ ، سنة ١٩٨٧م .

(٦) نشرها في مجلة مؤتة للبحوث والدراسات ،ع١ ، مج١ ، سنة ١٩٨٧م .

(٧) انظر : فؤاد السّيد- قضية الشبه في النحو العربيّ .

وتتطلّب دراسة جهود علم من أعلام النّحو أحياناً توضيح موقفه من التّعليل كتوضيح أستاذي الدّكتور جعفر عبابنة موقف الخليل بن أحمد من التّعليل النّحوي[1] وتوضيح الدكتور فاضل السّامرائي موقف الزّمخشري[2] ، وتوضيح الدّكتورة خديجة الحديثي موقف أبي حيّان [3] وتوضيح الدّكتور عبد الحميد علي الفلاح موقف السّيرافي من التعليل النحوي[4] .

وهذا النّمط من الدراسات يسهل التّأريخ للتّعليل النّحوي وتطوّره ، ويساعد على تعرف مواقف أئمة النّحو منه .

ويعمد بعض المحقّقين في تحقيقهم لكتاب من التّراث النّحوي إلى التّقديم للكتاب المحقّق بدراسة ، قد يكون فيها توضيح للعلّة النّحويّة في ذلك الكتاب على نحو ما ظهر في تحقيق الدّكتور عبد المنعم هريدي لـ«شرح الكافية الشافية» في النحو[5] ، وتحقيق الدّكتور أحمد محمد الخراط كتاب «رصف المباني في شرح حروف المعاني»[6] للمالقي ، وتحقيق الدكتور يحيى ميرعلم لشرح العكبري للإيضاح[7] .

ولهذه الدراسات أهمّيّة كبيرة في تعرّف مَوْقف مؤلّف الكتاب من التّعليل .

ولا يعدم الباحث إشارات مفيدة إلى التّعليل النّحويّ في كتب تاريخ النّحو ككتاب «تاريخ النّحو العربيّ في المشرق والمغرب» للدكتور محمد المختار ولد ابّاه[8] .

---

(١) انظر جعفر عبابنة- مكانة الخليل ، ص٨٥- ١٠٥ .

(٢) انظر : فاضل السّامرائي- الدراسات النحوية واللغويّة عند الزمخشريّ ، ص٣٠٢- ٣١٣ .

(٣) خديجة الحديثي- أبو حيّان النحويّ ، ص٣٩١- ٣٩٧ .

(٤) عبد الحميد علي الفلاح- نهج السيرافي ، ص٥٢٨- ٥٦٤ .

(٥) ابن مالك- شرح الكافية الشافية ، دراسة المحقّق ، ج١ ، ص١١٣- ١٣٣ .

(٦) المالقي- رصف المباني ، دراسة المحقّق ، ص٦٩- ٧٩ .

(٧)يحيى مير علم- منهج العكبري في شرح الإيضاح ، ج١ ، ص٣٢٣-٣٣٢.

(٨) انظر : محمد المختار- تاريخ النّحو العربي ، ص٣٦- ٣٩ ، ١٨٣ ، ٢٠٤- ٢٠٥ ، ٢٥١- ٢٥٣ ، ٢٩٨- ٢٩٩ ، ٣١٨- ٣١٩ .

وقد كانت هذه الدّراسات المتنوعة روافد أساسيّة مدّت البحث بأفكار استضاء بها في مختلف مراحله ، فجاء هذا البحث ليستجمع ملامح نظرية التعليل من حيث نشوؤها وتطورها باعتماد مصادر جديدة كشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ، والمستوفى في النحو للفرخان . ومن حيث ماهيتها ببحث طبيعتها ودوافعها وأنواعها وأصولها وتفاعلها مع العلة الفقهية والمنطقية . ومن حيث موقف القدماء والمحدثين منها بالاستعانة بمناهج النظر اللغوي الحديث .

مفهوم التعليل

- **في اللغة** : التعليل «تفعيل» من الفعل «علّل» ، معناه السّقْيُ بعد سقْي ، وجَنْيُ الثمرة مرّة بعد أخرى ، والعِلّة - بالكسر - المرضُ ، والحَدث يشغل صاحبه عن حاجته ، كأنّ تلك العلّة صارت شغلاً ثانياً منعه عن شغله الأوّل[1] ويبدو أنّ مدلول مادّة «عَلَل» الطروء والتجدّد .

- **في الاصطلاح** : التعليل في عمومه بيان علّة الشيء ، وتقرير ثبوت المؤثّر لإثبات الأثر ، ويطلق على ما يُستدلّ فيه من العلّة على المعلول[2] والتعليل في النّحو : تفسير اقترانيّ يُبين علّة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وَفْق أصوله العامة .

فهو « تفسير» ، لأنّ التفسير هو «الكشف عن المراد من اللفظ (نحويّاً) سواء كان ذلك ظاهراً في المراد ، أو غير ظاهر»[3] . فمن الظاهر تعليلُ رفع كلمة «زيد» في جملة : «جاء زيدٌ» بأنّها فاعل . ومن غير الظاهر تعليل عدم جزم «أن» المخففة الناصبة للمضارع ، مع أنّ الأصل النظريّ لعملها الجزم ، بأنّها شابهت «أنّ» الناصبة

(١) انظر : الجوهريّ - الصحاح ، مادّة(علل) . وابن منظور - اللسان ، مادّة (علل) . والفيروز أباديّ - القاموس المحيط ، مادّة (علل) .

(٢) انظر : الكفويّ - الكليّات ، ص٤٣٩ - ٤٤٠ . والتهانوي - موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، ج١ ، ص٤٨٩ . والأحمد نكريّ - جامع العلوم ، ج٢ ، ص٣٧٠ ، ٣٧٤ .

(٣) ابن يعيش - شرح المفصّل ، ج١ ، ص٩ . وما بين قوسين كبيرين زيادة لتقييد المعنى .

للاسم ، فنصبت . قال المراديّ في تفسير عدول «أنْ» عن أصلها النظريّ : «لمّا شابهتْ نواصب الاسم نصبت ، ولولا ذلك لكان حقّها أن تجَزْم ، وقد حكى بعض العرب الجزم بـ«أنْ»»[1] .

وتقييد«التفسير» بأنّه «اقترانيّ» يشير إلى أنّ لعملية التعليل ركنين : العِلّة ، والمعلول . فالعلّة دليل[2] يقترن بالمعلول لتفسيره نحويّاً ، ويسميها بعض النحاة سبباً[3] ، أو وجَهاً[4] .

والمعلول مدلول عليه بالعلّة المفسِّرة لحكمه المستعمل ، كجرّ الاسم بحرف الجرّ ، أو لحُكْمِهِ النظريّ المهمل ، كوجوب جرّ إنّ وأخواتها للمبتدأ[5] .

وبما أنّ التعليل «يبين علّة الإعراب أو البناء» فهو شامل للنحو العربيّ كلّه ؛ إذ لا يخرج اللفظ في العربيّة عن أن يكون مُعْرَباً ، أو مبنيّاً ، ولهذا فكتاب العُكبَرِيّ «اللباب في علل البناء والإعراب» يتضمن أبواب النحو كلّها .

ويشير قيدا «على الإطلاق ، وعلى الخصوص» إلى مرحلتين في تعليل المُعْرِب أو المبني . الأولى تبين علّة الإعراب أو البناء مطلقاً ، والثانية تبين علة اختصاص المعرب أو المبني بما اختُصّ به من علامة إعراب أو بناء .

ويرتبط التعليل- أيّا كانت صورته- بالأصول العامة له ، وهي في هذه الدراسة في قسمين :

أ- أصول التعليل في إطار النّحو:

١- أصل التوافق مع أحكام النحو .

---

(١) المراديّ- الجنى الداني ، ص٢٦ ،
وانظر : ص٢٢٦- ٢٢٧ .

(٢) الكفويّ- الكليّات ، ص٦٢١ .

(٣) انظر مثلاً : ابن مالك- شرح التسهيل ، ج٢ ، ص٢٠٧,٨ . وج٣ ، ص٢٥٧ ، ٢٦٣ ، ٢٨٠ ، ٣٩٢
والمراديّ- توضيح المقاصد ، ج١ ، ص٦٢ ، ٦٣ .

(٤) انظر مثلاً : العكبريّ- اللباب ، ج١ ، ص١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٢ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٦٢ .

(٥) انظر . المراديّ- الجنى الداني ، ص٢٦ .

٢- أصل التناظر .

٣- أصل أمن اللبس .

٤- أصل التخفيف .

ب- أصول التعليل في إطار نظرية النحو:

١- أصل العمل .

٢- أصل البناء والإعراب .

مفهوم التفسير في النظريّة التوليديّة التحويليّة:

مفهوم التفسير في النظريّة التوليديّة التحويليّة مفهوم حديث قريب من مفهوم التعليل في النحو العربيّ ، نادى به تشومسكي ، واتكأ عليه الباحثون المحدثون في الاتجاه التفسيريّ في تحديد موقفهم من التعليل النحويّ[١] ، وهو نظام من التعليلات على شكل مجموعة من النظريّات والمبادئ تفسر انتظام الظاهرة اللغويّة ، أيّا كانت اللغة التي تمثّلها في النحو ، والصرف ، والصوت ، والدلالة المعجميّة[٢] .

ومن أبرز النظريات التي يستند عليها التفسير في النظرية التوليديّة التحويليّة :

١- **نظريّة الحالة** Case theory وهي تعني بتفسير المصادر الصريحة والمؤولة .

٢- **نظريّة الربط العـــامليّ** goverment- binding theory (GB) وهي توضيح التأثير النحوي والدلالي للعنصر - أ - في العنصر -ب- باعتماد الأثر الدلالي لا البناء المجرد للقاعدة النحوية لأنها مبنية على اللغات الترتيبية كالإنجليزية .

٣- **نظريّة الثيتا** Theta theory وهي تبين علاقة الضمير بما يعود عليه في الجملة .

---

(١) انظر : مبحث التفسير في النظرية التوليدية التحويلية .

(٢) انظر : المبحث السابق نفسه .

٤- **نظريّة الفصْل** Bounding theory وهي تعنى بتفسير ظاهرة التقديم والتأخير في الجملة .

ومن أبرزالمبادئ :

١- **مبدأ التأويل الشامل** Principle of full interpretation (F1)

وهو تفسير الكلمة أو التركيب من حيث النحو والصوت والدلالة والصرف .

٢- **مبدأ الإسقاط** Projection principle وهو يبحث العلاقة بين ما تستدعيه الكلمة دلاليا وبين تمثلها الفعلي في الجملة .

ويتفق مفهوم التعليل في النحو العربيّ ، ومفهوم التفسير في النظريّة التوليديّة التحويليّة في سعيهما إلى تجاوز الوصف المحض للظاهرة اللغويّة نحو تفسيرها تفسيراً علميّا ، فيه برهان على صحة القواعد التي تنتج أنماط الكلام المختلفة .

لكن التفسير في النظريّة التوليديّة التحويليّة عامّ في منطلقاته وغاياته ، فمنطلقاته أنظمة اللغة كلّها : النحو ، والصرف ، والصوت ، والدلالة المعجميّة . وغاياته تفسير مراعاة اللغة أيّا كانت مجموعة من القواعد والضوابط ، ومحاولة بناء نحو كلّي ينتظم لغات البشر الطبيعية كلّها .

أمّا التعليل في النحو العربيّ فمسلوخ عن العربيّة ، وخاصّ بها غايته تفسير الظواهر النحوية في النحو ، والصرف ، والصوت ، فالجملتان «مشى زيدٌ» ، و «مشى البحرُ» صحيحتان نحواً ، وصرفاً ، وصوتاً ، ولا مدخل للدلالة المعجميّة فيهما ، إذ لا تُعارضُ الجملة الثانية معايير الصواب في النحو ، والصرف ، والصوت ، مع أنّ الفاعل فيهاَ لا يحمل صفات الفاعل الدلالية في الجملة الأولى .

والتعليل في النحو العربيّ محدِّد من محددات الصواب ، فعلّة رفع كلمة «زيد» في جملة «زيد طويلٌ» أنّها مبتدأ ، وهي نفسها العلّة التي تردّ جملة «زيداً طويل» لأنّ المبتدأ لا يُنصب ، أمّا التفسير في النظريّة التوليديّة التحويليّة فليس محدِّداً من محددات الصواب النحويّ[١] .

---

(١) انظر : مبحث أوجه الاتفاق بين التعليل والتفسير .

الفصل الأول

الفصل الأول
الفصل الأول
الفصل الأول
الفصل الأول
الفصل الأول
الفصل الأول
الفصل الأول
الفصل الأول

التعليل النحويّ: نشأته وتطوره

التعليل جزء من جسم النّحو العربيّ، نشأ معه، وتطوّر بتطوّره، حتّى غدا التّأريخ له تأريخاً موازياً للنّحو نفسه، إلاّ أنّه تأريخ لمنهج من مناهجه، يستعين بالنّحو بالقدر الذي يكفي لإضاءة طريق البحث فيه، ذلك أنّ «التّراث النّحويّ مختلط بطبيعته، تتداخل فيه المسائل والقضايا، وتتشابك فيه الاتجاهات والأصول، ويعسر معه لذلك كل العسْر أن يحاول باحث التماس أُسسه التي تنبني عليها قواعده التفصيليّة، وبلورة عناصره الجوهريّة التي تنتظم جزيئاته[1].

وقد مرّ التعليل النّحويّ بأربع مراحل، لكلّ مرحلة منها ملامحها المميزة التي تحدّد الامتداد الزمني لها، وهذه المراحل هي:

المرحلة الأولى: مرحلة النشوء والتكوين

المرحلة الثانية: مرحلة النموّ والارتقاء

المرحلة الثالثة: مرحلة النضج والازدهار

المرحلة الرابعة: مرحلة المراجعة والاستقرار

تبدأ المرحلة الأولى بإرهاصات التعليل في روايات نشأة النّحو العربيّ، حتّى ظهور الخليل بن أحمد الفراهيديّ مفتتحاً مرحلة النمّو والارتقاء التي آتت أُكلَها ازدهاراً ونضوجاً وحيوية، من ابن السرّاج(ت٣١٦ هـ) الذي حاول التنظير لاعتلالات النّحاة حتّى أبي البقاء العكبريّ (ت ٦١٦ هـ) الذي صاغ النّحو العربيّ وفق العلل، لتبدأ بعدَه مرحلة رابعة، فيها مراجعة للعلل وترجيح بينها.

والانتقال من مرحلة إلى مرحلة انتقال متداخل، فهناك مُدّة انتقالية بين كلّ مرحلتين، كما أنّ الحُكم على المراحل على سبيل الإجمال لا التفصيل، فقد يكون بين نحاة مرحلة المراجعة والاستقرار مَن تحاكي أعماله النحويّة أعمال نحاة مرحلة النضوج والازدهار.

---

(١) علي أبو المكارم- الظواهر اللغوية، ص ٣٢٣.

مرحلة النشوء والتكوين

تعود إرهاصات التعليل النّحويّ الأُولى إلى روايات وضْع النّحو العربيّ التي تشير إلى إدراك واضع النّحو- أيّاً كان[1]- خطَر الانحراف عن سَنَنِ العرب في كلامهم ، وضرورة«استنباط قوانينَ مطّردة شبهِ الكليّات والقواعد ، يقيسُ الناسُ- ولا سيّما غير العرب- عليها سائرَ أنواع الكلام ، ويُلحقون الأشباه بالأشباه»[2] ، بسبب ارتباط اللغة العربيّة بالإسلام الذي جاء للنّاس كافّة .

فقد قيل إنّ رجلاً قرأ قوله تعالى : ﴿**أنَّ اللهَ بريءٌ من المشركين ورسوله**﴾[3] بالجرّ[4] ، وآخر قال : «ماتَ أبانا وتركَ بنون»[5] ، وقالت ابنة أبي الأسود الدؤلي متعجبة : «يا أبت ، ما أشدّ الحرّ» بالرفع[6] . فأدركَ واضع النّحو الانحراف عن سنن العرب في كلامهم- أو ما سُمِّي باللحن- ، وردَّ الانحراف من غير أن يُصرّح بعلّة المعنى ، أو الفاعليّة ، أو المفعوليّة ، أو الإعراب ، مما يشير إلى أن التعليل النّحويّ نشأ إحساساً فنيّا يرفض بعضَ الأنماط التركيبيّة قبل أن يُصبح اصطلاحاً علميّا يعلّل ذلك الرفض .

وترتبط البدايةُ الحقيقيّة للتعليل بعبد الله بن زيد المعروف بابن أبي إسحاق الحضرميّ المتوفّى سنة ١١٧هـ[7] ، فقد قيل : إنّه «أوّل من بعج النّحو ومدّ القياس والعلل»[8] ، وفي رواية : «ومدّ القياس وشرح العلل»[9] ؛ مما جعل الأستاذ أحمد حسن الزيّات يصفه بأنّه «مُعلِّل النّحو»[10] .

---

(١) تحديد واضع النّحو مسألة شائكة في تاريخ النّحو قديماً وحديثاً .
انظر . ابن الأنباريّ-النزهة ، ص ١٨-٢٣ والشبلي- محاسن الوسائل ، ص ٣٤٧-٣٤٩ . والسيوطيّ الأخبار المرويّة في سبب وضع العربيّة ، ص ١٤٧-١٧٢ . وحسن عون- اللغة والنحو ، ص٢١٨-٢٤٨ وعلي أبو المكارم- تاريخ النحو ، ص ٦١-٧٩ .

(٢) ابن خلدون-مقدمته ، ص ٤٧٠ .

(٣) سورة التوبة ، آية (٣) .

(٤) الحلبيّ- مراتب النحويين ، ص ٨ . والسيرافيّ- أخبار النّحويّين ، ص ٣٤ .

(٥) ابن عساكر- تاريخ دمشق ج ٢٥ ، ص ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٣ .

(٦) الأصفهاني- الأغاني ، ج ١٢ ، ص ٣٠٢ .

(٧) ابن الأنباريّ- النزهة ، ص ٢٨ .

(٨) ابن سلام- الطبقات ، ج١ ، ص ١٤ . واليغموريّ-نور القبس ، ص ٤ . والبعج : الفتق

(٩) الزبيديّ- طبقات النّحويين ، ص ٣١ . والقفطيّ- الإنباه ، ج ٢ ، ص ١٠٥ . السيوطي- البغية ، ج ٢ ، ص ٤٢

(١٠) أحمد الزيّات- تاريخ الأدب العربي ، ص ٣٦٢ .

وقد تباينت آراء الباحثين في تفسير التعليل المنسوب لابن أبي إسحاق ، فذهب الأستاذ جرجي زيدان إلى أنّه ذكْرُ أسباب الإعراب[1] ، وذهب الدكتور عفيف دمشقيّة إلى أنّه «محاولة تعليميّة المراد منها تمرين الطالب على إعمال فكره لإخراج كلّ «فاعل» مثلاً مرفوعاً ، وكلّ «مفعول به» منصوباً ، وكلّ «مضاف إليه» مجروراً ، وهلمّ جرّاً ، وليس المقصود تلك التي عُرِفت فيما بعد في تاريخ النّحو بالعلّة الأولى ، والعلّة الثانية ، والعلة الثالثة»[2]

ويبدو أنّ التعليل عند ابن أبي إسحاق له مظهران :

أولهما : إعطاء حُكْم ما توجد فيه العلةُ الخاصة من كلام الناس حكمَ ما توجد فيه العلّة نفسها من كلام العرب المطّرد[3] الذي جرّده بقاعدة عامة ، فتصبح القاعدة التي جرّدها باستقرائه الناقص علّة للحكم النحويّ كما في اعتراضه على قول الفرزدق :[4]

مُستقبِلينَ شَمالَ الشام تضربنا   على زواحف تُزْجى مخُّها رير

إذ قال له : «إنّما هي ريرٌ»[5] ، لأنّ مقتضى القاعدة التي جرّدها من كلام العرب المطّرد أنّ هذا الموضعَ موضعُ رفع ، لأنّ ابن أبي إسحاق كان مَعْنيّا بما« يطّرد وينقاس»[6] ، من هنا نشأ اعتراضه على الفرزدق ، فنشب بينهما صراع[7] جعل ابن أبي إسحاق يفتتح بابا جديدا لاحتواء غير المطّرد من كلام العرب الفصحاء بحمل الكلام على المعنى .

(١) جرجي زيدان- تاريخ آداب اللغة ، ج ، ص ٤٢٠ .
(٢) عفيف دمشقيّة- تجديد النّحو ، ص ١٢٣-١٢٤ .
(٣) عمر كحالة- اللغة العربيّة ، ص ١١٣ . ومحمد طلس- وضع علم النحو ، ص ٢٧٥ .
(٤) الفرزدق- ديوانه ، ج١ ، ص ٢١٣ .
(٥) المرزبانيّ- الموشّح ، ص ٩٠ .
(٦) الزبيديّ- طبقات النّحويّين ، ص ٣٢ .
(٧) انظر : المرزباني- الموشّح ، ص ٩٠- ٩٢ . والبغداديّ- الخزانة ، ج١ ، ص ٢٣٧- ٢٣٩ ، ج٥ ، ص ١٤٤- ١٤٥ .

وأمّا ثانيهما فهو التأويل ، وهو التماس التخريج لما يأتي مخالفاً لكلام العرب المطّرد[1] ، فقد «أُخذ على الفرزدق بيت في شعره ، فقال : أين هذا الذي يجر خصييه في المسجد- يعني ابن أبي إسحاق- ألا يصلحه»؟[2] ، وفي رواية أخرى : «ما بالُ هذا لا يجعل له بحيلته وجهاً»[3] .

وقد كان تأويل ابن أبي إسحاق حملاً على المعنى ، لا يكاد يجاوزه ، إذ رُوِي عن أبي عمرو بن العلاء ، معاصِر ابن أبي إسحاق ، أنّه قال عندما سمع الفرزدق ينشد[4] :

وعضُّ زمانٍ يا ابن مروانَ لم يدع مِنَ المالِ إلاّ مسحتاً أو مجلّفُ

أصبت ، وهو جائز على المعنى أي : لم يبق سواه[5] ، ولعل هذا ما قصده ابن أبي إسحاق عندما تراجع عن اعتراضه على الفرزدق في البيت السابق ، وقال :« وللرفع وجه»[6] .

ولم يجد ابن أبي إسحاق مانعاً لفظيّا أو معنويّا يمنع من إجازة قول الفضل بن عبد الرّحمن[7] :

فإيّـــاك إيّـــاك المــراءَ فإنّــه إلى الشرّ دعّاء وللشرّ جالبُ

فقد عدّ تكرار«إيّاك» مرتين عوضاً عن حرف العطف قبل المحذَّر منه[8] ورضي يونس تعليل شيخه ، وأجاز البيت[9] .

---

(١) خديجة الحديثي- المدارس النحويّة ، ص ٧٠ . وانظر : محمد خير الحلواني-المفصل في تاريخ النحو ، ج١ ، ص ١٤٨-١٥٦ .
(٢) الزبيديّ- طبقات النحويّين ، ص ٣٢ .
(٣) المرزباني- الموشّح ، ص ٩١ .
(٤) الفرزدق- ديوانه ، ج٢ ، ص ٢١ .
(٥) ابن الأنباريّ- النزهة ، ص ٢٨ .
(٦) المرزبانيّ- الموشّح ، ص ٩٢ .
(٧) المفضّل- تاريخ العلماء ، ص ١٢٢ .
(٨) الرضيّ الأستراباذيّ- شرح الكافية ، ج١ ، ص ٤٨٥ . ومحمد المختار- تاريخ النحو العربيّ ، ص ٥٥ .
(٩) المفضّل- تاريخ العلماء ، ص ١٢١

سمات التعليل في مرحلة النشوء والتكوين:

أ- تأسيس أصل التوافق مع أحكام النحو :

فقد ارتبط التعليل بالحكم النّحويّ ؛ لأنّ غاية النّحاة-في هذه المرحلة على الأقل«- إنشاءُ معيار نحويّ ، له من الاطّراد ، والتوسُّع ، والبعْد عن الشذوذ ما يعصم الألسنة من الخطأ واللحن»[1] ، فيكون المعيار النّحويّ مقياساً للصواب ، وعلّة لردّ الخطأ واللحن .

ب- استخدام علّة المعنى :

إذ استخدم النحاة علّة المعنى في احتواء بعض النصوص الخارجة عن حدّ الاطّراد ، فكانت النصوص المعَّللة في تلك المرحلة في مستويين :

الأول : علّتُه مطّردة في التركيب الملفوظ غيرُ متعارضة مع المعنى الملحوظ ، فهو مقيس عليه .

الثاني : علّته غير مطّردة في التركيب الملفوظ ، لكنها متوافقة مع المعنى الملحوظ من غير تحديد لحكم القياس عليه ، ولحدود المعنى الذي يُسمح بتأويله ، وهو ما عدّه الدكتور عصام نور الدين «بداية الابتعاد عن المنهج الوصفي»[2] كما في تأويل قول الفرزدق[3] :

وعضّ زمانٍ يا ابْنَ مروانَ لم يدعْ مِنَ المالِ إلاّ مُسحتاً أو مجلّفُ

جـ- نشأة الاجتهاد في التعليل :

نتج عن عدّ المعنى معياراً من معايير التعليل أنْ تفاوتتْ قدرات النحاة على التعليل ؛ لتفاوت قدراتهم العقليّة ، ولا سيّما في المعاني غير المتوافقة مع ظاهر

---

(١) عبد الله الكيش- أثر القرآن ، ص ١٥٧ .

(٢) عصام نور الدين- تاريخ النّحو ، ص ١٤٣ .

(٣) الفرزدق- ديوانه ، ج٢ ، ص ٢١ .

التركيب الملفوظ ، فجاء التعليل اجتهاداً من النحويّ يدل على قدرته على الاستنباط والتأويل ، فالتعليل فيه اجتهاد .

مرحلة النموّ والارتقاء:

تتمثل هذه المرحلة بما وصل إلينا من آثار نحويّة من عهد الخليل بن أحمد الفراهيديّ المتوفّى في حدود سنة ١٧٥ هـ[١] ، حتّى نهاية القرن الثالث الهجريّ ، باستثناء أثرين يترجّحُ في الظنّ أنهما لا يمثلانِ هذه المرحلة :

أولهما : كتاب «الجمل في النّحو» المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيديّ إذ شكّ في نسبته للخليل بعض القدماء ، و المحدَثين[٢] .

وثانيهما : كتاب «مقدمة في النّحو «المنسوب لخلف بن حيّان بن الأحمر البصريّ المتوفّى سنة ١٨٠ هـ[٣] ، فشكواه من التطويل في مصنّفات النّحو ، وكثرة العلل[٤] لا تتناسب مع عصره ، ولا مع طبيعة العلة في هذه المرحلة[٥] .

---

(١) في تحديد سنةوفاة الخليل خلاف . انظر الزبيديّ- طبقات النحويين ، ص ٥١ . والسيوطيّ- البغية ، ج١ ، ص ٥٦ .

(٢) شكّ في نسبة كتاب « الجمل» للخليل بن أحمد من القدماء المفضل التنوخي ، وياقوت الحمويّ ، والصفدي . ومن المحدثين أستاذي الدكتور محمود حسني .

انظر : المفضل- تاريخ العلماء ، ص٤٨ . وياقوت- معجم الأدباء ، ج١ ، ص٢٣٢ . والصفديّ- الوافي ، ج٦ ، ص٣٤٩ . ومحمود حسني- نفي كتاب الجمل ، ص٩١- ١١٤ .

(٣) السيوطيّ- البغية ، ج١ ، ص ٥٥٤ .

(٤) انظر : خلف الأحمر- مقدمة في النحو ، ص ٣٣-٣٤ .

(٥) هناك خلاف بين الباحثين في قبول نسبة هذا الكتاب لخلف الأحمر ، إذ قبل نسبته إليه محققه الأستاذ عزّ الدين التنوخي ، والأستاذ أحمد حسن الزيات-كاتب مقدمة التحقيق ، والدكتور محمد بدري ، والدكتور عبد الجليل مرتاض . في حين شك في نسبة الكتاب لخلف الأحمر محقّقو الجزء الأوّل من شرح السيرافيّ-كتاب سيبويه ، والدكتور شعبان عوض .

انظر : خلف الأحمر- مقدمة في النحو ، ص ٥ . ومحمد بدري- الإسفراييني ومنهجه ، ص ٥٥-٥٧ . وعبد الجليل مرتاض- بوادر الحركة اللسانيّة ، ص ١٤٠- ١٤٨ .والسيرافي- شرح الكتاب ، ج١ ، ص ٥-٦ . وشعبان عوض- النحو العربيّ ، ص١٠٦-١٠٧ .

التعليل النحوي في كتاب سيبويه:

يتّخذ كتاب سيبويه المتوفّى في حدود سنة ١٨٠ هـ(١) شكلَ البحث الميدانيّ المعتمد على الاستقراء الناقص، ففيه نماذجُ من الاستقراء، ووصفٌ للمستقرأ، وتقعيد له، وتعليل للوصف والتقعيد.

فمن تعليلات الوصف أنّه كان يناظر بين النصوص، فيقرن بين النظير والنظير الذي يشبهه، ففي الكتاب «ونظير«لات» في أنّه لا يكون إلاّ مضمراً فيه «ليس» و«لا يكون» في الاستثناء إذا قلت: أتوني ليس زيداً، ولا يكون بِشراً»(٢) فتناظُر«لات» و«ليس» و«لا يكون» في الاستثناء أتاح له تعليل إضمار اسم«لات».

وروى سيبويه عن الخليل تردُّدَ المنادى بين البناء والإعراب، فقال: «زعم الخليل- رحمه الله- أنّهم نصبوا المضاف نحو: يا عبدَ الله، ويا أخانا، والنكرة حين قالوا: يا رجلاً صالحاً، حين طال الكلام، كما نصبوا «هو قبلَك، وهو بعدَك»، ورفعوا المفرد، كما رفعوا«قبلُ وبعدُ»، وموضعهما واحد، وذلك قولك: يا زيدُ، و يا عمرُو، وتركوا التنوين في المفرد، كما تركوه في قبلُ»(٣).

ففسر سيبويه عقْد الخليل تناظراً بين المنادى والظرف بقوله: «فإنّما جعل الخليل- رحمه الله- المنادى بمنزلة «قبل» و«بعد»، وشبّهه بهما مضافين، إذا كان مضافاً؛ لأنّ المفرد في النداء في موضع نصب، كما أنّ «قبل وبعد» قد يكونانِ في موضع نصب وجرّ، ولفظهما مرفوع، فإذا أضفتهما ردَدْتهما إلى الأصل، وكذلك نداء النكرة لمّا لحقها التنوين، وطالت، صارت بمنزلة المضاف»(٤).

وقد أفرز الاستقراء الناقص اختصاص الجزم بالأفعال، والجرّ بالأسماء، وهذا الاختصاص أتاح لسيبويه أن يقيم بينهما تناظراً يعلل كثيراً من أحكامهما، فقال:

---

(١) انظر: الزبيدي- طبقات النّحويّين، ص ٧٢. وابن الأنباري- النزهة، ص ٥٨.
(٢) سيبويه- الكتاب، ج١، ص ٥٧.
(٣) المصدر نفسه، ج٢، ص ١٨٣.
(٤) المصدر نفسه، ج٢، ص ١٩٩.

«والجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء، ومن ثَمّ لم يضمروا الجازم، كما لم يضمروا الجارّ»[1]. وفي موضع آخر «لا يجوز أن تقول: لم زيد يأتك، فلا يجوز أنْ تفصل بينها- يعني لم- وبين الأفعال بشيء، كما لم يجز أنْ تفصل بين الحروف التي تجرّ، وبين الأسماء بالأفعال؛ لأنّ الجزم نظير الجرّ»[2].

ويبدو أنّ سيبويه تمثّل الصورة الرياضيّة التالية:*

أ + ب ∃ ع حيث ع أصل واحد يفسرهما

(أ) هي الأداة المختصة بنوع الكلمة (س)، و(ب) هي الأداة المختصة بنوع الكلمة (جـ)، فاشتراك الأداتين في الاختصاص يعني أنّهما ينتميان إلى أصل تفسيرٍ واحد، وإن اختلف عملهما، وهو التناظر (ع).

ولحماية هذا الأصل في التعليل ينبغي الحفاظ على اختصاص الأداة بما اختُصّت به، وهذا الذي أدّى إلى تقدير «أن» المصدريّة بعد الحروف المختصة بالجرّ، عندما تدخل على الفعل المضارع، فقال سيبويه في باب الحروف التي تضمربعدها «أنْ»: «وذلك«اللام» التي في قولك جئتك لتفعلَ، و «حتّى»، وذلك قولك: حتّى تفعلَ ذاك، فإنّما انتصب هذا بأنْ، وأنْ ههنا مضمرة، ولو لم تضمرها لكان الكلام مُحالاً، لأنّ اللام وحتّى إنّما يعملان في الأسماء، فَيجرّان، وليستا من الحروف التي تضاف إلى الأفعال، فإذا أضمرت «أنْ» حَسُن الكلام، لأنّ «أنْ تفعل» بمنزلة اسم واحد»[3].

وتتمة لحماية المختصّ بما اختصّ به يلجأ سيبويه إلى تعليل الممتنع، كما في تعليل عدم جرّ الأفعال، وعدم جزم الأسماء؛ لكي ينفي احتمال الاشتراك نظريًا بين الفعل والاسم في الجرّ والجزم، مما يحفظ حقّ كل حرف في الاختصاص

---

(1) سيبويه - الكتاب، ج٣، ص ٩.

(2) المصدر نفسه، ج٣، ص ١١.

* تعني هذه الإشارة (∃) ينتمي إلى

(3) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٤.

بقبيله ، كما في قوله : «وليس في الأفعال المضارعة جرّ ، كما أنّه ليس في الأسماء جـزم ؛ لأنّ المجـرور داخل في المضـاف إليـه مـعـاقب للتنوين ، وليس ذلك في هذه الأفعال»[1] .

فيكون التعليل في كتاب سيبويه أداة للربط بين نظامين : نظامِ اللغة بنصوصها المتباينة ، ونظامِ النّحو بتصوراته وأحكامه .

واللغة العربيّة التي ارتضاها سيبويه وشيوخه في الكتاب لغة طبيعيّة غير معزولة عن سياق الحال الذي استُعْمِلتْ فيه ؛ لهذا تنبّه سيبويه في غير موضع إلى أثر المقام في المقال ، واتخذ منه تعليلاً ، كما في قوله : «ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره أنْ ترى الرجل قد قدم من سفر ، فتقول :«خيرَ مقدم» ، أو يقول الرجل :«رأيت فيما يرى النائم كذا وكذا» ، فتقول : «خيراً وما سرّ» ، و «خيراً لنا وشرّاً لعدوّنا» . أمّا النصب فكأنّه بناه على قوله : قدمت ، فقال : «قدمت خيرَ مقدم» ، وإنْ لم يُسمع منه هذا اللفظ ، فإنّ قدومه ورؤيته إيّاه بمنزلة قوله : قدمت» .[2]

وعلل سيبويه قول العرب «أهلَك والليلَ» بقوله :«وإنّما حذفوا الفعل حين ثنّوا لكثرته في كلامهم ، واستغناء بما يرون من الحال ، وبما جرى من الذّكْر»[3] .

وعندما تتكرر نماذج الكلام تكرراً مطّرداً يمكن تجريد قاعدة منها تعلّلها الكثرة أو الاطّراد ، فعلّل سيبويه حذف خبر المبتدأ بعد«لولا» بقوله : «ولكن هذا- يعني الخبر- حُذف حين كثُر استعمالهم إيّاه في الكلام»[4] .

وكان سيبويه يجرّ إلى حيّز الظاهرة النحويّة ما يعلّل وجوهاً لا تنتمي إليها كما في تقعيد دخول الفاء على جواب الشرط في حالات محددة ؛ إذ أجاز سيبويه أن نقول :«الذي يأتيني فله درهمٌ ، لأنّه في معنى الجزاء ، فدخلت الفاء في خبره ، كما تدخل في خبر الجزاء»[5] رعاية للمعنى .

(١) سيبويه- الكتاب ، ج٣ ، ص ٥-٦ .
(٢) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٢٧٠ .
(٣) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٢٧٤ .
(٤) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ١٢٩ .
(٥) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ١٣٩-١٤٠ .

فالتعليل في الكتاب منهجه التناظر ، ومراعاة سياق الحال ، وكثرة الاستعمال ، والمعنى .

التعليل النحويّ عند المبرِّد:

دقّق محمد بن يزيد المعروف بالمبرِّد المتوفّى سنة ٢٨٥ هـ[١] كتاب سيبويه من جهة المادة المستقرأة ، والأحكام المبينة عليها . والعلل الرابطة بينهما حتى جاء كتابه مراجعة مقتضبة لكتاب سيبويه .

فمن جهة المادة المستقرأة وجد أنّ الرواية قد تتعارض مع الرواية تعارضاً يدعو إلى ردّها ، والاحتكام إلى منهج يقلّل خطر تعارض الروايات فقال : «اعلمْ أنّ قوماً يقولون : أخذت الثلاثة دراهم يا فتى ، وأخذت الخمسة عشر الدرهم وأخذت العشرين الدرهم التي تَعرف . وهذا خطأ فاحش ، وعلّة من يَقول هذا الاعتلال الرواية ، لا أنّه يصيب له في قياس العربيّة نظيراً ، ومما يبطل هذا القول أنّ الرواية عن العرب الفصحاء خلافه ، فرواية برواية ، والقياس حاكم بعدُ : أنّه لا يضاف ما فيه الألف واللام»[٢] .

فالتوافق مع أحكام النحو شرط في التوسّع في المعيار النّحويّ الذي يُقاس عليه ، وإلاّ حُجِّم المعيار على قدّه ، وبقي ما يتعارض معه في منازل القلة والشذوذ ، فلا يُقاس عليه[٣] .

ومن جهة الأحكام نزع المبرد إلى إقامة معايير ثابتة ، عِلَلُها الربط العقلي بين الأحكام النحويّة والتّصور النظريّ لها ، فربط بين النظرية النحويّة والحُكم النّحويّ بالعلل العقليّة المناسبة من وجهة نظره ، فقال : «اعلمْ أنّ حقّ الأسماء أن تُعرب

---

(١)ابن الأنباري- النزهة ، ص ١٧٣ .

(٢) المبِّرد- المقتضب ، ج٢ ، ص ١٧٥ .

(٣) بحث ابن الأنباريّ المسألة ورجح رأي البصريين فيها ، ومنهم المبّرد . انظر : ابن الأنباريّ- الإنصاف ، ج١ ، ص ٣١٢-٣٢٢ .

جُمَع وتُصرف ، فما امتنع منها من الصرف فلمضارعته الأفعال ، وكلّ ما لا يعرب من الأسماء فمضارع به الحروف ؛ لأنّه لا إعراب فيها»[١] .

وقال :« وكان حقّ كل مبنيّ أن يُسكّن آخره ، فحُرِّك هذا- يعني الفعل الماضي- لمضارعته المعربة - يعني الأفعال المضارعة- وذلك أنه . . .» وذكر وجوه المضارعة بين الفعل الماضي والفعل المضارع[٢] .

وقال : «اعلمْ أنّ الأفعال- يعني المضارعة- إنّما دخلها الإعراب لمضارعتها الأسماء ، ولولا ذلك لم يجب أن يعرب منها شيء ، وذلك أنّ الأسماء هي المعربة»[٣] .

فالمضارعة(الشبه) تحقّق الانسجام بين النظريّة النحويّة وأحكام النحو ، ولا تضيف أحكاماً جديدة ، بل تؤكّد صحّة الحكم النحويّ في المستوى النظريّ منه ، هذا المستوى الذي كان المبرد يَحرَصُ كلّ الحِرص أن يجعله متّسقا مع أحكام النّحو ، بكلّ ما أوتي من قدرة على التعليل والاستدلال ، ففي محاورته مع تلميذه ابن كيسان المتوفّى سنة ٢٩٩ هـ[٤] يستفسر ابن كيسان عن علّة اختلاف أواخر المبنيات مع أنّ حكمها النظريّ واحد ، وعن علة البناء فيها ، وعن علة اختصاص كل مبنيّ على حركة بما اختصّ به ، فيوضّح له المبرِّدُ التصوّر النظريّ للمبنيّ معلِّلاً كلّ خروج عنه بعلة مناسبة من وجهة نظره [٥] .

لكنّ ابن كيسان لا يقتنع بعلل المبرِّد ، فيقول :« والذي أذهب إليه أنّ البناء إنّما هو الأصل الذي يعمّ المعْرَب وغيره ، وأن المعرب مخرج منه ، فخرج عنه إلى الإعرابِ الأسماءُ المتمكنة لحاجتهم إلى إعرابها للمعاني التي صرفوها ، وضارعتها الأفعال ، فأُدْنيت منها ولم تلحق بها ، وقصرت عنها ، وتباعدت الحروفُ التي للمعاني ، فلزمت الأصل الذي بُنيت عليه»[٦] .

---

(١) المبرد- المقتضب ، ج٣ ، ص ١٧١ .
(٢) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٢-٣ ، وج٤ ، ص ٨١-٨٢ .
(٣) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص١ .
(٤) ابن الأنباري- النزهة ، ص ١٧٨ .
(٥) انظر الزجّاجيّ- مجالس العلماء ، ص ٢١٨- ٢٢٥
(٦) المصدر نفسه ، ص ٢٢٦ .

ورأيُ ابن كيسان فيه خروج عن تصوّر النحاة لأحكام البناء، والإعراب في نظريّة النّحو العربي"[1]، يؤدي إلى تعليل أحكام البناء والإعراب تعليلاً مغايراً لما سلكه النحاة قبله، ولعلّه فعل ذلك في كتبه التي تدل عنواناتها على الاهتمام بالتعليل ككتاب «البرهان» وكتاب «الحقائق»،[2] وكتاب «المسائل على مذهب النحويّين مما اختلف فيه الكوفيّون والبصريّون»[3]، وكتاب« المختار في علل النّحو» الذي قال عنه ياقوت الحمويّ: إنّه « ثلاثة مجلدات أو أكثر»[4]، وكتاب «علل النحو»[5].

وهي من الكتب المفقودة في حدود البحث.

سِمات التعليل في مرحلة النمّو والارتقاء:

أ- بناء التعليل على استقراء ناقص لكلام العرب:

ذلك أنّ النّحاة نظروا في كلام العرب، فوجدوه أشباهاً ونظائرَ، فصنفوه في أبواب نحويّة، ثمّ تبيّنوا علاقات خاصة بموقع الكلام ونمط التركيب تتكرّر في أبواب نحويّة مختلفة، فجعلوها عِللاً، ففي انتصار ابن ولاّد لسيبويه على المبرِّد، طرح السؤال التالي:

«خبّرنا عن هذه العوامل التي جعلتها العربُ توجب وجوه الإعراب كالفعل وما يبنى منه، واشتّق، وشُبّه به، وإنّ، وأسماء العدَد وحروف الجرّ، وعوامل الأفعال الجازمة والناصبة[6] من أين علم النّحويون علل هذه الضروب من الإعراب؟ والعرب لم تخبرْنا عن ضمائرها، ولا أنبأتنا عن إرادتها»؟[7].

---

(١) انظر مبحث أصل البناء والإعراب.

(٢) المفضّل- تاريخ العلماء، ص ٥١. والصفدي- الوافي، ج٢، ص ٣١.

(٣) ياقوت- معجم الأدباء، ج٥، ص ٢٣٠٨.

(٤) المصدر نفسه، ج٥، ص ٢٣٠٨.

(٥) السيوطيّ- البغية، ج١، ص ١٩. وقد عدّ الدكتور محمد إبراهيم البنا كتاب «المختار» و«علل النحو» كتاباً واحداً. انظر: محمد إبراهيم البنا- ابن كيسان، ص ٧٥، وص ٦٩-٧٣.

(٦) لعله يقصد عوامل جزم الأفعال ونصبها.

(٧) ابن ولاد- الانتصار، ص ١٢٨.

وصوّر ابن ولاّد المبرّد وهو يوضّح أصول ضروب الإعراب« علمنا ذلك من جهة الاستقراء لكلامها- يعني العرب- والمراعاة لألفاظها ، فلما رأيناها تأتي بعد كلّ عامل من هذه العوامل بنوع من الإعراب تُلزمه معه وجهاً واحداً ، وصورة لا تتغير مع ذلك العامل ، علمنا أنّه الموجب لذلك الضرب من الإعراب . وهذا من أكبر أصول النحويّين في استخراج العلل التي تجمع هذه الأشياء قطعة قطعة ، وباباً باباً[1] .

فقد أفرز الاستقراء الناقص أهمَّ أصول التعليل : أصلَ التناظر ، وأصلَ التوافق مع كلام العرب بقاعدة مجردة مُوْصلة إليه ، وأصلَ اقتضاء العمل والتأثير . وأصبح الاستقراء مرجعاً في تقويم علل النحاة قبولاً ورفضاً ، والحُكم عليها صحة وفساداً .

ب- انتشار التعليل وشموله[2] ومحاولة بناء تفسير كليّ للنحو العربيّ :

فكل حُكم نحويّ يُعلَّل ، إنْ لم يعلّله هذا النحوي علّله ذاك حتى غدا في النحو مجموعةٌ من العلل التي تهدف إلى محاولة تفسير أحكام النحو كلّها ، لكنّ هذه المحاولة لم تنجح نجاحاً كاملاً ؛ لأنّ النحاة وقعوا في مزلق منهجيّ عندما جعلوا العلة «اجتهاداً» من النّحويّ وفق أصول تعارفوا عليها ، كعدم مخالفة كلام العرب ، أو أحكام النحو ، فكثرت العلل ، وأصبح من الصعب لّمها كلّها في مجموعة يسيرة من أصول التعليل وقوانينه ، تمثّل في مجموعها نظريّات لتفسير الظواهر النّحويّة ، فصدَق عليهم في هذا الاجتهاد قول الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة :« يحتفظ النحويّون لأنفسهم بحريّة الرأي وانطلاق الفكر ، فلا يعرفون الحجر على الآراء ، ولا تقديس رأي الفرد مهما علَتْ منزلته »[3] .

ولعلّ الخليل بن أحمد الفراهيديّ[4] أوّل من جعل العلة اجتهاداً من النحويّ ، فقد روى الزجّاجيّ عن بعض شيوخه «أنّ الخليل بن أحمد رحمه الله ، سئِل عن

---

(١) ابن ولاد - الانتصار ، ص ١٢٨ .

(٢) انظر : علي أبو المكارم- أصول التفكير ، ص ١٧٢- ١٧٥ .

(٣) محمد عبد الخالق- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القسم الأول ، ج١ ، ص ١٤ .

(٤) انظر في التعليل عند الخليل دراسة أستاذي الدكتور جعفر عبابنة- مكانة الخليل ، ص٨٧- ١٠٤ .

العِلل التي يعتلّ بها في النحو ، فقيل له : عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال : إنّ العرب نطقت على سجيّتها وطباعها ، وعرفتْ مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإنْ لم يُنقلْ ذلك عنها ، واعتللتُ أنا بما عندي أنّه علّة لما عللته منه ، فإن أكنْ أصبتُ العلّة فهو الذي التمست ، وإن تكنْ هناك علة له ، فمثلي في ذلك مِثلُ رجل حكيم ، دخل داراً مُحكمة البناء عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة ، والحجج اللائحة ، فكلّما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها ، قال : إنّما فعل هذا هكذا لعلّه كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا ، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز أنْ يكون فعله لغير تلك العلّة ، إلاّ أنّ ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علّة لذلك ، فإنْ سنح لغيري علّة لما علّلته من النّحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها»[1] .

وقد حذا سيبويه حذو شيخه الخليل في إيمانه بعلة كلّ وجه من وجوه العربيّة ، وترك الباب مفتوحاً للوصول إليه ، فقال : «وليس شيء يضطرون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجهاً»[2] فبنى عليه ابن جنيّ قوله :«وهذا أصل يدعو إلى البحث عن علل ما استكرهوا عليه ، نعمْ ، ويأخذ بيدك إلى ما وراء ذلك ، فتستضيء به ، وتستمدّ التنبّه على الأسباب المطلوبات منه»[3] .

وكان المازني يقول : «وكل ما فعلوا- يعني العرب- فله مذهبٌ وحكمة»[4] .

ونتج عن ترك العلة لاجتهاد النحويّ خُلْفٌ واسع بين النحاة امتلأت به صفحات التراث النحويّ[5] ، واختلطت أصول النحو بعلله ونظرياته وأحكامه حتّى

---

(١) الزجّاجي- الإيضاح ، ص ٦٥-٦٦ .

(٢) سيبويه- الكتاب ، ج١ ، ص ٣٢ .

(٣) ابن جنيّ- الخصائص ، ج١ ، ص ٥٤- ٥٥ .

(٤) المازني- المنصف ، ج٢ ، ص ٢٩٩ .

(٥) انظر مبحث ظاهرة الخلاف النحوي .

إنّ النحويّ إنْ خطرتْ له علّة أعجبته قال بها ، كما في قول المبرّد لابن كيسان :«هذا شيء خطر لي فخالفت النّحويين»[1] .

جـ- تميّز جماعة من النّحويّين بالتعليل :

فقد وُصِف الخليل بن أحمد الفراهيديّ بأنّه«الغاية في تصحيح القياس ، واستخراج مسائل النّحو وتعليله»[2] ؛ إذ«استنبط من علل النّحو ما لم يستنبطه أحدٌ»[3] قبله .

وكان علي بن المبارك الأحمر الكوفيّ المتوفّى سنة ١٩٤ هـ يقدَّم على الفراء المتوفّى سنة ٢٠٧ هـ بسبب«تقدّمه في علل النّحو»[4] ، كما كان أحد مشاهير أصحاب الفراء ، وهو محمد بن قادم المتوفّى سنة ٢٥١ هـ ، يُوصَف بأنّه«حسَن النظر في علل النّحو»[5] .

ورافق تميّز جماعة من النّحويين بالتعليل في هذه المرحلة ظهور مؤلّفات عمادُها التعليل ، منها كتاب«القياس في النحو» ، ذكره بروكلمان ، فقال : «وقيل : إنّه- يعني يونس بن حبيب- صنّف القياس في النحو»[6] ، وقد أنكر الدكتور حسين نصّار أن يكون ليونس المتوفّى سنة ١٨٢ هـ كتاب في النحو في هذا الاسم[7] ، في حين لم يجد الدكتور عبد العال سالم مكرم مانعاً من قبول نسبة الكتاب ليونس بن حبيب[8] .

والمعروف عن يونس أنّه كان له «قياس في النحو ، ومذاهب يتفرّد بها» [9] ، لكنّ الكتاب مفقود في حدود البحث .

---

(١) الزجاجيّ- مجالس العلماء ، ص٣٢٠ .
(٢) ابن الأنباريّ- النزهة ، ص ٤٥ .
(٣) الزبيديّ- طبقات النحويّين ، ص ٤٧ .
(٤ ابن الأنباريّ- النزهة ، ص ٨٠ .
(٥) المصدر نفسه ، ص ١١٨ .
(٦) بروكلمان- تاريخ الأدب ، ج٢ ، ص ١٣٠ .
(٧) نقلاً عن : عبد العال سالم مكرم- الحلقة المفقودة ، ص٣٥٩ إذ لم أجد كتاب الدكتور حسين نصّار .
(٨) عبد العال سالم مكرم- الحلقة المفقودة ، ص ٣٥٩ .
(٩) السيرافيّ- أخبار النّحويّين ، ص٥١ .

ومنها كتاب «العلل في النّحو» [1]، لمحمد بن المستنير المعروف بقُطْرُب المتوفّى سنة ٢٠٦ هـ، وهو مفقود[2]. لكنّ المشهور عن قطرب في التعليل أنّه الذاهب في تعليل دخول الإعراب الكلام إلى أنّه إنّما دخل الكلام للوصل[3].

ومنها كتاب«المقاييس»[4] لأبي الحسن سعيد بن مسعَدة المتوفّى سنة ٢١٠ هـ[5] المعروف بالأخفش الأوسط، ذكره ابن جني في أوّل خصائصه، وقال عنه إنّه«قريب» من كتابه الخصائص[6]، وقد كانت علل هذا الكتاب سبباً في الطعن فيه، ذلك أنّها دفعت- كما يقول ابن جنّي- :«أقواماً نزرتْ من معرفة حقائق هذا العلم حظوظُهم، وتأخرت عن إدراكه أقدامُهم إلى الطعن عليه، والقدح في احتجاجاته وعِلَله»[7].

ومنها كتاب«علل النّحو» لبكر بن محمد المازنيّ المتوفّى سنة ٢٤٩ هـ، رآه ياقوت الحمويّ المتوفّى سنة ٦٢٦ هـ، ووصفه بأنه«صغير»[8].

ومنها كتاب «اختلاف النّحويّين» لأبي العبّاس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب المتوفّى سنة ٢٩١ هـ [9].

ومنها كتاب«العلل في النّحو»[10] لهارون بن الحائك الضرير المتوفّى قُبيل سنة ٣٠٠ هـ[11]، وقد رأى ابن النديم منه شيئاً يسيراً [12].

---

(١) ابن النديم- الفهرست، ص ١٠٦
(٢) انظر. محمد عاشور- قطرب، ص ٣٠
(٣) انظر: الزجّاجي- الإيضاح، ص٧٠
(٤) السيوطيّ- البغية، ج١، ص ٥٩١
(٥) في تحديد سنة وفاته خلاف انظر: المصدر نفسه، ج١، ص ٥٩١
(٦) ابن جنّي- الخصائص، ج١، ص ٣
(٧) المصدر نفسه، ج١، ص ٣
(٨) ياقوت- معجم الأدباء، ص ٧٦٣ وانظر: رشيد العبيدي- أبو عثمان المازني، ص١٨٢-١٨٣
(٩) ياقوت- معجم الأدباء، ج٢، ص ٥٥٢ . والقفطيّ- الإنباه، ج١، ص ١٨٥
(١٠) ياقوت- معجم الأدباء، ج٦، ص ٢٧٦٣
(١١) تحديد سنة وفاته غير مقطوع به. انظر: الزبيديّ- طبقات النحويّين، ص١٥١ ١٥٢
(١٢) ابن النديم- الفهرست، ص ١٤٧

ومنها كتب ابن كيسان محمد بن أحمد المتوفى في حدود سنة ٢٩٩هـ [١] مثل «الحقائق» ، و«البرهان» ، و«المسائل» ، و«علل النحو» ، و«المختار في علل النحو» . إذ« شارك ابن كيسان علماء عصره في الاهتمام بما يدور بين الدارسين من أساليب التعليل للمسائل النحويّة ، ولظواهر اللغة»[٢] .

تشير هذه المؤلفات إلى أنّ التعليل أصبح منطلقاً من منطلقات التأليف في النحو ، ينتهجه النحاة سواء منهم البصريّ والكوفيّ .

د- ارتباط التعليل بالتعليم :

فقد تحوّل النّحو في هذه المرحلة من طابع البحث العلميّ بعد انتهاء عصر الاحتجاج إلى طابع التعليم[٣] ، والتدريس على نطاق واسع نتيجة لامتداد الدولة العباسيّة على مساحة واسعة ، فيها أمم مختلفة وشعوب متباينة ، دخل كثير منها في دين الله أفواجاً يتعلمون القرآن ولغته العربيّة ، فكان من المألوف أن يسأل طلاب العلم عن علّة حكم نحويّ سؤالاً يحثّ ذهن النحاة على التفكير بعلّة مناسبة مقنعة[٤] يتخذون منها وسيلة لشرح حكم نحويّ ، أو تقريره ، أو إقناع المتعلمين به ، ولا سيّما أنّ المعيار النّحويّ يستمدّ شيئاً من قوته الإقناعيّة من العلل التي تسانده .

مرحلة النضج والازدهار:

بدأت تظهر منذ القرن الرابع الهجريّ محاولات لوضع أُطُر منهجيّة نظريّة لجوانب من نظريّة النحو العربيّ ، بالاعتماد على استقراء مادّة النّحو العربيّ بأبوابه ، وأحكامه ، ومسائله ، وجزئياته في الكتب الأُولى ،ولاسيّما كتاب سيبويه ، للانتقال بالنظريّة النّحويّة من مرحلة الأعراف غير المكتوبة إلى مرحلة البنود المكتوبة شبه

---

(١) في تحديد سنة وفاته خلاف . انظر : السيوطيّ- البغية ، ج١ ، ص ١٩ .

(٢) خديجة الحديثي- اللغة والنحو ، في (كتاب : حضارة العراق) ، ج٧ ، ص ٢٦٩ .

(٣) عبد الله الكيش- أثر القرآن ، ص ١٩٠ .

(٤) انظر : عفيف دمشقيّة- تجديد النحو ، ص ١٦٠ . وعبد الله الكيش- أثر القرآن ، ص ١٨٧ .

القانونية التي يترسمها النّحاة في درسهم النّحويّ، وإنْ بقيت هذه البنود القليلة متشابكة مع المادّة النحويّة الضخمة في مُجْمل الأعمال النحويّة، فالنضج في هذه المرحلة نقْلَةٌ منهجيّة نحو التنظير، ينتهي بخفوت التنظير عند مُجْمل النحاة مع إطلالة القرن السابع الهجريّ.

التعليل النّحويّ عند ابن السرّاج:

نظر أبو بكر محمد بن السّري المعروف بابن السرّاج المتوفّى سنة ٣١٦ هـ[١] في اعتلالات النّحويّين، فوجدها على ضربين: «ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كلّ فاعل مرفوع. وضرب آخر يُسمّى علّة العلّة مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعاً؟ والمفعول به منصوباً؟ ولِمَ إذا تحركت الياء والواو، وكان ما قبلهما مفتوحاً قُلبتا ألفا؟ وهذا ليس يُكسبنا أنْ نتكلم كما تكلّمت العرب، وإنّما تُستخرج منه حكمتُها في الأصول التي وضعتها، وتُبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات»[٢].

ويظهر أنّ ابن السرّاج جعل النّحو مستويين:

المستوى الأول: غايته انتحاء سَمْت العرب في لغتهم تصريفاً وتركيباً، بتحقيق الصواب النحويّ المعلّل بالعلّة الأولى المطّردة؛ لأنّها علة عمل أو حكم، كما في قوله: «اعلم أنّ كل فعل لا يخلو من أن يكون عاملاً، وأوّل عمله أن يرفع الفاعل أو المفعول[٣] الذي هو حديث عنه، نحو: «قام زيدٌ»، و «ضُرِب عمروٌ»، وكل اسم تذكره ليزيد في الفائدة بعد أن يستغني الفعل بالاسم المرفوع الذي يكون ذلك الفعل حديثاً عنه فهو منصوب، ونصبه لأنّ الكلام قد تمّ قبل مجيئه، وفيه دليل عليه. وهذه العلل التي ذكرناها ههنا هي العِلَل الأُوَل»[٤].

(١) ابن الأنباريّ- النزهة، ص ١٨٧.
(٢) ابن السرّاج- الأصول، ج١، ص ٣٥
(٣) يعني نائب الفاعل.
(٤) ابن السرّاج- الأصول، ج١، ص ٥٤.

وكلمة «الأُوَل» وصف للعلل المطّردة ، لا تحديد لعدَدها ، فقد تتعدد ، فزَيدٌ في قولنا : «جاء زيدٌ» فاعل ، لأنّه معمول للفعل العامل «جاء» ، وهو مرفوع ؛ لأن كلّ فاعل مرفوع ، ففيه علّتان : الفاعليّة والرفع ، لهذا ذيَّل ابن السّراج مصطلح «العلل الأُول» بقوله : «وههنا علل ثوانٍ أقرب منها يصحبها كل نوع من هذه الجمل»[1] إذ لا فرق بين تقديم علة الرفع على علة الفاعليّة أو علة الإسناد أو العكس ، فمقياس العلَل الأُوَل الاطراد ، وإنْ تعددت وأصبحت ثواني أو ثوالث ، وصفتُها المعياريّة ؛ لأنّها تصلح للتصويب النّحويّ كما تصلح لتعليم النّحو .

أما المستوى الثاني ، فيبحث في علّة العلّة متجاوزاً علة الصواب الأولى ، لاكتشاف حكمة العرب في كلامها . وهذا المستوى من التعليل نظريّ ، لم يستهدفه ابن السـرّاج في أصوله ، إذ قال : «وغرضي في هذا الكتاب ذكرُ العلّة التي إذا اطّردت ، وُصِل بها إلى كلامهم فقط ، وذكر الأصول والشارع ؛ لأنّه كتاب إيجاز»[2] . ولعله بسط الحديث في العلل في كتابه «علل النّحو»[3] .

التعليل النّحويّ عند الزّجاجيّ:

نهض أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجيّ المتوفّى سنة ٣٣٧ هـ[4] بعبء استنباط نظريّة في التعليل النّحويّ «استقاها من مصادر ثلاثة ، فقال :«اعلمْ أنّ العلل التي أودعها هذا الكتاب- يعني الإيضاح في علل النّحو- والاحتجاجات هي على ثلاثة أضرُب : منها ما كان مسطّراً في كتب البصريين ، والكوفيّين بألفاظ مستغلقة صعبة ، فعبّرت عنها بألفاظ قريبة من فهم الناظرين في هذا الكتاب ، فهذّبتها وسهّلت مراتبها ، والوقوف عليها . وضرب منها مما استنبطته على أصول

(١) ابن السراج- الأصول ج١ ، ص ٥٤ .

(٢) ابن السراج - الأصول ، ج١ ، ص ٣٦ .

(٣) انفرد الدكتور عبد الحسين الفتلي محقّق كتاب الأصول بنسبة هذا الكتاب لابن السرّاج اعتماداً على الإنباه للقفطي ، لكنّ القفطي لم يذكر لابن السرّاج كتاباً في هذا الاسم في النسخة المطبوعة . انظر ابن السرّاج- الأصول ، ج١ ، ص١٩ من مقدمة المحقق . والقفطي- الإنباه ، ج ٣ ، ص١٤٥- ١٤٩؟!

(٤) الزبيدي- طبقات النّحويين ، ص ١١٩ .

القوم واخترعته حسب ما رأيت من الكلام ينساق فيه ، والقياس يطّرد عليه . وضرب منها مما أخذته من علمائنا الذين لقيتهم ، وقرأت عليهم شفاهاً ، مما لم يُسطَّر في كتاب ولا يكاد يوجد»[1] .

فنظريّة التعليل نابعة من التراث النّحويّ ، ومستنبطة منه ، لأنّ العلل قبل الزجاجي كانت تذكر أحيانا« بعقب القواعد»[2] ، فتتشابك مع المادّة النّحويّة ، فاستخلص الزجاجي منها ما استطاع في كتابه : «الإيضاح في علل النّحو»[3] فبيّن أنواع العلل النحويّة ، وحدودها ، وطبيعتها . وقسّم علل النحو إلى ثلاثة أنواع ، هي :

أ- العلل التعليميّة :

وهي التي يتوصّل بها إلى تعلّم كلام العرب ؛ لأنّا لم نسمع نحن ، ولا غيرُنا كلَّ كلامها منها لفظا ، وإن سمعنا بعضه ، فقِسْنا عليه نظيره ، مثال ذلك أنّا لمّا سمعنا : قام زيد فهو قائم ، وركب فهو راكب ، عرفنا اسم الفاعل فقُلْنا : ذهب فهو ذاهب ، وما أشبه ذلك . . . ومنه : إنّ زيداً قائمٌ ، نُصِب زيد بإنّ ، لأنّا عُلِّمناه كذلك ، ونُعلِّمُه»[4] .

وهذا النوع من العِلل يقوم على صوْغ نمط غير مسموع من نمط مسموع ، وتمييزه باسم اصطلاحيّ خاص به ، فيكون ما قِيس على كلام العرب من كلام العرب .

ب- العلل القياسيّة :

وهي التي تعلِّل حمْلَ الكلام بعضه على بعض لشبه لفظيّ أو معنويّ ، كما في تعليل نصب اسم إنّ بأنّها ضارعت الفعل المتعدّي ، فحُملتْ عليه ، وأُعملتْ عمله[5] .

---

(١) الزجاجي- الإيضاح ، ص٧٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٣٨ . وانظر : مازن المبارك- الزجاجي ، ص٧٨ .

(٣) سمّى ياسين بن زين الدين الحمصي كتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي باسم : « أسرار النحو» . انظر : ياسين الحمصيّ- حاشية على شرح الفاكهي ، ج١ ، ص٣٨ .

(٤) الزجاجي- الإيضاح ، ص٦٤ .

(٥) المصدر نفسه ، ص٦٤ .

وهذا النوع من العلل جامع بين المقيس والمقيس عليه في عمليّة القياس النحويّ الشكليّ .

جـ- العلل الجدَليّة النظريّة :

وهي كلّ علة بعد العلة القياسيّة كالبحث في وجه الشبه بين إنّ والفعل ، ونوع الأفعال المشبَّه بها ، وزمنها وسبب تقديم المنصوب على المرفوع و . . . . إلخ[1] .

فالعلة التعليميّة تفسِّر الشبه في الباب النحويّ الواحد ، كتفسير رفع كل فاعل بأنّه فاعل ، وإنْ لم يسمع كلّ فاعل . أمّا العلة القياسيّة فتفسِّر الشبه بين بابين نحويين أو أكثر كتشابه اسم إنّ والمفعول به في النصب ، ممّا يعني تساوي المؤثرين :«إنّ» والفعل المتعدي في العمل ، وفُسِّر هذا التساوي بحمل إنّ على الفعل المتعدي ، في حين تأتي العلة الجَدلية النظريّة بحثاً نظريًا يقبل الجَدل عن أوجه الشبه .

فالعلة التعليميّة تستند إلى الملفوظ الفعليّ في حين تستند العلة القياسية والجدليّة إلى الملحوظ العقليّ بين تراكيب الكلام . وقد سلك الزجّاجيّ في سعيه لبناء نظريّة للتعليل النحويّ أربعة مسالك متداخلة ومتكاملة .

المسلك الأوّل : خصّصه لعلل الأحكام النحويّة ، فبيّن فيه مواطن التعليل ، وحدوده التي ينبغي أن يقف عندها ، فرأى أنّ« كلّ اسم رأيته معرباً فهو على أصله ، لا سؤال فيه ، وكلّ اسم رأيته مبنيًا ، فهو خارج عن أصله ، لعلّة لحقته ، فأزالته عن أصله ، فسبيلك أن تسأل عن تلك العلة حتّى تعرفها»[2] ؛ لهذا بيّن علل بناء الأسماء[3] ، ورأى أنّ «كلّ فعل رأيته مبنيًا فهو على أصله ، لا سؤال فيه ، وكلّ فعل رأيته معرباً ، فقد خرج عن أصله لعلة لحقته ، فسبيلك أن تسأل عن تلك العلة حتّى تعرفها . وأمّا الحروف أعني حروف المعاني فكلّها مبنيّ غيرُ معرب ، لأنّه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصلها[4] .

---

(١) الزجاجي - الإيضاح ، ص٦٥ .
(٢) الزجّاجيّ- الجمل ، ص ٢٦٠ .
(٣) الزجّاجيّ- الإيضاح ، ص٧٧- ٨٢ . والجمل ، ص٢٦٢- ٢٦٤ .
(٤) الزجّاجيّ- الجمل ، ص ٢٦٠- ٢٦١ .

فالزجّاجيّ يوجب تعليل كلّ حكم نحويّ يخرج عن أصله ، فأصل العمل للفعل ، لهذا يعلّل عمل المصدر ، واسم الفاعل ، وإنّ وأخواتها ، وما الحجازيّة[1] . ويتوقّف التعليل عند انطباق التصوّر النظريّ للحكم النحويّ على الكلمة المعلّلة به تعليلاً تعليميّاً أو قياسيّاً .

المسلك الثاني : تعليل الظواهر النّحويّة مثل ظاهرة الإعراب ، ظاهرة التنوين ، وظاهرة الاشتقاق . وحدود التعليل لهذه الظواهر تتجاذبها ثلاثة معايير :

تمييز المعاني ، والأصل التاريخيّ ، والتصوّر النظريّ المجرّد [2] ، وهي معايير قابلة للجدَل والنقاش ؛ لهذا تنتمي إلى العلل النظريّة الجدليّة .

المسلك الثالث : التعليل الوظيفيّ للأدوات النحويّة أسماءً وأفعالا وحروفاً ، فقد تبيّن الزجّاجيّ وجود أدوات نحويّة تنقل المعاني وتصيّرها من معنى إلى معنى آخر حسب مقتضى المقال ، والمقام ، مثل«كان» و«لم» و«واللام» و«كيف» و«رويداً» ، و«غفرانك» ، و«لاجرَمَ»[3] ، فاستجلى الوجوه التي تأتي عليها في السياقات المختلفة ، مُمَهِّداً الطريق لدراسة حروف المعاني .

أمّا **المسلك الرابع** : فتعليل الحدود النحويّة ، وهي ظاهرة لافتة للدراسة من حيث نشوؤها وتطورُها ، وشروطُها ، واتجاهاتُها ومناهجُها ، وآثارها الإيجابيّة ، والسلبيّة ، كان الزجاجيّ أشار إلى أهميتها عندما عرَض إلى حدّ الاسم ، وحدّ الفعل ، وحدّ الحرف ، ورأى أنّ الحدّ النحويّ هو الذي ينطبق على محدوده انطباقاً تامّا ، فيكون جامعاً مانعاً ، سواءً أكان هذا الحدّ من كلام النحويّين أم كلام المنطقيّين ، فانطباق الحدّ النحويّ على محدوده غاية ، يمكن أن تتحقق بعدة وسائل ؛ لهذا شاعت المصطلحات الفلسفيّة المنطقيّة في النّحو ، لأنّها وسيلة من وسائل انضواء المحدود تحت راية الحدّ ، يمكن ردّها إنْ لم تحقّق غايتها ، كما في ردّ الزجّاجي

---

(١) انظر : الزجاجيّ- الإيضاح ، ص١٣٥ .

(٢) انظر المصدر نفسه ، ص٥٦- ٦٣ ، ٦٧- ٧١ ، ٩٧- ٩٩ .

(٣) الزجّاجيّ- حروف المعاني ، ص ٦ ، ٨ ، ٤٠-٤٦ ، ٥٩ ، ٩ ، ٢٢ ، ٧٢

حدّ ابن كيسان للاسم : بأنّه ما أبان عن الأشخاص وتضمّن معناها نحو رجل وفرَس ، لأنّ من الأسماء ما لا يقع على الأشخاص وهي المصادر كلّها ، فهذا الحدّ الذي ورد في كتاب«المختار في علل النحو» حدٌّ منطقيّ لكنّ سبب ردّه عدم الانطباق على محدوده لا مصطلحات المنطقيّين[1] .

ويبدو أنّ الزجّاجيّ كان يرى أنّ تعليل الظواهر النحويّة ، وعمل حروف المعاني ومعانيها والحدود النحويّة تعليلٌ مفتوح ، يمكن أن يتطوّر إلى البحث عن العلة الجدليّة النظريّة ، في حين يبدو أنه كان يرى أنّ تعليل الأحكام النحويّة كالبناء والإعراب تعليل مغلق يتوقف عند رَأْبِ العلة التعليمية والقياسيّة البونَ بين حالة الكلمة وحكمها .

وابتدأ الزجّاجيّ بحثه في طبيعة العلة النحويّة بقوله : «أقول أوّلاً : إنّ علل النّحو ليست موجبة ، وإنّما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس ، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها ، ليس هذا من تلك الطريق»[2] فعِلل النّحو مستنبطة من استقراء كلام العربِ بعد وجوده ، وليست سبباً حقيقيّاً في إيجاد كلام العرب على تلك الصورة تصريفاً وتركيباً ، فمنهج النحويين في استنباط العلل يقوم على جعل الدليل أمارة على المدلول عليه ، ويُعبَّر عن هذه الأمارة بالعلة ، وهي في حقيقتها دليل تابع لما هو مقرّر موجود في كلام العرب ، فمجيء الفاعل مرفوعاً بعد كلّ فعل يدل على أنّ الفعل أمارة على رفع الفاعل ، كأنّه أحدَث الرفع ، ويعبَّر عن هذا التلازم الشكليّ بالعمل الذي يصبح فيه الفعل العامل علة للفاعل المعمول .

وليس هذا المنهج في استنباط العلل كمنهج أهل المنطق الذين يجعلون العلّة سببا حقيقيّا في إيجاد المعلول ، ينتفي المعلول بانتفائها ، كما في جعل النار علّة للحرق ، ينتفي الحرق إن لم توجد النار .

وعلل النحو ليست موجبة بهذا المفهوم المنطقي كما يرى الزجّاجيّ لكنها موجبة في المفهوم النحويّ كما سيتضح عند ابن جنّي[3] .

---

(١) الزجّاجيّ- الإيضاح ، ص ٥٠ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٦٤ .
(٣) انظر مبحث التعليل النحوي عند ابن جني .

التعليل النّحويّ عند السيرافيّ:

أصاب الدّكتور عبد الحميد علي الفلاح عندما وصف شرح أبي سعيد الحسن ابنِ عبد الله السيرافيّ المتوفّى سنة ٣٦٨ هـ[١] على كتاب سيبويه بأنّه «يمثّل مصدراً أساسيّاً من مصادر دراسة العلة النحويّة عند النحاة حتّى النصف الثاني من القرن الرابع الهجريّ»[٢] ؛ لأنّه شرَح عللَ الكتابِ ، وفرّعها ، وأضاف إليها علل اللاحقين ، غير ما استنبطه هو من العلل ، مناقشاً ومرجّحاً حتّى مدّ قلمه إلى ما لم يتناوله سيبويه ، فبحثه وعلّله مستفيداً من تمكّنه من أساليب الجدَل والقياس . فشرح علّة الطول الموجبة لنصب المنادى النكرة عند الخليل بقوله :«وأنكر بعض الناس قول الخليل في نصب المنكور لطوله ، فقال : طول الاسم لا يغيّر حكمه في باب النداء ، كما لا يغيّر في «قرعبلانة» وجود بدانة ، وإنما قال الخليل ذلك لأنّ التنوين زائد في الاسم بعد مبناه على ما بني عليه للمعنى الذي أوجب زيادته ، وطول الاسم هو زيادة التنوين فيه ، لا كثرة حروفه»[٣] .

وظهر جليّا في شرحه الكتابَ أنّ اختلاف النحويين في العلل أكثر من اختلافهم في وصف المعلول ، ففي باب النداء ، قال :«وقد تكلمت في المنادى وما يتفرّع منه بما انتهى النحويّون إلى استعماله علي اللفظ الذي استعملتْه العربُ ، واختلفوا في علّته ، فأمّا سيبويه . . . إلخ» وذكر خمس علل من بينها علّة استنبطها هو[٤] .

ويتابع السّيرافي سيبويه في مُجاوزة تعليل المستعمل من كلام العرب إلى تعليل المهمل ، فبعد أنْ علّل امتناع جزم الاسم افترض دخول الجزم عليه ، وأورد خلافاً في علامة الجزم حينذاك ، هل هي حذف التنوين والحركة؟ أم حذف التنوين وحَده؟ ورجّح أنّ الجزم لو دخل الاسم لحذف التنوين والحركة معاً لوجهين :

(١) ابن الأنباريّ- النزهة ، ص ٢٢٩ .
(٢) عبد الحميد الفلاح- نهج السيرافيّ ، ص ٥٦٤ .
(٣) السيرافيّ- شرح الكتاب ، مخطوط ، ج٥ ، ص ٤٠ .
(٤) انظر : المصدر نفسه ، ج٥ ، ص ٣٨-٣٩ .

أحدهما : أنّ التنوين لو حذفه الجزم لا لتبس ما ينصرف بما لا ينصرف .

والوجه الثاني : أنّ التنوين شيء يصحب الحركات كلّها ، والعوامل إنّما تغيّر الحركات التي تختلف بها الكلم و . . .إلخ .

ثمّ ولّد رأياً ثالثاً فحواه حذفُ الجازمِ التنوينَ من المنصرف ، والحركةَ من الممنوع من الصرف ، وعلّل هذا الافتراض[١] .

وهذا الضرب من البحث النّحويّ لا يُضيف شيئاً جديداً عمليّاً ، ولكنّه يشير إلى أنّ نظريّات النّحو مثل العمل ، والاختصاص والإعراب ، والأصل . وغيرها أصبحت أدواتٍ منهجيّةً قادرة على التنبؤ النظريّ بما يمكن أن يؤول إليه النّحو لو حصل كذا أو كذا .

ويمكن أن يُعدّ شرح السّيرافيّ للكتاب منجماً للعلل النحويّة على اختلافها وتباينها ، بأسلوب عقليّ يعتمد مقدّمات النّحو الكليّة للوصول إلى تعليل أحكام مسائل جزئية ، فبنى السيرافيُّ تعليله كثرة حذف الهاء من العلَم المؤنث في النداء على مقدّمتين كلّيّتين : الأولى أنّ هاء التأنيث ليست من بنية الاسم لأنّ التذكير هو الأصل . والثانية أنّ تاء التأنيث تبدل هاءً في الوقف من غير أن ينخرم المعنى ، فاللبس مُجتنب[٢] .

وهذا الأسلوب العقليّ هو الذيّ عبّر عنه السّيرافي بقوله : «النّحو منطق ولكنّه مسلوخ عن العربيّة»[٣] ، فالأصول النحويّة الكليّة لها قوّة المقدّمات المنطقيّة ، فمثلاً قولنا :

كلّ فاعل مرفوع .

س فاعل

∴ س مرفوع

---

(١) انظر : السيرافيّ- شرح الكتاب ، المطبوع ، ج١ ، ص ٧١- ٧٢ .

(٢) انظر المصدر نفسه ، المخطوط ، ج٥ ، ص ٦٦-٦٧ .

(٣) التوحيديّ- الإمتاع ، ج١ ، ص١١٥ .

يعادل قول أهل المنطق

كلّ إنسان ميّت

سقراط إنسان

∴ سقراط ميّت

لكنّ الفرق بينهما أنّ الأصل الكليّ في النّحو مبنيّ على استقراء نصوص مستعملة، يبرهنها الاطّراد، ولا تحتمل الخطأ في الوصف على الأقل، في حين تبنى المقدمة في المنطق على تعميم عقليّ يبرهنه العقل أو الواقع، ويحتمل الصواب والخطأ، فمثلاً قولنا :

كلّ طويل ذكيّ

س طويل

∴ س ذكيّ

النتيجة ليست بالضرورة صحيحة واقعياً، وإن كانت صوريّا كذلك، ولهذا تغلّب السيرافيّ في مناظرته الشهيرة على الفيلسوف المنطيق متّى بن يونس القُنّائيّ حين أثبت له أنّ الشاذ، والمقيس والمطّرد، والنادر، وغيره إنّما يعتصم بالسماع عن العرب في حين لا تأوي مقدمات المنطق إلى مثل هذا الركن المكين لا من حيث الألفاظ ولا من حيث المعاني[١] .

التعليل النّحويّ عند الرُّمّانيّ:

عُرف عن أبي الحسن علي بن عيسى الرّمانيّ المتوفّى سنة ٣٨٤هـ[٢] أنّه متكلّم معتزليّ يمزج النّحو بالكلام مزجاً منطقيّا[٣]، وقد عدّه الأستاذ طه الراوي «أول من

---

(١) انظر نصّ المناظرة عند التوحيدي- الإمتاع، ح١، ص١٠٧- ١٢٩. وياقوت- معجم الأدباء، ح٢، ص٨٩٤- ٩١٠.

(٢) ابن الأنباري- النزهة، ص ٢٣٥

(٣) انظر المفصل- تاريخ العلماء، ص ٣١ والسيوطي- البغية، ح٢، ص ١٨١.

مزج النحو بالمنطق»[1] ويتكئ على التعليل ، وإيراد العلل المختلفة ؛ فقد كان «يؤمن بتعاون العلوم بالقدر الذي يُحتاج إليه في كلّ علم»[2] ، فكان يقول :

«وإنّما أُدْخِلُ تفسير الغريب للحاجة إليه في كشف الوجه الذي يقع عليه الإعراب فجرى على طريق التّبَع للغرض فهكذا يصلح أن يدخل في الصناعة- يعني النحو- ما كان من صناعة غيرِها لمثل هذه العلّة على هذا الوجه»[3] .

ومنهج الرّمانيّ في كتبه النّحويّة منهج تعليليّ يبدأ بالبحث عن العلة ، وينتهي بتوضيحها بالوصف أو المعنى أو الوظيفة ، ففي شرحه على كتاب سيبويه يفتتح شرح كلّ باب بتحديد الغرض منه ، ثمّ يحدّد مسائل الباب في مجموعة من الأسئلة ، يغلب عليها طابع السؤال عن العلّة إثارة لذهن المتلقّي ، ثمّ يُجيب عن هذه الأسئلة بإسهاب . فقال في أوّل باب التثنية :«الغرض فيه : أن يُبيّن ما يجوز في التثنية مما لا يجوز . مسائل هذا الباب : ما الذي يجوز في التثنية؟ وما الذي لا يجوز؟ ولِمَ ذلك؟ ولِمَ لا يجوز أن يثنّى إلاّ الاسم دون الفعل والحرف؟ . . . وما علامة التثنية ؟ ولِمَ استوت في المؤنث والمذكّر؟ ولِمَ لزمت النون علامة التثنية؟ . . . ولِمَ وجب أن يستوي النصب والجر في الياء»[4] .

وإجابات هذه الأسئلة تصدر عن تصوُّر دقيق للعلّة النحويّة ، لمْ يُعْنَ الرّمانيّ بتجليته ، إذ انصرفت همته إلى جعل العلّة نماذج تطبيقيّة في دراسة النّحو باستثناء شذرات قليلة كانت تتفلت منه عدا نُتَفٍ عن العلل في آخر كتابه «الحدود»[5] .

ويبدو أنّ العلّة عند الرّمانيّ نوعان :

أ- العلة القياسيّة :

وهي التي يطّرد الحكم بها في النظائر نحو علّة الرفع في الاسم ، وهي ذكر

(١) طه الراوي- تاريخ علوم اللغة العربيّة ، ص١٣٢ .

(٢) المتولي رمضان- شرح الكتاب ، الدراسة ، ص ١٩٧ .

(٣) الرماني- شرح الكتاب ، مخطوط ، ج٢ ، ص ٧٨٠ . نقلاً عن : المتولي رمضان- شرح الكتاب ، الدراسة ، ص ١٩٧ .

(٤) الرمّانيّ- شرح الكتاب ، المطبوع ، ج١ ، ص ٢٧٢- ٢٧٣ .

(٥) انظر : الرمّانيّ- الحدود ، ص ٨٤- ٨٥ .

الاسم على جهة معتمد الكلام، وعلة النصب فيه ذكره على جهة الفضلة في الكلام. وعلة الجرّ ذكره على جهة الإضافة[1]، فإذا كانت علامة الحكم المطّرد أصلية. تُوصف العلّةُ بأنّها «ضروريّة» يجب بها الحكم بتحرك من غير جعل جاعل[2] كرفع الفاعل بالضمة. وإن كانت علامة الحكم فرعيّة توصف العلة بأنّها «وضعية» يجب بها الحكم بجعل جاعل نحو وجوب الحركة للحرف الذي يمكن أن يكون ساكناً[3] في التصوّر النظريّ له، كما في تحريك آخر فعل الأمر الصحيح الآخر لالتقاء الساكنين نحو: احترم النّاس.

ب- العلة الحكْميّة:

وهي التي تدعو إليها الحِكمَة، نحو: جعل الرفع للفاعل لأنّه أوّلُ للأوّل، وذلك تشاكل حسن، ولأنّه أحقّ بالحركة القويّة؛ لأنّها تُرى بضمّ الشفتين من غير صوت، ويمكن أن يعتمد بها، فتُسمع، والمضاف إليه* أحق بالحركة الثقيلة من المفعول؛ لأنّه واحد، والمفعولات كثيرة[4].

فالعلّة القياسيّة علة استحقاق عند الرّمّانيّ، والعلة الحكْميّة علة اختصاص، فالفاعل مثلاً يستحقّ علامة رفع مناسبة له في أحواله كلّها، فكل علة تدور في فلك الاستحقاق علة قياسيّة، لكنّ البحث في علة اختصاص الفاعل بالعلامة التي استحقّها بحث عن العلّة الحكميّة التي دفعت- فيما يظهر- أبا حيّان الأندلسيّ إلى التحذير من علل الرّمانيّ فقال: «إيّاكم وعلل الرّماني»[5].

والعلة القياسيّة وسيلة تعليميّة رآها الرّمّانيّ مناسبة لعصره في شرح الكتاب، كما في تعليله أحكام صفة اسم لا النافية للجنس بقوله: « الذي يجوز في النفي

---

(١) الرماني- الحدود، ص ٨٤.
(٢) المصدر نفسه، ص ٨٤.
(٣) المصدر نفسه، ص ٨٤-٨٥
* لعلّ الصواب: والفاعل.
(٤) الرماني - الحدود، ص ٨٥.
(٥) أبو حيان- منهج السالك، ص٢٣٠، نقلاً عن خديجة الحديثي- أبو حيان النحويّ، ص٣٩٣

الذي يوصف به المنفي إجـراء الصـفـة على ثلاثة أوجـه : النصب بالتنوين ، وهو الأجـود ، ثمّ النصب بغـيـر تنوين ، ثمّ الرفع بالتنوين . وإنّمـا كـان النصب بالتنوين أجود ، لأنّه أشكل بالموصوف ، وأجرى في الباب ، وأشبه بالنظير في النّداء ، وأبعد من الكُلفة بفكّ الاسم من «لا» ثمّ بنائه مع الصـفـة . وإنّما جـاز النصب من غـيـر تنوين مع تكلّف فكّ من «لا» طلبـاً للنظيـر الأكـثـر من بناء اسم مع اسم من نحو«خمسة عشر» ، وجاز الرفع بالتنوين حـمـلاً على الموضع ، إذ كـانت «لا» مع الاسم بمنزلة اسم واحد موضعه رفع»[1] .

وهذه العلل إقناعيّة التمسها الرّمانيّ من قوانين النّحو وأحكامه توضيحاً لما علّل به سيبويه أحكام صفة اسم لا النافية للجنس[2] .

وتظهر شخصية الرمّاني في التعليل في تمحيصه آراء النحاة ، والموازنة بينها ، إذ كان يُتبع العلة في كثير من المواضع وصفاً تقييمياً لها ، حتّى إنّه كان يسمّى وصف العلّة علّة ، فيقول : العلة الصحيحة[3] ، أو العلة الفاسدة[4] أو العلّة اللازمة[5] أو العلة النادرة [6] أو العلة الموجبة[7] أو العلة المجوزة[8] ، فـبعـد أن أجاز في النسب إلى«راية» ثلاثة وجوه هي : «رائيّ» و«رايِيّ» ، و«رايّ» وعلّلها بعلل مختلفة ، قال : «وكل ذلك على ما تقتضيه العلل الصحيحة»[9] .

والرّمانيّ لا يجعل اتحاد العلة جامعاً بين المقيس والمقيس عليه في القياس ، لأنّه يرى أنّ الأصل في القيـاس النّحويّ اتحاد الحُكم لا العلّة ، فعندما قـاس «رُبَّ

---

(١) الرّمانيّ- شرح الكتاب ، مخطوط ، نقلاً عن : الفارسيّ- التعليقة ، ج٢ ، ص ٣٥ ، من الهامش .
(٢ انظر تعليل سيبويه في : الكتاب ، ج٢ ، ص ٢٧٤ ، ٢٨٨-٢٨٩ .
(٣) انظر مثلاً : الرمّاني- شرح الكتاب ، المطبوع ، ج١ ، ص ١٣٥ ، ٣٧٣ .
(٤) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٢٤٦ ، ٣١٤ ، ٣٧٩ .
(٥) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٢٠٠
(٦) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٥٦ ، ٦٧ .
(٧) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٢٤٢ ، ٢٨٢ ، ٣١٠ ، ٣١٨ ، ٣٣٢ .
(٨) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٢٤٢ ، ٢٥٢ .
(٩) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ١٣٤- ١٣٥ .

وكم» على «لا» النافية للجنس قال : «ونظير «لا» في أنّها لا تعمل إلاّ في نكرة«رُبّ وكمْ» ، وإن اختلفت العِلل ، فقد استوت في الحكم بأنّها لا تعمل إلاّ في نكرة ، فعلّة «ربّ» تقليل جملة يدل عليها واحد منكور ، إذ كل واحد من من الجملة له مثلُ رسمه ، هذا شرط النكرة ، وعلّة «كمْ» تكثير جملة يدل عليها واحد منكور»[1] .

وهذا قياس نحويّ شكليّ يتوسّل العلّة لتفسير الحكم النحويّ خلافاً لنمط من القيـاس المذهبيّ الذي جاء صدىً لمذهب الرّمّانيّ الاعتزاليّ ، فعندما قاس كلمة «سَحَرَ» على المبنيات لم يجد فيها ما يوجب البناء ، وعندما قاسها على المعربات وجدها على حالة واحدة لا تنفكّ عنها ، فعدّها لامبنية ، ولا معربة[2] على منهج المعتزلة بالقول بالمنزلة بين المنزلتين .

ولم يهمل الرّمّانيّ المعنى في تعليلاته ، فقد أدرك أنّ للألفاظ المعربة والمبنيّة ، خاصّةً حروفَ المعاني ، دوراً وظيفيًا في الكلام يتكئ على المعنى ، فقال : «ولا تنظر إلى ظاهر الإعراب ، وتغفل المعنى الذي يقع عليه الإعراب ، لتكون قد ميّزت فيما تجيزه أو تمتنع منه صواب الكلام من خطئه ، فإنّ صناعة النّحو مبنيّة على تمييز صواب الكلام من خطئه على مذاهب العرب بطريق القياس الصحيح»[3] .

وقد برزت هذه المواءَمة في التعليل بين اللفظ والمعنى في اثنين من مؤلفاته :

الأوّل : كتاب الألغاز النحويّة[4] ، فقد أعرب قول الشاعر :

وبي زفرات من هواكِ ولوعةٌ   أحسُّ على الأحشاءَ منها توهُّجُ

«توجيه إعرابه : أنّه جعل (على) فعلاً ماضياً من (علا يعلو) ، و (الأحشاء) مفعول به ، و(توهّج) الفاعل . و(أحسّ) معلّق عن العمل ، لأنّه من أفعال القلوب ،

---

(١) الفارسي- التعليقة ، ج٢ ، ص ٢١ ، من هامش المحقّق .
(٢) السيوطي- الأشباه ، ج٢ ، ص ٣٧١- ٣٧٢ .
(٣) الرمّاني- شرح الكتاب ، مخطوط ، ج٢ ، ص ٦٢٣-٦٢٤ نقلاً عن المتولي رمضان- شرح الكتاب ، الدراسة ، ص١١٩
(٤) مخطوط في دار الكتب المصريّة رقم (٣٠ نحو ش) ، كما ذكر أحمد محمد الشيخ في دراسته كتب الألغاز

لأنّه من (أحسّ وأظنّ) ، فجاز أن تعمل في مواضع الجمل ، فتقول (أحسّ قام زيدٌ) كما تقول(حيث قام زيدٌ) و(أظن قام بكرٌ) فتكون الجملة في موضع نصب ، وقد سدّت الجملة مسدّ المفعولين ، وإن شئت أضمرت ضمير الشأن ، والقصة ، فجعلته هو المفعول الأوّل ، وجعلت الجملة في موضع المفعول الثاني مفسّرة له»(١) .

وأما الثاني فهو كتاب «معاني الحروف» ؛ إذ قسّم حروف المعاني إلى عوامل وهوامل نظراً إلى اختصاصها ، أو اشتراكها ، أو اتحادها مع مدخولها ، فكلّ حرف اختصّ بأحد القبيلين دون الآخر ، ولم يُصَغْ معه حتّى يصير كأحد أجزائه عمل في مدخوله(٢) فالاختصاص علة عمل حروف المعاني ، أمّا معانيها فتتضافر قرائن المقام والمقال في تحديدها ، لأنّ حروف المعاني قد يتعدّد معناها ، ورأى أنّ اختلاف العمل موجب لاختلاف المعنى وإنْ كان لفظ العامل واحداً ، فلام الجرّ ولام الأمر الجازمة متغايرتان ، وإن اتفق لفظهما ، لأنّ معنى لام الأمر الطلب وعملها الجزم ، أمّا لام الجرّ فمعناها الملك أو الاختصاص أو التعليل . . . إلخ وعملها الجر(٣) .

التعليل النّحويّ عند ابن جنيّ:

عُني أبو الفتح عثمان بن جنيّ المتوفّى سنة ٣٩٢ هـ(٤) في كتابه «الخصائص» بإقامة هيكل نظريّ للنحو العربيّ ، يتجاوز توضيح حالات الرفع والنصب والجر والجزم إلى اكتشاف ما وراء هذه الحالات من أوضاع ومبادئ(٥) ، فالخصائص بحث فيما وراء النحو يستهدف الوصول إلى الأصل العميق لتناسق أحكام النّحو العربيّ مع بعضها بعضا على هيئة نظام فائق الدقة ، يستثير قرائح المشتغلين به ، ولا سيّما النحاة إلى محاولة كشف أسراره ، وسبر أغواره ؛ لهذا انتهج ابن جنيّ منهج الفقهاء

---

(١) الرماني- الألغاز النحويّة ، مخطوط ، ورقة ٤ . نقلاً عن : أحمد محمد الشيخ- كتب الألغاز ، ص٢٦٠ .
(٢) انظر : الرمانيّ- حروف المعاني ، ص ٣٦ ، ٤٢ .
(٣) المصدر نفسه ، ص٥٥ .
(٤) ابن الأنباري- النزهة ، ص ٢٤٦ .

في استنباط العلل، إذ وقع في استقرائه النحو العربيّ على إشارات متناثرة في كتب النحاة، جمع بعضها إلى بعض بما أوتي من دقة في النظر النحويّ، وثقافة كلاميّة فقهيّة.

فقال عقب تحريره فصولاً في العلة النحويّة: «واعلمْ أنّ هذه المواضع التي ضممتها، وعقدت العلة على مجموعها، قد أرادها أصحابنا- يعني النحاة- وعنوها، وإنْ لم يكونوا جاؤوا بها مُقدَّمة محروسة، فإنّهم لها أرادوا، وإيّاها نووا . . . فالذي يرجعون إليه متفرقاً قدمناه نحن مجتمعاً»[1].

وقد رأى أنّ علل النحو على ضربين:

الضرب الأوّل: العلل التي تؤدي إلى إيجاب حكم نحويّ ثبت بالسماع المطّرد عن العرب، كعلل رفع الفاعل، أو نصب المفعول، أو جرّ المضاف إليه. لأنّ هذه العلل - أيّا كانت- لن تؤدي إلاّ إلى إيجاب رفع الفاعل ونصب المفعول، وجر المضاف إليه. ومن ثمّ فهي علل موجبة بالاستنباط لا بالسبق الوجوديّ على المعلول، وهذا هو المفهوم النحويّ للعلل الموجبة[2].

أمّا الضرب الثاني: فهي العِلل التي تؤدي إلى التخيير بين حكمين نحويين أو أكثر، وتجيز الوجهين أو الثلاثة، فهي مجوزة لوجه، غير نافيه لغيره، كما في قول ابن جنيّ: «ومن عِلل الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التي يتمّ بها الكلام، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى، فتكون حينئذٍ مخيراً في جعلك النكرة إن شئت حالاً، وإنْ شئت بدلاً، فتقول على هذا: «مررت بزيد رجلٍ صالحٍ»، على البدل، أو: «مررت بزيد رجلاً صالحاً»، على الحال»[3]، ويسمي ابن جنّي العلّة المجوزة سبباً. فالعلة هي التي توجب الحكم النحويّ، وتنفي غيره، والسبب هو الذي يجيز الحكم النحويّ، ولا ينفي غيره. لكنّ النحاة في عمومهم يدخلون السبب في دائرة العلّة، ويجعلونه مرادفاً لمصطلح العلة.

---

(٥) انظر: ابن جنيّ- الخصائص، ج١، ص٣٣.

(١) ابن جنيّ- الخصائص، ج١، ص ١٦٣

(٢) المصدر نفسه، ج١، ص٩٦، ١٤٦، ١٦٥

ويرى ابن جنّيّ أنّ العلة النحويّة ليست مطلقة بل هي مقيدة بالوصف أو التخصيص ، وإلاّ تخلّفت في بعض المواضع عن معلولها ، وقصرت عن الجري معه على نهج واحد[1] ، فالاحتياط أو التقييد في العلة بالوصف أو التخصيص يطوي الحالات النائية عن العلة تحت جناحها ، كما في عدّ الفاعلية علة الرفع إذ تخرج عن هذه العلة الأسماء المبنية ، والجمل المصدريّة ، لأنّها ليست مرفوعة حقيقة ؛ لهذا ينبغي تقييد علة الفاعليّة بأنّها علة رفع الفاعل حقيقة نحو : جاء زيدٌ ، أو محلاً نحو : جاء هذا ، أو تقديراً نحو : يشرفني أنني تلميذك . وكلما تعددت جهات نقض العلة احتاجت إلى التقييد .

ويرى ابن جني أنّ إهمال تقييد العلّة يؤدي إلى القدْح بها ، وردِّها ، لأن مجموع ما يورده المعترض على العلة لا يخرج عن عدم استتباب حدّها مع معلولها ، أو عدم انطباق وصفها على المعلول بها[2] .

فالخلاف النحويّ في وجه من وجوهه ناتج عن عدم تقييد العلّة ، فعلِل النحاة على اختلافهم متقاربة في المسألة الواحدة ، لكنّ شرود شواهد مسموعة عن العرب عن بعضها أشعل الخلاف بينهم ، وغذّاه ، فاحتيج إلى رأب صدع الخلاف بتقييد العلّة ، فالخلاف بين النحاة أعمّ منه بين العرب لأنّهم «اختلفوا في الاعتلال لما اتفقت العرب عليه ، كما اختلفوا أيضاً فيما اختلفت العرب فيه ، وكلٌّ ذهب مذهباً ، وإن كان بعضه قويّا ، وبعضُه ضعيفاً»[3] .

ووصف العلة أو تخصيصها في مواضع محددة تتميم لها ، وليس من قبيل تعليل العلّة ، لأنّ العلّة- كما يرى ابن جني- لا تُعلَّل ، فما سمّاه ابن السرّاج بعلة العلّة يعدّه ابن جنيّ تتميماً للعلة وشرحاً لها لا تعليلاً للعلّة[4] مع إقرار ابن جنيّ بأنّ العلّة قد تتعدّد بتعدّد جهات تعليل المعلول .

---

(٣) انظر : ابن جنّي – الخصائص ، ج١ ، ص ١٤٥ -١٤٦ .

(١) انظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص ١٤٥- ١٤٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ١٥٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ١٦٩ .

وتعدُّدُ العلل له صورتان:

الأولى : الحكم الواحد تتجاذبه علتان أو أكثر ، مثل الاختلاف في رفع المبتدأ[١] ، أو رفع خبر إنّ [٢] ، ممّا يتجاذب الخلاف في عِلله ، والحكمُ واحد[٣] .

والثانية : الحكمان في الشيء الواحد المختلفان ، دعت إليهما علّتان مختلفتان وذلك كإعمال أهل الحجاز ما النافية للحال ، وترك بني تميم إعمالها وإجراءهم إياها مجرى «هل» ونحوها ، مما لا يعمل . فكأنّ أهل الحجاز لّما رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخول «ليس» عليها . ونافية للحال نفيها إيّاها ، أجروها في الرفع والنصب مجراها ، إذ اجتمع فيها الشبهان بها ، وكأنّ بني تميم لما رأوها حرفاً داخلاً بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها ، ومباشرة لكل واحد من جزأيها ، كقولك : ما زيد أخوك ، وما قام زيد ، أجروها مجرى «هل» ألا تراها داخلة على الجملة لمعنى النفي دخول «هل» عليها للاستفهام ، ولذلك كانت عند سيبويه لغةُ تميم أقوى قياساً من لغة الحجازيّين»[٤] .

ثمّ راح ابن جنيّ يبحث عن مكان لعلل النحويّن بين علل المتكلمين وعلل الفقهاء ، ورأى أنّ علل النّحو ليست كعلل الفقهاء[٥] مبنية على النّص ووجه المصلحة . وليست كعلل المتكلمين التي تُبَرْهن عقليّا[٦] . بل هي أقرب إلى علل المتكلمين[٧] ، إذ هي مستنبطة من ملاحظة كلام العرب في اطّراده وسياقه وتركيبه .

ولعلّ سبب بحث ابن جنيّ عن مكان لعلل النحو بين علل الفقهاء وعلل المتكلمين يعود إلى ما طبع الدراسات المختلفة في العصر الإسلاميّ من أنّ للمعرفة-

---

(٤) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ١٧٤- ١٧٥ .

(١) انظر ابن الأنباريّ- الإنصاف ، ج١ ، ص ٤٤-٥١

(٢) انظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص ١٧٦- ١٨٥

(٣) ابن جنيّ- الخصائص ، ج١ ، ص ١٦٧ .

(٤) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ١٦٨ .

(٥) انظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٤٩ ، ٥٣- ٥٤ .

(٦) انظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٨٩

أيّا كانت- منهجين : منهجاً يقوم على استنباط الأصول من المسائل والجزئيات ويسمّى بمنهج الفقهاء ، ومنهجاً يقوم على بناء كليّات ثم تطبيقها على الجزئيات والمسائل ويسمّى بمنهج المتكلمين .

التعليل النحويّ عند عبد القاهر الجرجانيّ:

نتج عن تعارف النحاة أنّ كلّ علّة وافقت وجهاً من القياس علّةٌ مقبولة تضخّمُ النحو العربيّ بعلله تضخّما كبيراً ، جعل العلة باب مهاجمة النّحو وانتقاصه حتّى قيل في عهد عبد القاهر الجرجانيّ المتوفّى سنة ٤٧١ هـ[١] : إنّ «ما زاد من النحو على معرفة الرفع والنصب ، وما يتّصل بذلك مما تجده في المبادئ فهو فَضْل لا يجدي نفعاً ، ولا تحصل منه على فائدة»[٢] .

لهذا اقترح عبد القاهر خطّة لإعادة تنظيم النحو العربيّ ، بتقسيم النحو إلى ثلاثة مستويات :

المستوى الأوّل : يُعنى فيه بتقرير المبادئ والأحكام العامة كرفع المبتدأ والفاعل ، ونصب المفعول ، وجرّ المضاف إليه ، وما إليه من غير بحث في مسائل التقدير والحل[٣] .

المستوى الثاني : توسيع المبادئ العامة بمعرفة صور المبتدأ وأنواع الخبر وأحكامهما ،وإعراب مواضع الجمل والتوابع ، وما إليها ، من غير بحث في عللها[٤] .

المستوى الثالث : يتجاوز الكلام على الأحكام والمبادئ إلى الكلام على أغراض واضع اللغة ، وعلى وجه الحكمة في الأوضاع ، وتقرير المقاييس التي اطّردت عليها ، وذِكْر العلل التي اقتضت أن تجري على ما أُجريت عليه[٥] .

---

(٧) انظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٥٤ .

(١) السيوطيّ- البغية ، ج٢ ، ص ١٠٦ .

(٢) عبد القاهر- الدلائل ، ص ٦ . وانظر : علي العماري- العلل النحويّة ص٣٠٤- ٣٠٥ .

(٣) انظر : المصدر نفسه ، ص ٦ .

(٤) انظر : المصدر نفسه ، ص ٢٥- ٢٦ .

فهذا المستوى «يبحث فيما وراء القاعدة»[1] النحويّة ؛ لهذا لا يصلح مدخلاً لتعليم النحو . ولعل من تطبيقات المستوى الأوّل كتاب «العوامل المائة»[2] ، ومن تطبيقات المستوى الثاني كتاب«المقتصد في شرح الإيضاح»[3] ، أمّا المستوى الثالث فيمثله كتاب «المغني في شرح الإيضاح»[4] ، على أنّ كل مستوى يتضمّن المستوى الذي قبله كاملاً .

ويحمد لعبد القاهر الجرجانيّ دراستُه النحوَ في إطار منظومة علوم اللغة العربيّة ، فليس كلّ تركيب يجيزه النحو يجوز استخدامه في السياق الكلامي ، فجدّد مفهومين يضبطان تردّد التعليل بين منازل اللفظ ومواقع المعنى .

الأوّل مفهوم الصواب النحويّ ، فيشترط في أي جملة عربيّة أن تكون على وجه من الوجوه الصحيحة نحويّاً .

والثاني مفهوم الصواب السياقيّ ، وهو الذي يحدّد الوجه النحويّ الأكثر ملاءَمة للسياق الكلاميّ . فينحَلُّ الكلام إلى أربعة أقسام :

١- الصواب نحواً وسياقاً ، وهو أعلى درجات الكلام كالقرآن الكريم والحديث الشريف وعموم شعر العرب الفصيح ، وتندرج تحت هذا القسم علل الحذف والتقديم والتأخير وغيرها .

٢- الصواب نحواً لا سياقاً ،كأن يُقال : «لا عفاك الله» في سياق الدعاء بالخير ؛ إذ تكون الجملة ملبسة بين الحمد والذم ، والذي يُزيل اللبس أن يقال :لا ، وعفاك الله . دعاءً بالخير ، ومنه : «سأحضر أمسِ» فهو مُحال كما يسميه سيبويه[5] .

---

(٥) المصدر نفسه ، ص ٢٤ .

(١) فؤاد علي- فلسفة عبد القاهر ، ص ١٢١ .

(٢) انظر : عبد القاهر- العوامل ، ص٣٠٦- ٣١١ .

(٣) حققه الدكتور كاظم بحر مرجان .

(٤) هو عشرة أضعاف كتاب المقتصد لكنه مفقود حسب علمي . انظر : ابن الأنباريّ- النزهة ، ص ٢٦٥

٣- الصواب سياقاً لا نحواً كأن يُقال : «تكادُ تطلعُ الشمسُ» فالمعنى يكون واضحاً معروفاً في سياق القول لكنّ تركيب الجملة غير صحيح نحويّاً فالفعل لا يدخل على الفعل ، والصواب : تكاد الشمسُ تطلعُ .

٤- الخطأ نحواً وسياقاً وهو ما لا تجيزه قوانين لغة العرب ولا تفهمه عقولها فيكون مردوداً لفظاً ومعنى .

وبحث عبد القاهر الجرجانيّ علاقة وجوه الصواب النحويّ بعضها ببعض ، فرأى أنّها علاقة نيابة عن الأصل العام لمعنى سياقيّ مخصوص ، ولهذا فالأصل العام «لا يُعلَّل» ، وإن ذُكِرَ في تعليله شيء «فلإبانة فرط الحكمة»[١] .

ففي باب الجزاء تنوب أسماء الشرط عن «إن الشرطيّة» في العمل لضرب من معاني الاختصار أو التقريب[٢] .

فعبد القاهر طوّر علاقة الاستبدال التي تجيز تبادل أدوات الباب الواحد العمل إلى علاقة نيابة تُقَنِّن هذا التبادل بأصل ، وتحكمه بمعنى مخصوص .

التعليل النّحويّ عند الدينوريّ:

ترجع مكانة الحسين بن موسى الدينوريّ المعروف بالجليس النحويّ المتوفّى في حدود سنة ٤٩٠ هـ[٣] في التعليل إلى أنّ كتابه «ثمار الصناعة في علم العربيّة» واحد من المصنّفات القليلة في المكتبة العربيّة التي عُنيت بالعلل النحويّة ، وبيّنت أقسامها ، وعدّدت أنواعها»[٤] .

وقد ذكر الدينوريّ أنّ اعتلالاتِ النحويّين صِنْفان :[٥] .

أ- علة تطّرد على كلّ كلام العرب ، وتنساق إلى قانون لغتهم .

---

(٥) انظر : سيبويه- الكتاب ، ج١ ، ص ٢٥ .
(١) عبد القاهر- المقتصد ، ج٢ ، ص ٧٣٧ .
(٢) انظر : المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ١١٠٨ .
(٣) ابن الجزري- غاية النهاية ، ج١ ، ص٢٥٣ .
(٤) الدينوريّ- ثمار الصناعة ، ص١١ ، من مقدمة المحقق .

ب- علة تظهر حِكْمتهم في أصوله ، وتكشف عن صحّة أغراضهم ، ومقاصدهم في موضوعاته .

وهم للأولى أكثر استعمالاً ، وأشدّ تداولاً . وهي واسعةُ الشُّعب كثيرةُ الافتنان . إلاّ أنّ مدار المشهور منها في الجملة عند من عُني بجمعها ، وصرْف الاهتمام إلى تتبّعها وحصْرها على ثلاثة وعشرين نوعاً ، نثبت أسماءَها وألقابها حسبُ . . . وهي :

١- علّة سماع .

٢- علّة تشبيه .

٣- علّة استغناء .

٤- علّة استثقال .

٥- علّة فرق .

٦- علّة توكيد .

٧- علّة تعويض .

٨- علّة نظير .

٩- علّة نقيض .

١٠- علّة حمل على المعنى .

١١- علّة مشاكلة .

١٢- علّة معادلة .

١٣- علّة قرب ومجاورة .

١٤- علّة وجوب .

١٥- علّة تغليب .

١٦- علّة اختصار .

١٧- علّة تخفيف .

١٨- علّة دلالة حال .

١٩- علّة أصل .

٢٠- علّة تحليل .

٢١- علّة إشعار .

٢٢- علّة تضاد .

٢٣- علّة أَوْلى .

وقد تنبه المحقّق الدكتور حنّا جميل حدّاد إلى أنّ السيوطيّ زاد عليها «علّة الجواز»[١] ، وهي زيادة غير مَرْضيّ عنها ، لأنّ جميع العلل المذكورة موجبة ، وعلّة الجواز مجوِّزة ، وتسمّى سبباً لا علّة عند حذّاق المعلّلين كابن جنّي[٢] .

أمّا الذي عُني بجمع العلل ، وصرف الاهتمام إلى تتبّعها وحصرها ، فهو على الراجح الغالب على الظنّ عليّ بن إبراهيم الحوفيّ المتوفّى سنة ٤٣٠ هـ[٣] ؛ لأنّ الدينوريّ اطّلع على كتابه «الموضّح» وذكره[٤] ، وهو كتاب كبير استوفى فيه الحوفيّ العلل والأصول ، لأنّه كان قيّماً بعلل العربيّة أتمّ قيام ، فعُني به النحويّون[٥] والدينوريّ حَذِر في ذِكر العلل في كتابه ، فلا يفوته أن يقيّدها بالوصف ، ويقيّمها بالحُكم عليها قوّة ، وضعفاً ، وجودة إنْ تعددت واختلفت[٦] .

وقد أثار مشكلة انعكاس العلّة ، وعدّها قدحاً في قوّتها ، فمن علل رفع الفاعل ونصب المفعول تحقيقُ الفرق بينهما ، وهذه العلّة منعكسة ، فيمكن أنْ يتحقّق الفرق لو نُصِب الفاعل ورُفع المفعول[٧] .

---

(٥) المصدر نفسه ، ص٣٤ .

(١) انظر : الدينوريّ- ثمار الصناعة ، ص ٣٤ . هامش التحقيق . ومحمود فجّال- الإصباح ، ص ٢٢٧ ، ٢٢٩ .

(٢) انظر : ابن جنيّ- الخصائص ، ج١ ، ص ١٦٦ .

(٣) القفطيّ- الإنباه ، ج٢ ، ص ٢٢١ .

(٤) انظر : الدينوريّ- ثمار الصناعة ، ص ٩٢ .

(٥) القفطيّ- الإنباه ، ج٢ ، ص ٢١٩- ٢٢٠ .

(٦) انظر : المصدر نفسه ، ص ٩٢- ٩٣ .

التعليل النّحويّ عند ابن الأنباريّ:

حاول أبو البركات كمال الدين المعروف بابن الأنباريّ المتوفّى سنة ٥٧٧ هـ[١] صياغة منهج للعلة النحويّة ، وفق منهج أصول الفقه . لأنّ« النّحو معقول من منقول كما أنّ الفقه معقول من منقول»[٢] ضمن ما سمّاه«بعلم أصول النحو»[٣] ، وعدَ التعليل دليل صحّة الحكم النحويّ ، فقال . «وفائدته- يعني علم أصول النحو- التعويل في إثبات الحكم على الحجّة والتعليل»[٤] .

وقد عُني ابن الأنباريّ بتقوية العلّة النحويّة صدَّ جهات نقضها ، وهي : فساد الوضع ، أو معارضة العلّة للعلّة ، أو احتياجها للتخصيص ، أو معارضة القياس لها[٥] بالمطالبة بتصحيح العلّة بشيئين :التأثير وشهادة الأصول[٦] لأنّ «العلل النحويّة مشبّهة بالعلل الحسيّة»[٧] .

واقترح ابن الأنباريّ حلاً لمشكلة انعكاس العلّة التي أثارها الدينوريّ . فرأى أنّ«السؤال لا يلزم»[٨] مؤصّلاً أنّ من طبيعة العلة النحويّة تعليل ما تكلمت به العرب من وجوه الكلام ، لا ما يمكن أن تتكلم به ، لئلا تنخرم ضوابط الكلام .

وقد ألحق ابن الأنباريّ القياس النحويّ بالقياس الفقهيّ ، فجعل اتّحاد العلّة طريقاً لاتّحاد الحكم النحويّ ، ويتضّح هذا النمط من القياس في كتابه «أسرار العربيّة» ، فقد رتّب فيه أحكام العربيّة على الأسباب والعلل ، وعدّها أسراراً للعربيّة تستأهل بذل الجهد في تحصيلها فقال :«وصحّحتُ ما ذهبْتُ إليه منها يعني

(٧) انظر الدينوري - ثمار الصناعة ، ص ٩٣

(١) السيوطيّ- البغية ، ج٢ ، ص ٨٨ .

(٢) ابن الأنباريّ- النزهة ، ص ٧٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٧٦ .

(٤) ابن الأنباريّ- لمع الأدلة ، ص ٨٠ .

(٥) ابن الأنباريّ- الإغراب ، ص ٥٥- ٦٢ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٥٩ .

(٧) ابن الأنباريّ- الإنصاف ، ج١ ، ص ٢٤٧ .

(٨) ابن الأنباريّ- أسرار العربيّة ، ص ٨٨

مذاهب النحويّين- بما يحصل به شفاء الغليل ، وأوضحت فساد ما عداه بواضح التعليل ، ورجعت في ذلك كلّه إلى الدليل»[1] .

وقد بنى ابن الأنباريّ كتابه على أسلوب الفنقلة مُكثراً من سؤال التعليل«لِمَ» ، فإن قيل له : لِمَ حُمِل النصب على الجرّ دون الرفع في المثنى وجمع المذكّر ، قال : «لخمسة أوجهٍ :

- أنّ الجرّ ألزم للأسماء من الرفع .
- أنّهما يقعان في الكلام فَضْلة .
- أنّهما يشتركان في الكتابة نحو : رأيتك ، ومررْتُ بك .
- أنّهما يشتركان في المعنى نحو : مررت بزيد ، تساوي : جزتُ زيداً .
- أنّ الجرّ أخفّ من الرفع ، فالحمل على الأخفّ أَوْلى»[2] .

فابن الأنباريّ يجعل الحكم ناتجاً عن العلة ، كأنّه لاحق بها ، ولا يجعل الحكم دليلاً على العلة كما هو الحال عند المتكلمين مثل الرّمّانيّ وابن جنيّ إلحاقاً للقياس النّحويّ بالقياس الفقهيّ الذي يتخذ من اشتراك العلة بين المقيس والمقيس عليه طريقا لتوحيد الحكم بينهما .

وفي كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف» اتخذ ابن الأنباريّ من العلل ركائز في إبراز الخلاف بين النحاة ، وفي تفضيل الآراء وترجيحها ، كما سيتضّح في تحليل ظاهرة الخلاف التي هي في وجه من وجوهها أثر من آثار التعليل النحويّ[3] .

التعليل النحويّ عند العكبريّ:

تابع أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ المتوفَّى سنة ٦١٦هـ[4] ابن الأنباريّ في إلحاق القياس النحويّ بالقياس الفقهيّ ، فرفض أن تحمل«كم» الخبريّة

---

(١) ابن الانباريّ- أسرار العربية ، ص ٢٧

(٢) المصدر نفسه ، ص ٦٦ .

(٣) انظر : مبحث ظاهرة الخلاف النحوي .

(٤) السيوطيّ- البغية ، ج٢ ، ص ٣٩ .

على «رُبّ» بعلة النقيض لأنّ اتحاد العلة شرط عنده في القياس ، فقال : «ومعظم النحويّين يقول : حملت على نقيضتها ، وهي «رُبّ» والحقّ ما خبرتك به ، وهو أنّ الجامع بينهما الغاية في طرفي العَدد لأنّهم لا يعنون أنّ حكم الشيئين واحد لعلّة تضادهما ، بل بين الضدين معنىً يشتركان فيه»[١] .

وهذا إلحاق للقياس النحوي بالقياس الفقهيّ ، لأنّ الرمّاني كان واضحاً في كلامه عندما قرّر أن استواء الحكم هو الأساس في القياس لاستواء العلل[٢] ؛ لأنّ الحكم في القياس النحويّ هو المعلوم ، والعلة هي المجهولة أمّا القياس الفقهي فالحكم هو المجهول والعلة هي المعلومة ، لهذا تسمّى جامعاً .

والعكبريّ مولع بإيراد العلل ، لأنّ «النفوس تأنس بثبوت الحكم لعلّة فلا ينبغي أن يزول ذلك الأنس»[٣] ، لهذا لم يكد يغادر كبيرة ولا صغيرة في النحو إلاّ عَلّلها ، فجاءت دراساته النحويّة ممارسة تطبيقيّة لما استُنْبِط من الأسباب والعلل ، تتخلّلها إشارات نظريّة منهجيّة ، كتوضيحه المفهومَ النحويّ لدوران العلّة مع المعلول ، وهو أنّ العلّة إذا ثبتت في موضع اطّرد حكمها في كلّ المواضع ، وإن لم تكن موجودة ، طرداً للباب . كما في عدّ الفرق علّة رفع الفاعل ونصب المفعول ، فيمكن أن يقطع بينهما بالفرق من طريق المعنى نحو : «شربَ محمدٌ الماءَ» ، لكن هذا لا يقدح في جعل الفرق علة رفع الفاعل ونصب المفعول[٤] لئلا تنخرم القواعد ، وتفسد الصناعة .

وقد صاغ العكبريّ النحو العربيّ وفق منهج التعليل في كتابه «اللباب في علل البناء والإعراب» فتناول أبواب النحو العربيّ كلّها تقريباً ، كل باب بقدر ما فيه من العلل . إذ يوضح حدّ الباب[٥] ، ثم يعلّله جزءاً جزءاً[٦] ويشرع في توضيح أحكام

---

(١) العكبريّ- اللباب ، ج١ ، ص ٣١٤ .
(٢) انظر مبحث التعليل النحوي عند الرماني .
(٣) العكبريّ- التبيين ، ص ١٨٩ .
(٤) انظر : المصدر نفسه ، ص ١٨٨ ، ٤٠٢ .
(٥) انظر : العكبريّ- اللباب ، ج٢ ، ص ١٧٨ .
(٦) انظر : المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ١٧٨

الباب التفصيليّة ، فيتبع كلّ حكم ما يتعلق به من العلل ، فإن لم يكن في الباب ما يحتاج إلى التعليل اقتضبه اقتضاباً شديداً ، فباب «المفعول له» لم يتجاوز اثني عشر سطراً[1] في حين جاء باب لا النافية للجنس في عشرين صفحة[2] لاحتشاد العلل في أحكامها[3] .

والكتاب يبدأ بتقدمة عامة عن حدّ النّحو ، وأقسام الكلام ، وعلل تسمية كل قسم ، وحدّ الإعراب وعلله ، وعلاماته وعللها استعمالاً وامتناعاً ، وحدّ البناء وعلله ، والإعراب بالعلامات الفرعيّة وعللها ، ثمّ يبدأ بأبواب الاسم ، فيبحث المرفوعات كالمبتدأ و الفاعل ونحوهما ، ثم المنصوبات كالمفعول به والحال ، ونحوهما ، ثم الجرّ بأحرف الجرّ المختلفة والإضافة ، ثم يتحدث عن التوابع مُلحقاً بها حديثا عن التعريف والتنكير جعله توطئة لحديثه عن الممنوع من الصرف ، ثمّ درس الفعل المضارع نصباً وجزماً ، ثم الظروف والصلة والاستفهام والحكاية والنسب والتصغير ، بعد ذلك ذيّل بكتاب التصريف ويشمل الأبنية ، والزيادة ، والإبدال ، والتمارين غير العملية ، ومخارج الحروف ، والإدغام ، ثمّ مسائل متفرقة .

واللافت في كتاب «اللُّباب» أمران . أولهما : أنّ الكتاب ليس حديثاً نظريّاً عن العلّة بل هو تطبيق عمليّ للعلل على أحكام النّحو . أمّا الثاني فهو أنّ الكتاب لا يختلف لا في تخطيطه العامّ ، ولا في عنايته بالعلل عن كتاب علل النّحو لابن الورّاق كما وصفه الدكتور عبد القادر المهيريّ في بحثه[4] ، فهل اقتفى العكبريّ آثار ابن الورّاق في علله ، وإن لم يُصرح باسمه؟! لأنّه اعتاد السكوت عن مصادره ، ربّما بسبب العمى[5]؟

(١) انظر : العكبري - اللباب ، ج١ ، ص ٢٧٧- ٢٧٨ .
(٢) انظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٢٢٦ -٢٤٧ .
(٣) العكبريّ- اللباب ، مقدمة التحقيق ، ج١ ، ص ٢٧ .
(٤) انظر : عبد القادر المهيريّ- كتاب علل النحو ، ٥٠- ٥١
(٥) انظر : العكبريّ- اللباب ، مقدمة التحقيق ، ج١ ، ٢٤-٢٦ .

سمات التعليل في مرحلة الازدهار

أ- ظهور محاولات تنظيريّة في التعليل :

بدأت هذه المحاولات بنظرات جزئيّة في اعتلالات النحويّين ، كتصنيف ابن السرّاج علل النحويّين إلى صنفين ، ثم جاء الزجّاجيّ ، فجعل علل النحو ثلاثة أصناف ، لكن أقدم محاولة تنظيريّة في التعليل شبه متكاملة هي محاولة ابن جنيّ في الخصائص عندما بيّن طبيعة العلة ، ودوافعها ، وشروطها ، وأهميتها ، وعدّها أقرب إلى علل المتكلمين ، حتّى جاء ابن الأنباريّ فألحقها بعلل الفقهاء .

وهذه المحاولات متباينة المشارب الثقافية والفكريّة ، فقد استقى ابن السرّاج تصنيفه من ملاحظة علل النحويين في مؤلفاتهم ، في حين تأثّر الزجّاجيّ بالمنطق ، فناقش صياغة حدود النحو على حدّ حدود المنطق في أوّل «الإيضاح»[1] أمّا ابن جني وابن الأنباريّ ، فبحثا عن تنظير للعلة النحويّة خارج النحو ، فالتمسها ابن جنّيّ في علم الكلام ، والتمسها ابن الأنباريّ في علم أصول الفقه .

فأصبح في الدرس النحويّ خليط من العلل ، فيه علل نحوية خالصة ، وفيه علل كلاميّة ، وفيه علل فقهيّة ؛ لأنّ المنطلقات الفكريّة للنحاة مختلفة ، ففيهم الفقهاء كالسيرافي وابن الأنباريّ ، وفيهم المتكلمون كالرّماني وعبد القاهر الجرجانيّ ، وكثير منهم من المعتزلة كأبي علي الفارسيّ ، وفيهم فقهاء أهل الظاهر كابن مضاء الأندلسيّ

واختلاف المشارب الفكريّة والثقافيّة صورة مميزة لتفاعل العلوم والثقافات في ذلك العصر ، أغنى البحث في العلل ، لكنّه لم يؤدِ إلى فصْل نظريّة النحو العربيّ بكل أنحائها عن النحو ، بل ظلّت عالقة فيه ، تختلط الخيوط النظريّة بالممارسة التطبيقيّة لها ، ولم ينجح النحاة في فصل النحو عن نظريّته ، كما نجح الفقهاء في فصل أصول الفقه عن الفقه نظرياً بسبب اختلاف المنطلقات الثقافية والفكريّة

---

(١) انظر . الزجّاجيّ- الإيضاح ، ص٤٨- ٥٥

للنحاة ، عدا طبيعة النحو الاجتهاديّة وما تمسّك به النحاة من حريّة في النظر ما داموا يستطيعون أن يلتمسوا الشواهد النقليّة والعقليّة على ما يقولون .

ب- بروز المنهج التعليليّ في صياغة النّحو :

فقد صاغ بعض النحاة النّحو العربيّ بأبوابه وأحكامه صياغة تعليليّة تقوم على توضيح حدّ الباب وعلله ، ثمّ شرْح أحكامه وعللها ، وتقليب الوجوه المحتملة لكل تركيب في بابه ، مع تعليل كل وجه مستعمل أو مهمَل كما في كتاب«اللباب في علل البناء والإعراب» للعكبريّ .

وقد يكون هذا المنهج منهج مجموعة من المؤلّفات المفقودة في علل النحو ، مثل :

١- كتاب «علل النحو» لأبي عليّ الحسن بن عبد الله الأصفهانيّ المعروف بلُكْذَة ، ويقال لُغْذَة ، بالغين ، المتوفّى سنة ٣١٠ هـ[١] .

٢- «النحو المجموع على العلل» لأبي بكر محمد بن علي العسكريّ المعروف بمَبْرَمان المتوفّى سنة ٣٤٥ هـ[٢] .

٣- «أسرار النحو» لأبي محمد عبد الله بن جعفر بن دُرُسْتويه المتوفّى سنة ٣٤٧ هـ[٣] ، وقد اشتهر بالغوص على علل النحو ، ولا سيّما علل الكتاب ، وعَلّم أبا عليّ القاليّ العلّة وعلّة العلّة[٤] ، وله كتاب «الردّ على ثعلب في اختلاف النحويّين»[٥] .

---

(١) ياقوت- معجم الأدباء ، ج٢ ، ص ٨٧٤ . والسيوطيّ- البغية ، ج١ ، ص ٥٠٩ .

(٢) انظر : ابن النديم- الفهرست ، ص ١٢٢ . والفيروز أباديّ- البلغة ، ص ٢٣٨ . وابن قاضي شهبة طبقات النحاة ، القسم الأوّل ، ص ١٩٤ . وياقوت- معجم الأدباء ، ج٦ ، ص ٢٥٧٤ . وفي اسم الكتاب خلاف والراجح ما أُثبتّ موافقة لابن النديم ،لأنّه الأقدم .

(٣) اليماني- إشارة التعيين ، ص ١٦٢ .

(٤) الزبيديّ- طبقات النّحويّين ، ص ١٨٥

(٥) ابن النديم- الفهرست ، ص١٢٧ .

٤- كتاب«العلل» لإسماعيل بن محمد القسيّ، وقيل القميّ[١].

٥- «الشافي في علل النحو» ليونس بن أحمد الوفراونديّ، وسمّاه القفطيّ«الكافي»[٢].

٦- «شرح علل النّحو» لأبي العبّاس أحمد بن محمد المهلبيّ، مقيم بمصر على عهد ابن النديم، وقد نبّه على أنّ هناك نحويّيْن في مصر يحملان الاسم نفسه أحدهما ابن ولاّد والآخر الرجائيّ، أو البرجانيّ كما سمّاه القفطيّ[٣]، ولعلّه شرح لعلل ابن كيسان أو لغذة.

٧-«تقسيمات العوامل وعللها» لأبي القاسم سعيد بن سعيد الفارقيّ المتوفّى سنة ٣٩١ هـ[٤].

ورافق ظهور هذا المنهج، وهذه الكتب أن تميّز عدد من النحاة بالغوص على العلل واستنباطها. فقد وُصف أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق المتوفّى سنة ٣٨١ هـ[٥] بأنّه «جيّد التعليل في النّحو»[٦] حتى إنّه ألف كتاباً سمّاه «علل النّحو»[٧] راج واشتُهر بين النّاس، وحذّر منه أبو حيّان، فقال:«إيّاكم وعلل ابن الورّاق»[٨]. ووُصِف عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمريّ المتوفى في القرن الرابع[٩] بأنّه «أحسن التعليل على مذهب ن»[١٠] في كتابه التبصرة، كما كان الحوفي

(١) انظر: ابن النديم- الفهرست، ص ١٦٨ .والسيوطيّ- البغية، ج١، ص ٤٥٦، ولم أهتد إلى تحديد سنة وفاته.

(٢) انظر: ابن النديم- الفهرست، ص ١٧١ . والقفطيّ- الإنباه، ج٤، ص ٧٣، ولم أهتد إلى تحديد سنة وفاته، لكنّ ابن النديم يجعله متأخراً مما يعني أنّه من القرن الرابع على الأرجح.

(٣) ابن النديم- الفهرست، ص ١٦٧ . والقفطي- الإنباه، ج١، ص ١٦٤

(٤) ياقوت- معجم الأدباء، ج٣، ص ١٣٦٧ . والسيوطيّ- البغية، ج١، ص ٥٨٤ .

(٥) السيوطي - البغية - ج ١ ، ص ١٣٠ .

(٦) ابن الأنباريّ- النزهة، ص ٢٤٧ .

(٧) ابن النديم- الفهرست، ص ١٧٢ . وابن الأنباريّ- النزهة، ص ٢٤٧ . والسيوطي- البعية، ج١، ص١٣٠

(٨) أبو حيان- منهج السالك، ص٢٣٠ . نقلاً عن: خديجة الحديثي- أبو حيان النحوي، ص٣٩٣

(٩) لا يُعرف تاريخ وفاته بدقة .راجع كتابه: التبصرة والتذكرة، مقدمة المحقّق

(١٠) القفطيّ- الإنباه، ج٢، ص ١٢٣ .

المتوفّى ٤٣٠ هـ قيما بعلل العربيّة أتمّ قيام[١] ، وكان يوسف بن علي المغربي المتوفى بعد ٤٥٨هـ عارفاً[٢] بالعلل ، وقيل عن عبد الله بن بريّ المتوفّى سنة ٤٩٩ هـ إنه عالم بكتاب سيبويه وعلله[٣] ، كما قيل عن السّهيلي عبد الرحمن بن عبد الله المتوفّى سنة ٥٨١ هـ إنهّ صاحب اختراعات واستنباطات[٤] وأودع كتابه «نتائج الفكر في علل النحو»[٥] مجموعة من «علل النحواللطيفة»[٦] .

واللافت أنّ أئمة النحو في هذه المرحلة كابن السرّاج ، والزجّاجيّ والسيرافي ، والرّمانيّ ، وابن جنيّ ، وغيرهم لم يوصفوا بالتميّز في التعليل ، مع أنّهم راسخو القدم في التعليل كما يبدو واضحاً في كتبهم ، فالتعليل هو الظاهرة الأبرز في شرح السيرافيّ على كتاب سيبويه ، وقد جمع من العلل أضعاف ما يوجد في كتاب التبصرة للصيمريّ .

قد يكون السبب أن أئمة النحو لم يغالوا في الاتكاء على العلل ؛ لأنّ هذه المرحلة نفسها هي التي ازدهرت فيها معارضة الإسراف في استعمال العلل النحويّة

ج- بروز اتجاه معارض للإسراف في استعمال العلل النحويّة :

يبدو من المألوف بروز معارضة للإسراف في استعمال العلل النحويّة لأنّ التعليل غيرُ النحو بأبوابه وأحكامه ، فهو من وسائل الدرس النحوي .

لهذا لم يرتضه النحاة الذين لم يجدوا فيه وسيلة ناجحة في الدرس النحويّ ، فاستضعفوا بعض العلل وأبطلوها ، فابن الطراوة والسهيلي رفضا علل الممنوع من الصرف[٧] .

(١) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٢١٩- ٢٢٠ .
(٢) السيوطيّ- البغية ، ج٢ ، ص ٣٥٩ .
(٣) القفطيّ- الإنباه ، ج٢ ، ص ١١١ .
(٤) اليماني- إشارة التعيين ، ص ١٨٢- ١٨٣ .
(٥) هو الاسم الثاني لكتابه نتائج الفكر في النحو . انظر : السهيلي- نتائج الفكر ، ص١٩ من دراسة المحقق .
(٦) السهيليّ- نتائج الفكر ، ص٣٥ .
(٧) انظر : ابن الطراوة- رسالة الإفصاح ، ص٩٧ والسهيليّ- أمالي السهيلي ، ص١٩-٣٩ .

وكان المذهب الفقهي الظاهريّ دافعاً لمعارضة علل النحو، ولا سيّما العلل الثواني والثوالث عند ابن حزم(١) وابن مضاء القرطبيّ.

وهناك حالة لافتة في هذه المرحلة هي حالة لُغْذة الأصفهانيّ إذ إنّ له كتاباً في علل النحو وآخر في«نقض علل النحو»(٢) والكتابان مفقودان حسب علمي، ولا يوجد ما يعين على تفسير هذه الحالة سوى ما ذكرته كتب التراجم من ملازمة لغدة للزجّاج حيناً، ثم نفوره منه، ونقضه لعلله لسبب صمتت كُتب التراجم عن ذكره(٣).

مرحلة المراجعة والاستقرار:

تمثّل تعليلات النحاة منذ القرن السابع الهجريّ في مجملها موقفاً من العلة في التراث النّحويّ، ظهر واضحاً في اتجاهين غلبا على أعمال النحاة في هذه المرحلة.

أحدهما نزع إلى جمع ما يستطيع من العلل، والترجيح بينها في مطولات نحويّة عامة كشرح المفصّل لابن يعيش، وشرح الكافية للرضيّ الأستراباذيّ، وهمع الهوامع للسيوطي. والآخر نزع إلى اختيار علّة مناسبة أو أكثر والسكوت عن العلل الأخرى كما في المختصرات نحو الكافية لابن الحاجب، وقطر النّدى لابن هشام.

وقد وقع هذان الاتجاهان في أسر علل النّحاة السابقين، فمال التعليل النّحويّ إلى الاستقرار على المستوى النظريّ والتطبيقيّ، وأصبح التعليل ترجيحاً بين العِلل، واختياراً منها، تتخلله تفصيلات لما أجمله النحاة من العِلل، وتوضيحات لما جاء غامضاً مُبهماً، على وفرة النحاة وتميّزهم في هذه المرحلة كابن الخبّاز، و ابن يعيش، والشَّلَوبين، وابن عصفور، وابن مالك، والرضيّ الأستراباذيّ، وأبي حيان، وابن هشام، وغيرهم.

---

(١) انظر: سعيد الأفغاني- نظرات في اللغة عند ابن حزم.

(٢) اليماني- إشارة التعيين، ص ٢٧٥ . والسيوطيّ- البغية، ج١، ص ٥٠٩

(٣) انظر: السيوطيّ- البغية، ج١، ص ٥٠٩ .

التعليل النّحويّ عند الشلوبين:

اخذ أبو علي عمر بن محمد الشَّلَوْبين المتوفَّى سنة ٦٥٤هـ[١] من التعليل وسيلة لشرحه الكبير على المقدمة الجزولية، فرأى أنّ مصطلحات النحاة في تعليلاتهم وأقيستهم ينبغي أن تكون من النحو لا من المنطق، فعقّب على قول الجزولي: «إنّ المؤنث الحقيقيّ هو الذي يدل على«حقائق الأشخاص»، بأنّه «كلام نحويّ يخلط صناعة النّحو بصناعة المنطق»[٢]، لأنّ«تخليط الصنائع والتلبّس به مما لا ينبغي ارتكابه»[٣].

ومعارضة الشلوبين لاستعمال مصطلحات علم المنطق في النحو معارضةٌ شكليّة، لأنّه كغيره من النحاة يستعمل مصطلحات نحويّة هي من صميم علم المنطق مثل: العارض، الطّارئ، والجوهر، والوضع، وغيرها، حتّى إنّه قال عن المفعول به إنّ له«ثلاث دلالات» هي:

- دلالة التضمين، وهي دلالة اللفظ على بعض ما وُضع له كدلالة البيت على السقف.
- دلالة الالتزام، وهي دلالة اللفظ على معنى لم يوضع له، ولكنّه لازم له، كدلالة السقف على الحائط.
- دلالة الاستدعاء، وهي أن يستدعيَ الفعلُ معنىً لا يلزم جنسَه استدعاؤه، كدلالة الفعل على المفعول به

ووصف الدلالتين الأوليين بأنهما« معلومتان عند المتكلمين مشهورتان» ورجّح أنّ الدلالة الثالثة«راجعة» إلى دلالة الالتزام[٤].

---

(١) السيوطيّ- البغية، ج٢، ص٢٢٥.
(٢) الشلوبين- شرح المقدمة الجزوليّة، ج١، ص ٣١٤.
(٣) المصدر نفسه، ج١، ص ٣١٥.
(٤) المصدر نفسه، ج١، ص ٢٣٨.

وهي دلالات وافدة من علم المنطق والكلام[1] .

ورأى الشَّلَوْبين أنّ اختصاص اللفظ بأصله لا يُعلَّل ، كاختصاص الفعل المضارع بأحد أحرف كلمة (نأتي) زائداً في أوّله ، واختصاص الاسم وحدَه بالجّر ، لأنّ« علّة الاختصاص لا تلزم في أصل وضعها»[2] ، فالعلّة اللازمة هي الموجبة في أصلها لاطّرادها في المعلول ، كتعليله رفع الفاعل بعلّة الإسناد«لاطّراد المعنى»[3] معنى الإسناد في كلّ فاعل ، فتكون العلّة قد وجدت حيث وجد المعلول[4] ، فتصبح مفيدة بالوضع ، ولا يُعتدّ بالأمر العارض الذي هو خلاف الوضع نحو النفي والنهي[5] .

أمّا تعليل الاختصاص ، فقليل العائد ، فأنكر على الجزوليّ تعليل انفراد الاسم المتمكن بالجرّ ، فقال : «اللغة جاءت بذلك ، فإذا كان الأمر كذلك ، فلا معنى لتعليل امتناع الجرّ أولا بما علّله به إذ كان ذلك يجرّ إلى ما لا جواب له فانبغى أن يلحق الجرّ لذلك بما لا جواب له أيضاً ، لقلّة الحاصل في الجواب ، اللهمّ ، إلاّ أن لا يكون ذلك على وجه التعليل لامتناع الجرّ في الأسماء ، ولكن على وجه التوكيد»[6] .

فالشلوبين لا يُهمل تعليل الجزوليّ ، بل يجد له مخرجاً ، فيجتمع في كتابه التعليل ونقده ، ويتضخّم الكتاب ، كما يتضخم النحو نفسه ، فهناك ازدواج منهجيّ- ولو شكليّاً- في الموقف من التعليل النّحويّ لا مثيل له في تصانيف المراحل السابقة .

---

(١) انظر : الأبهري- إيساغوجي ، ص١٧٩

(٢) الشلوبين- شرح المقدمة الجزوليّة ، ج٢ ، ص ٤٦٣ .

(٣) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٢٣٤

(٤) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٢٦٣ .

(٥) انظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٣٠٤

(٦) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٢٧٠- ٢٧١ .

التعليل النحويّ عند ابن هشام:

برز لأبي محمد عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام الأنصاريّ المتوفّى سنة ٧٦١ هـ[١] موقفان من التعليل النحويّ .

أولهما جُمع العِلل ومناقشتها ، ثمّ الترجيح بينها أو رفضها ، فذكر في «شرح اللمحة البدريّة» أنّ جمهور النحاة اتفقوا على بناء اسم لا النافية للجنس ، لكنّهم اختلفوا في العلّة «فقيل : بُني لتضمّن معنى«مِن» وذلك لأنّ نحو :«لا رجلَ» جواب لمن قال : هل من رجلٍ؟ فالأصل : لا من رجلٍ ، فتضمّن الاسم معنى«مِن» فبني . وقيل : لأنّهم ركّبوا«لا» مع الاسم تركيب خمسة عشر ، ورجّح الأوّل ، لأنّ بناء الاسم لتضمّن معنى الحرف مألوف معروف بخلاف بنائه لتركيبه مع الحرف ، والشاعر قد نطق بـ «من» حين اضطُرّ ، فقال :[٢]

فقام يذود الناسَ عنها بسيفه وقال ألا لا من سبيل إلى هندِ

بل ربّما لم يذكرها ، ونوى ثبوتها ، فخفض الاسم ، فقال :[٣]

ألا رجلٍ جزاه الله خيرا

رُوي بنصب رجل وخفضه[٤] .

وذكَر ابن هشام العلّتين من غير ترجيح بينهما في أوضح المسالك[٥] . وناقش تعليل أبي حيان عمل اسم الفاعل بأنّه جارٍ على الفعل المضارع في حركاته ، وسكناته ، وعدد حروفه ، وهو في معنى الفعل مطلقاً ، ويُشبه الفعل المضارع حالاً واستقبالاً ، فقال : «فأمّا التعليل الأوّل فباطل ، لأنّ اسم المفعول من الثلاثي

(١) السيوطيّ- البغية ، ج٢ ص٦٩ .
(٢) انظر : ثعلب- مجالسه ، ص ١٧٦ .
(٣) البغداديّ- شرح شواهد المغني ، ص ٢١٤ ، ٢١٥ . برواية" ألا رجلاً" .
(٤) ابن هشام- شرح اللمحة البدريّة ، ج٢ ، ص ٦٨- ٦٩ .
(٥) انظر ابن هشام- أوضح المسالك ، ج٢ ، ص ١٣- ١٤ .

كـ«مضروب» يعمل باتّفاق مع أنّه لا يجري على الفعل ، وأمّا التعليل الثاني ، فلا حجّة فيه لأنّ دلالته على الماضي من حكاية الحال الماضية ، والتعليل الثالث هو الصحيح ، وعليه بنوا أنّه يعمل حالاً واستقبالاً ، ويُهمل ماضياً»[1] .

وكان ابن هشام يورد تعليلات ، عندما يراجعها ، يرفضها ، فبعد أن ذكر الخلاف في أصل المرفوعات وعِلله ، قال : «وبالجملة فهذا الخلاف طويل الذيل عديم النَّيْل»[2] .

أمّا الموقف الثاني ، فيقرّر فيه ابن هشام أحكام المسائل النحويّة من غير ذكر للعلّة إلاّ على سبيل الاحتياج والضرورة ، فذكر في «شرح قطر الندى» أنّ اسم لا النافية للجنس : «إنْ كان مفرداً يبنى على ما ينصب به لو كان معرباً»[3] .

وعلّل عمل اسم الفاعل المجرّد من(أل) إن كان بمعنى الماضي بأنّه حكاية حال ماضية ، لكي لا ينخرم اشتراطه لعمل اسم الفاعل أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال[4] .

ويبدو أنّ ابن هشام بنى موقفه من العلة على أساس تقسيم النحو إلى مستويين

الأوّل : مستوى تقرير الأحكام النحويّة بشواهد أو أمثلة ، يتجنّب فيها التعليل ما أمكن ، وهو نحو المتعلّمين الموجّه إلى المبتدئين في تعلّم العربيّة كما في قطر الندى .

أمّا الثاني فمستوى تعليل الأحكام النحويّة ، ومناقشة العلل والترجيح بينها ، وهو نحو الباحثين الموجّه إلى الذين أصابوا معرفة جيدة بأحكام النّحو ، كما في «شرح اللمحة البدريّة» ، و «المغني» ، ويأتي «أوضح المسالك» وصْلَة بين المستويين .

---

(١) ابن هشام- شرح اللمحة البدريّة ، ج٢ ، ص ٨٦- ٨٩ .
(٢) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٢٩٦- ٢٩٧ .
(٣) ابن هشام- شرح قطر الندى ، ص ١٦٧ .
(٤) المصدر نفسه ، ص ٢٧١ .

فيكون ابن هشام في تصانيفه قد راجع علل النّحو، وصفّى النّحو من علله التي أثقلته في المستوى الأوّل، وعندما تمسّك بالعلل في المستوى الثاني ناقش ورجّح واختار، فيكون قد نجح في تجنيب الناشئة الاضطراب بين أحكام النحو وعلّله، لكنّ هذا النجاح خاصّ بابن هشام، وليس شرطاً أن ينسحب على غيره، لأنّ نجاح أي محاولة في تيسير النحو مرتبط بعدّة عوامل منها التطبيق على نطاق واسع تطبيقاً صحيحاً.

التعليل النحويّ عند السيوطيّ:

عمل جلال الدين السيوطيّ المتوفّى سنة ٩١١ هـ من آراء ابن السرّاج، والزجّاجيّ، وابن جنّيّ، والدينوريّ، وابن الأنباريّ، والفرخان، وابن مكتوم في العلة النحويّة ائتلافاً يُمثل رؤى نظريّة في التعليل النحويّ على هَدْي التعليل في علم أصول الفقه.

فاستعار من الفرخان دفاعه عن علل النحو(١)، ومن ابن جنّيّ تفريقه بين العلل الموجبة والعلل المجوزة، وموقع علل النحو من علل المتكلمين والمتفقهين(٢)، ومن الدينوريّ العلل الثلاث والعشرين(٣)، ومن ابن مكتوم شرحه لها وتمثيله عليها(٤)، ومن الزجّاجيّ استعار باب القول في علل النحو(٥)، وأعاد ترتيب مسالك العلّة وقوادحها معتمداً «لمع» ابن الأنباريّ و «إغرابه»(٦).

وهذه المحاولة المنهجيّة الائتلافيّة من السيوطيّ محاولة شكليّة ضعيفة الانعكاس في أعمال **النحويّيْن** قديماً وحديثاً، لأنّها ابنة أصول الفقه لا النحو، وفيها

(١) انظر: الفرخان- المستوفّى، ج١، ص ٨- ٩. ومحمود فجّال- الإصباح، ص ٢١٩- ٢٢٢.
(٢) انظر: ابن جنيّ- الخصائص، ج١، ص ١٤٤، ١٦٤- ١٦٥، ٢٣٨- ٢٣٩. ومحمود فجال- الإصباح، ٢٢٣- ٢٢٧، ٢٣٩- ٢٤٤.
(٣) الدينوريّ- ثمار الصناعة، ص ٣٤. ومحمود فجال- الإصباح، ص ٢٢٧- ٢٣٦.
(٤) انظر: محمود فجّال- الإصباح، ص ٢٢٧- ٢٣٧.
(٥) انظر: الزجّاجيّ- الإيضاح، ص ٦٣- ٦٤، ومحمود فجال- الإصباح، ص ٢٦٩- ٢٧٥.
(٦) انظر: ابن الأنباري- لمع الأدلة، ص ١٢٧- ١٣١، ١٠٧- ١١٠. ومحمود فجال- الإصباح، ص ٢٨٦- ٢٩٠، ٢٩٢- ٣٠٠

توليف بين متعارضات لا يصحّ اجتماعها ، فالعلّة الموجبة عند ابن جنيّ غير العلة الموجبة عند الزجّاجي -كما مرّ-[1] وليست العلل التي تظهر حكمة العرب في كلامها ضربي اعتلالات النحويين عند ابن السرّاج ، كما ظنّ السيوطيّ[2] ، لأن ابن السرّاج توفي قبل الدينوريّ بنحو قرنين ، كما أنّ الضرب الأوّل لاعتلالات النحويّين عند ابن السرّاج الذي يؤدي إلى كلام العرب هو نفسه الذي قال عنه الدينوري : إنّه العلة المطردة في كلام العرب[3] ، وليس من علل حكمة العرب في كلامها التي لا تكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب .

وليست العلل المطردة هي وحدَها العلل التي ذكرها الدينوريّ ، ومثّل عليها ابن مكتوم بعد أن«اعتاصت عليه علة التحليل زمناً»[4] ، وتلقّاها السيوطيّ بقبول حسن من غير مناقشة أو تحليل .

ويدلّ على ضعف انعكاس تنظير السيوطيّ للعلّة النحويّة في النحو اضطرابه هو نفسه في تصانيفه تجاه العلّة ، فتارة يذكر العلل ويناقشها مرجّحا بينها ، فذكر في تعليل إعراب الأسماء الستة بالحروف اثني عشر مذهباً ناقشها جميعها ، وصحّح منها مذهب جمهور البصريّين[5] .

وأخرى يذكر الأقوال وعللها من غير ترجيح ، فذكر في ناصب المستثنى سبعة أقوال ، عقب بعدها بقوله : «ولم يترجّح عندي قول منها ، فلذا أرسلت الخلاف»[6] .

وثالثة يذكر العلل ، ثمّ يتابع أبا حيّان في رفضها ، فبعد أن ذكر سبعة أقوال في رافع الفعل المضارع ، مال إلى رأي أبي حيّان بعدم جني أيّ فائدة لهذا الخلاف[7] .

---

(١) انظر مبحث التعليل الزجاجي وابن جني .
(٢) انظر : محمود فجّال- الإصباح ، ص ٢٢٧ ، ٢٣٨ .
(٣) انظر . مبحث التعليل عند ابن السرّاج والدينوري ، ومحمود فجال ، ص ٢٢٧ ، ٢٣٨ .
(٤) محمود فجال- الإصباح ، ص ٢٣٧ .
(٥) انظر السيوطيّ- الهمع ، ج١ ، ص ١٢٣-١٢٧ .
(٦) انظر المصدر نفسه ، ج٣ ، ص ٢٥٢- ٢٥٣ .
(٧) انظر المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٢٧٤ .

ورابعة يهاجم استعمال ألفاظ المنطق في النحو، ومزج المنطق بالنحو، فيعلق على مزج الرمّاني النحو بالمنطق بقوله: «النحو ما يقوله الفارسيّ، ومتى عهد الناس أن النحو يمزج بالمنطق؟! وهذه مؤلفات الخليل وسيبويه ومعاصريهما ومن بعدهما بدهر لم يعهد فيها شيء من ذلك»؟[1]، وهو يستعمل من ألفاظ المنطق ما يشاء فيتحدث عن الطارئ، والثابت، والعارض، ونقض الغرَض[2]، وطرق الاستدلال من عكس، وعلّة، ونظير، وعدم، واستقراء، وغيرها[3].

سمات التعليل في مرحلة المراجعة والاستقرار:

أ- الإكثار من العلل:

وجد النحاة منذ القرن السابع الهجريّ أنفسهم أمام تراث نحويّ قد نضج أو كاد، فلم يعدْ أمامهم مجال واسع في تقرير أحكام النحو العامة، إذ استوى النحو على عوده، فوجّهوا همّتهم إلى مسائل الخلاف والعِلل، حتى أصبح الإكثار من العلل سمة غالبة على كثير من مؤلفاتهم، فابن الخبّاز يفتخر بأنّه علّل بناء الفعل الماضي على الفتحة بخمسة عشر وجهاً في شرح الإيضاح، اقتصر على اثنين منها في الغرّة المخفيّة[4]. بل إنّ التعليل نفسه هدف سعى النحاة إلى تحقيقه، فابن يعيش يريد أن «يُتبع كلّ حُكم في المفصّل حججه وعِلله»[5].

ويفتخر خالد الأزهريّ بأنّه وشح تصريحه بعشرة أمور، منها أنّه «ذكر غالب علل الأحكام وأدلّتها»[6]، والسيوطي يهدف من شرحه «جمع الجوامع» إلى «تعليل أحكامه»[7].

---

(١) السيوطيّ- البغية، ج٢، ص١٨١.
(٢) السيوطيّ- الأشباه، ج٢، ص ٢١٤، ٢٦٥، ٣٥٨.
(٣) انظر محمود فجّال- الإصباح، ٣٦١-٣٧٩.
(٤) انظر: ابن الخبّاز- الغرّة المخفيّة، ج١، ص ١٤٩. والإربليّ- جواهر الأدب، ص ٥٨، وهي عنده ستة عشر وجهاً.
(٥) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج١، ص ٢.
(٦) الأزهريّ- شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص ٣.
(٧) السيوطيّ- الهمع، ج١، ص ١.

وساعد على الإكثار من العِلل تميّز مجموعة من النحاة بالتعليل ، فقد أفرد الحسن بن عبد الرحمن الخضراويّ المتوفّى في حدود ٦٤٤ هـ[١] كتاباً لعلل الحركات سمّاه «الإغراب في أسرار الحركات في الإعراب»[٢] ، ووَصَف أبو حيان الحسينَ بنَ بدر بن إياز المتوفّى سنة ٦٨١ هـ[٣] بأنّه «أبو تعاليل»[٤] ، فقال ابن مكتوم يردّ عليه-فيما يظهر-«ولم أُطّلع له على غوامض في النحو»[٥] ، وفي رواية «لا اطّلاع له على غوامض النحو»[٦] ، ولعلّ الحقّ ما قاله أبو حيّان ، فله كتابان يقومان على التعليل ، هما : «قواعد المطارحة» ، و«الإسعاف في الخلاف»[٧] .

ووُصِف الرضيّ الإستراباذيّ المتوفّى سنة ٦٨٦ هـ[٨] بأنّه «حسن التعليل»[٩] .

وتمتزج مع سمة الإكثار من العلل سمة أخرى غريبة ، وهي نفور نفر من النحويّين من تعليل ما جاء مختصّا على أصله ، كتعليل إعراب الأسماء الستة بالحروف[١٠] ، وتعليل انفراد الاسم بالجرّ[١١] ، وانفراد المضارع بالزوائد الأربع في أوّله[١٢] وتعليل أبنية الاسم والفعل[١٣] ، مثل الشّلَوبين ، والمالقيّ ، وأبي حيان ، والسيوطيّ . ووجه الغرابة أنّ هؤلاء النفر أبرز من أكثر من العلل في هذه المرحلة ، فهم إن انتقدوا شيئاً من العلل رضوا أشياء وأشياء زادوا فيها وأكثروا .

---

(١) السيوطيّ- البغية ، ح١ ، ص ٥١٠

(٢) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٥١٠

(٣) المصدر نفسه ، ج١ ، ص٥١١

(٤) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٥٣٢ .

(٥) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٥٣٢

(٦) السيوطيّ-الطبقات الوسطى ، مخطوط ، ص ١١٤ ، ويبدو الكتاب كأنّه نسخة خطيّة من البغية

(٧) السيوطيّ- البغية ، ج١ ، ص ٥٣٢ .

(٨) المصدر نفسه ، ج١ ، ص٥٦٨ .

(٩) المصدر نفسه ، ح١ ، ص ٥٦٧

(١٠) انظر : ابن الخبّاز- الغرّة المخفية ، ج١ ، ص ١٠٩ .

(١١) الشلوبين- شرح المقدمة الجزوليّة ، ج١ ، ص ٢٧٠

(١٢) انظر : المصدر نفسه ج١ ، ص ٤٦٣ ، وأبا حيان- التذييل ، ج١ ، ص ١٣٩- ١٤٠ والسيوطيّ الهمع ، ج١ ، ص ٦٥

(١٣) المالقيّ-رصف المباني ، ص ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٤٦٦ ، ٥١١ .

ب- مزج العلّة النحويّة بالمصطلحات الفلسفيّة والمنطقيّة :

ابتُلي النحو في هذه المرحلة بتوغّل المصطلحات الفلسفيّة والمنطقيّة فيه ، مثل الدالّ والمدلول عليه[1] ، ودلالة الاستلزام[2] ، والذات والعرَض والحال[3] والجوهر والمركّب[4] ، وغيرها . حتّى إنّ الكيشيّ بحث نوع علة المفعول لأجله ، فقال :«المفعول له : ليس علّة فاعليّة ولا صوريّة ولا مادّيّة ، فتعيّن كونه علّة غائيّة ، وهو المسمّى بالغرَض»[5] .

وقال معلِّلاً أصالة الإعراب في الاسم : «والاسم إعرابه بالأصالة ، لأنّه يدلّ على الذات ، والذات تختلف عليه الأحوال ، فيستحق إعراباً ليدلّ عليها ، والفعل لا يستحقّ لذاته الإعراب ، فإنّه يدل على الأحوال ، والأحوال لا تطرأ على الأحوال ، فلا يستحقّ إعراباً ، والحرف أيضاً ، لا يستحقّه ، لأنّه دلّ على معنىً غير مستقلّ بالمفهوميّة فلا يتجدد على معناه حال»[6] .

هذه الصياغة الفلسفيّة للعلّة النحويّة كانت من أسباب تعقيد النّحو ومهاجمته ، حتى انبرى نَفَرٌ من النحاة يدافعون عن العلّة النحويّة مثل الفرخان ، والتاج الإسفراييني ، وابن أبي الربيع[7] ، بأساليب مختلفة .

على أنّ هناك نحاة نأوا بما كتبوه عن مصطلحات الفلسفة ما استطاعوا مثل ابن مالك ، وابن هشام .

---

(١) ابن يعيش- شرح المفصّل ، ج١ ، ص ٥١ .
(٢) الشلوبين- شرح المقدمة الجزولية ، ج١ ، ص ٢٣٨ . ابن مالك- شرح الكافية ، ج١ ، ص ٥٢١ .
(٣) انظر : الكيشيّ- الإرشاد ، ص ٨٢ ، ٤٠٤ .
(٤) ابن القوّاس- شرح ألفيه ابن معطي ، ج١ ، ص ٢١١ .
(٥) الكيشيّ- الإرشاد ، ص٢٣١ .
(٦) المصدر نفسه ، ص ٨٢ .
(٧) انظر : ابن أبي الربيع- البسيط ، ج١ ، ص ٤٨ ، نقلاً عن تعريف المحقّق ، بكتاب ابن أبي الربيع ، الكافي في شرح الإيضاح .

وهكذا اختفت النظرة المنهجيّة الموحدة للعلة النحويّة أو كادت عند بعض المتأخرين ، وأصبح البحث في العلل النحويّة جمعاً أو اختياراً معياره النحويّ نفسه ؛ لهذا شاع عندهم التعليل بكلّ أشكاله وأحواله ، فازداد النحو على تضخّمه تضخماً ، ولم تفلح محاولات ابن مالك وابن هشام في لجم سرعة التقاف العلل ، فجرى التعليل سريعاً بعيداً عن النحو أحياناً ، إذ أصبح الحكم النحويّ بداية سباق إلى حشد أكبر ما يمكن من العلل بشتى الوسائل ومختلف المناهج .

لقد جاءت كتب المتأخرين على جمل الزجّاجيّ ، ومفصّل الزمخشريّ ، وكافية ابن الحاجب ، وألفيه ابن مالك سباقاً نحو الكم لا الكيف- في غالبها في مجلدات ضخام حتّى أطلّ العصر الحديث ، فخفّت جذوة ذلك السباق مع محاولا ت تيسير النحو وإصلاحه وتحديثه .

وإنْ كانت ما تزال هناك كتب لا تختلف في مادتها النحويّة عن كتب النحو المتأخرة في القرن العاشر الهجريّ ، ككتاب الأستاذ محمد سعيد عبد الرحمن «قواعد لغة العرب : فلسفتها وعللها» إذ يولي المؤلف عناية كبرى لإظهار العلل ، ففي تعليله بناء الفعل المضارع عند اتصاله بنون النسوة أو نوني التوكيد الخفيفة والثقيلة . قال : «وسبب بنائه مع هاتين النونين هو أنّهما مختصّان بالفعل . فقويا جانب الفعليّة ، فرجع إلى أصله ، وهو البناء . فبُني مع نون النسوة على السكون حملاً على الماضي ، فإنّه معها بُني على السكون ، لأنّه لا تجتمع أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة . ومع نون التوكيد الثقيلة بني على الفتح للخفة . والخفيفة حُملت عليها»[1] .

---

(١) محمد سعيد عبد الرحمن : قواعد لغة العرب ، ص١١ ، وانظر ص٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٣١ ، ٣٩ .

الفصل الثاني

الفصل الثاني
الفصل الثاني
الفصل الثاني
الفصل الثاني
الفصل الثاني
الفصل الثاني
الفصل الثاني

نظريـة التعليل في النحو العربيّ

يهدف هذا الفصل إلى بسط إجابة للسؤال الرئيسي في البحث ، ما نظريّة التعليل في النّحو العربيّ؟ بتوضيح الدوافع التي دعت إلى وجودها فيه ، ثم شرح الاعتبارات المنهجيّة التي تقوم عليها كالإيجاب والجواز ، والاطّراد والقصور ، واللفظ والمعنى تمهيداً لدراسة أصول هذه النظريّة في مستويي النحو العربيّ : الأحكام ، والنظريّة .

دوافع التعليل:

استمدّ التعليل في النّحو العربيّ وجوده من مجموعة من الدوافع التي دعت إلى وجوده وبروزه ، وكانت سبباً في بقائه مَعْلماً أساسيّا من معالم الدرس النحويّ العربيّ ، وهي :

أ- طبيعة العقل البشريّ :

من طبيعة العقل البشريّ أنْ يسأل عن الأسباب الكامنة وراء أيّ ظاهرة ، مهما كان نوعُها ، فيطمح إلى تفسيرها ، وإخضاعها للأحكام التي يرتضيها ،[1] لأنّه يربط الأشياء في اللغة وفق مبادئ ضروريّة حصرها الفلاسفة في بابين : الأوّل : مبدأ الهُويّة ، أي : ما هو هو ، أو الشيء هو ذاته . وينشعب إلى مبدأين : مبدأ عدم التناقض ، ومبدأ التضاد . والثاني : مبدأ السبب الكافي ، وهو القائل بأنّ لكلّ حادث قانوناً يوضح حدوثَه . وهو ينشعب إلى مبدأين آخرين : مبدأ السببيّة ، ومبدأ الغائيّة . الأوّل يقول : لكلّ معلول علّة من جنسه ، والثاني يقول : إنّ الكائنات الحادثة تسير كلّها نحو غايات معينة[2] .

ويتأثّر سعي العقل البشريّ في اكتشاف ما وراء الظاهرة ، ثمّ تفسيرها بموقف المرء الفكريّ من الكون والحياة ، والمستوى الحضاريّ الذي وصل إليه ؛ ولهذا عندما

---

(١) انظرعفيف دمشقيّة- تجديد النحو العربيّ ، ص ١٥٩ . وعبد الله الكيش- أثر القرآن ، ص١٨٧ .

(٢) انظر كمال يوسف- فلسفة اللغة ، ص٢٣١- ٢٣٢ .

جاء الإسلام أحدث نَقْلة منهجيّة- كما قال الدكتور عماد الدين خليل- باتجاهات ثلاثة ، منها السببيّة ، «إذ أراد القرآن الكريم أن يجتاز بالعقل مرحلة النظرة التبسيطيّة المسطّحة المفكّكة التي تعاين الأشياء والظواهر ، كما لو كانت متقطّعة معزولة منفصلاً بعضها عن بعض»[1] إلى مرحلة النظرة العميقة الشاملة في مختلف المجالات ، عملاً بعموم قوله تعالى : ﴿قل انظروا ماذا في السموات والأرض﴾[2] وقوله :«﴿وفي أنفسكم أفلا تبصرون﴾ [3] ، ولهذا وجد العقل المسلم أنّه مدفوع إلى «النظر» و«لتبصّر» ، و «التدبّر» و«والفهْم» و «العلْم»[4] .

«ولا سبيل إلى الفهم إلاّ عن طريق العقل ، قد لا يؤدي به- الإنسان- عقله إلى المطلق الذي يريده ، المهمّ أنّه مدفوع سليقيّاً- بحوافز مختلفة- إلى الفهم»[5] ، ولا سيّما أنّ الشعوب الضاربة في المدنيّة تسمو بالتجريد»[6] .

والنفْس البشريّة كالعقل البشريّ تأنس بثبوت الحكم لعلّة ، وهذا ما عبّر عنه أبو البقاء العكبريّ بقوله :«النفوس تأنس بثبوت الحكم لعلّة ، فلا ينبغي أن يزول ذلك الأنس»[7] فالعقل البشريّ والنفس البشريّة يحيطان ما يستطيعان من المعارف الإنسانيّة بسياج من التعليل ، يؤطّرها ويوضحها ويفسّرها ، كأنّه حماية للمعرفة من التشكيك أو الضياع أو الاختلاط مع المعارف المختلفة اختلاطاً يؤدي إلى ضياع معالمها .

ب- البحث عن أسرار حكمة الواضع :

بعد أن استقرأ النحاة الأوائل وجوه اللغة العربيّة ، وجدوا أنّها تسير وفق نظام مُحْكم مطّرد- إلاّ ما نَدر- في الإعراب ، والبناء ، ومراعاة العلاقات التركيبيّة بين

---

(١) انظر عماد الدين خليل- حول تشكيل العقل المسلم ، ص٦٣- ٦٤ .
(٢) سورة يونس ، آية (١٠١) .
(٣) سورة الذاريات ، آية (٢١) .
(٤) انظر هذه الكلمات عند الراغب الأصفهانيّ- معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم ومحمد فؤاد عبد الباقي- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم .
(٥) كمال يوسف- فلسفة اللغة ، ص٤٤١ .
(٦) المرجع نفسه ، ص ٢٣٢.
(٧) العُكبريّ- التبيين ، ص١٨٩ .

أجزاء الكلام ، فأمن عامّتُهم أنّ ذلك لم يكن إلاّ لحكمة ، أرادها واضع اللغة ، وسرٍّ مُغيَّبٍ سَيّر وفْقه الأوضاع والمباني ، فلم يتأتّ للعرب مراعاة رفع كلّ فاعل ، ونصبِ كل مفعول ، وجرِّ كلّ مضاف إليه عفواً من غير قصْد مَقصود ، وحكمة مبتغاة[1] ؛ «لذلك فإنّ مهمة النحويّ «الحكيم» لا ينبغي أن تقتصر على الوقوف عند الظواهر بغية تقعيدها ، بل تمتدّ إلى ما في الظواهر ، وما بينها من حكمة هدفت إليها»[2] .

ومسألة الواضع مسألة أحسن النحاة التعامل معها ، عندما تجنّب معظمهم التعمق في بحثها[3] ؛ لأنّها كما قال فندريس :« ليست من مسائل علم اللغة »[4] ، وليس إلى قطع الرأي فيها سبيل فيما يغلب على ظني ، والبحث فيها كثير الونى قليل الجنى ؛ لهذا كان النحاة غالبا يرسلون الخلاف فيها ، ويمضون إلى مبتغاهم في التقعيد ، والتحليل ، والتعليل ، من ذلك أنّ الفرخان قال في أوّل كتابه«المستوفى في النحو» : «هذا اللسان العربيّ المبين لا يخلو الأمر فيه من توقيف من اللطيف الخبير ، لا يختار له من الأحوال إلاّ الأشرف الأفضل ، أو اصطلاح من الحكماء ، لا يجتمعون من أوضاعه إلاّ على الأحسن الأجمل»[5] ، ثم مضى إلى بحث مسائل النحو وأحكامه . وجمهور النحاة يذهبون إلى أنّ «العرب غير مدفوعة عما تقوله ، مضطرة بالوزن أو غير مضطرة ، فعلى النحويّ أن ينظر في علّته ، وقياسه ، فإنْ وافق قياسه ،[6] وإلاّ رواه على أنّه شاذّ عن القياس»[7] .

وقد دلّل ابن جنيّ في محاورته مع أبي عبد الله الشجريّ على أنّ العرب غير مدفوعة عما تقوله فقال : «فقلت له : كيف تجمع دكّانا؟ فقال : دكاكين . فقلت :

---

(١) انظر : ابن جنيّ- الخصائص ، ج١ ، ص٢٣٩ . والفرخان- المستوفى في النحو ، ج١ ، ص٩- ١٠.
(٢) علي أبو المكارم- تاريخ النحو العربيّ ، ص ١١٥ .
(٣) بحث ابن جني المسألة بشيء من التوسع . انظر : ج١ ، ص٤١ - ٤٨ .
(٤) فندريس - اللغة ، ص٢٩ .
(٥) الفرخان - المستوفى في النحو ، ج١ ، ص٤-٥ ، ٩ . وانظر : ابن الحاجب - الايضاح في شرح المفصل ، ج١ ، ص٢٥٢ .
(٦) جواب الشرط محذوف تقديره كما يظهر (احتج به) .
(٧) ابن ولاد - الانتصار ، ص٥٥ .

فسرحانا؟ قال : سراحين . قلت : فقرطانا؟ قال : قراطين . قلت : فعثمان؟ قال : عثمانون . فقلت له : هلاّ قلت أيضاً« عثامين»؟ قال : أيش عثامين؟! أرأيت إنساناً يتكلم بما ليس من لغته؟! والله لا أقولها أبداً [1] .

وراح ابن جنيّ يتحدث عن إرادة العرب من العلل والأغراض ما نسبته النحاة إليها ، وحملته عليها[2] . وهو في حقيقته شكل من أشكال الكفاية اللغويّة[3] الموجودة عند جميع البشر تقريباً ، فلو أنّ أحَدنا اختبر شخصاً من غير المتعلمين ، وقال له :«عادت زيد» لا ستهجن عبارته ، ورفضها ، وصوّبها بحذف التاء ، فإنْ سُئِل عن العلة ، سكتَ ، أو قال : هكذا نقول ، أو قال : إنّ زيداً رجل مذكر وليس امرأة مؤنثة . من غير أن يعي علّة المطابقة في الجنس بين الفعل والفاعل .

وقد أوضح الدكتور محمد يوسف حبلص هذا بقوله : «فلنتفق على تسمية ما قام في نفوس العرب بالحكمة ، من رفع الفاعل ، أو نصب المفعول ، أو جرّ المضاف إليه ، أو . . . إلخ ؛ لأنّ ذلك حدَث منهم بالسليقة . أمّا ما قام به النحاة فهو البحث العلميّ في علّة رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وجر المضاف إليه ، و . . . إلخ . وحكمة الشيء عند العربيّ طبع وسليقة ، وما قام به النحاة تجريد وصنعة»[4] هدفه «التعرّف على أسرار الحكمة التي تضفي نوعاً من التنظيم المتناغم على لغة العرب»[5] .

والذي زاد عناية النحاة بالبحث عن علل العربيّة نزول القرآن الكريم بها على نحو معجز في النظم[6] على مختلف مستوياته .

---

(١) ابن جني – الخصائص ، ج١ ، ص٢٤٢ .

(٢) انظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص٢٣٩ – ٢٥١ .

(٣) انظر : حسام سعيد النعيمي – ابن جني : عالم العربية ، ص١٦٨ – ١٦٩ .

(٤) محمد يوسف حبلص– الحمل على المعنى ، ص١٣٦ .

(٥) هنري فليش– النحو ، دائرة المعارف الإسلاميّة ، ج٢٢ ، ص ٦٨٦٢ .

(٦) انظر في نظريّة النظم : عبد القاهر الجرجانيّ– دلائل الإعجاز ، ص١٩٢– ٢٥٢ . وانظر في توضيحها وتحليلها : وليد محمد مراد– نظرية النظم وقيمتها العلميّة في الدراسات اللغويّة عند عبد القاهر الجرجانيّ .

جـ- طبيعة النّحو الاجتهاديّة :

قام النحو العربيّ في تشكّله على ركيزتين أساسيتين : الوصف ثمّ التفسير . وقد تمثل الوصف بتجريد قواعد من استقراء نصوص الاحتجاج المقبولة . أمّا التفسير فهو اجتهاد من النحويّ في تعليل القاعدة المستخلصة من الوصف يفسّرها وفق مؤثرات مختلفة ، منها قدرته العقليّة ، وثقافته ، ومذهبه الدينيّ ، وخبرته اللغويّة . وقد دفع النحاة إلى التعليل أنّ القاعدة النحويّة مبنية على استقراء جزئيّ ، فالتعليل تعويض عن نقص الاستقراء من جهة ، وبرهنة على صحة القاعدة من جهة أخرى ؛ لأنّ لبعض قواعد النّحْو سمة القواعد الرياضيّة من حيث التلازم في الترتيب ، كضرورة تأخر الفاعل عن فعله ، أو التلازم في الاحتياج ، كاحتياج المبتدأ إلى خبره ، وحرف الجر إلى المجرور به . والقاعدة الرياضيّة- كما هو مقرّر في الرياضيات- تبرهن قبل القياس عليها .

فالنحو العربيّ متساوق في خطّين : خط الثبات ، ويمثله الوصف ، وخطّ التغيّر ، ويمثله التعليل .

وقد أدرك النحاة منذ الخليل بن أحمد هذه الثنائية في النحو ، فكان مما ذكره في العلّة النحويّة : «فإن سنح لغيري علّة لما علّلته من النّحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول ، فليأتِ بها»[1] .

وقال سيبويه : «وليس شيء مما يضطرون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجهاً»[2] ، وبنى ابن جنيّ عليه قوله : «وهذا أصل يدعو إلى البحث عن علل ما استكرهوا عليه . نعم ، ويأخذ بيدك إلى ما وراء ذلك ، فتستضيء به ، وتستمدّ التنبّه على الأسباب المطلوبات منه»[3] ثمّ خلص إلى ضابط عامّ يؤكّد مبدأ الاجتهاد ، ويعيّن حدوده ، فقال :« للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ، ما لم يلوِ

---

(١) الزجاجيّ- الإيضاح ، ص٦٦ .

(٢) سيبويه- الكتاب ، ج١ ، ص٣٢ .

(٣) ابن جنيّ- الخصائص ، ج١ ، ص ٥٤- ٥٥ .

بنصّ، أو ينتهك حرمة شرْع»[1]، وأضاف السيوطيّ اشتراط الإحاطة بنصوص أئمة الفن منذ سيبويه، لا يشذّ منها إلاّ النزر اليسير[2].

وتوالت الاجتهادات في سيل من التعليلات، حتى كادت القواعد المتفق عليها تغوص فيه، ولا سيّما عند المتأخرين كالأزهريّ، والسيوطيّ، والخضريّ، وغيرهم الذين جاء نحوهم في مجمله جمعاً لاجتهادات السابقين[3] تندرفيه الاجتهادات الخاصة بهم.

وتكفي القراءة العجلى للمصنفات النحويّة في القرن الرابع الهجريّ، مثلاً للاستيثاق من أنّ حركة الاجتهاد المتسارعة في ذلك القرن هي التي وسمته بسمة الازدهار.

ونحاة العربيّة باجتهاداتهم كانوا يرتقون بالنحو العربيّ من مستوى الملاحظات إلى مستوى العلم المضبوط؛ لأنّ «وظيفة العالِم تفسير الظاهرة لا الوقوف عند وصفها»[4]. فأعلى مستويات البحث العلميّ تفسير الظاهرة بضروب التعليل المختلفة.

د- تعليم النّحو:

مرّ أنّ تعليم النّحو كان دافعاً لبروز التعليل في المرحلة الأولى من تاريخ النحو العربي[5]؛ لأنّ التعليم بطبيعته يرتبط بمعيارين: **الأوّل**: صورة مجرّدة للتراكيب والأبنية، وهي ما تسمّى بالقاعدة، يصوغ وفقها المتعلّم أبنية، وتراكيب من إنشائه بعد الاستئناس بنماذج دالة.

---

(١) ابن جني- الخصائص، ج١، ص ١٩٠

(٢) انظر: إياد خالد الطباع- الإمام الحافظ جلال الدين السيوطيّ، ص٢١٤- ٢١٥.

(٣) انظر: مثلاً إعراب الفعل المضارع في التصريح، ج٥، ص٧٨-٨٠ والهمع، ج١، ص٥٤- ٥٦ وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل، ح١، ص١٣٠، وج٢، ص ١٠٩-١١١

(٤) داود عبده- أبحاث في اللغة، ص١٠

(٥) انظر مبحث ارتباط التعليل بالتعليم

والثاني : اعتماد القاعدة مقياساً من مقاييس الصواب يَسْتَنِدُ إليها المعلِّم ؛ ولهذا ، فمن المألوف أن يتسلح المعلِّمُ بالعِلل التي تبرهن صحة ما يعلّمه وَفْق سنّ المتعلِّم الذي تقفز إلى ذهنه أسئلة التعليل ، لماذا كذا؟ ولماذا؟ و . . .إلخ.

فيقوم أسلوب كتاب «شرح عيون الإعراب» للمجاشعيّ ت٤٧٩ هـ[١] «على طرح الأسئلة والإجابة عنها»[٢] وهذه الأسئلة تدور في مجملها حول العلّة كقوله : لِمَ لم يدخل الجزم الأسماء؟ ولِمَ لمْ يدخل الجرّ الأفعال؟ ولِمَ كان تغيّر أواخر الأسماء بالحروف؟ ولِمَ . . . . .إلخ[٣] .

ويُكثر الدينوريّ في كتابه « ثمار الصناعة» الذي حرره «للمتأدِّب» من إيراد العِلل[٤] .

ولابن الأنباريّ في كتابه «أسرار العربيّة» عناية خاصة بأسئلة التعليل[٥] ، فهذه الكتب غايتها التعليم ، ووسيلتها التعليل عن طريق طرح الأسئلة والإجابة عنها إدراكاً لأهمية التعليل في التعليم .

طبيعة العلل النّحويّة

العلل النّحويّة في طبيعتها وجوه إقناعيّة اعتباريّة خاضعة لاجتهاد النّحويّ وفق أصول صناعة النّحو ، تتقدّم معلولها تقدّماً عقليّاً أو لفظيّاً لتدلّ عليه عند انتفاء المانع ، ويمكن أن تتعدّد أو تتركّب لكنّها لا تتسلسل إلى ما لا نهاية لئلا تقع في الدّور ؛ لأنّها منفكّة عن المعلول وقد ينوب وصفها عنها .

أ- الوجوه الإقناعيّة .

العلل النّحويّة مستنبطة بالفكر والرّويّة من تتبّع ملاحن كلام العرب[٦] فيُراد

---

(١) انظر : السيوطيّ- البغية ، ج٢ ، ص١٨٣ .
(٢) المجاشعي- شرح عيون الإعراب : ص٩ من تصدير المحقق .
(٣) انظر : المصدر نفسه ، ص٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٦ ، ٨٠ .
(٤) الدينوري- ثمار الصناعة ، ص٣٣ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ .
(٥) انظر : ابن الأنباريّ- أسرار العربيّة ، ص٤٩ . ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٥٩ .
(٦) الفرخان- المستوفى في النحو ، ج١ ، ص٤ .

بها« الوجوه الإقناعيّة» ، فلهذا تسمّى أمارات وعلامات فلا حجر من اجتماعها في محلّ واحد سواء أكانت متوافقة أم متخالفة ، كما لا حجر من اجتماع اجتهادات في مسألة واحدة(١) .

فغاية العلّة الإقناع ، وليس إثبات التّأثير الحسيّ ، لأنّها «مشبّهة بالعلل الحسيّة»(٢) ، فقوْل النّحاة : «إنّ الشّيء الفلانيّ علّة لكذا لا يريدون به أنّه موجب له ، بل المعنى أنّه شيء إذا حصل ذلك الشّيء ينبغي أن يختار المتكلّم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشّيء وذلك الحكم»(٣) .

فإذا قُبل الإسنادُ علّة لرفع الفاعل وجب رفع كلّ فاعل ، وإنْ كان فعلُه لم يحصل بعد لحصول المناسبة الشّكليّة بين الفعل والفاعل بالإسناد .

وبسبب طبيعة العلّة الإقناعيّة يجتهد النّحاة في إيجاد علل مقنعة وفق أصول العربيّة ، ومتطلّبات زمانهم المختلفة «فكلّ من فُرق له عن علّة صحيحة وطريق نَهجه كان خليلَ نفسه ، وأبا عمرو فِكره» (٤) ؛ لهذا قد تتغيّر العلّة حين تفقد قدرتها على الإقناع ، أو يُحْكَم عليها بالفساد ، أو يرفضها بعض النّحاة ؛ فتكون العلّة قد فتحت باباً واسعاً من أبواب الخلاف النّحويّ .

ب- التّقدّم على المعلول

يرى جمهور النّحاة أنّ العلّة يجب أن تسبق المعلول(٥) فتتقدّم عليه في اللّفظ أو الرّتبة أو المعنى العقليّ .

أمّا التّقدّم في اللّفظ فلتقدّم العامل اللّفظيّ على معموله في نحو تقدّم الفعل على فاعله .

---

(١) الشنوابي- حاشية الشّنواني ، ص١٢٤ .
(٢) ابن الأنباريّ- الإنصاف ، ج١ ، ص٢٤٧ .
(٣) الرّضي الأستراباذيّ- شرح الرّضيّ على الكافية ، ج١ ، ص ١٠١
(٤) ابن جنيّ- الخصائص ، ج١ ، ص ١٩١
(٥) انظر : العكبري- المصباح في شرح الإيضاح ، ج٢ ، ص٣٣٥ . وحسن باشا الأسود- الافتتاح في شرح المصباح ، ص ١٠١ .

وأمّا التّقدّم في الرّتبة فيحصل في حالات التّقديم والتّأخير المسموح بها ، كتقديم المفعول به على الفعل والفاعل ، إنْ لم يمنع مانع ، أو تقديم الخبر على المبتدأ ، أوغيرهما ؛ لأنّ رتبة المفعول به بعد الفاعل ورتبة الخبر بعد المبتدأ .

وأمّا التّقدّم العقليّ فهو أمر اعتباريّ ذهنيّ كالابتداء والإسناد ، فالابتداء عامل ذهنيّ مقدّر قبل المبتدأ يُعْمَل به عند جمهور النّحاة ولا سيّما البصريّون . والتّقدّم العقليّ خطوة متقدّمة توصّل إليها النّحاة تنسجم تمام الانسجام مع طبيعة تقدّم العلّة على معلولها ؛ لأنّ علامة رفع المبتدأ أثر يدلّ على أنّه معلول ، وساعد النّحاة على التّوصّل إليه قياسُ العامل المعنوي على العامل اللفظي ، إذ رأوا المبتدأ يتأثر بدخول «كان» و«إنّ» الزّائدتين على الجملة الاسميّة كما في الجدول التّالي :[1] .

العلّة«العامل»	م إ	م
∅	زيدٌ	منطلق
إنّ	زيداً	منطلق
كان	زيدٌ	منطلقاً

وفي تعليل وجوب تقدّم الفعل على فاعله قال العكبري : «والفعل علّة لتسمية ما أسند إليه فاعلاً ، والعلّة تسبق المعلول إمّا في الزّمان أو في الرّتبة ، فاشتراط تقدّمه مطابق لحقيقته[2] .

ويَغْلب على الظّنّ أنّ السّبق في الزّمان ليس من طبيعة العلّة النّحويّة ، بل هو من طبيعة العلّة الفلسفيّة[3] ؛ لأنّ تقدّم الفعل على الفاعل حاصل بالرّتبة .

---

(١) انظر : عبد الرحمن الحاج صالح- الجملة في كتاب سيبويه ، ص٢١١ .
(٢) العكبري- المصباح في شرح الإيضاح ، ج٢ ، ص٣٣٤- ٣٣٥ . وانظر : حسن باشا الأسود- الافتتاح في شرح المصباح ، ص١٠١ .
(٣) انظر : الإيجي- المواقف ، ج١ ، ص ,٤٢٤ وانظر : في شرحها أحمد الطّيّب- مباحث العلّة والمعلول ، ص٩-١٤ .

ج- التّعدّد والتّركيب

من طبيعة العلّة النّحويّة أنّها تقبل التّعدّد حسب قدرة النّحويّ على الاستقصاء والاجتهاد ، فعِلل بناء الاسم عند الحيدرة اليمنيّ ثلاث[1] ، وعند ابن الخبّاز ستّ[2] ، وعند السّيوطي إحدى عشرة[3] وعِلل عدم جواز تقدّم الفاعل على فعله اثنتا عشرة علّة عند العكبريّ[4] .

والواضح في النّحو العربيّ أنّ العلل تزداد عدداً كلّما تقدّم الزّمان ، فيولّد النّحاة من العلّة عللاً ، فقد ولّد ابن مالك من علّة الشّبه ست علل تشكّل كلّ واحدة منها علّة مستقلّة[5] .

ويشترط في تعدّد العلل عدم التّناقض ، فلا تنقض علّةٌ علّةً على مستوى المعلول الواحد إلاّ إنْ كان ذلك على سبيل استقصاء علل النّحاة في المسألة ، وهو الذي حصل في كتب المتأخّرين كشرح ابن يعيش للمفصّل ، وهمع الهوامع وغيرهما .

ويبدو أنّ الإكثار من العلل تحصين لحكم المعلول بوجوه متعدّدة ، ذلك أنّ كلّ علّة تعدّ تامّة كافية في إثبات الحكم ، ولهذا تسمى أحياناً وجوهاً لا عللاً[6] .

فقد علّل العكبريّ عدم جواز جزم الاسم بوجوه منها[7] : أنّ الجزم عمل ، والعمل يستدعي عاملاً ، وعامل الجزم لا يدخل على الاسم .

ومنها أنّ الجزم بحذف الحركة ، والاسم يستحقّ التنوين والحركة .

---

(١) انظر : الحيدرة اليمني- كشف المشكل في النحو ، ج٢ ، ص١٨٧ .

(٢) انظر : ابن الخبّاز- الغرّة المخفيّة ، ج١ ، ص ٩٨- ٩٩ . وانظر : ابن القوّاس- شرح ألفية ابن معطي ، ج١ ، ص٢٣٤- ٢٣٦ .

(٣) انظر : السّيوطيّ- الأشباه ، ج٣ ، ص٥٠- ٥٢ .

(٤) انظر : العكبريّ- اللباب ، ج١ ، ص ١٤٩- ١٥١ .

(٥) انظر : ابن مالك- شرح الكافية الشّافية ، ج٢١ ، ص٢١٦-٢١٨ .

(٦) انظر : العكبري- اللباب ، ج١ ، ص١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ،

(٧) انظر : العكبري- المصباح في شرح الإيضاح ، ج٢ ، ص١٥٤-١٥٥ .

ومنها أنّ الإعراب يبين المعاني ، وجزم الاسم لا معنى له ، فكلّ علّة من هذه العِلل تكفي وحدها للتدليل على صحّة الحكم .

قال ابن مالك في تعليل نصب المنادى : «وناصبه «أنادي» لازم الإضمار ، لظهور معناه مع كثرة الاستعمال وقصد الإنشاء ، ولجعل العرب أحد الحروف المذكورة كالعوض منه . وكلّ واحد من هذه في غاية من الوكادة ، لأنّ إظهار «أنادي» يوهم أن المتكلّم مخبر بأنّه سيوقع نداء ، والغرض علم السّامع بأنّه منشئ ، والإضمار معين على ذلك فكان واجباً»[1] .

وإذا كانت العلّة غير تامّة ولا تكفي وحدها للتّدليل على صحّة الحكم احتيج إلى علّة ثانية أو ثالثة ، وعندها تصبح العلّة علّة مركبة من مجموع العِلل التي لا يمكن الاستغناء عن أيّ واحدة منها كالمنع من الصّرف ، فهو يحتاج علّتين معاً ، أو ما يقوم مقامهما معاً .

ويدخل في تعدّد العلّة وصفُها ؛ إذ يفهم من كلام ابن الخشّاب أنّ من النّحاة من يرى أن المعلول لا يعلّل بأكثر من علّة واحدة ، ويجعل تعدّد العِلل من قبيل وصفها[2] ؛ إذ ذكر ابن الخشّاب في تعليل رفع الفاعل ونصب المفعول ، أنّه : «إنّما رُفع الفاعل ونصب المفعول للفرق بينهما ، وخُصّ الفاعل بالرّفع والمفعول بالنّصب لأنّ الفاعل أقوى ، والمفعول أضعف ، والضّمّ أقوى من الفتح ، فحُمل الأقوى على الأقوى ، ولأنّ الفاعل أقلّ في الكلام ، والمفعول أكثر ، ولأنّ الضّمّ أوّل الحركات والفاعل هو الأوّل فجُعل الأوّل للأوّل للمشاكلة . ويجوز أنْ يُقال إنّ مجموع هذه العلل علّة لرفع الفاعل ونصب المفعول فتكون علّة ذات أوصاف ، فتقول : رفع الفاعل لقوّته ، وقلّته ، وأوّليّته . ونصب المفعول لكثرته ، وضعفه وتأخّره»[3] .

والذي يظهر أنّ ما ذكره ابن الخشّاب هو من تعدّد العلل لا من وصفها ؛ لأنّ وصف العلّة احتياط يدرأ عنها التّناقض ويؤمّن لها العمل يلجأ إليه النّحاة إذا كانت

---

(١) ابن مالك - شرح التسهيل ، ج٣ ، ٣٨٥ .

(٢) هذا رأي الفلاسفة . انظر الإيجي- المواقف ، ص٤٢٧-٤٣١ .

(٣) ابن الخشاب-المرتجل ، ص١١٨ .

العلّة متقدّمة على معلولها تقدّماً عقليّاً لا لفظيّاً ولها شرطان عند ابن يعيش هما : أنْ يكون لها تأثير ، وأنْ تكون للاحتراز[1] .

فالابتداء علّة ذات أوصاف ثلاثة : التّجردّ من العوامل اللّفظيّة لفظاً أو تقديراً وهو أثر ملحوظ بتركيب الجملة ، والتّعرّض لدخولها وهو أثر محتمل بدخول النّواسخ عليها ، والإسناد وهو احتراز من دخول الكلمة المفردة يومئ إلى ضرورة وجود المسند والمسند إليه[2] .

د- الانفكاك عن المعلول

العلّة والمعلول غَيْرَانِ منفكان عن بعضهما بعضاً ، فيمكن أنْ يوجد المعلول من غير أن تكون العلّة وسيلة الوصول إليه ، فقد ثبت نصب اسم إنّ بالاستقراء ، ويمكن القياس عليه بالاقتداء من غير وقوف على علّة نصب إنّ للمبتدأ ؛ لأنّ العلّة شيء والمعلول شيء آخر[3] .

هـ- الارتداد إلى الاستعمال اللّغويّ .

فمهما حلّق النّحاة في سماء التّعليل يبق لهم اتّصال وثيق بالاستعمالات اللّغويّة ؛ لأنّهم إنّما يعلّلونها هي ، فلا يجوز أنْ تنأى العلل عن الاستعمال اللّغويّ . لهذا يمتنع التّسلسل ، وهو أنْ تُعلّل كلّ علّة بعلّة إلى ما لا نهاية ، لأنّ منطلق العلّة هو نهايتها ، أي : الاستعمال اللّغويّ . كما يمتنع الدور الفرضيّ .

وبالإجمال لا يجوز للتّعليل أنْ يفارق الاستعمال كليّة .

تقسيمات العلل النحويّة:

تقسيمات العِلل النحويّة تقسيمات اعتباريّة ، تُقسّم فيها العِلل تبعاً لوجه من الوجوه ، كالتأثير في المعلول ، أو الاطّراد ، أو اللفظ والمعنى .

---

(١) ابن يعيش–شرح المفصل ، ج١ ،ص٥٢ .

(٢) انظر : ابن القوّاس– شرح ألفية ابن معطي ، ج٢ ، ص٨١٤ .

(٣) ابن يعيش– شرح المفصّل ، ج٨ ، ص٢ . والكيشيّ– الإرشاد ، ص٩٥ .

أ- التأثير :

تنضوي أحكام النّحو العربيّ في مجموعتين من القواعد . **أولاهما** : القواعد الوجوبيّة التي توجب حكماً نحويّاً واحداً ، كوجوب رفع المبتدأ ، أو توجب حالة تركيبيّة واحدة كوجوب تقدّم الفاعل على المفعول إنْ كانا ضميرين متّصلين ، ويمكن أن تلغى بعض القواعد الوجوبيّة ، كوجوب إلغاء عمل«إنّ» إنِ اتّصلت بها« ما الكافة» .

وثانيتها : القواعد الجوازيّة التي تترك حريّة لاختيار حكْم نحويّ ، كجواز حمل تابع المنادى العلم على الموضع أو المحل ، وقد تفسح القواعد الجوازيّة مجالاً لأكثر من حالة تركيبيّة واحدة ، كجواز تقدّم المفعول به على الفعل والفاعل ، ما لم يمنع مانع .

وإذا كانت حالة الاختيار في القواعد الجوازيّة غير مقعّدة وغير معلّلة ، تتحول إلي ما يشبه الاعتباط ، فترخيم المنادى العلم جائز لغير علّة تحدّد سبب اللجوء إليه ، قال الزمخشريّ : «والترخيم حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتباط»[1] ، وجمهور النحاة لا يقولون بالاعتباط .

وتنقسم العلل النحويّة من حيث التأثير إلى علل موجبة ، ومجوزة ، ومهملة ، واعتباطيّة .

١- العلل الموجبة :

وهي العِلل التي تفسّر حكماً نحويّا واحداً ، أو حالة تركيبيّة واحدة ثبت كلّ منهما بالسماع عن العرب ، ولا مناص للخروج عن القاعدة النحويّة فيها ، أو ردّها ؛ لأنّها تستند إلى الأثر الذي تحدثه القواعد الوجوبيّة من إعراب ، أو بناء ، أو تقديم ، أو تأخير ، أو حذف ، فهي علل تابعة للوجود وليس الوجود تابعاً لها ؛[2] لهذا يمكن أن تتعدّد أو تتغيّر ، أو يحدث فيها خلاف ؛ لأنّ تأثيرها تفسيريّ لا يغيّر شيئاً ، وقد

---

(١) الزمخشريّ- المفصّل ، ص٦٣ .

(٢) انظر : الفرخان- المستوفى في النحو ، ج١ ، ص٨

وضّح السهيليّ هذا عندما تحدث عن علّة تضمّن معنى الحرف التي فسّر بها وجوب بناء الأسماء المبنيّة، فقال: «وهذا الإيجاب ليس بإيجاب عقليّ، ولا إيجاب شرعيّ، ولكنه إيجابٌ لُغويّ اقتضته اللغة، فصار أصلاً يُبنى عليه»[1].

ويشير النحاة إلى تأثير العلل الموجبة بقولهم: «والموجب...»[2]. أو «أوجب...»[3]، فقد ذكر ابن أبي الربيع أنّ الموجب لإعراب «أيّ» ثلاثة أشياء: أحدها: الشبه، والثاني: أنّها نقيضة «كلّ»، والثالث: أنّها نظيرة «بعض»»[4] فالأشياء الثلاثة عِلل فسّر بها ابن أبي الربيع إعراب« أيّ» والإيجاب يشير إلى أنّها مبنيّة على قاعدة وجوبيّة ثبتت بالسماع عن العرب الذين نُقِل عنهم إعراب «أيّ»، وليس إلى مخالفتهم سبيل.

٢- العِلل المجَوِّزة:

وهي العلل التي تفسّر الأثر الذي تجيزه القواعد الجوازيّة في الكلمة أو التركيب، فعلّة إضافة الظرف إلى المبنيّ تجيز بناء الظرف، كما تجيز إعرابه، فقول الشاعر:[5].

على حينَ عاتبْتُ المشيب على الصِّبا

يروى بجرّ «حينَ» على الأصل، كما يروى ببنائها على الفتح[6].

ويمكن أن تعدّ علل أمن اللبس عِللاً مجوِّزة، فيها توسعة في الكلام، واعتبارٌ لموقفه.

---

(١) السهيلي- أمالي السهيليّ، ص٢٠.

(٢) انظر مثلاً: عبد القاهر الجرجاني-المقتصد، ج٢، ص٧٦٧. وابن يعيش-شرح المفصل، ج٧، ص١٠. وابن عصفور- شرح جمل الزجاجي، ج٢ ص٢٧١. وابا حيان-شرح التسهيل، مخطوط، ج٥، ص٧٠

(٣) أنظر مثلاً: السيرافيّ- شرح الكتاب، ج١، ص١٠٦.

(٤) ابن أبي الربيع- البسيط، ج١، ص٢٨١.

(٥) صدر بيت عجزه: «وقلْت ألمّا تصحُ والشيب وازع» انظر: الرضيّ الأستراباذيّ-شرح الرّضي على الكافية، ج٣، ص١٨٠.

(٦) انظر: ابن أبي الربيع- البسيط، ج٢، ص٨٧٨.

٣- العِلل المهملة :

وهي العِلل الموجبة التي لا تؤثر في معلولها ، لعارضٌ كفّها عن التأثير ، أو لحذف معلولها كما في كفّ «ما» الكافة «إنّ» عن نصب المبتدأ نحو قوله تعالى : ﴿إنّما المؤمنون إخوةٌ﴾[1] ، وكما في زيادة «كان» في أسلوب التعجب ، نحو : ما كانَ أمتعَ محاضراتِ النّحو! فعندما لم يوجد اسم كان ولا خبرها أُلْغي عملُها .

وقريب من العلل المهملة ما يسميه ابن جنيّ «بخلع الأدلّة» ، وهو سلب دلالة اللفظ لطارئ ، فعلّةُ خلع الدلالة على الاسميّة من التاء والكاف ، والإبقاء على دلالة الخطاب التركيبُ في نحو : «أنْتَ» ، و«ذلك» ، إذ تخلصتا للخطاب[2] .

٤- العلل الاعتباطيّة :

وهي أن يظهر المعلول من غير علّة تُوجبه ، أو تُجوزه ، أو تُهمله[3] ، كقول الزمخشريّ :« والترخيم حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتباط»[4] وقد شرحه ابن يعيش بقوله :« يعني من غير علّة موجبة إنّما ذلك لنوع من التخفيف»[5] .

ونقل الخطيب التبريزيّ عن أبي عليّ الفارسيّ أنّه رفض كلّ العِلل التي اعتلّ بها النحاة لنصب الفعل المضارع «بأنْ» ، وقال : «وكان النصب فيها مسموعاً لا لعلّة»[6] .

ويظهر أنّ جمهور النحاة لا يعترفون بالعِلل الاعتباطيّة ؛ لأنّها نادرة في مؤلفاتهم ، ولأنّهم دأبوا على تعليل نحو العربيّة بأيّ علة يرونها مناسبة إلاّ علة

---

(١) سورة الحجرات ، آية (١٠) .

(٢) انظر الباب عند ابن جنيّ- الخصائص ، ج٢ ، ص١٣٨- ١٤٦ .

(٣) انظر : ابن القوّاس- شرح ألفية ابن معطي ، ج٢ ، ص١٣٣٣ .

(٤) الزمخشريّ- المفصّل ، ص٦٣ . وانظر : ابن الحاجب- الإيضاح في شرح المفصّل ، ج١ ، ص٣٠٠ . وابن هشام- شرح اللمحة البدريّة ، ج٢ ، ص١٥٠ .

(٥) ابن يعيش- شرح المفصّل ، ج٢ ، ص٢١ .

(٦) انظر : الخطيب التبريزيّ- شرح اللمع ، ص٢٩٨- ٢٩٩ . والعلّة عند جمهور النحاة الشبه بأن المخففة لفظا ومعنى . انظر : الرضيّ الأستراباذيّ- شرح الرضيّ على الكافية ، ج٤ ، ص٣٢ .

الاعتباط في الغالب ، كأنهم يرفضون أن يكون في العربية شيء لغير علة كالاعتباط ، قال ابن الخشاب في علّة ترخيم المنادى العلم :«علّة الترخيم في النداء جائزة لا واجبة»[1] ، وهو قول راجح ؛ إذ يمكن تعليل الترخيم بعلّة «دلالة الحال» - وهي من العلل المعتبرة- فالمرءُ في مواقف التأثّر الانفعاليّ العاطفيّ كالحبّ ، أو الخوف ، أو العذاب يحذف آخر العَلَم عند مناداته .

ب- الاطّراد

يشير الاطّراد إلى مدى دوران العلة مع معلولها إذ تُقْسم تبعاً له إلى قسمين :

١- العلل المتعديّة :[2]

وهي العلل التي تجري مع معلولاتها ، فلا تتخلّف أو تُنْقَض في أيّ حالة ، كتعليل رفع اسم كان ، ونصب خبرها بعلّة الشبه بالفاعل ، والمفعول ، وهو شبه لا يتخلّف في مختلف صور تركيب كان واسمها وخبرها . وتعليل رفع المبتدأ بعلّة الشبه بالفاعل .

٢- العِلل القاصرة :[3]

وهي العِلل التي لا تطّرد في مثيل معلولاتها ،« من ذلك قول من اعتلّ لبناء نحو «كمْ» و «مَن» و«مَا» وإذْ» ، ونحو ذلك ، بأنّ هذه الأسماء لما كانت على حرفين ، شابهت بذلك ما جاء من الحروف على حرفين ، نحو «هل» و«بل» و «قد» فلما شابهت الحرف من هذا الموضع ، وجب بناؤها ، كما أنّ الحروف مبنيّة ، وهذه علّة غير متعدية ، وذلك أنّه كان يجب على هذا أن يبنى ما كان من الأسماء أيضاً على حرفين ، نحو« يد» و« أخ» و« أب» و« دم» و« فم» ونحو ذلك»[4] .

---

(١) ابن الخشّاب- المرتجل ، ص١٩٨ .

(٢) انظر : الدينوريّ- ثمار الصناعة ، ص٣٤ .

(٣) وتُسمّى الجارية .

(٤) وتُسمى الواقفة . انظر ابن جنيّ- الخصائص ، ج١ ، ص١٧٠ ، ١٧٣ .

وذهب ابن جنيّ إلى أنّ هذا النوع من العلل كثير[1] . قد يقع فيه خلاف بين النحاة ، فقد وصف ابن مالك علّة توالي أربع حركات في تعليل بناء الفعل الماضي المسند إلى تاء الفاعل ، بأنّها علة قاصرة ، لأنّ توالي الحركات لم يُهْمَل بدليل«عُلَبط» ، وإنما سببه تمييز الفاعل من المفعول في نحو : «أكرمْنَا» و «أكرمَنَا» ، ثمّ حُمِلت تاء الفاعل ، ونون النسوة على(نا) للمساواة في الرفع ، والاتّصال ، وعدم الاعتلال[2] .

وتعدّ علل الشذوذ ، وعلل الضرائر الشعريّة[3] قاصرة ؛ لأنّها واقفة على معلولها حَسْبُ .

ويحتاط النحاة لعللهم من القصور بالتخصيص ، فيقيدونها بوجوه مناسبة كتعليل عمل «إنّ» وأخواتها بالشبه ، وتخصيص هذا الشبه بالفعل الماضي الثلاثيّ الصحيح الآخر المتعدي[4] .

وقد يصف النحاة العلة من حيث التأثير أو الاطّراد بالقوّة ، أو الضعف ، كقول الرضيّ في تعليل عمل «ما» الحجازيّة «لقوّة مشابهتها لليس ؛ لأنّ معناهما في الحقيقة سواء ، وتُفْقَد هذه القوّة بأدنى خرق على خبرها بـ«بل» نحو : «ما زيد حاضر بل غائب» ، بالرفع لزوال علّة العمل وهذه المشابهة بالنفي[5] .

وعلل الدينوريّ نقصان اسم الفعل في العمل عن الفعل بأنّ علّة الشبه بينهما ضعيفة[6] .

وعلل العكبريّ جواز تقديم المفعول به على الفعل والفاعل عند أمن اللبس بقوله : «لقوّة الفعل» ، إذ العلّة الاتّساع وأمن اللبس[7] .

---

(١) ابن جني- الخصائص ج١ ، ص١٧٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ج١ ، ص١٧٣ .

(٣) انظر : ابن مالك- شرح التسهيل ، ج١ ، ص١٢٤- ١٢٥ .

(٤) انظر : ابن الأنباريّ- أسرار العربيّة ، ص٩٢- ٩٣ .

(٥) انظر : الرضيّ الأستراباذيّ- شرح الرضيّ على الكافية ، ج٢ ، ص١٨٥- ١٨٧ .

(٦) انظر : الدينوريّ- ثمار الصناعة ، ص١٠٦ .

(٧) انظر : العكبريّ- اللباب ، ج١ ، ص١٥٣ .

وعلل ابن عصفور عدم جواز حذف حرف الجار وإبقاء عمله في السعة والاختيار بوصف علّته بالضعف[1] .

جـ- اللّفظ والمعنى

قضيّة بناء النّحو بين اللّفظ والمعنى من القضايا الشّائكة في النّحو التي ما تزال تحتاج إلى دراسة موسّعة مستقلّة ، لتَبَيُّنِ معالمها ، لتغلغلِها في نظريّة النّحو العربيّ وأحكامه التطبيقيّة .

وعلى العموم ، فالذي يظهر من ارتباط اللّفظ والمعنى بالعلّة أنّ العلل يمكن أن تكون على أنواع ثلاثة هي :

١- علل لفظيّة معنويّة

وهي أعلى مستويات التّعليل من جهة اللفظ والمعنى ، كما في تعليل ابن يعيش عمل «إنّ» وأخواتها بقوله :«وذلك من وجهين : أحدهما من جهة اللّفظ ، والآخر من جهة المعنى . فأمّا الذي من جهة اللّفظ فبناؤها على الفتح كالأفعال الماضية . وأمّا الذي من جهة المعنى فمن قبَل أنّ هذه الحروف تطلب الأسماء وتختصّ بها»[2]

كذلك عَلَّل اختصاصَ «إن» المخفّفة بنصب المضارع من وجهين : اللّفظ والمعنى»[3]

٢- علل لفظيّة

يبدو من القراءة الانطباعيّة لا الإحصائية أنّ العلل اللّفظيّة هي الأشيع في النّحو ، فقد خصّص سيبويه باباً من كتابه سمّاه «هذا باب استعمال الفعْل في اللّفظ ، لا في المعنى لاتّساعهم في الكلام وللإيجاز والاختصار[4] .

---

(١) انظر : ابن عصفور- شرح جمل الزجاجيّ ، ج١ ، ص٤٨٣ .
(٢) ابن يعيش- شرح المفصّل ، ج٨ ، ص٥٤ .
(٣) انظر : المصدر نفسه ، ج٧ ، ص١٥ .
(٤) انظر : سيبويه- الكتاب ، ج١ ، ص٢١١ .

ورأى الرّضيّ الأستراباذيّ أنّ مراعاة اللّفظ أكثر وأولى من مراعاة المعنى[1] ومن أمثلته تعليل عمل «كان» وأخواتها بالشبه بالفعل من جهة اللّفظ[2] وتعليل الكافيجي عمل حرف الجرّ الزّائد مع أنّه غير مراد بقوله :«لرعاية صورة حرف الجرّ»[3] .

٣- علل معنويّة

المعنى في النحو قرينة تؤثر في إعراب الكلمة ، وتحديد موقعها من الجملة ؛ إذ قال الفرّاء «فإذا رأيت الفعل منصوباً وبعده فعل قد نُسِق عليه بـ«واو» أو «فاء» أو «ثمّ» أو «أو» ، فإنْ كان يشاكل معنى الفعل الذي قبله نسقته عليه ، وإن رأيته غير مشاكل لمعناه استأنفته ، فرفعته»[4] فنصب الفعل المضارع بعد الأدوات السّابقة موجبه المعنى[5] .

كما أن جزم المضارع في أسلوب الطّلب «من جهة المعنى لا من جهة اللّفظ[6]

ورأى الشّلوبين أنّ البدل إنما هو حمل على المعنى لا على اللّفظ[7] لحصول علاقة انطباق كلّي ، أو جزئي ، أو اشتماليّ ، أو تفصيليّ بين البدل والمبدل منه ، من حيث المعنى تؤدّى إلى اشتراك لفظي بينهما في حكم الإعراب ، وعلّل النّحاة تراكيب في ظاهرها الانحراف عن سَنَن العربيّة بالمعنى ، فقد ذكر السّيرافي أنّ مما لفظ بلفظ فِيه ، وأُجْرِي على معناه لا على حقيقة اللّفظ[8] قوْل عمر بن أبي ربيعة[9] .

---

(١) الرّضي الأستراباذي ، شرح الرضي على الكافية ، ج٣ ، ص٥٧ .
(٢) ابن يعيش- شرح المفصل ، ج٧ ، ص١١ ، ٩٥ .
(٣) الكافيجي- شرح الإعراب عن قواعد الإعراب ، ص٢٦٤ .
(٤) الفرّاء- معاني القرآن ، ج٢ ، ص٦٨ .
(٥) العكبري- اللباب ، ج٢ ، ص٤٠ ، ٤٣ .
(٦) ابن يعيش- شرح المفصّل ، ج٧ ، ص٤٩ .
(٧) الشّلوبين- شرح المقدّمة الجزولية ، ج٣ ، ص٩٩٧ .
(٨) السّيرافي- شرح الكتاب ، ج٢ ، ص٢٩٢ .
(٩) عمر بن أبي ربيعة- ديوانه ، ص١٠٠ .

وكان مجني دون من كنت أتّقي ثلاث شخوص كاعبانِ ومُعْصُر

فحذف الهاء من ثلاثة ، وذهب به مذهب النّسوة لأنّهنّ كنّ ثلاث نسوة .

وكذلك قوْل الآخر[1]

وإنّ كلاباً هذه عشـــــر أبْطَن وأنت بريء من قبائلها العشـر

أراد بالأبطن القبائل فذهب مذهب القبائل في تأنيثها[2] .

وممّا يروى عن العرب أنّ أحدهم قال : جاءته كتابي فاحتقرها فقال : أتقول : جاءته كتابي؟! فقال : أليس بصحيفة؟ وعقّب ابن جنّي بأنّ الأعرابيّ علّل ، ونظر إلى المعنى ، فكان مدعاة للنّحاة المتمرّسين بمسالك التعليل . أنْ يعلّلوا ويحتجوا[3] .

وقد بنى ابن الورّاق على المعنى أنّ العرب تقول : «ثلاث طلحَات إيذاناً بإرادة الشجر ، و«ثلاثة طلحات» إيذانا بإرادة الأناسي[4] ، واتّسع القوْل فيها- اللفظ والمعنى- بين النحاة ، فقد رأى ابن يعيش أنّ «الحمل على المعنى هو الكثير[5] في العربيّة في حين رأى الرّضي الأستراباذي أنّ مراعاة اللّفظ أكثر وأولى من مراعاة المعنى[6] ، وأكدّ ابن أبي الرّبيع قوْله فقال : والاستقراء دلّ على أنّ اعتبار اللّفظ أكثر من اعتبار المعنى وكثرة مؤدّاه دليل على قوّته»[7] .

وتتضّح وعورة مسالك القضيّة عندما يدور خلاف بين اللّفظ والمعنى ؛ إذ قال ابن الصّائغ : «إذا دار الاختلال بين أن يكون في اللّفظ أو في المعنى كان في اللّفظ أولى ؛ لأنّ المعنى أعظم حرمة ؛ إذ اللّفظ خدم المعنى ، وإنّما أُتي باللّفظ من أجله»[8] .

---

(١) انظر : المبرِّد- المقتضب ، ج٢ ، ص١٤٨ . وابن منظور- اللسان ، مادّة (كلب) .

(٢) السّيرافي- شرح الكتاب ، ج٢ ، ص٢٤١- ٢٤٢ .

(٣) انظر : ابن جنيّ- الخصائص ، ج١ ، ص٢٥٠ .

(٤) انظر : ابن الخبّاز-الغرّة المخفية ، ج٢ ، ص٥٦٢ .

(٥) ابن يعيش- شرح المفصّل ، ج٥ ، ص٨١ .

(٦) الرّضي الأستراباذيّ- شرح الرّضيّ على الكافية ، ج٣ ، ص٥٧ .

(٧) السّيوطي- الأشباه ، ج٢ ، ص١١٥- ١١٦ .

(٨) المصدر نفسه ، ج١ ، ص١١٧ .

وقال السّيوطي : «إذا اجتمع الحمل على اللّفظ والحمل على المعنى بدئ بالحمل على اللّفظ ، وعُلّل ذلك بأنّ اللّفظ هو الشّاهد المنظور إليه ، وأمّا المعنى فخفيّ راجع إلى مراد المتكلّم ، فكانت مراعاة اللّفظ والبداءة بها أولى . وبأنّ اللّفظ متقدّم على المعنى لأنّك أوّل ما تسمع اللّفظ فتفهم معناه عقبه فاعتبر الأسبق»(١) .

ولا يختلف النّحاة على أنّ الإطار العامّ للقضيّة أنّه كما تجب مراعاة المعنى ، كذلك تلزم مراعاة الّلفظ(٢) ؛ لأن «الحمل على المعنى مع وجود الحمل على اللّفظ كاتّباع الأثر مع وجود العين»(٣) .

لكنّ تطبيق هذا الإطار المتوازن صعب ؛ إذ تصدر عنهم عبارات تنقضه ، كقول ابن يعيش نفسه عن النّحو «وهذه صناعة لفظيّة»(٤) .

ويبدو أنّ اختلاف النّحاة في الأخذ باللّفظ أو المعنى صدى لاختلاف النّقاد في النّقد العربيّ في قضيّة اللّفظ والمعنى(٥) .

والذي يظهر أنّ اللفظ يحمل معنيين : معنى الاستلزام وهو الذي يستدعيه اللّفظ . ومعنى القصد وهو الذي يقصده المتكلّم أو المنشئ ، فإنّ تطابقا فلا خلاف بين اللّفظ والمعنى ، وإن اختلفا وقعت المشكلة ، لأنّ المعنى فرع الوجود ، وتصوّره ذهنيّ فالأولى الاتّكاء على اللفظ عملاً بالظّاهر .

أصول التعليل:

ليس تحديد عدد العلل بالأمر اليسير ؛ ذلك أنّ العلل تتكاثر تكاثراً امتداديّاً(٦) ، لأنّها وسائل اجتهاديّة ، تُقِرّ السماع المقعّد ، ولا تُوجده ، فالسماع هو العلة الأولى

---

(١) السيوطي - الأشباه ، ج٢ ، ص١١٥ . وانظر : عبد العزيز عبده- المعنى والإعراب ، ج١ ، ص٣١٣ .
(٢) ابن يعيش- شرح المفصّل ، ج٢ ، ص٣٠ .
(٣) الشّلَوْبين- شرح المقدمة الجزولية ، ج٢ ، ص٧٣٣ .
(٤) ابن يعيش- شرح المفصّل ، ج٢ ، ص٣١ .
(٥) انظر :إحسان عباس-تاريخ النقد العربي ، ص٩٤ ، ٩٨-١٠٠ ، ١٠٨-١٠٩.
(٦) أحصت الدكتورة خديجة الحديثي في كتاب سيبويه وحدَه ستّا وسبعين علّة . انظر : الشاهد وأصول النّحو ، ص٣٦٨- ٣٨٩ .

في النحو العربيّ ، تُستخرج منه العِلل « بعد اطّرادها في الاستعمال ، لتوصل إلى النطق به على حسب ما نطق به أهل اللغة العربيّة »[1] .

فالتعليل تابع للسماع بشرط أن يكون المسموع كافياً لتجريد قاعدة منه ، أمّا إذا كان المسموع شاذّاً أو قليلاً ، لا يقاس عليه ، فيُحْفَظ ولا يُقاس عليه[2] ، والأصل عند النحاة تعليلُ المقيس ، لكنهم قد يعلّلون الشاذّ أو القليل[3] .

وقد وُجد من استقراء المستطاع من كتب النّحو العربيّ أنّ العِلل يمكن أن تُنْظَم في أصول كلّية ، تشكّل ضوابط نسبيّة للتعليل ، لكلّ واحد منها صور متعددة ، هي في حقيقتها علل فرعيّة ، تمثّل بعض تطبيقاته في الدرس النّحويّ .

وقد سُلِكتْ هذه الأصول في إطارين : إطارِ النحو بقواعده وأحكامه ، وإطار نظريّة النحو بتصوّراتها العقليّة ؛ لأنّ منع النحاة تقدّم اسم كان عليها بعلّة أنّه على صورة الفاعل ، والفاعل لا يجوز أن يتقدّم فعله[4] تعليل في إطار النّحو ، توسّل القياس بين قاعدتين مقرّرتين في النحو ، لتقرير حكم ثابت بالسماع ، فالقياس هنا وسيلة شكليّة لتسويغ الحكم النحويّ وتثبيته . أمّا قول جمهور النحاة إنّ حقّ « إنّ » وحقّ أمثالها من الحروف التي تعمل في الاسم أن تخفض « تجرّ » الاسم بعدها ، لأنّها اختصّت به ، ولم تكن كالجزء منه ، وكلّ ما اختصّ بالاسم ، ولم يكن كالجزء منه عَمِل فيه الخفض ، كحروف الجرّ[5] فتعليل في إطار نظريّة النحو التي تقوم على أنّ العامل المختصّ بالاسم إنْ كان حرفاً فعمله الجرّ .

وهو تعليل مبنيّ على تصوّر نظريّ لعمل الحروف المختصّة ، لأنّ النظريّة النحويّة قبل أن تعلّل ما هو كائن من الاستعمالات اللغويّة الصحيحة ، تعلّل ما كان يجب

---

(١) أبو عليّ الفارسيّ- المسائل الحلبيّات ، ص٢٢٧ .
(٢) ابن يعيش- شرح المفصّل ، ج٣ ، ص ٦٢ .
(٣) انظر : ابن الخشّاب- المرتجل ، ص٥٥ . وابن الخبّاز- الغرّة المخفيّة ، ج١ ، ص١٠٩ .
(٤) انظر : ابن السّراج- الأصول ، ص٨١- ٨٢ . وابن الأنباريّ- أسرار العربيّة ، ص١٣٥- ١٣٦ . وابن هشام-شرح اللمحة البدريّة ، ج٢ ،ص٠٢٤
(٥) المالقيّ- رصف المباني ، ص١٩٩ .

أن يكون ، لأنّها بناء نظريّ لنّحو اللغة العربيّة بوصفها مثالاً ، وعلل النحو بناء تفسّره بوصفه واقعاً ، ومن هنا ينشأ مفهوم «الانزياح» الذي يعني أنّ خروج أيّ استعمال عن أصله النظريّ يعدّ انزياحاً عن الأصل يوجب تعليله ، كأنّ التعليل جسر يربط بين الأصل النظريّ وصورته العمليّة المستعملة في اللغة العربيّة .

وهذان المثالان- وإنْ ظهر البون بينهما- بينهما اتّصال في أعمال النحويّين ، لأنّهم أخذوا أنفسهم بمزج قواعد النحو ، وأحكامه بنظريّته ، ولا سيّما في المطوّلات كـ «الكتاب» ، و «المقتضب» ، و «شرح السيرافي» للكتاب ، و «شرح المفصّل» ، وغيرها ، حتّى كأنّهما- النحو ونظريّته- شيء واحد ، ذو طبيعة واحدة ، وهذه الدراسة في سعيها لبناء حاجز بينهما ، إنّما تحاول أنْ تفصل ما هو متّصل في أعمال النحويّين تسهيلاً لدراسته ، وتبيين صورته في إطاره الصحيح .

أ- أصول التعليل في إطار النّحو :

أصول التعليل في إطار النحو هي :

١- أصل التوافق مع أحكام النحو .

٢- أصل التناظر .

٣- أصل أمن اللبس .

٤- أصل التخفيف .

١- أصل التوافق مع أحكام النّحو :

ليست اللغة في استعمالاتها المختلفة مرايا عاكسة للقاعدة النحويّة تُظهر انطباق كلّ حدّ نحويّ على محدوده انطباقاً تامّاً ، إذ تحتاج بعض صور استعمال المحدود إلى تعليل يُعيدها إلى حيّز الحدّ النّحويّ ، لينطبق حكم الحدّ على المحدود ، وتتوافق صور استعمال المحدود مع الحدّ ، فمن حدّ الفاعل أنّه مرفوع ، ثمّ يعرض له ما يمنعه من التمتّع بعلامة الرفع الظاهرة ، فيُعلَّل تقديرها بعلّة ، تحفظ اطّراد الحدّ ، ولا تغيّر المعلول .

وأبرز صور تطبيق أصل التوافق في النحو ، هي :

أ- العوارض الصوتيّة

وهي أن يمنع عارض صوتيّ في آخر الكلمة من ظهور علامة الإعراب أو البناء عليها ، مثل التعذّر ، أو الثّقل ، أو التقاء الساكنين ، أو بناء ما له أصل مستعمل في الإعراب ، أو المجاورة ، أو الاشتغال بحركة المناسبة ، أو القطع عن الإضافة .

فحكم الفعل المضارع المرفوع الرفع بعلامة الرفع الأصليّة ، وهي الضمة- إنْ لم يكن من الأفعال الخمسة- لكنّ الضمة تقدّر لعلّة التعذّر إنْ كان آخره ألفاً نحو : يخشى ، ولعلّة الثقل ، إنْ كان آخره واواً أو ياءً نحو : يرجو ، ويسقي .

وحكم فعل الأمر البناء على السكون ، إن كان صحيح اللام ، وظهور الكسرة على لامه في نحو : «استغفرِ الله» يعلّله النحاة بالتقاء الساكنين .

وعندما يمنع المنادى العلم أو اسم لا النافية للجنس من الإعراب ، ويبنيان ، يرى جمهور النحاة أنّ بناءَهما عارض ؛ لأنّهما يعودان إلى الإعراب ، إنِ انفكّا من هذين الموقعين ، لأنّ لهما أصلاً من التمكّن .

ويعلّل جمهور النحاة عدم ظهور علامة النصب في نحو : «أحترمُ أستاذِي» باشتغال المحلّ بحركة المناسبة .

وفي قطع الظرف عن الإضافة ، نحو : «رأيتك قبلُ» علتانِ الأولى : البناء لأنّ حقّه الإعرابُ ، والثانية : حذف المضاف إليه ، وحقّه الثبوت .

ومن العوارض الصوتيّة المجاورة ، إلاّ أنّها عارض غير واجب الحكم ، فهي إلى أمن اللبس أقرب ، لأنّ العوارض المذكورة توجب الحكم ، كتعذّر ظهور علامة رفع المضارع المعتل اللام باطّراد .

فالعوارض الصوتيّة علل تحقق التوافق بين أحكام النحو ، ومعارضة بعض الاستعمالات اللغويّة الصحيحة له .

ب- العوارض التركيبيّة :

وهي أن يقع تركيب موقع الكلمة المفردة التي يظهر عليها أثر الحكم النحويّ في الأصل وقوعاً استبداليّاً ، يسمح بتحقّق الصورتين : الفرع والأصل في الاستعمال اللغويّ . مثل الجمل التي لها محل من الإعراب ، والمصادر المؤولة ، وبعض مواقع أشباه الجمل .

فالعلّة المانعة من ظهور الخبر الأصليّ في جملة : «زيدٌ ينامُ» أنّ الجملة الفعليّة «ينامُ» وقعت موقع الاسم المفرد «نائم» ففسّر النحاة هذا التناوب في الموقع بتقدير الجملة الفعلية في محل الاسم المفرد وحكمه ، لأنّ المفرد هو الأصل ، فتكون الجملة عارضة ، قال عبد القاهر الجرجانيّ : «إنّ الجملة لها إعراب لنيابتها عن المفرد»[1] .

ويعكس النحاة المسألة ، فيذهبون إلى أنّ الجملة إذا لم تَنُبْ عن المفرد الذي يمكن أن يظهر عليه الأثر الإعرابيّ لا محل لها من الإعراب ، كالجملة الابتدائيّة ، فهذا التعليل فيه لمحٌ لفكرة« الخانيّة» فما يقع في خانة واحدة يأخذ حكماً واحداً ،وإنْ تعددت صور استعماله[2] .

وتُفسّر المصادرُ المؤولة التفسيرَ عينَه ، قال ابن عصفور : «يجوز أنْ تنوب «أنَّ» واسمها وخبرُها ، و«أن» الناصبة للفعل ، والفعل المنصوب بها مناب المفعولين من باب« ظننتُ» ، والمفعولين : الثاني ، والثالث من باب «أعلمتُ» ولا يسدّ في غير ذلك إلاّ مسدّ اسم واحد»[3] .

ويمكن عدّ دخول حرف الجرّ الزائد على الاسم عارضاً مؤثراً على شكل التركيب ، ففي قوله تعالى :﴿**ما جاءنا مِنْ بشير**﴾[4] ، وقوله : ﴿**أليس الله بأحكم الحاكمين**﴾[5] منع حرفُ الجرّ «مِن» ظهور علامة رفع الفاعل وحوّله إلى شكل جار ومجرور ، وهو تحويل عارض نحوياً لا دلالياً لإمكانيّة الاستغناء عنه ، كما أنّ الباء

---

(١) عبد القاهر الجرجانيّ- المقتصد ، ج١ ، ص٢٩٢ .

(٢) انظر : نهاد الموسى- نظرية النحو العربيّ ، ص٤٨- ٥٠ .

(٣) ابن عصفور- شرح جمل الزجاجيّ ، ج١ ، ص٣١٧ .

(٤) سورة المائدة ، آية (١٩) .

(٥) سورة التين ، آية (٨) .

في خبر «ليس يمكن الاستغناء عنها نحوياً فقط لا بلاغياً . فالتعليل بوجود العوارض التركيبيّة وسيلة تؤدي إلى توافق أحكام النحو مع وجوه الاستعمالات اللغويّة الصحيحة .

جـ- اللوازم التركيبيّة :

وهي أن يقع اللفظ في الجملة موقعاً لازماً ليس له بحقّ الأصالة ، فلا يجوز استعمال الأصل من غير خرم الجملة لفظيّاً أو معنوياً ، لنيابته عنه[١] .

من ذلك أنّ بعض الحروف تنوب عن المعنى الوظيفيّ لها ، فحرف النداء «يا» ينوب عن الفعل أنادي[٢] ، و «إنّ» وأخواتها تنوب عن الأفعال «أؤكد» و«أرجو» ، و«أتمنى» ، و«أشبّه» ، و«أستدرك» ، كل حرف ينوب عن الفعل الذي يناسبه في المعنى[٣] ، و«إلاّ» تنوب عن الفعل «أستثني»[٤] . لهذا يعلّل جمهور النحاة نصب المنادى- مثلاً- بأنّ حرف النداء ناب عن الفعل «أنادي» أو «أدعو» أو «أريد» ، وصار بدلاً منه ، قال سيبويه : «كأنّه قال : يا أريد عبد الله فحذفت «أريد» وصارت«يا» بدلاً منها ، لأنّك إذا قلت : يا فلانُ ، عُلِم أنّك تريده»[٥] . فعلّة نصب المنادى التي تتوافق مع حكمه ، وهو النصب ، تقدير فعل متعد محذوف دائماً تقديراً لازماً« لئلا ينقلب بابِ النداء إلى باب الخبر»[٦] .

فتقدير المعنى اللازم وسيلة لتفسير الحكم الإعرابيّ ، ففائدة تقدير «إنّ» بمعنى «أؤكد» تفسير نصب اسمها ، لا أنّ الفعل المقدّر يصح ظهوره لأنه يؤدي إلى تصيير الجملة الاسميّة فعليّة ، ولا يفسّر رفع الخبر ، ويجعل ارتكاز معنى الجملة في الفعل المقدّر لا في الخبر . وقد استغل ابن الورّاق شبه «إنّ» في دخولها على منصوبها ، فقال : «لأنّها على عدد الأفعال ، وصيغها ، فلو قدّم مرفوعها لأوهمت الفعليّة[٧] .

---

(١) انظر : عبد العظيم فتحي الشاعر- بين الأصالةوالنيابة في النحو العربيّ ، ص٣٣١- ٣٣٣ .
(٢) ابن هشام- شرح اللمحة البدريّة ، ج٢ ، ص١٣٠ . وهو مذهب ابن جني .
(٣) انظر : ابن جنيّ- الخصائص ، ج٢ ، ص٢٧٦ . وابن الأنباريّ- أسرار العربيّة ، ص٩٣ .
(٤) ابن يعيش- شرح المفصل ، ج٢ ، ص٧٦ . وهو مذهب ضعّفه ابن يعيش
(٥) سيبويه- الكتاب ، ج١ ص٢٩١ . وانظر : ابن السّراج- الأصول ، ج١ ، ص٣٣٢- ٣٣٣ .
(٦) ابن بَرْهان العكبريّ- شرح اللمع ، ج١ ، ص٢٧١ .
(٧) انظر ابن الخبّاز-الغرّة المخفيّة ، ج٢ ، ص ٤٤١ .

ويبدو أنّ النحاة وَعَوْا أنّ توفير الجهد والاختصار ، وأمَن اللبسِ ، وتدرّج الصواب النحويّ في مستويات أحياناً دواع يمكن الاعتماد عليها في التعليل ، فتقدير «إلاّ» بالفعل «أستثني» يحقق هذه الدّواعي ، ففي جملة :«صافح عمرٌو الضيوف إلاّ زيداً» . نابت «إلاّ» عن الفعل «أستثني» في المعنى والعمل ، فكأنّها : «صافح عمرو الضيوفَ مستثنياً زيداً» ، فالجملة الثانية وإنْ كانت مقبولة نحويّاً إلاّ أنّه يمكن التعويض عنها بالجملة الأولى ، فهي أكثر اختصاراً ، ولا لبس فيها ، وتؤدي وظيفتها المعنويّة في مختلف صور أسلوب الاستثناء ، ففي جملة : «ما حضرَ الضيوفُ إلاّ زيداً أو زيدٌ» لا يصحّ تقدير الفعل «أستثني» ومشتقاته باطّراد ، فيكون أصل الجملة «ما حضر الضيوفُ مستثنياً زيداً أو زيدٌ» لأنّ التقدير لم يتناسب ورفع كلمة «زيد» الثانية ، مما يعني أنّ الحرف أكثر اطّراداً في الدلالة على معنى الاستثناء ؛ ولهذا كان يلزم في تعليل معنى الاستثناء ، كما يساعد في تعليل معنى الإتباع ، لأنّه يقوم بوظيفة نقض حكم الجملة فيكون أصل زيد الثانية «حضر زيدٌ» .

فحرف الاستثناء تكفّل بثلاث وظائف : تفسير النصب بتقدير معنى الاستثناء ، وتفسير الإتباع بنقض الحكم ، وربطِ الجملة . فكان بذلك موافقاً للحكم النحويّ الناجز .

ويمكن عدّ حمل علامات الإعراب الفرعيّة على علامات الإعراب الأصليّة(١) صورةً من صور اللوازم التركيبيّة بسبب الدلالة العدديّة كالتثنية والجمع ، أو عدم التمكن التام كالممنوع من الصرف ، أو تطويل المقطع الأخير كما في الأسماء الخمسة عند إعرابها بالحروف لتوضيح الصوت ، ورفع اللبس ، فجملة«فُ فارسٍ حارس الأسرار» قد يقع فيها لبس في النطق أو السمع لتجانس الفاءين ، يمكن أنْ يزول إذ مُطِلت الضمة فأصبحت واو «فو» أو إذا جيء بالميم فأصبحت« فمُ»

ومن اللوازم التي تمنع من ظهور الأصل في التركيب التعويض الواجب وهو أن يمنع العِوضُ ظهور المعوَّض عنه ، لكنه يقدَّر لتحقيق التوافق مع الحكم النحويّ ، مثل

---

(١) انظر : ابن هشام- شرح اللمحة البدريّة ، ج١ ، ص١٩٠ ، ١٩٣ ، ١٩٧ ، ٢٢٣ .

«عدم جواز ظهور أن الناصبة للمضارع بعد حتّى لأنّها عوض عنها»[1] وكذلك تقدير أن الناصبة للمضارع بعد الواو التي بمعنى«مع» أو فاء السببيّة ، أو لام الجحود أو« أو» عند جمهور النحاة الذين يقدرونها في هذه المواضع[2] .

د- حفظ أصل التركيب :

لكلّ عنصر من عناصر الجملة العربيّة حريّة التقدّم أو التأخر ، ما لم تتعارض هذه الحريّة مع أيّ أصل آخر من أصول تركيب الجملة ، فيلزم التركيب حينئذٍ أصله .

فلا يجوز تقدّم الفاعل على فعله ، «لأنّه لو تقدّم على الفعل ، لصار مبتدأً في اللفظ»[3] ، لأنّ أصل تركيب الجملة الفعليّة : (المسند ثم المسند إليه) ، وأصل تركيب الجملة الاسميّة :(المسند إليه ثمّ المسند) ولهذا إذا قدّم الفاعل على فعله دخل في أصل تركيب الجملة الاسميّة ، فيُرفع اللبس بوجوب حفظ أصل التركيب ، ومنه منع تقدّم الخبر على المبتدأ ، إذا كان الخبر جملة فعليّة ، لئلا يدخل الخبر المقدّم في أصل تركيب الجملة الفعليّة .

ومما يُحْفَظ أصل تركيبه تأخّر الصفة عن موصوفها ، فقد علل الحيدرة اليمنيّ منع تقدّم الصفة على موصوفها بعلتين : «إحداهما : أنّ الصفة تابعة الموصوف ، ولا تتقدمه ، فيكون تابعاً لها . . . والثانية : أنّ في الصفة- أحيانا- ضميراً يعود على الموصوف ، فإذا تقدمتْ لم يعد الضميرُ على مذكور»[4] .

ويوجب النحاة أن تقع الأدوات التي لها حقّ الصدارة في الكلام في أول

---

(١) السيوطيّ- الأشباه ، ج١ ، ص٣١٨ .

(٢) في ناصب الفعل المضارع بعد واو المعية ، وفاء السببيّة ، ولام الجحود ، و«حتّى» خلافٌ بين البصريين والكوفيين . انظر : ابن الأنباريّ- الإنصاف ، المسألة رقم ٧٥ ، ج٢ ، ص٥٥٥- ٥٥٧ . والمسألة رقم٧٦ ، ج٢ ، ص٥٥٧- ٥٥٩ . والمسألة رقم٨٢ ، ج٢ ، ص٥٩٣- ٥٩٧ . والمسألة رقم٨٣ ، ج٢ ، ص٥٩٧- ٦٠٢

(٣) الدينوريّ- ثمار الصناعة ، ص٩٣- ٩٤ .

(٤) الحيدرة اليمنيّ- كشف المشكل في النحو ،ج١ ، ص٦١٩ .

الجملة ، فلا يجيزون خرم صدارتها غالباً ، ولهذا علّل ابنُ أبي الربيع منع تقدّم اسم إنّ وأخواتها عليها بقوله : «إنّها حروف صدور ، والحروف الصدور لا يتقدّم عليها ما كان في حيّزها»[1] ، كذلك ، لا يتقدّم المستفهمُ عنه أداة الاستفهام لأنّ لها «مرتبة التصدّر»[2] .

ولعل سبب وجوب حفظ أصل التركيب في ألفاظ الصدارة المعنى ، لأنّ من وظائف ألفاظ الصدارة نقل معنى الجملة من معنى إلى آخر ، كنقل «ليت» الجملة الاسميّة إلى التمني ، ونقل حرف النداء الجملة من الخبر إلى الإنشاء ، ونقل أدوات الاستفهام الجملة من الخبر إلى الاستخبار .

فيجب حفظ أصل التركيب إنْ أدّى التقدّم والتأخر إلى اختلاط الترتيب الأفقي لعناصر الجملة مع عناصر جملة أخرى لا تنتمي إلى الباب نفسه ، وهذا ما يؤصله النحاة بقولهم : «إنّ ما كان كالجزء من متعلقه لا يجوز تقدّمه عليه ، كالصلة ، والفاعل ، والصفة ، والمضاف إليه ، والاسم المجرور بحرف الجرّ[3] .

كما يجب حفظ أصل التركيب إنْ أدّى إلى خرم في المعنى ، فأصلُ التركيب القاعدة العامة لترتيب عناصر الجملة وفق بابها ، وهذه القاعدة مُلزمة إنْ أدّى الخروج عليها إلى لبس أو تداخل في الأبواب في اللفظ أو المعنى ، ليبقى لأحكام النحو توافقُها مع عناصر التركيب .

هـ- الاختصاص بقبول علامات فارقة :

من أدلة تحديد نوع الكلمة أو جنسها في النحو العربيّ اختصاصها بقبول علامات شكليّة تميّزها عن غيرها ، كاختصاص الفعل المضارع بقبول الجزم بـ «لم» ، ودخول السين ، وسوف عليه ؛ ولهذا فمن التعليل المتوافق مع أحكام النحو تعليل جمهور النحاة لعدّ ليس فعلاً ماضيا «لدلالة اتّصال الضمائر وتاء التأنيث بها ، وهي

---

(١) ابن أبي الربيع- البسيط ، ج٢ ، ص٧٧١ .

(٢) الرضيّ الأستراباذيّ- شرح الرضيّ على الكافية ، ج١ ، ص٢٥٧ ، ٢٥٩ .

(٣) انظر : السيوطيّ- الأشباه ، ج٢ ، ص٣٣٢ .

لا تتّصل بغير صريح الأفعال إلاّ نادراً»[1] ومثلها «نِعْمَ» فهي فعل ماضٍ بسبب «لحاق التاء التي لا تقلب هاءً في الوقف بها ، وقبولها الإسناد إلى الضمائر ، نحو : «نِعْما» ، و «نِعْمُوْا» فيما حكاه الكسائيّ»[2] .

ومع أنّ بناء «لكنَّ» خماسيّ ، إلاّ أنّها حرف ، لأنّها غير مصدّرة بأحرف المضارعة لتكون فعلاً مضارعاً ، ولا تتّصل بها نونا التوكيد اتّصالاً مباشراً لتكون فعْل أمر ، ولا تقبل الإسناد إلى تاء الفاعل لتكون فعلاً ماضياً ولا تقبل التنوين أو «أل» التعريف لتكون اسماً ، فتعين كونها حرفاً وإن كانت على خمسة أَحْرُف .

ومن التعليل بالعلامة منع النحاة العلم المؤنث تأنيثاً لفظيّاً نحو : ««معاوية» ، و«حمزة» من الصرف مراعاةً لعلامة التأنيث ، إذ يؤدي صرف العلم المؤنث تأنيثاً لفظياً ، ومنع العلم المؤنث تأنيثاً حقيقياً «كفاطمة» من الصرف إلى وجوب النظر في دلالة كل علم مختوم بعلامة تأنيث على الجنس ، وهذا أمر معرفيّ قد لا يتحصّل العلم به للجميع . مع الاحتراس بأن الصرف أو المنع قد يكون علامة على الجنس فصرف كلمة (تيسير) علما يدل على أنها مذكر ، ومنعها من الصرف يدل على أنها مؤنثة .

و- علل الحدُوْد :

الحدّ النحويّ مجموعة من الأوصاف والشروط التي يؤدي تحقّقها في اللفظ المفيد إلى استحقاق اسم الحدّ . فكلّ «مصدر قلبيّ فضلة معلّل لحدَث شاركه وقتا وفاعلاً»[3] يعرب مفعولاً لأجله ، لأنّه حَقّق بهذه الأوصاف والشروط حدّ المفعول لأجله .

---

(١) العكبريّ- اللباب ، ج١ ، ص١٦٤ . والرضيّ الأستراباذيّ- شرح الرضيّ على الكافية ، ج٤ ، ص١٩٩ .

(٢) انظر : ابن الأنباريّ- أسرار العربيّة ، ص١٠٢- ١٠٦ . والرضيّ الأستراباذيّ- شرح الرضيّ على الكافية ، ج٤ ، ص٢٤٠- ٢٤٢

(٣) الفاكهيّ- شرح كتاب الحدود في النحو ، ص٢١٦ .

ويسعى النحاة في صياغة الحدُوْد النحويّة إلى جعلها جامعة لأوصاف الحدود، وشروطه، مانعة لالتباسه بغيره من الحدود، لهذا يُعلِّل بعضُ النحاة بعضَ الحدود تعليلاً يظهر استقلال باب المحدود كالحال أو التمييز، وتوافق أحكامه مع أوصافه وشروطه.

فالحال «اسم مفرد نكرة مشتق متنقّل فضلة لمعرفة أو كالمعرفة»[1] فالعلّة في كونها اسماً مفرداً أنّها تستحقّ الإعراب، وكلّ مُعْرَب مفرد. والعلّة في كونها نكرة أنّها في المعنى خبر، والأصل في الخبر التنكير، وهي تضارع التمييز، والتمييز أصله التنكير، وهي جواب «كيف» غالباً، و«كيف» سؤال عن نكرة، ولئلا يُتوهَّم أنّها نعت عند نصب صاحبها. والعلّة في كونها مشتقّة أنّها صفة، وكلّ صفة مشتقّة. والعلّة في كونها متنقلة أنّها هيئة الفاعل أو المفعول، والهيئات متغيرات لأنّها مَعان حادثاتٌ متصرفاتٌ أحوالُها غيرُ لازمات. والعلّة في كونها فضلة أنّها تجيء بعد تمام الكلام، وعلّة كون صاحبها معرفة أو كالمعرفة أنّها خبر، والخبرعن النكرة غير جائز في الأصل[2].

ويقيّد جمهور النحاة حدود الأبواب النحويّة المتشابهة الأحكام، كالمفاعيل والحال والتمييز بما يرفع اللبس الذي قد يقع بينها ترسيخاً للحدّ الذي ستبنى عليه أحكام الباب، وإظهاراً للدقة، والتناسق في أحكام النحو مع اجتناب اللبس دائماً، فعندما رأَوْا أنّ التمييز اسم مفرد نكرة فضلة قيّدوا حدّه بأنّه «جامد يغلب أن يكون جنساً يرفع إبهام اسم أو إجمال نسبة[3].

---

(١) العكبريّ- اللباب، ج١، ص٢٨٤.

(٢) انظر: ابن بابشاذ- شرح المقدمة المحسبة، ج٢، ص٣١٣- ٣١٤. والبطليوسيّ- إصلاح الخلل، ص١٠٦. والعكبريّ- اللباب، ج١، ص٢٨٤- ٢٨٥. وابن الخبّاز- الغرّة المخفيّة، ج١، ص٢٦٦- ٢٦٧. والسيوطيّ- الهمع، ج٤، ص١٨.

(٣) انظر في علل التمييز: ابن بابشاذ- شرح المقدمة المحسبة، ج٢، ص٣١٦. وابن يعيش الصنعانيّ- التهذيب الوسيط في النحو، ص٢٢٧. والفاكهيّ- شرح كتاب الحدود في النحو، ص٢٣٨- ٢٣٩.

ز- التحليل :

وهو شرح وجه العلّة المفسّرة لمعلولها ، كتعليل البصريّين ، وجمهور النّحاة عدم جواز توكيد النكرة توكيداً معنوياً ، إذ ذكر ابن الأنباريّ عنهم أنّ«النكرة تدل على الشّياع والعموم ، والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين ، وكل واحد منهما ضدّ صاحبه ، فلا يصلح أن يكون مؤكّداً له ، ولو جوّزنا ذلك لكنّا قد صيّرنا الشائع مخصّصاً ، وهذا ليس بتأكيد بل هو ضدّ ما وُضع له ، لأن التأكيد تقرير ، ولهذا المعنى امتنع أن يجوز وصف النكرة بالمعرفة أو المعرفة بالنكرة ، لأنّ كلّ واحد منهما ضدّ صاحبه . . . ويستحيل أن يكون الشيء الواحد شائعاً مخصوصاً في حال واحدة ، فكذلك ههنا»[1] .

وأوضح ابن بابشاذ علّة امتناع وصف المعارف بالجمل ، فقال :«العلّة في امتناع وصف المعرفة بالجمل أنها نكراتٌ ، والنكرات لا تكون نعتاً للمعرفة»[2] .

ودخول الفاء في جواب الشرط في المواضع المخصوصة توضيحه قول السيرافيّ :« وإنّما كانت الفاء واجبة لأنّ جواب الشرط متى كان جملة أو فعلاً مرفوعاً ، لم يكن بدّ من الفاء ؛ لأنّها إنّما أُتي بها لئلا يتسلّط ما قبلها على ما بعدَها ، ألا ترى أنّك تقول : «إنْ تقمْ أقمْ» فتجزم« أقمْ» بما تقدّم ، ولو أدخلت الفاء عليها بَطُل جزمها»[3] .

وحلّل ابن الخشّاب علّة جمود «عسى» بقوله : «إنّها جمدت لأنّها تدلّ على الاستقبال ، ولفظها لفظ المضيّ ، فأغنى عن أن يُتكلّف لها بناء المضارع منها ، ولهذه العلة لزم خبرها «أنْ» فلم يجز تعرّيه منها في الاختيار ، وحال السعة»[4] .

فتحليل العلّة شرح لها يوضّحها بالاستعانة بقرائن المعنى أو أثر العوامل ، أو ضرورة ترابط الجملة أو الاستغناء تسويغاً للحكم النحويّ الواجب اتباعه .

---

(١) ابن الأنباريّ- الإنصاف ، ج٢ ، ص٤٥٥ .
(٢) ابن بابشاذ- شرح المقدمة المحسبة ، ج٢ ، ص٤١٦ .
(٣) السيرافيّ- شرح الكتاب ، ج٢ ، ص١٦٥ .
(٤) ابن الخشّاب- المرتجل ، ص١٢٩ .

٢- أصل التناظر :

وحقيقته أن يكون الشيء يشبه الشيء لا يفوته[١] إلاّ انطباق القاعدة ، فهو نمط من قياس الاستعمالات اللغويّة بعضِها على بعض بعلّة الشّبه ، يقرن الشبيه إلى شبيهه في الحكم النحويّ لربط الأبواب النحويّة ، وتأكيد صحتها .

فالصورة النحويّة (فعل+ اسم مرفوع+ اسم منصوب) تنتج توافقاً بين الجمل التالية :

الجملة	صورتها النحوية	حقيقتها النحوية
فهم زيدٌ خالداً	فعل+ اسم مرفوع+ اسم منصوب	فعل+ فاعل+ مفعول به
كان زيدٌ ذكيّاً	فعل+ اسم مرفوع+ اسم منصوب	فعل+ اسم كان+ خبرها
حضر زيدٌ مبتسماً	فعل+ اسم مرفوع+ اسم منصوب	فعل+ فاعل+ حال
لعب زيدٌ لعباً	فعل+ اسم مرفوع+ اسم منصوب	فعل+ فاعل+ مفعول مطلق
رجع عشرون مسافراً	فعل+ اسم مرفوع+ اسم منصوب	فعل+ فاعل+ تمييز
بكى المجرم نَدَماً	فعل+ اسم مرفوع+ اسم منصوب	فعل+ فاعل+ مفعول لأجله

فالجمل الستة متطابقة من حيث الوصف الخارجيّ ، أي : الصورة النحويّة ، وإن كانت من أبواب نحويّة مختلفة ، لهذا يستثمر النحاة هذا التطابق في الوصف في تثبيت بعض الأحكام النحويّة وتعليلها ، فيعللون رفع اسم كان ونصب خبرها بقياسه قياس شبه على الفاعل والمفعول به ، ويمنعون تقدّم اسم كان عليها لأنّه قد صحّ عند جمهورهم أنّ الفاعل لا يتقدم على الفعل ، ويجيزون تقدّم خبر كان عليها كما يجيزون تقدّم المفعول به على الفعل ما لم يمنع مانع .

ويتيح هذا التناظر تعليل نصب خبر «كان» ، والمفعول المطلَق ، والمفعول لأجله ،

---

(١) انظر : الخوارزمي-التخمير ، ج١ ،ص٤٢٣ .

والحال، والتمييز بالحمل على المفعول به مّما يثبّت الحكم النحويّ ويربط أبواب النحو بعضها ببعض.

والصورة النحويّة التي يعتمد عليها أصل التناظر وصف خارجيّ تصلح خطوة في تعليم النحو، كأنّها مقدمة في الوصول إلى حقيقة الجملة النحويّة تؤكّد أنّ الدرس النحويّ يمرّ غالباً بمرحلتين الوصف الخارجيّ، ثم التحليل الداخليّ: الأولى تمثّل المنقول، والثانية تمثّل المعقول، وتقوم بوظيفة التمييز في حين تقوم المرحلة الأولى بوظيفة صحة التدليل على حقيقة التمثيل ثمّ يجتهد النحاة في الجمع بين المنقول والمعقول بعلل مناسبة.

ومن التناظر قول سيبويه: «ونظير «لات» في أنّه لا يكون إلاّ مضمراً فيه «ليس» و «لا يكون» في الاستثناء، إذا قلت: أتوني ليس زيداً، ولا يكون بشراً»[1].

فالتراكيب: «لات حين مناص» و«ليس زيداً»، و «لا يكون بشراً» صورتها النحويّة (أداة + اسم منصوب)، وحقيقتها النحوية (أداة + اسم مرفوع+ اسم منصوب).

فتشابه الصورة النحويّة والحقيقة النحويّة هيّأ لسيبويه أن يُعلّل حذف اسم «لات» المرفوع بقياسها على«ليس» و«لا يكون» في الاستثناء، كأنه يريد أنْ يستدلّ على حذف الاسم المرفوع بـ «لات» أنه ليس خاصاً بـ «لات»، وفي هذا تفسير للظاهرة وتثبيت للحكم النحويّ.

وفي تعليل المبرّد استواء المثنى في الجر والنصب من حيث العلامة لمحٌ للتناظر بين الاسم المثنى والضمير، فكلمة «طالبين» في جملة: «رأيت طالبين» موقعها نصب، وفي جملة «مررت بطالبين» موقعها جرّ، وعلامة الإعراب الياء في الحالتين. والكاف في جملة «رأيتك» موقعها نصب، وفي جملة «مررت بك» موقعها جر، والصورة واحدة في الحالتين؛ لهذا قال المبرِّد: «وإنّما استوى الجرّ والنصب في التثنية لاستوائهما في الكناية (الضمير)، تقول: «مررت بك» و «رأيتك»»[2].

---

(١) سيبويه- الكتاب، ج١، ص٥٧.

(٢) المبرّد- المقتضب، ج١، ص٧. وانظر: ابن الأنباريّ- أسرار العربيّة، ص٦٦.

وفي تعليل عدم جواز فصل «لن» عن الفعل المضارع المنصوب بها يذهب النحاة إلى أنّها نظيرة «السين» و«سوف» اللّتين لا يجوز أن تفصلا عن الفعل المضارع[1] .

وأهمية أصل التناظر أنّه قياس ، عماده استواء الحكم النحويّ بين النظائر المتشابهة من غير تقدير أو تأويل ، فهو نوع من الوسائل التعليميّة يثبت الحكم النحويّ بالمشابهة اللفظيّة الخارجيّة كقول عبد القاهر الجرجاني : «التشبيه الجيد أنْ تقول : «إنّ زيداً ذاهب» بمنزلة : «ضرب زيداً غلامُه» لأجل أنّ المفعول هنا يجب تقديمه»[2] . وقال الرّمانيّ : «ونظير«لا» في أنّها لا تعمل إلاّ في نكرة «ربّ» و«كم» ، وإنِ اختلفتِ العِلل ، فقد استوت في الحكم بأنها- يعني لا النافية للجنس ، و«ربّ» و «كم»- لا تعمل إلا في نكرة» . . . . وذكر العلة الخاصة بكل أداة [3] .

٣- أصل أمن اللّبس

يقوم أمن اللّبس على مقصد مهم من مقاصد اللّغة ، وهو« الإفادة»[4] فتحقيق «أمن اللبس أهم ما تحرَص عليه اللّغة»[5] ؛ لأنّ اللّغة الملبسة لا تصلح أن تكون وسيلة للتفاهم والتّخاطب»[6] .

فاللّبس- بأي صورة من صوره- محذور[7] ؛ لأنه يتنافى مع مقاصد اللّغة في التّعبير عمّا يختزنه الإنسان من أفكار تعبّر عن حاجاته المختلفة فميزة الإنسان أنّه ناطق لغويّ .

---

(١) انظر : السيوطيّ- الهمع ، ج٤ ، ص٩٦ .
(٢) عبد القاهر الجرجانيّ- المقتصد ، ج١ ، ص٤٤٤ .
(٣) الرماني- شرح الكتاب ، مخطوط ، ج٣ ، ق٨ ، نقلاً عن أبي علي الفارسيّ- التعليقة على كتاب سيبويه ، ج٢ ، ص٥ ، من هامش المحقق .
(٤) انظر : ابن هشام- شرح جمل الزجّاجي ، ص١٤١ ، السّيوطي- الهمع ، ج٢ ، ص٢٩ .
(٥) تمام حسّان- أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربيّة ، ص١٢٤ .
(٦) عبد الفتّاح الحموز- مواضع اللبس في العربيّة وأمن لبسها ، ص١٠ .
(٧) السّيوطي- الأشباه ، ج٢ ، ص٣١٤ .

وأمن اللّبس مظهر من مظاهر التّخفيف في النّحو العربيّ ، لأنّه يعطي للمتكلّم الحرّيّة في صوغ التّراكيب والألفاظ ، إلاّ إن اختلّ المعنى أو دل الإعراب على غير مقصد الكلام دلالة لازمة لا قرينة ترفع لبسها مع التنبيه على أنّ أمن اللبس في النّحو العربيّ يتمثّل في المستوى الفصيح المعرب من كلام العرب الذين يستعملون اللّغة استعمالاً فنيّاً مقصوداً منه المواءمة بين المعنى والمبنى ، وهو يختلف عن أمن اللّبس في كلام العرب الذين يستعملون اللّغة استعمالاً إيصاليّاًبغية التّفاهم فيتخفّفون من الإعراب ؛ لأنّ إيصال المعنى غايتهم القصوى ، وهذا المستوى ما يزال حيّاً بين العرب فيما يسمّى بلغة المثقّفين .

فأمن اللّبس في النّحو حرّية في إدارة وجوه الكلام تقديماً ، وتأخيراً ، وحذفاً وتوسّعاً ، وزيادة ، ووقفاً تُوْقَف عندما تؤدي إلى اللّبس في مستويات اللّغة المختلفة : النّحو والصّرف والدّلالة والصّوت والرسم الإملائي[1] .

فالصّفة تفرّق بين المشتركين في الاسم[2] نحو : «جاء زيد الطّويل» و«جاء زيد القصير» والتّمييز يزيل الإبهام نحو : «قرأ زيد عشرين كتاباً» .

وتدور في فلك أمن اللّبس عدّة صور تطبيقيّة في الدّرس النّحويّ تجعل منه أصلاً من أصول التّعليل في إطار النّحو ؛ لأنّ أمن اللّبس مطلب أساسيّ من مطالب الموقف الكلاميّ الحيّ عند جميع المتعاملين باللّغة ، وأهمّ هذه الصّور التّطبيقيّة :

أ- المسوّغات

فالمسوّغات علل تجيز كسر قاعدة الباب العامّة أو توجب التّقديم والتّأخير والتّعريف والتّنكير والحذف والذّكر والإضمار وغيره .

فمن أصول قواعد باب المبتدأ والخبر أنّ المبتدأ اسم معرفة يقع في أوّل الجملة ، والخبر اسم نكرة يقع بعد المبتدأ ، وهذه الأصول تكسر عندما يُقعَّد أكثر من عشرين حالة تجيز الابتداء بالنّكرة ، كلّ واحدة منها علّة مخصوصة تجبر كسر أصل قاعدة

(١) انظر : عبد الفتاح الحموز- مواضع اللبس في العربيّة وأمن لبسها ، ص٩- ٦٢ .
(٢) ابن يعيش- شرح المفصّل ، ج٣ ، ص٨٧ .

الباب مثل الوصف ، أوالاعتماد على نفي ، أو استفهام ، وغيرهما لئلاّ يتساوى المبتدأ والخبر في التّنكير ، فيقع بينهما اللّبس[1] .

ويقعّد النّحاة حالات تجيز تأخير المبتدأ عن الخبر بعلل يُؤمن معها اللبس[2] .

وبنظرة عجلى في أيّ باب نحوي يتّضح أنّ المسوّغات أكثر قواعد الباب لأنّها تُقنّن الحالات التي أُمِن لبسها في العربيّة كحالات تقديم المفعول ، أو الحال جوازاً ، وحالات حذف المبتدأ أو الخبر جوازاً .

وإذا كانت حالات كسر قاعدة الباب غير مسوّغة وفيها لبس وجب التزام القاعدة العامّة للباب ، يقول ابن مالك : «إذا خيف التباس فاعل بمفعول لعدم ظهور الإعراب ، وعدم قرينة وجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول نحو «أكرم موسى عيسى»[3] .

ويضبط العكبريّ مسوّغات حذف المبتدأ أو الخبر جوازاً بأصل «أمن اللّبس» ، فيقول : «وإنّما يُسوَّغ حذف هذا المبتدأ أو الخبر في موضع يُعلم أنّه مراد من غير لبس»[4] .

ولعلّ دلالة الحال أبرز هذه المسوّغات في النحو العربي .

١- دلالة الحال

لم يغب عن نحاة العربيّة وهم يقعّدونها أنّ اللّغة «نشاط اجتماعيّ»[5] يحدث في سياق اجتماعي يشمل العلاقة الاجتماعيّة بين المتحدّث والمتلقّي وكيفيّة التّعامل الاجتماعي الكلاميّ ، ونوعيّته ، والمعرفة المشتركة بين المشتركين في الحديث[6] ، فرأوا أنّ قرائن الأحوال قد تغني عن اللّفظ[7] ، «فإذا كان المعنى مستدلاً

(١) انظر : ابن عقيل- شرح ابن عقيل ، ج١ ، ٢١٦- ٢٢٧ .
(٢) انظر : مسوّغات تنكير المبتدأ وتأخيره وحذفه جوازاً في مظانّها من كتب النّحو .
(٣) ابن مالك- شرح الكافية الشّافية ، ج٢ ، ص٥٨٩ .
(٤) العكبريّ- اللباب ، ج١ ، ص١٣٩ .
(٥) هدسن- علم اللّغة الاجتماعي ، ص١٨٣ .
(٦) انظر : المرجع نفسه ، ص٣٨٢ . وجون ليونز- اللّغة والمعنى والسياق ، ص٢٧ ، ٣٠- ٣١ ، ٢١٥- ٢٤٢ .
(٧) ابن يعيش- شرح المفصّل ، ج١ ، ص١٢٥ . والسّيوطي- الأشباه ، ج٢ ، ص٣٠١ .

عليه من قوة الكلام فلا يحتاج إلى الجملة الدّالة عليه»[1] ، فدلالة الحال علّة اجتماعيّة واضحة في أعمال النّحويين تظهر بوضوح في كتاب سيبويه[2] وما تلاه من مصنّفات نحويّة[3] اتّخذت من حال الكلام منطلقاً من منطلقات التّقعيد والتّفسير[4] .

فقد علّل النّحاة وجوب حذف الخبر بعد «لولا» بدلالة الحال عليه[5] إذ «العلم بالمحذوف علّة لأصل الحذف»[6] ، وذكر الأزهري أنّ علّة حذف الخبر في نحو : كل صانع وما صنع» أن السّامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب[7] .

وقد حلّل سيبويه قول العرب : «أهلَك واللّيل» تحليلاً اجتماعيّاً يتّكئ على دلالة الحال ، فقال : «كأنّه قال بادِرْ أهلك قبل اللّيل» وإنّما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنّوا لكثرتها في كلامهم واستغناء بما يرَوْن من الحال ، وبما جرى من الذّكر ، وصار المفعول الأوّل بدلاً من اللّفظ بالفعل حين صار عندهم مثل «إيّاك»[8] .

وعلّل النّحاة استغناء العرب عن تثنية ضمير المتكلّم المنفصّل «نحن» والمتّصل «نا» وتأنيثه بقرينة المشاهدة والحضور[9] .

ومما استغني عنه بدلالة الحال حذف جواب الشّرط[10] كما في قوله تعالى :

---

(١) ابن أبي الربيع- البسيط ، ج١ ، ص٥٦٦ .

(٢) انظر : نهاد الموسى- الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه ، ص٥٩- ٦٧ ، ١٠- ٢٨ .

(٣) استجلى منها أستاذي الدكتور نهاد الموسى أصلا اجتماعيًا سياقيًا . انظر : الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية ، ص١٤٥- ١٧٦ .

(٤) انظر : مصطفى زكي التّوني- علل التّغيير اللّغويّ ، ص٥٥- ٩٤ .

(٥) الدّينوريّ- ثمار الصّناعة ، ص٨٣ . والعكبريّ- اللباب ، ج١ ، ص١٤٥ .

(٦) الصّبّان- حاشية الصّبّان ، ج١ ، ص٣١٥ .

(٧) الأزهريّ- التّصريح بمضمون التّوضيح ، ج٢ ، ص٤٣ .

(٨) سيبويه- الكتاب ، ج١ ، ص٢٧٤ .

(٩) انظر : العكبري- اللباب ، ج١ ، ص٤٧٥ . وابن يعيش- شرح المفصّل ، ج٣ ، ص٩٣ .

(١٠) سيبويه- الكتاب ، ج٣ ، ص١٠٣ . والأخفش- معاني القرآن ، ج١ ، ص١٣٦- ١٣٧ .

﴿ولو أنّ قرآناً سُيِّرت به الجبال أو قُطعت به الأرض أو كلّم به الموتى بل لله الأمر جميعا﴾ (1)

وحذف خبر المبتدأ «نحن»(2) كما في قول قيس بن الخطيم :(3)

نحن بما عندنـــا وأنت بمــا   عندك راضٍ والرّأي مختلف

وحذف خبر «لا» النّافية للجنس أو اسمها نحو «لا بأسَ» و «لا عليكَ» قال عبد القاهر الجرجاني : «اعلم أنّ حذف الخبر يكثر في النّفي ، وذلك أنّه يكون مبنياً على كلام متقدّم ، وقد جرى فيه ذكر الخبر كأنّ قائلاً يقول : هل من طعام عندك؟ فتقول : لا طعامَ»(4) .

ومن الباب الذي يجوز فيه الإظهار والإضمار لحال حاضرة ودلالة بيّنة أن ترى الرّجل قدم من سفر فتقول : خير مَقْدَم «فتحذف الفعل(5) أو تتّسع في الكلام فتحْذف المضاف إليه(6) ، كقوله تعالى ،﴿واسأل القرية ﴾(7) .

مما سبق يتبيّن أنّ دلالة الحال مؤثّر سياقيّ في التّقعيد النّحويّ يُؤخذ به بعد تحقيق أمن اللّبس ، ولا سيّما في موقف الحوار والخبر ، والاستخبار . ويُلاحظ أنّ الاعتداد بدلالة الحال يقلّ مع الزّمن فتحلّ قرائن اللّفظ محل قرائن الحال ، فعلّة حذف الخبر بعد «لولا» طول الكلام بالجواب(8) .

---

(1) سورة الرعد ، آية (31) .

(2) سيبويه- الكتاب ، ج1 ، ص74- 75 .

(3) قيس بن الخطيم- ديوانه ، ص173.

(4) عبد القاهر الجرجاني- المقتصد ، ج2 ، ص80 . وانظر المجاشعي- شرح عيون الإعراب ، ص122 .

(5) سيبويه- الكتاب ، ج1 ، ص270 . والسّيرافي- شرح الكتاب « مخطوط» ج3 ، ص80 . وابن جنيّ- الخصائص ، ج1 ، ص265 .

(6) انظر سيبويه- الكتاب ، ج1 ، ص112 . وابن يعيش- شرح المفصّل ، ج3 ، ص23 .

(7) سورة يوسف ، آية (82) .

(8) الزمخشري- أعجب العجب ، ص35 . وابن يعيش- شرح المفصل ، ج9 ، ص91 .
وقد عبّر الصبّان عن هذا بقوله :« اعتبروا في وجوب الحذف أن يكون الخبر مدلولاً عليه من الكلام لا من قرينة خارجيّة من الكلام اعتناء بالخبر» انظر : الصبان- حاشية الصبّان ، ج1 ، ص316 .

ويلاحظ أنّ الاعتداد بعلّة دلالة الحال أقوى ما يكون عند المتقدّمين عموماً ، أمّا المتأخّرون من بعد القرن الخامس الهجريّ تقريباً فهم غالباً يجعلون قرائن اللّفظ محلّ قرائن الحال ، فيعلّلون لحذف الخبر بعد لولا الامتناعية بطول الكلام بالجواب ، ولعلّ ابتعاد النّحاة عن عصر الاحتجاج هو الدّافع إلى دراسة اللّغة دراسة لفظيّة تُولي قرائن اللفظ الأهميّة الأولى في التحليل النّحويّ .

ب- المخالفة

المخالفة[1] تطبيق بارز من تطبيقات أمن اللّبس في العربيّة يقوم على تخصيص علامة مذكورة ، أو محذوفة للدّلالة على حالة الكلمة ، أو عددها ، أو وظيفتها النّحويّة ، أو حكمها الإعرابيّ فرقاً بين ما يتشابه من الألفاظ والتّراكيب وفصلاً بين ما يلبس منها .

فالأصل في اللّغة التّذكير من حيث الجنس لأنّ علامات التّأنيث طارئة ، لتحقيق أمن اللّبس بين المذكّر والمؤنّث ، يؤيّد ذلك أنّ علامات التّأنيث زائدة على مبنى الكلمة المذكّر . ففي الضّمير المنفصل أنت تدلّ الفتحة على حالة التّذكير ، وتدل الكسرة على حالة التّأنيث ، وعند إسناد الفعل الماضي لضمير المخاطب تثبت الفتحة نحو «أنتَ فهمتَ» كما تثبت الكسرة عند إسناد الفعل الماضي لضمير المخاطبة نحو «أنتِ فهمْتِ» .

واشتراك المذكّر والمؤنّث في ضمير المتكلم المتّصل والمنفصل نحو «أنا فهمت» ، و «نحن فهمنا» لم يحتجْ إلى علامة مخالفة ، والعلّة في ذلك زوال اللبس لدلالة الحال[2] .

وتقوم واو المدّ[3] في الضمير «هو» بالدّلالة على حالة التّذكير ، وياء المدّ في

---

(١) استعمل الدكتور تمام حسّان هذا المصطلح بديلاً عن مصطلحي الفرق والفصل المستعملين في النحو العربي ، ولعل السبب شموله لأجهزة اللغة العربيّة كلها كما يرى . انظر : تمام حسّان- أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربيّة ، ص١٢٤ .

(٢) الصّيمريّ- التّبصرة والتّذكرة ، ج١ ، ص٤٩٤ .

(٣) الواو والياء المدّيّتان حركتان طويلتان والألف دائماً حركة طويلة لأنها لا تقع في أول المقاطع الصّوتية ، لكن هذه الحركات لها صورإملائية كالحروف ، فلا ضير من تسميتها حروفاً تجوّزاً ، لأنّها مفيدة في فهم النّحو والصرف دراسة وتدريساً .

الضمير «هي» بالدّلالة على حالة التّأنيث ، وعند تحوّل الضميرين « هو» و «هي» إلى ضميرين متّصلين تشير ألف المدّ بعد الهاء إلى المؤنّث نحو «كتابها» ، وتشير الضمّة أو الكسرة على الهاء إلى حالة التّذكير نحو«كتابهُ» و«بكتابهِ» إذن ، فالعربيّة قد حَرَصت على المخالفة بين المذكّر والمؤنّث في الضّمائر ، لكن هذه المخالفة لم تؤدّ إلى تخصيص علامة واحدة ثابتة للمؤنّث ، فالفتحة علامة التّذكير في الضمير المنفصل «أنت» هي هي علامة التّأنيث في الضمير المتّصل الدّالّ على المؤنّث نحو كتابها «بفارق المقدار في المدّ» . فالمخالفة تبدأ عرفيّة اعتباطيّة لرفع اللّبس ثمّ تطّرد فتصبح نظاماً يمكن دراسة جذوره دراسة تاريخية[١] أو صوتيّة ؛ إذ يمكن تفسير ظهور الكسرة على آخر الضّمير المتّصل«الهاء» في «بكتابهِ» بالمجاورة الصّوْتيّة بين كسرة الباء ، وكسرة الهاء مثلما يمكن تفسير ظهورالضّمة في نحو «كتابُهُ» بالمجاورة الصّوْتيّة أيضاً[٢] لكنّ بقاء الضّمّة عند نصب الاسم المضاف نحو «كتابَه» يفسّر بالمخالفة لتحقيق أمن اللّبس .

وتزاد تاء التّأنيث أو الألف الممدودة ، أو الألف المقصورة لتحقيق المخالفة في الجنس بين المذكّر والمؤنّث غالباً . قال ابن يعيش : «تلحق التّأنيث العلامة للفرق بينه وبين المذكّر»[٣] .

ويمكن عدّ منع العلم المؤنّث والاسم المؤنّث المختوم بألف ممدودة ، أو مقصورة زائدة من الصّرف ضرباً من المخالفة اتُّخِذ وسيلة من وسائل أمن اللّبس في العربيّة بين المذكر و المؤنّث ؛ فمن علل مجيء التّنوين «الفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف»[٤] .

---

(١) انظر في الدراسة التّاريخيّة لوجوه ظاهرة التّذكير والتأنيث : برجشتراسر- التطور النحوي ، ص٧٥-٨٢ . وإسرائيل ولفنسون- تاريخ اللغات السّامية ، ص١٥ . وجرجي زيدان- الفلسفة اللغوية ، ص١١٩ . وزين الخويسكي- الصيغ الرباعيّة والخماسيّة ، ص١٠٦- ١٠٩ . وإسماعيل عمايرة- ظاهرة التأنيث ص٣١- ٥٨ .

(٢) وقد لمح ابن جنيّ هذه المجاورة فقال :« إذا جاور الشيءُ الشيءَ دخل في كثير من أحكامه» . انظر : ابن جني- المنصف ، ج٢ ، ص٢ .

(٣) انظر : ابن يعيش- شرح المفصّل ، ج٥ ، ص٩٦- ٩٧ .

(٤) الحيدرة اليمني- كشف المشكل في النحو ، ج٢ ، ص١٩٧ .

ويستثمر النحاة وجود التّنوين في العربيّة بعدّه فارقاً يميّز الاسم عن الفعل، كما أنّه يميّز أحياناً بين حالة تعريف الاسم وتنكيره، ولهذا لا يجتمع مع «أل» التّعريف لأنّهما ضدّان، فأصل التّنوين الغالب التّنكير، وأصل «أل» التّعريف الغالب أن تدل على التّعريف.

ويفرق التّنوين في بعض الحالات بين المفرد والمضاف نحو «ما زيدٌ قارئٌ الكتابَ» و «ما زيدٌ قارئُ الكتابِ» فالتّنوين ساعد في رفع اللّبْس بين اسم الفاعل العامل، واسم الفاعل المضاف لأنّه من علامات الانفصال عن الإضافة[1].

ويرى جمهور النّحاة أنّ فتح نون جمع المذكّر السّالم وكسر نون المثنى إنّما هو للفصل بين الجمع والتّثنية[2]. قال الشّلَوْبين: «واختلاف الحركات للفرق وإزالة اللّبس»[3].

ويبدو واضحاً أن «الإعراب إنّما وُضع للفرق بين المعاني»[4]، فلو كانت العربيّة خلواً من الإعراب، لكانت مُلبسة في وجوه غير قليلة من تراكيبها، من ذلك أنّ ما يتقدّم أو يتأخّر من المعربات لا ينفكّ عن علامته الإعرابيّة الدّالة على وظيفته النحويّة نحو:

اللاّعبَ رأى موسى.

فلولا ظهور علامة النّصب على «اللاّعبَ» لا لتبس المعنى بَيْن أن يكون اللاّعب مرئيّاً، وموسى هو الرّائي، أو أنْ يكون اللاعب هو الرائي، وموسى هو المرئيّ.

وفي العربيّة ثلاثة أحكام للاسم المعرب مبنيّة على ثلاث وظائف نحويّة هي الرّفع للفاعل وما كان في حكمه كنائبه، والمبتدأ. والنصب للمفعول، وما كان في

(١) انظر: السّهيليّ- أمالي السّهيلي، ص٢٥.
(٢) انظر: سيبويه- الكتاب، ج١، ص١٧. والفراء- معاني القرآن، ج١، ص١٣. وابن الأنباري- أسرار العربيّة، ص٧٠.
(٣) الشّلَوْبين- شرح المقدّمة الجزولية، ج١، ص٤٣٦
(٤) الشّنتريني- كتاب تنبيه الألباب على فضائل الإعراب، ص٢١.

حكمه كسائر المفاعيل ، والحال ، والتّمييز . والجرّ للمضاف إليه وما كان في حكمه كالجرّ بحرف الجرّ ، ولكلّ حكم علامة مختصّة به تدلّ عليه لا يشذّ من لزوم دلالتها إلاّ ما حُفِظ عن العرب ، ولا يُقاس عليه كقولهم : «خرق الثوبُ المسمارَ» و «كسَر الزّجاجُ الحجرَ» لتكفّل المعنى برفع اللّبْس .

وكان ممّا علّل به جمهور النّحاة رفعَ الفاعل ونصبَ المفعول أنّ الغرض الفرق بين الفاعل والمفعول[1] .

وكما يتحقّق أمن اللّبس بذكر العلامة يتحقّق في مواضع معيّنة بحذفها ، فعلّة حذف حرف العلّة من الفعل المضارع المعتلّ الآخر في حالة الجزم الفرق ، وهي نفسهاعلّة حذف النّون من الأفعال الخمسة في الجزم[2] .

ومن الأصول النّظريّة التي رُوعي فيها أصلُ المخالفة ما حرّره ابن يعيش بقوله : «حقّ المثنى الرّفع بالواو» ثمّ علّل العدول عن هذا الأصل النّظري بطلب الفرق بينه وبين الجمع تحقيقاً لأمن اللّبس[3] .

فالمخالفة وسيلة مطلوبة لتحقيق أمن اللّبس مع التّنبيه على أنّ حصول المخالفة ينبع من الوصف الذي يتّسق مع أحكام النحو ، لكنّ البحث في وجه تخصيص الكلمة بالعلامة بحث فيما وراء الوصف يدخل في إطار نظريّة النحو .

جـ- المشاكلة

تغدو المشاكلة في بعض حالات العربيّة مطلباً ضروريّاً لتحقيق أمن اللّبس ، وهي نوعان :

أ- المشاكلة السماعيّة :

وهي كلّ موضع حُمِل فيه على الجوار لا الأصل بتأثير المجاورة مع أمن اللّبس ،

---

(١) العكبري- اللّباب ، ج١ ، ص١٥٢ . وانظر :السيوطي-الأشباه ، ج٢ ، ص٢٨٤ .
(٢) الصّيمري- التبصرة والتّذكرة ، ج١ ، ص٩١ . وابن يعيش- شرح المفصّل ، ج١٠ ، ص١٠٤ .
(٣) انظر : ابن يعيش- شرح المفصّل ، ج٤ ، ص١٣٨ .

ومنه القول المتداول : «هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ»[١] ، قال ابن مالك : «فخفض «خرب» لأنّه نعت «ضبّ» في اللّفظ المجاور له ، وإنّما هو في المعنى «للجُحر» ولا يُفعل مثل هذا إلا إذا أُمن اللبس»[٢] ومنه قول امرئ القيس[٣] .

كأنّ ثبيراً في عرانين وبلــه   كبيرُ أناس في بجادٍ مزمّل

قال محمد بن القاسم الأنباريّ «والمزمّل نعت الكبير في المعنى أجراه على إعراب البجاد للمجاورة»[٤] .

ومن المشاكلة السّماعيّة حديث الرّسول- صلى اللّه عليه وسلّم- فيما رواه عنه ابن عبّاس- رضي الله عنهما- أنّه قال : «وقّت رسول اللّه- صلى اللّه عليه وسلم- لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشّام الجحفة ، ولأهل نجد قرن المنازل ، ولأهل اليمن يلملم ، فهن لهنّ ولمن أتى عليهن من غير أهلهن» . . .[٥] .

والأصْل فهنّ لهم ، قال ابن مالك : «وسبب العدول عن الظّاهر تحصيل التّشاكل للمتجاورين . والخروج عن الأصل لقصد المشاكلة كثير . ومنه «لادريت ولا تليت» و «أخذه ما قَدُم وما حَدُث» والأصل : تلوت وحَدَث ، ونظائر ذلك كثيرةٌ[٦] .

فالمشاكلة السّماعيّة لها مظهران : الإتباع للقريب في الحكم الإعرابي والمزاوجة الصّوتية .

وقد جعل الدكتور جميل علّوش شواهد الجوار من الخطأ والوهم ، فقال : «وأمّا احتجاج اللّغويّين بأنّها- يعني كلمة «مزمّل» في بيت امرئ القيس- مجرورة على الجوار ، فهذا القول حجّة مُفْلس ، ليس في العربيّة شيء اسمه الجوار ، وكل ما ورد من ذلك فهو ضَرب من الوهم إذ لا يقوم على منطق لغويّ معروف»[٧] .

---

(١) انظر . السيرافي- شرح الكتاب ، ج٢ ، ص١٧٢ .
(٢) ابن مالك- شرح الكافية الشّافية ، ج٣ ، ص١١٦٧ .
(٣) امرؤ القيس- ديوانه ، ص٥٧ .
(٤) الأنباريّ- شرح القصائد السّبع الطّوال الجاهليات ، ص١٠٧ .
(٥) انظر : ابن مالك-شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص١٣٢ .
(٦) ابن مالك- شواهد التّوضيح والتّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح ، ص١٣٢ .
(٧) جميل علوش- الإعراب والبناء ، ص٧٤ .

وقوْل الدّكتور جميل علّوش مدفوع لأنّ شواهد الجوار غير مدفوعة فهي صحيحة ، ولم يجرؤ القدماء على تخطئتها ، وجلّ ما فعلوه أنّهم حملوها على التّوسعة ، وأمن اللّبس . وأمن اللّبس منطق لغويّ معروف ، ولا سيّما أنّ المجاورة «لحن متأوّل»[1] بأمن اللّبس أو بتقدير محذوف لدلالة السّياق عليه . فكان ابن جنّي يؤوّل المجاورة في «هذا جحر ضبّ خرب» بقوْله :«هو على حذف المضاف لا غير . . . وأصله» هذا جُحْر ضبٍّ خربٍ حجرُه» فيجري «خرب» وصفاً على «ضبّ» ، وإنْ كان في الحقيقة للجحر ، كما تقول : «مررْت برجلٍ قائم أبوه» فتجري «قائماً» وصفاً على «رجل» وإنْ كان القيام للأب لا للرجل ، لما ضُمِن من ذكره . ورأى أنّ مثله في القرآن ما ينيف على ألف موضع»[2] .

ولعلّ الأولى الحمل على أمن اللّبس ،لأنّ الأصل عدم التّقدير إلا لضرورة مُلجئة ، ولا يُقاس على المشاكلة السّماعيّة في حال السّعة والاختيار .

ب- المشاكلة القياسيّة .

وهي أنْ يكون الأصل المشاكلة بين اللّفظين تحقيقاً لأمن اللّبس ، أو عملاً بالأولى ، فعلّة الإتباع في التّوابع طلب المشاكلة فالنّظر في الجمل التّالية :

مررْت بزيدٍ المجتهدِ .

مررْت بزيدٍ المجتهدُ .

مررت بزيدٍ المجتهدَ .

يشير إلى أن هناك مشاكلةً بين «زيد» و «المجتهد» في الإعرابِ في الجملة الأولى توجب إعراب كلمة «المجتهد» نعتاً للكلمة«زيد» ، لكنّ هذه المشاكلة انقطعت لغرض بلاغيّ ، كتركيز الاهتمام على اجتهاد «زيد» ولفت الانتباه إليه ، فامتنع إعراب المجتهد في الجملتين الثّانية ، والثالثة نعتاً . ويمكن تعليل العطف «جاء عمرو

---

(١) ابن يعيش الصّنعاني- التهذيب الوسيط في النحو ، ص٢٥٥ .

(٢) ابن جني- الخصائص ، ج١ ، ص١٩٢- ١٩٤ . وانظر : عبد الفتاح الحموز- الحمل على الجوار في القرآن الكريم .

وزيدٌ» بالمشاكلة الحاصلة بين «عمرو» و« زيد» في الإعراب[1] ؛ لأنّ انعدام المشاكلة كما في :

جاء عمرو وزيداً .

يمنع العطف ، ويُدخل الكلمة تحت حدّ المفعول معه ، وتضيف المشاكلة القياسيّة تناسقاً شكلياً خارجياً إلى عناصر الجملة ، عدا تحقيق أمن اللّبس ، لهذا يرجح في الاستثناء التّامّ المنفي الاتباع للمشاكلة وفي الاشتغال يُرجّح النّصب على الرّفع في قولنا :«قام زيد وعمراً أكرمته» ؛ لتشاكل الجملتين . وفي أسلوب الشّرط الأصل أنْ يكون فعل الشّرط وجوابه مضارعين ، ويجوز أنْ يكون أحدهما ماضياً أو كلاهما وهو الأفضل والعلّة «وجود التّشاكل»[2] .

إذن فالمشاكلة القياسيّة التي يقاس عليها في حال السّعة والاختيار من وسائل رفع اللّبس وهي تحقّق التّناسق والانسجام في المبنى والمعنى .

٤- أصل التخفيف

يقوم أصل التّخفيف[3] على ما يمكن تسميته بنظريّة الرّبط في النّحو العربيّ[4] وهي نظريّة تجمع بين مفهومين من مفاهيم الجملة في النّحو العربيّ ، أوّلهما الجملة التّامّة وهي الجملة التي تتكوّن من مسند ومسند إليه ، وثانيهما الجملة المفيدة ، وهي التي تعبّر عن مراد المتكلّم ، أو الكاتب فتقف حيث تنتهي فكرة المتكلّم أو الكاتب ، وهي الفكرة التي قد تحتاج إلى استعمال النّواسخ ، أو المفعولات ، أو التّوابع لجعل الجملة التّامة على قدّ فكرة المتكلّم ، أو الكاتب ، فكلّ جملة مفيدة جملة تامّة ، وليست كلّ جملة تامّة جملة مفيدة دائماً ، بل تكون كذلك إذا انتهت حدودها في إطار المسند والمسند إليه فقط .

---

(١) ابن أبي الرّبيع- الملخّص ، ج١ ، ص٥٧٠

(٢) العكبري- اللباب ، ج١ ، ص٤٦٩ . وابن هشام- شرح اللّمحة البدريّة ، ج٢ ، ص١٢ .

(٣) ابن مالك- شواهد التّوضيح والتّصحيح ، ص٦٩ .

(٤) مهّد الدّكتور مصطفى حميدة دراسة هذه النّظرية . انظر دراسته : نظام الارتباط والرّبط في تركيب الجملة العربيّة .

والجملة العربيّة بناء متماسك بالرّوابط من عنصرين أو أكثر ، وهذه الرّوابط على ضربَيْن :

الأول : روابط معنويّة ،فالإسناد هو الرّابط الأساسيّ بين كلمة «زيد» وكلمة «رجل» هو إسناد معنى الرّجولة إلى «زيد» فتصبح الجملة «زيدٌ رجلٌ» ، وهو رابط معنويّ قد تلحقه علامة لفظيّة نحو «الرجلان يتكلّمان» .

الثاني : روابط لفظيّة تدل على تماسك الجملة رعاية للمعنى المراد منها . ومن صورها :

أ- **روابط المطابقة** من حيث الجنس أو العدد نحو «حضرت فاطمة» ، و«المسلمون انتصروا» ، فتاء التأنيث لفظ يشير إلى أنّ الفاعل مؤنّث ، وواو الجماعة تحقّق المطابقة في العدد مع المبتدأ الذي جاء جمعَ مذكّر سالماً .

ب- **روابط الاستحقاق** وهي قرائن لفظيّة تشير إلى نوع الكلمة ، أو ماهيّتها ، فالاسم النّكرة المنفكّ عن التّعريف يستحقّ التّنوين ، أو ما يقوم مقامه كنوني التثنية والجمع ، والمنادى العلم المؤنّث المختوم بتاء التأنيث أصلاً يستحقّ أن تظهر تاؤهُ في النّداء .

جـ- **روابط الإرجاع** وهي الضّمائر التي تعود إلى عنصر سابق في الجملة تربطه بالمعنى المراد ، وقد تكون مطابقة ، أو غير مطابقة لما تعود عليه نحو : «هذا زيد الذي أعرفه» و «الرّجال حضروا» ، أو «حضرت»» . فالتّخفيف في النّحو العربيّ حذف أحد ركني الإسناد ، أو قرينة الرّبط اللّفظية إن أُمن اللّبس ؛ لأن التّخفيف ابنُ أمن اللّبس ، ويتمثّل في النّحو بعدّة صور تطبيقيّة منها .

أ- كثرة الاستعمال(٢)

علّل أبو حيّان جواز حذف النّون من الفعل النّاقص «تكن» في الجزم

---

(١) انظر : أصل التّخفيف في دراسة : أحمد عفيفي- ظاهرة التّخفيف في النحو العربيّ ، ص٢٣٦- ٣٥٠ .

(٢) انظر في مسائل كثرة الاستعمال دراسة الدّكتور : عبد الفتاح الحموز- ظاهرة كثرة الاستعمال ، ص٣٧- ٦٥ .

بقوله :«سوّغه كثرة الاستعمال . . . والتّخفيف ليس هو العلّة إنّما العلّة كثرة الاستعمال مع شبهها بحروف العلّة»[١] .

وعُلّل بكثرة الاستعمال تخفيفُ «أبال» في الجزم إلى«لم أُبَلْ»[٢] كما عُلّل جواز حذف نون الوقاية من «إنّني» بكثرة الاستعمال [٣] ، وعلّل سيبويه ترخيم المنادى «بكثرته في كلام العرب»[٤] .

ويلاحظ أنّ النّحاة يتّخذون من كثرة الاستعمال أحياناً وسيلة لتعليل الحذف في السّماعيات : نحو :«أ هلاً وسهلاً» و«إياك والافتراءَ» و «كلَّ شيء ولا شتيمة حرّ» و« حمداً وشكراً» وغيرها[٥] .

وهو تعليل غير ضابط للحذف ، فقد عقّب ابن الحاجب على تعليل سيبويه إضمار الفعل في نحو «سقياً» بكثرة الاستعمال[٦] بقوله :«وكلام سيبويه يشعر بأنّ علّة الحذف في هذا الموضع كثرته في كلامهم حتّى قامت الكثرة مقام ذكره ، إلاّ أنّه لا يصحّ أنْ يكون ضابطاً نحوياً لأنّه يحتاج إلى النّظر في كلّ لفظة أكثُرت أم لم تكثُر ، وذلك من حظّ اللّغويّ»[٧] .

ولعلّ الأولى استبدال علّة حكاية النّصّ نحو «كلّ شيء ولا شتيمة حرّ» لأنه مَثَل ، والأمثال لا تغيّر[٨] . وعلّة دلالة الحال نحو «أهلاً وسهلاً» بعلّة كثرة الاستعمال التي هي من الأصول الثّابتة في وضع القواعد لا تعليلها ، وإلا جاز تعليل جلّ قواعد النّحو العربي بكثرة الاستعمال[٩] .

---

(١) السّيوطي- الهمع ، ج٢ ، ص١٠٨ .
(٢) الرضي الأستراباذيّ- شرح الرّضي على الكافية ، ج٤ ، ص٢٠٩ .
(٣) انظر : العكبري- اللّباب ، ج١ ، ص٢١٨ .
(٤) سيبويه- الكتاب ، ج٢ ، ص٢٣٩ .
(٥) انظر : الرضيّ الأستراباذيّ- شرح الرضيّ على الكافية ، ج١ ، ص٣٠٥- ٣١٣ والمراديّ- توضيح المقاصد ، ج٤ ، ص٦٨ .
(٦) انظر : سيبويه- الكتاب ، ج١ ، ص٢٧٥ ، ٣١١- ٣١٢ ، ٣١٨ .
(٧) ابن الحاجب- الإيضاح في شرح المفصّل ، ج١ ، ص٢٢٧ .
(٨) السّيوطي- الهمع ، ج٣ ، ص١٩ .
(٩) انظر : حسن الملخ- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، ص٧٢- ٧٧ .

ب-الطّول

ليس لطول الجملة العربيّة مقدار محدّد حتى يصلح علّة لتعليل حذف شيء منها ، ولكنّ النّحاة تعارفوا على هذا المصطلح في تعليل الحذف ، ومن أمثلته قول ابن مالك : «لما كان القسم مستطالاً لتضمّنه جملتين كثر تخفيفه تارة بحذف الجملة الأولى ، وتارة بحذف الجملة الثّانية ، وتارة بالاقتصار على بعض الجملة الثّانية نحو «قسماً لأفعلن» . . . و«بالله» . . . و«الله»[١] .

ومن التّعليل بالطّول حذف عائد الصّلة ؛ إذ ذكر ابن يعيش أنّ العرب حذفوا الرواجع من الصّلة ، وكثر ذلك عندهم حتى صار قياساً ؛ لأنّ كلّ موصول يكون هو وصلته كاسم واحد ، فكأنّهم استطالوا الاسم»[٢] وبسبب طول الصّلة تجرّأ العرب على التلعّب بالاسم الموصول فحذفوا نونه ، فقالوا : «جاءني اللّذا قاما» ، و«الذي قاموا» . والمراد اللّذان والذين ، فحذفوا النّون تخفيفاً لطول الاسم بالصّلة[٣] ومنه قول الأخطل[٤] .

أبني كليب إنّ عمّي اللّذا　　　قتلا الملوك وفكّكا الأغلالا .

ومن التّخفيف بالطّول حذف التّنوين والتّعويض عنه بالإضافة كقوله تعالى : ﴿هَدْياً بالغ الكعبة﴾[٥] فلو لم يرد به التّنوين لم يكن صفة «لهَدْي» ، وهو نكرة[٦] .

وقد تحذف نون الجمع- وهي تعادل التّنوين أحياناً- تخفيفاً لطول الكلمة من غير تعويض عنها بالإضافة ، فقد قال العكبريّ في قوله تعالى : ﴿والمقيمي

---

(١) ابن مالك- شرح الكافية الشّافية ، ج٢ ، ص٨٦٠ .
(٢) ابن يعيش- شرح المفصّل ، ج٣ ، ص١٥٢ .
(٣) المصدر نفسه ، ج٣ ، ص١٥٤- ١٥٥ . وابن أبي الربيع- البسيط ، ج١ ، ص٢٥٧ . ولعلّه من الأطوار التاريخيّة للاسم الموصول .
(٤) انظر الرضي الأسترابادي- شرح الرضيّ على الكافية ، ج٣ ، ص١٩ .
(٥) سورة المائدة ، آية (٩٥) .
(٦) ابن السّراج- الأصول ، ج١ ، ص١٢٦- ١٢٧ .

الصّلاة﴾[1] يقرأ بالنّصب والنّون محذوفة للتّخفيف لطول الكلمة[2] ومثله في الشّعر بيت قيس بن الخطيم المشهور[3] .

الحافظو عورة العشيرة لا   يأتيهـم من ورائنا وكفُ

فقد روى الرّواة هذا البيت بنصب «عورة» ، وحذف النّون لطول الكلام[4] .

وعلّل ابن الخشّاب وجوب إضمار «أن» بعد لام الجحود بقوله :«أن» المستعملة في الجحود يلازمها الإضمار لطول الكلام . . . والكلام إذا طال لزم فيه من الحذف ما لا يلزم غيره»[5] .

وعلّل البطليوسيّ حذف تاء التأنيث في نحو «حضر اليوم القاضيَ امرأةٌ» بطول الكلام[6] .

ولما كان الطول يسوّغ التّخفيف علّل به بعض النّحاة كالسّيرافي ، وابن الوراق اختصاص «إن» الشّرطيّة بجزم فعْلها وجوابها[7] .

ويبدو عند التّحقيق أنّ علّة الطول[8] لا تكون مقنعة إلاّ في حالات جواز حذف روابط المطابقة ، والإرْجاع ، أمّا حذف روابط الاستحقاق كالتّنوين والنّون فقد يكون بابه المنهج التّاريخي ، ولكن النّحاة قالوا بالطول «خدمة لمنهجهم التّعليلي الذي أخذوا به أنفسهم»[9] .

---

(١) سورة الحج ، أية (٣٥) .
(٢) العكبري- إعراب القراءات الشّواذ ، ج٢ ، ص١٣٨- ١٣٩ .
(٣) قيس بن الخطيم- ديوانه ،١٧٢ .
(٤) انظر : سيبويه- الكتاب ، ج١ ، ص١٨٦ . والزّجاجي- الجمل ، ٨٩- ٩٠ . وابن أبي الربيع البسيط ، ج٢ ، ص١٠٧-١٠٨ .
(٥) ابن الخشّاب- المرتجل ، ص٢٠٦
(٦) البطليوسيّ- إصلاح الخلل ، ص٣٩٨ .
(٧) انظر : السّيرافي- شرح الكتاب ، ج١ ، ص٨٨ . والمجاشعي- شرح عيون الإعراب ، ص٢٨٢ . وابن علاء الدين- الافتتاح في شرح المصباح ، ص١٧٣- ١٧٤ .
(٨) درس الدّكتور محمدحماسة عبد اللطيف أشكال الطول في الجملة العربيّة . انظر دراسته- بناء الجملة العربيّة ، ص٤٨- ٧١ .
(٩) نهاد الموسى- في التطوّر النحويّ ، ص١٥ .

وحذف حرف من أصول الكلمة يمكن أن يكون باب تعليله قانون تقليل الجهد .

ويمكن عدّ دلالة الحال لا الطّول علّة التّخفيف بالحذف في أسلوب القسم مع مراعاة أمن اللّبس دائماً .

ب- التّعليل في إطار نظريّة النّحو

للتعليل في إطار نظرية النحو أصلانِ بارزان :

١- أصل العمل .

٢- أصل البناء والإعراب .

١- أصل العمل :

ينبثق أصل العمل من نظرية العامل أشهر نظريّات النّحو العربيّ ، والعامل في حقيقته أمارة تدلّ على الحكم النّحوي ؛ إذ تبيّن النّحاة من استقراء كلام العرب وجود ملازمة بين الفعل والفاعل مثلاً ، فلا ينفكّ الفعل عن أخذ فاعل ، ولا يكون الفاعل من غير فعل ظاهر أو مقدّر ؛ ولهذا جعلوا الفعل عاملاً والفاعل معمولاً على سبيل تفسير العلاقة التّلازميّة الشّكليّة بينهما لا أنّ الفعل العامل مؤثّر حقيقيّ حسيّ في سبيل جعل المعمول الفاعل على هيئة معروفة [١] .

وعدّ النّحاة العامل علّة في العمل[٢] ؛ لأنّ التّعليل بحثٌ عن العلل ، والعامل واحد منها[٣] .

وستبقى نظريّة العامل- على وفرة الدّراسات فيها- تستأهل البحث ، والتّحليل ، ذلك أنّ النّحو العربيّ في بنيانه نظام من العوامل ، والمعمولات

---

(١) انظر في مفهوم العامل : الصّيمري- التّذكرة والتّبصرة ، ج١ ، ص٩٩ . وابن يعيش- شرح المفصّل ، ج١ ، ص٨٤ . والرضيّ الأستراباذيّ- شرح الرّضي على الكافية ، ج١ ، ص٦٣ ، ٦٦ ، ٢٢٧ .

(٢) العكبري- المصباح في شرح الإيضاح ، ج٢ ، ص٣٥٣ .

(٣) انظر : فاضل صالح السّامرائي- الدراسات النّحويّة واللّغويّة عند الزّمخشريّ ، ص٦٢ . ومحمد حماسة عبد اللّطيف- العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث ، ص١٦٧ .

والهوامل ، والمهملات ، ولا يستطيع الباحث في النّحو أنْ يتجاوز نظريّة العامل مهما كان موقفه منها ؛ لأنّ بين النّحو ونظريّة العوامل شيئاً من التّرادف .

وفي سعي هذه الدّراسة لاستجلاء أصل العمل في نظريّة التّعليل تَبيّن أنّ التّعليل لحمة تؤلّف بين البناء النّظريّ لنظريّة العامل ، ومفارقة بعض الأحكام لها .

البناء النّظريّ لنظريّة العامل :[1]

تنبني نظريّة العامل على ثلاث مقدّمات أوّليّة أساسيّة في النّحو العربيّ :

الأولى : أنّ الكلمة اسم أو فعلٌ أو حرف .[2]

والثّانية : أن الكلمة مبنية أو معربةٌ[3] .

والثّالثة : أن العلامات الأصول ضمّة ، أو فتحة ، أو كسرة أو سكون[4] .

وتقسم نظريّة العامل إلى قسمين رئيسين هما :

١- العامل

رأى النّحاة أنّ الاسم والحرف لا يستدعيان بالضّرورة معمولاً على الدّوام ، وأنّ الفعلَ لا ينفكّ عن اقتضاء معمول له ، فقرّروا أنّ «أصل العمل للفعل»[5] .

ويُعرف العامل بفقدانه التّأثير عند حذفه فعندما تحذف «ظننتُ» من جملة «ظننتُ الطّقس بارداً» تصبح الجملة : «الطّقس بارد» ؛ ولهذا يُعدّ الفعل «ظنّ»

---

(١) سأقتصر على الجوانب ذات العلاقة بنظريّة التّعليل فقط .

(٢) هذا رأي جمهور القدماء باستثناء أبي جعفر الذّاهب إلى أنّ في الكلمة قسماً رابعاً سمّاه الخالفة انظر : السّيوطي- البغية ، ج١ ، ص٣١١ .

(٣) لا يعتد بالخلاف في الإضافة إلى ياء المتكلم عند من جعلها بين المنزلتين إذ أصول النحو غير أصول الاعتزال . انظر : العكبريّ- اللباب ، ج١ ، ص٦٧ .

(٤) يفرّق النّحاة بين علامات الإعراب وعلامات البناء ، الأولى علامات أحكام ، والثّانية ألقاب بناء ، ويبدو عند التدقيق أنّ الفرق لفظيّ شكليّ لا يطال أسّ نظريّة الإعراب والبناء بسوء . انظر العكبريّ- اللباب ، ج١ ، ص٦٠ .

(٥) انظر : ابن بَرْهان العكبريّ- شرح اللمع ، ج١ ، ص١٥٩ . وعبد القاهر الجرجاني- الجُمل ، ص٥٩ .

عاملاً في هذه الجملة . وفي جملة «زيدٌ يدرسُ» جاء المبتدأ «زيد» مرفوعاً ، ولا شيء قبله يمكنٌ حذفه ، فإذا حذف هو نفسه أصبحت الجملة «يدرسُ زيد» أي أنّ جملة «زيدٌ يدرسُ» مكوّنَةٌ من ثلاثة عناصر سطحيّة[1] هي المبتدأ «زيد» والفعل المضارع «يدرس» وفاعله المستتر الذي يعود على زيد .

وجملة «يدرس زيد» مكوّنة من عنصرين : الفعل المضارع «يدرس» والفاعل«زيد» ، فالعامل في كلمة «زيد» معنى مستتر فيه اصطُلح على تسميته بالابتداء ؛ لأن حذف الابتداء أدى إلى حذف المبتدأ . والدليل المقابلة بين الخانات المؤثّرة في المبتدأ في الجدول التّالي :

العلّة «العامل»	م إ	م
ϕ	زيد	يدرسُ
إنّ	زيداً	يدرسُ
كان	زيدٌ	يدرسُ

فالذي يقابل«إنّ» و «كان» في التّأثير على المبتدأ عنصر محذوف[2] .

وقرّر جمهور النّحاة أنّ العامل المؤثّر نوعان : لفظيّ هو الأصل الغالب ، ومعنوي وهو الفَرْع القليل .

ومن طبيعة العامل التّقدّم على معموله أصالة كما أنّ من طبيعة العلّة التّقدّم على معلولها أصالة .

(١) لأنّ الجملة مكوّنة من عنصرين عميقين هما المبتدأ« زيد» والخبر« يدرس» الذي جاء على شكل جملة فعلية «يدرس» .

(٢) انظر : عبد الرحمن الحاج صالح- الجملة في كتاب سيبويه ، ص٢١١ .

ولّما كان الفعل والمبتدأ عاملين في الفاعل والخبر كان حقّهما التّقديم ؛ ولهذا انبنت الجملة العربيّة على شكلين :

م إ + م = جملة اسمية .

م+ م إ = جملة فعلية .

لكنّ جمهور النّحاة لحَوا أنّ شكلي الجملة «الاسميّة والفعلية» متّفقان في العنصرين الأساسين ومختلفان في ترتيبهما ، فقرّر ابن يعيش أنّ القياس النّظريّ في الفعل أن يكون بعد الفاعل(١) ؛ لأنّ الفاعل موضع الكلام ومحوره ، فكأن الأصل النّظري للجملة العربيّة :

م إ+ م .

وعمل العامل ينحصر في الرّفع أو النّصب أو الجرّ أو الجزم ، ويُعدّ الرفع والنّصب والجرّ أصل عمل العامل ؛ لأنّ العمل يكون في معمول معرب والأصل النّظري في المعرب أنْ يكون اسماً ، والاسم لا يجزم ؛ لهذا يقول التّاج الإسفراييني : «إنّ أصول المعاني بحكم الاستقراء ثلاثة هي الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة»(٢) .

وقد أصّل النّحاة في العوامل اللّفظيّة أنّ رفع الاسم ونصبه من حقّ الفعل وأنّ جرّ الاسم من حقّ حروف الجرّ ، وأمّا جزم الفعل فمن حقّ حروف الجزم . ويمكن أن يعمل عاملان مختلفان عملاً واحداً ، فالمبتدأ مرفوع بالابتداء ، واسم كان مرفوع بها ، ولا يعني استمرار حكم المعمول بعد دخول العامل الجديد بقاء المعمول تحت تأثير العامل القديم ، وإلاّ عُدّ اسم كان مرفوعاً بالابتداء مع أنّ الجملة فقدت معنى الابتداء ، ولا يمكن أن يكون مرفوعاً بهما ؛ لأنّهما متناقضان من حيثُ المعنى ، فوجب أنْ يكون مرفوعاً بالمؤثّر الجديد ، وهو «كان» .

---

(١) انظر ابن يعيش- شرح المفصّل ، ج١ ، ص٧٥ . وانظر في أصل الجملة العربية عند المحدثين : داود عبده- أبحاث في اللغة ، ص٨٣ .

(٢) التّاج الإسفراييني- لباب الإعراب ، ص٤٩٩ .

٢- المعمول

المعمول متأثّر بالعامل لدليلين : العلامة والموقع ، فضمّة الفاعل علامة ، والفاعليّة موقع ، وهما دليلان على أنّ التّأثر بفعل مُتقدّم .

وقد رأى جمهور النّحاة أنّ الاسمَ لا ينفك عن التّأثر بعامل بسبب ما يعتوره من علامات الإعراب الظّاهرة أو المقدّرة ، وبسبب إعرابه المحليّ إنْ كان مبنيّاً . أمّا الفعل فالأصل فيه البناء وهو أصل العمل فلا يعمل في قبيله . والحرف لا يتأثّر بالموقع ، ولا يتمتّع بالعلامات الإعرابيّة ؛ لهذا قدّر جمهور النّحاة أنّ الأصل في المعمول أنْ يكون اسماً ، ويلحق به الفعل المضارع .

ولمّا كانت العلامات الإعرابيّة أربعاً كان حقّ المعمول نظريّاً أن يأخذ الأحكام الأربعة ، أي : الرّفع ، والنّصب ، والجرّ ، والجزم .

يلاحظ هنا أنّ نظريّة العامل تجريد ذهنيّ عقليّ لنظام نحويّ يمتاز بالشّمول والاطّراد والدقة ، وعدم التّعارض فلا يحتاج تعليلاً أو تفسيراً في الأصل لأنّه المثال .

ويمكن أن يُسْتَخلَص من نظريّة العامل ثلاث نظريّات تُعدّ أسساً لها هي :

١- نظريّة الاقتضاء :

لعلّ نظريّة الاقتضاء هي المفهوم الأصليّ للعامل ، فقد قال العُكْبريّ :«علّة العمل الاقتضاء»[١] ، وقال الشّلَوْبين : «والمقتضي هو الذي ينبغي أنْ يجعل العامل وكذا هو أبداً»[٢] . فالفعل المتعدّي يقتضي الفاعل والمفعول فهو عامل فيهما[٣] . وأداة الشّرط الجازمة تقتضي الفعل والجواب فتعمل فيهما ، وكذا حرف النّداء يقتضي المنادى ، والمبتدأ يقتضي الخبر ، واسم كان وخبرها يقتضيان كان أو إحدى أخواتها و . . . إلخ .

---

(١) العكبري- التّبيين ، ص٢٣٠ .

(٢) الشّلَوْبين- شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير ، ج٢ ، ص٤٨٣ .

(٣) انظر الرضي الأستراباذيّ-شرح الرضي على الكافية ، ج١ ، ص٣٣٥ .

فالمقتضي هو العامل ؛ لأنّه يستدعي ما يحتاجه ليؤثّر فيه وفق المعنى[1] ، وكلّ ما يحتاجه المقتضي يُعدّ معمولاً له تعدّد أم لا[2] .

٢- نظريّة الاحتمال :

مؤدى نظريّة الاحتمال أنّ كلّ معمول اسماً كان أم فعلاً يحتمل الأحكام الأربعة : الرّفع والنّصب والجرّ والجزم ، وبسبب هذه النّظريّة يخوض النّحاة في تعليل عدم جرّ الفعل ، وعدم جزم الاسم ؛ لأن الاحتمال النّظري يصل إلى كلّ واحد منهما ، وقد رأى الدّكتور تمام حسّان أنّ تعليل المحتمل اختبار من النّحاة لصوريّة الجهاز النّحويّ ، وسمّاهُ ظاهرة تحقيق صدق النّتائج فقال :« أرأيْت إلى المسائل الحسابيّة والمعادلات الرّياضيّة حين تخضع للاختبار ليعرف ما إذا كانت صادقة أو كاذبة ، ويجري اختبارها بطريقة خاصّة معروفة كاختبار الضرب بالقسمة . . . كذلك كان النّحاة يعمِدون إلى اختبار النّتائج ، وكأنّهم يختبرون صوريّة الجهاز النّحويّ والصّرفيّ الذي وصلوا إليه»[3] .

وعدّ الدكتور تمام حسّان تحقيق صدق النّتائج بتعليل المحتمل من مظاهر «التفسير» التي تلتقي مع ما ينادي به التفسيريّون المحدثون مثل تشومسكي[4] .

٣- نظريّة الصّفر الإعرابيّ :

ترى هل يمكن أنْ تتبدّل ضمّة المبتدأ بضمّة أخرى عندما تدخل كان عليه؟ ولا ندرك سرعة هذا التّبدّل؟ . لتكن الإجابة الأوليّة «نعم» ؛ ولتكن «نعم» نظريّة تحتمل الصّواب أو الخطأ ، وللتّحقّق من صواب النّظريّة أو خطئها نجرى الاختبار التّالي :

---

(١) انظر : المالقي- رصف المباني ، ص١٨٩ .

(٢) يبدو أن الاقتضاء هو المفهوم المبّسط الذي لم يحسن بعض النّحاة استغلاله عندما اختلفوا في قضايا العامل والمعمول .

(٣) تمّام حسّان- اللّغة العربيّة والحداثة ، ص١٣٢ .

(٤) المرجع نفسه ، ص١٣٢ .

كلمة «زيد» من غير أنْ تكون متأثرة بأي عامل لفظي أو معنويّ لا يمكن الحكم عليها بأنها مرفوعة ، أو مجرورة ، أو منصوبة ، وهي اسم يستحق الإعراب ؛ لهذا نفترض أنّ القيمة الإعربيّة لها صفر ، ونرمز لها بالرّمز (ϕ) .

وكذلك كلمة «مجتهد» قيمتها الإعرابيّة صفر (ϕ) ، وعند دمج الكلمتين في تركيب اسميّ تصبحان :

زيد مجتهد

فأصبحت القيمة الإعرابيّة للكلمة« زيد» الرّفع ، وكذلك كلمة« مجتهد» .

أي أنّ الكلمة المعربة تنتقل من حالة الصّفر الإعرابي إلى حالة الإعراب عندما تدخل الجملة .

وعند دخول كان تصبح الجملة :

كان زيد مجتهداً .

ولو قُمنا بعزل كلّ كلمة على حدة ؛ لأخذت كلمة «زيد» القيمة «صفراً» وكذلك «مجتهداً» وتبقى كان مبنية دائماً . وعند دمج الكلمات الثلاث تعود الجملة :

كان زيد مجتهداً .

أي أنّ دمج الكلمات أعاد للكلمة «زيد» الرّفع ، وللكلمة «مجتهداً» النّصب . إذن أصل جملة «كان زيد مجتهداً» هو :

زيدٌ مجتهدٌ

زيد = ϕ مجتهد = ϕ

كان زيدٌ مجتهداً .

فعند دخول كان تعود كلمات الجملة إلى القيمة «صفر» لتكون مستعدّة لقبول أثر العامل الجديد ، وتحصل هذه العمليّة بسرعة لا ندركها ؛ لهذا «كان» هي علّة رفع

اسمها ، ونصب خبرها ، أي كما قال الصّبّان :« تجدّد لاسمها رفعا غير الأوّل[1] ؛ لأنّها أعادته إلى الصّفر الإعرابيّ ثمّ جددت له الرّفع بتأثيرها .

ويبقى نفي احتمال الخطأ لأنّ بقاء الاسم على حاله يعني بقاء تأثّره بالعامل السّابق «الابتداء» وهذا محال ، فالابتداء غير النّسخ . ومؤدى نظريّة الصّفر الإعرابيّ أنّ كلّ عامل مؤثّر يدخل على الجملة يُعيدها إلى قيمة الصّفر الإعرابيّ ليحدث فيها بعد ذلك أثره بسرعة فائقة ؛ لأنّ علامات الإعراب آثار ، وليست جزءاً أصليّاً من الكلمة .

مفارقة بعض قواعد النّحو لنَظريّة العامل.

تفترق بعض قواعد النّحو عمّا أصّله جمهور النّحاة في نظريّتهم العامّة للعمل النّحوي ، فيمكن أن يعمل الاسم عمل الفعل في بعض الحالات كاسم الفاعل ، واسم الفعل ، ويمكن أن يسبق المسندَ المسندُ إليه ، كما في الجملة الفعليّة ، وقد يعمل الحرف في الاسم النصب كـ «إنّ» وأخواتها ، أو الرفع كـ «ما» الحجازيّة . كما قد يعمل الحرف النّصب في الفعل المضارع كـ «أن» النّاصبة للمضارع وأخواتها .

وهذه المفارقة بَيْن النحو ونظريّته في بعض وجوه العمل سبب موجب للتّعليل ؛ لأنّ نظريّة النّحو باعتبارها مثالاً يجبُ أنْ تكون متطابقة مع النّحو باعتباره ممثولاً لها ، وهذه المطابقة تستدعي ردّ ما خالف أصله في العمل إلى أصل العمل النّظريّ بالتّعليل .

تأليف التّعليل بين النحو ونظريته في العمل

يؤلّف التّعليل بين النّحو ونظريّته في العمل بعللٍ مختلفة أبرزها علّتان :«الشّبه» و « الاختصاص» .

أ- الشّبه

استعمل النّحاة «الشّبه» * علة للقياس على الأصل النّظري في العمل ، ورأى جمهورهم ، ولا سيّما البصريّون ، ومن تبعهم أنّ ما عمل من الأسماء عمل فعله

---

(١) الصبيان - حاشية الصبيان ، ج١ ، ص ٣٣١ .

* يستعمل بعض النحاة مصطلح « المضارعة» مرادفاً لمصطلح الشّبه . انظر الدينوري- ثمار الصّناعة ، ص١٠٨ .

علّته «الشّبه» ، وهي علّة موجبة يجب أن يسأل عنها ، لأنّ أصل العمل للفعل[1] ؛ ولهذا خاض النّحاة في وجه الشّبه بين اسم الفاعل العامل والفعل المضارع ، فقيل : مطلق الشّبه ، وقيل : إنّه جرى على الفعل في حركاته ، وسكناته ، وعدد حروفه . وقيل إنه وافقه في المعنى ودلالة الزّمن[2] .

واختلاف النّحاة في وجه الشّبه بين اسم الفاعل العامل ، والفعل اجتهاد في الرأي بعد الاتفاق على أن العلّة هي «الشّبه» ، وهي العلّة نفسها التي تجمع في العمل بين المصدر العامل والفعل . ويمكن أن يلحق بالمشّبه مشبّه به في العمل ، كإلحاق عمل الصّفة المشّبهة باسم الفاعل[3] .

ويشبه اسم الفعلِ الفعلَ الذي في معناه بوقوعه موقعه[4] وفي عمل كان وأخواتها استثمارٌ لعلّة «الشّبه» فهي مشبّهة بالفعل الحقيقيّ من حَيْث اللّفظ ، وقبول علامات الفعل وما يلحق بها من حَيْث اشتراكُها معه في النّفي[5] .

وفكرة التّشبيه بالمشبَّه في العمل فكرة ذكيّة جداً تدلّ على أنّ النّحاة أحاطوا أحكامهم بسياج من العلل المفسّرة لها يجعلها في غاية الوثاقة ؛ لأنّ «لا» العاملة عمل«ليس» لا تشبه الفعل في شيء ، ولكنها تشبه «ليس» التي تشبه الفعل الحقيقي في المعنى ، وكذلك «لا» النافية للجنس مشبّهة بـ «إنّ» و«إنّ»- بعد الاختصاص- مشبّهة بالفعل لأنّها ثلاثيّة مبنيّة تعمل عمل معناها من الأفعال[6] .

---

(١) انظر : المصدر نفسه ، ص٣٨ ، ١٠٨ وعبد القاهر الجرجاني- الجمل في النحو ، ص٥٩ : وابن عصفور- شرح جمل الزجاجي ، ج١ ، ص٥٥٠ . والفرخان- المستوفى في النّحو ، ج١ ، ص٢١٠ . والسيوطي- الهمع ، ج٢ ، ص١٠٩ .

(٢) انظر : العكبري- اللباب ، ج١ ، ص٤٣٧ . وابن عصفور- شرح جمل الزّجاجي ، ج١ ، ص٥٥٠ .

(٣) المصدر الأول نفسه ، ج١ ، ص٤٤٣ .

(٤) انظر : ابن عصفور- شرح جمل الزجّاجيّ ، ج١ ، ص١٠٥ .

(٥) انظر : ابن السّرّاج- الأصول ، ج١ ، ص٩٢- ٩٦ . والدينوري- ثمار الصّناعة ، ص٣٨ ، ٣٩ . وابن الأنباري- أسرار العربيّة ، ص١٣٩ .

(٦) انظر : ابن بابشاذ- شرح المقدّمة المحسبة ، ج١ ، ص٢١٧ ، ٢١٩ . وابن يعيش الصّنعاني- التّهذيب الوسيط في النحو ، ص١٣٩ .

والشّرط الأساسيّ في المشابهة في العمل الاتفاق فيه ؛ لهذا يجوز قياس النّقيض على النّقيض ، لتحقّق شرط المشابهة بينهما في العمل كما في تشبيه «لا» النافية للجنس بـ« إنّ» المؤكّدة وهما نقيضان في المعنى(١) .

وعلّة «الشّبه» قياس يبتدعه النّحويّ تنبيهاً على علّة الحكم الثّابت عن العرب بالنّقل الصّحيح(٢) وتفسيراً لظاهرة الاشتراك بَيْن الأصل وهو الفعل ، والفَرْع وهو الاسم والحرف - إن عمل- ، فقد قال الصّبان عن علّة الشّبه بين «ما» الحجازيّة » ، و«ليس» : «وتلك المشابهة جامع القياس إذ لا قياس مع النّصّ»(٣) .

ولما رأى جمهور النّحاة أنّ المشبّه لا يشابه المشبّه به مشابهة تامّة جعلوه فرعاً ، والمشبّه به أصلاً ، ودلّلوا على هذه العلاقة عملياً بانحطاط المشبّه عن المشبّه به في وجه أو أكثر وتقييده بشروط لا توجد في المشبّه به كشروط عمل أفعال المقاربة ، والشّروع ، والرّجاء عمل كان(٤) .

فقد علّل النّحاة عمل الفعل بأنّه أصل ، كما علّلوا عمل حرف الجرِّ الجرَّ وعمل حروف الجزم الجزمَ بأنّهما أصل(٥) ، والأصل المتمتع بهذا الانسجام بَيْن النّحو ونظريّته لا يُسأل عن علّته إلا لتطلُّب وجه الحكمة(٦) ، «ولكوْن إنّ وأخواتها فرعاً في العمل على الأفعال لا يجوز تقديم خبرها على اسمها إلا إذا كان ظرفا ، أو جاراً ومجروراً(٧) ، ولا يجوز أن يتقدّم اسمها عليها(٨) .

---

(١) الدينوري- ثمار الصّناعة ، ص١١٨ .
(٢) محمد حسن عبد العزيز- القياس في اللّغة العربيّة ، ص٢٠ .
(٣) الصّبّان- حاشية الصّبان ، ج١ ، ص٣٦٣ .
(٤) انظر هذه الشّروط في مواضعها من كتب النّحو .
(٥) انظر : ابن برهان العكبري- شرح اللّمع ، ج١ ، ص١٥٩ . والمالقي- رصف المباني ، ص١٨٩ .
(٦)عبد القاهر الجرجاني-المقتصد ، ج٢ ، ص٠٧٣٧
(٧) أحمد بن زيد- الفضة المضيئة ، ص١٨٩ .
(٨) انظر : الحيدرة اليمني- كشف المشكل في النحو ، ج١ ، ص٣٥٠ . وابن هشام- شرح اللّمحة البدريّة ، ج٢ ، ص٤٧- ٤٩ . والسيوطي- الأشباه ، ج٢ ، ص٢٧٨ ، ٢٨٠ .

ولا يتقدّم معمول المصدر عليه[1] ؛ لأنّه فرع الفعل في العمل ولا يجيز البصريّون تقدّم معمولِ اسمِ الفعل عليه ؛ لأنّه فرع الفعل فلا يتصرّف تصرّفه[2] وتُوصف علّة الفَرْع غالباً بالضّعف[3] .

ب- الاختصاص

الاختصاص ملازمة في العمل كاختصاص «لم» بجزم الفعل المضارع ، أو في الوضع كاختصاص أحرف المضارعة بتصدُّر الفعل المضارع .

١- الاختصاص في العمل :

الاختصاص في العمل فكرة علّل بها النّحاة عمل الحروف العاملة ،كما علّلوا بالشّبه عمل الأسماء العاملة ، فلا يجوز تعليل عمل الحروف بالشّبه إلاّ بعد تحقّق اختصاصها بالاسم[4] .

ويشترط لعمل الحروف أن تسلم من علّتين ، إحداهما ألاّ تتنزل منزلة الجزء من الكلمة كـ« أل» التعريف ، و «السّين» ، و «سوف» .

والعلّة الثّانية أنْ تختصّ بالاسم أو الفعل ؛ لأنّ عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال غالباً[5] .

«فالمعتبر في الاختصاص صورة امتناع دخول الأحرف المختصّة على النّوع الآخر ، وفي عدم الجزئيّة في النّظر إلى معناه»[6] .

واختصاص «إنّ» وأخواتها بالدّخول على الجملة ونصب المبتدأ علّةٌ لعملها[7] .

---

(١) العكبري- اللّباب ، ج١ ، ص٤٥١ .
(٢) انظر : ابن الأنباري- الإنصاف ، ج١ ، ص٢٢٨-٢٣٥
(٣) انظر : ابن عصفور- شرح جمل الزجاجي ، ج١ ، ص٤٣٩ .
(٤) المصدر نفسه ، ج١ ، ص٤٢٣ . والسيوطي- الهمع ، ج٢ ، ص١٠٩ .
(٥) المبرد- المقتضب ، ج٢ ، ص٧ . والحيدرة اليمنيّ- كشف المشكل في النّحو ، ج١ ، ص٢٢٦ .
(٦) الإربليّ- جواهر الأدب ، ص١٣ .
(٧) ابن عصفور- شرح جمل الزّجاجيّ ، ج١ ، ص٤٢٢ .

لكنّ مؤدّى تصوّر جمهور النّحاة أن تجرّ «إنّ» الاسم لا أنْ تنصب ، لكنّها نصبت لأنّها أشبهت الفعل بعد الاختصاص[1] ، ويدلّل النّحاة على أنّ أصل عملها ، وعمل سائر الحروف المختصّة بالاسم الجر بحروف الجرّ ، وبعلّة المَنْبهة على الأصل ، فـ« لعلّ» في لغة عُقيل حرف جر منبهة على الأصل[2] كقول الشّاعر :[3]

فقلْت : ادعُ أخرى وارفعِ الصّوت جهرةً لعلَّ أبي المغوار منك قريب

ونقلَ المالقي أنّ من العرب من يخفض بـ «لات» الحين ، أو ما في معناه مَنْبَهة على الأصل من الخفض ؛ إذ ما يختصّ باسم ولا يكون كالجزء منه أصله أن يعمل فيه الجرّ[4] . قال الشّاعر :[5]

طلبوا صُلْحنا ولات أوانٍ فأجبنا أن لات حين بقاءِ .

وهذا من قبيل احتواء الشّاذ لا أنّه وافق أصلاً نظريّاً فيُقاس عليه .

وعندما يؤدّي تخفيف بعض أخوات« إنّ» إلى زوال اختصاصها بالأسماء تُهْمَل مثل«لكنّ»[6] .

وتجزم «لم» وأخواتها الفعل المضارع لأنّها مختصّة ؛ فالجزمُ حقها[7] ، أمّا نصب الفعل المضارع فبعد استيفائه علّتين ، الأولى الاختصاص نحو «أَنْ» و«لَنْ»[8] ،

(١) انظر : ابن عصفور- شرح جمل الزجّاجيّ ، ج١ ، ص٤٢٢- ٤٢٣ . وابن هشام- شرح اللمحة البدرية ، ج٢ ، ص٤٧ .
(٢) انظر : المرادي- الجنى الدّاني ، ص٥٨٤ ؛ إذ أورد أربعة شواهد أخرى على الجر بـ« لعل» ص٥٨٣-٥٨٤
(٣) انظر : الرضيّ الأستراباذيّ- شرح الرضيّ على الكافية ، ج٤ ، ص٣٧٣ . وابن عقيل- شرح ابن عقيل ، ج٢ ، ص٤ .
(٤) المالقي- رصف المباني ، ص٣٣٤ . والمرادي- الجنى الداني ، ص٤٩٠ .
(٥) انظر : الرضيّ الأستراباذيّ- شرح الرضيّ على الكافية ، ج٢ ، ص١٩٨ .
(٦) انظر : الأزهري- التّصريح على التّوضيح ، ج٢ ، ص١٨٤ ، ١٩٦ .
(٧) انظر : ابن الأنباري- أسرار العربيّة ، ص٢٩٢ . والعكبري- اللباب ، ج٢ ، ص٤٧ ، ٤٩ . وابن مالك- شرح التّسهيل ، ج٤ ، ص٥٧ . والمرادي- الجنى الداني ، ص٢٦ .
(٨) العكبري- اللباب ، ج٢ ، ص٣٠ ، ٣٢ .

والثّانية شبه المختصّ بما ينصب الاسم ؛ لأنّ «أن» المختصّة بالمضارع شابهت «أنّ» المختصّة بالاسم في التأوّل بالمصدر[1] ، وحملت سائر أخواتها عليها[2] ، وممّا يدلّ على أنّ أصل نواصب الفعل الجزم شذوذُ الجزم بـ«أنْ» ، و«لَنْ»[3] .

أمّا ما يعمل من الأسماء الجزم في أسلوب الشّرط الجازم ، فلنيابته عن حرف الجزم الأصليّ وهو «إنْ» [4] .

٢- الاختصاص في الوضع :

الاختصاص في الوضع ملازمة في الأثر الإعرابيّ غير الأصلي كالإعراب بالحروف ، أو ملازمة في التّركيب كوجوب عدم فصل المضاف عن المضاف إليه ، أو ملازمة في الصّيغة كمجيء أحرف المضارعة زوائد في أوّل المضارع ، ومجيء علامات الإعراب في نهاية الكلمة .

أمّا الملازمة في الأثر الإعرابيّ فمبنيّة على تصوّر النّحاة النّظريّ أنّ حكم العلامات أنْ تكون بالحركات ، وإذا كانت بالحروف كانت بأشبهها بها[5] ، ولهذا يعلّل جمهور النّحاة اختصاص الاسم المثنى في حالة الرّفع بالألف ؛ لأنّ الألف لا تشبه علامة الرّفع الأصليّة أي الضّمّة ، فيرى الدّينوري أنّ العلّة هي خفّة الألف . ويوافقه ابن يعيش الصّنعاني[6] ، ويرى ابن بابشاذ أنّ العلّة هي رفع اللّبس بين المثنّى والجمع ، ويوافقه ابن يعيش [7] .

ويعلّل جمهور النّحاة حمْلَ نصب الاسم المثنّى وجمعه على الجرّ بعلل

---

(١) انظر : الرضي الاستراباذي- شرح الرّضيّ على الكافية ، ج٤ ، ص٤٤١ . والمرادي- الجنى الداني ، ص٢٦ .
(٢) انظر : العكبري- اللباب ، ج٢ ، ص٣٢ .
(٣) انظر : المرادي- الجنى الداني ، ص٢٦ ، ٢٢٦- ٢٢٧ ، ٢٧٢ .
(٤) عبد القاهر الجرجاني- المقتصد ، ج١ ، ص١٢٩ .
(٥) ابن يعيش- شرح المفصّل ، ج٤ ، ص١٣٨ .
(٦) انظر : الدينوريّ- ثمار الصّناعة ، ص٧٢ . وابن يعيش الصّنعاني- التهذيب الوسيط في النحو ، ص٣١٧
(٧) انظر : ابن بابشاذ- شرح المقدّمة المحسبة ، ج١ ، ص١٢٨ .و ابن يعيش- شرح المفصّل ، ج٤ ، ص١٣٨ .

مختلفة[١] ، كما يعلّلون اختصاص الأسماء الخمسة بالإعراب بالحروف[٢] ، ومن الاختصاص في الوَضْع حرمان الممنوع من الصّرف من الكسرة في حالة الجرّ ، ويعود جمهور النّحاة في تعليل هذا الاختصاص إلى الشّبه بين الممنوع من الصرف والفعل الذي لا حقّ له بعلامة الجرّ .

وليس الهدف في هذه الدّراسة تمحيص العلل وتخيّر الصّواب منها ، إنّما الإبانة عن أنّ النّحاة في تعليلهم للأوضاع المختصّة في العربيّة إنّما كانوا يصدرون عن مرتكز نظريّ أساسيّ في صناعة النّحو ، قررته مصنّفاتهم ، عندما قرّروا أن الأصل في الإعراب الحركات[٣] .

وأمّا الملازمة في التّركيب فاختصاص في الوضع يعود إلى قوّة العلاقات الموقعيّة بين عناصر التّركيب ، فعلّة تقدّم الفعل على فاعله أنّ الفعل عامل في الفاعل والعامل قبل المعمول ، وهو بعدُ يرفع اللّبس بَيْن الفعل والخبر[٤] .

والأصل في «ظننت» وأخواتها التّقدّم لوجوب العمل إذ توسّطها يجيز الإلغاء والإعمال ، وتأخّرها يرجّح الإلغاء[٥] .

والأصل في المضاف إليه أنْ يتلو المضاف لاختصاصه به ؛ وذلك أنّه واقع موقع التّنوين من الاسم حتّى كأنّهما شيء واحد[٦] .

ومن أحكام الاختصاص في التّركيب أنّ حروف النّصب والجزم لا تنفصل عن معمولها في الاختيار ؛ لأن الفصل يفقدها الاختصاص[٧] .

---

(١) انظر : ابن الأنباريّ- أسرار العربيّة ، ص٧٥ . والعكبريّ- المصْباح في شرح الإيضاح ، ج٢ ، ص٢٠٤

(٢) العكبريّ- المصباح في شرح الإيضاح ، ج٢ ، ص٧٦ . وابن الخباز- الغرّة المخفية ، ج١ ، ص١٠٩ .

(٣) انظر . ابن الخشّاب- المرتجل ، ص٥٥ . والعكبريّ- اللّباب ، ج١ ، ص٥٤ .

(٤) ابن يعيش- شرح المفصل ، ج١ ، ص٧٥

(٥) انظر : الزجاجي- الجمل في النحو ، ص٢٩ . وعبد القاهر الجرجاني- المقتصد ، ج١ ، ص٤٩٦- ٤٩٧ .

(٦) انظر : الزجاجي- الإيضاح ، ص١٠٨ . وابن يعيش -شرح المفصل ، ج٣ ، ص١٩- ٢٠ . وابن أبي الرّبيع- البسيط ، ج١ ، ص١٨٦ .

(٧) انظر : سيبويه- الكتاب ، ج٣ ، ص١١٠ .

فالعامل ينبغي أنْ يكون له اختصاص بالمعمول[1] يحدّد حركته ، وموضعه منه .

وأمّا الملازمة في الصّيغة فهي زيادة تلحق الكلمة في أولها أو آخرها كاختصاص المضارعة بحروف المضارعة الأربعة في أوّله ، واختصاص الاسم والفعل المضارع المعربين بعلامات إعراب في آخرهما .

ومن أمثلة ذلك أنّ السّهيلّي علّل اختصاص الفعل المضارع بالحروف الأربعة الزوائد في أوّله بالاقتطاع ، فالهمزة من «أنا» ، والنّون من «نحن» ، والتّاء من «أنت» ، والياء مغيّر لفظها من «أنتِ» للفرق بين المذكّر والمؤنّث[2] .

وعلّل ابن يعيش تذييل المعرب بعلامة إعرابه تعليلاً منطقيّاً فقال :«إنّ الإعراب دليل ، والمعرب مدلول عليه ، ولا يصحّ إقامة الدّليل إلا بعدَ تقدّمِ ذكر المدلول عليه»[3] .

ويظهر أنّ تعليل الاختصاص اجتهاد هدفه إظهار الاتّساق بَيْن نظريّة النّحو وأحكامه .

٢- أصل البناء والإعراب

أصل البناء والإعراب متمّم لأصل العَمل يكادُ يدخلُ فيه ؛ لأنّ الإعراب أثر العمل ، وقد انبنى هذا الأصل على تصوّر نظريّ طبّقه النّحاة في درسهم النّحويّ ، فقبلوا ما ينسجم معه ، وعلّلوا ما خالفه لردّه إلى الانسجام والاتّساق مع تصوّرهم النّظريّ .

أ- البناء والإعراب في البناء النّظريّ :

رأى جمهور النّحاة ،ولا سيّما البصريّون ومن تبعهم أنّ أصل الأفعال والحروف البناء[4] ؛ لأنّ اختلاف صيغ الأفعال يغني عن إعرابها ، وارتباط معنى الحرف

---

(١) ابن يعيش- شرح المفصّل ،ج٩ ، ص٢٦ .

(٢) انظر : الشّلَوْبين- شرح المقدّمة الجزولية ،ج٢ ، ص٤٦٣ . والعكبري- المصباح في شرح الإيضاح ، ج٢ ، ص٩٨- ٩٩ .

(٣) ابن يعيش- شرح المفصّل ،ج١ ، ص٥١ .

(٤) انظر : الزّجاجيّ- الجمل في النحو ، ص٢٦٠- ٢٦١ . والحيدرة اليمنيّ- كشف المشكل في النحو ، ج١ ، ص٢٥٥ .

بدخوله يجعله كالجزء منه ، والجزء لا يستحقّ إعراباً[1] ، وأصل علامة البناء السكون[2] ، لأنّها نقيض الحركة ؛ إذ هو علامة عدم الحركة ، والحركة دليل الإعراب[3] ، فأصل الفعل والحرف البناء على السّكون ، وهذا الأصل لا يعلّل إلا لتطلّب وجه الحكمة .

ورأى جمهور النّحاة أنّ أصل الاسم الإعراب للفصل بَيْن المعاني ؛ لأنّ الاسم يلزم صيغة واحدة تقع في معانٍ مختلفة كالفاعليّة ، والمفعوليّة ، والإضافة فيحتاج علامة تفصل بين هذه المعاني ، فأصل الاسم الإعراب بحركة مناسبة[4] .

ب- مفارقة بعض أحكام النّحو لنظريّة البناء والإعرب

فارق النّحاة أصل نظريّة البناء والإعراب عندما قرّروا أنّ الفعل الماضي يبنى على الفتحة ما لم يمنع مانع ، والحرف قد يُبنى على حركة نحو : الباء واللام[5] واتّفقوا أنّ من الأسماء ما أعداه داء الحروف[6] فبُني .

ومن الأفعال فعل معرب وهو الفعل المضارع إن سلم من نون النّسوة أو نون التّوكيد الثّقيلة أو الخفيفة .

ولكي يجعل النّحاة أحكامهم في غاية الوثاقة بَنوْا حدوداً لتعليل ما خرج عن أصله في البناء والإعراب ، فالمبنيّ على السّكون من الأفعال والحروف لا يُسأل عن علّته[7] والمبنيّ منهما على حركة ، فيه سؤالان : الأوّل عن علّة البناء على مطلق الحركة ، والثاني عن علّة البناء على حركة مخصوصة[8] .

---

(١) انظر ابن الخبّاز- الغرّة المخفيّة ، ج١ ، ص٩٤- ٩٥ .
(٢) انظر : المبرّد- المقتضب ، ج٢ ، ص٢ . ابن السراج- الأصول ، ج١ ، ص٥٠ . والمراديّ- توضيح المقاصد ، ج١ ، ص٦١ .
(٣) انظر : الصيمري- التبصرة والتذكرة ، ج١ ، ص٧٨ . وابن بَرْهان العكبري- شرح اللمع ، ج٢ ، ص٣٣٥ .
(٤) انظر : ابن يعيش- شرح المفصّل ، ج٧ ، ص٤ .
(٥) المالقي- رصف المباني ، ص٣٢٤ .
(٦) ابن بَرْهان العكبريّ- شرح اللمع ، ج١ ، ص٦ .
(٧) انظر : الحيدرة اليمني -كشف المشكل في النحو ، ج١ ، ص٢٥٥ . وأحمد بن زيد- الفضة المضيئة ، ص٣٣١ .
(٨) انظر : ابن يعيش- شرح المفصّل ، ج٣ ، ص٨٢ .

أمّا الاسم المبني فمبنيّ على السّكون ومبنيّ على حركة . فالمبنيّ على سكون فيه سؤال واحد عن علّة بنائه ، والمبنيّ على حركة فيه ثلاثة أسئلة ، الأوّل عن علّة بنائه ، والثّاني عن علّة بنائه على مطلق الحركة ، والثّالث عن علّة بنائه على حركة مخصوصة(١) .

والفعل المضارع فيه سؤال واحد عن علّة الإعراب .

والنّحاة وهم يجعلون لعلل البناء والإعراب حدوداً إنّما يقيّدون تصوّرهم العامّ للعلّة . ونظير ذلك في الإسلام مثلاً أنّ الأصل العامّ في الصّلاة أنّها واجبة على البالغين من الرّجال والنّساء . وقد يوجد منهم من تلحقه علّة عارضة تُسْقِط عنه فرضها(٢) وينبغي الاحتراس بتقرير أنّ النّحاة في قسمتهم الكلام إلى معرب ومبنيّ لم يكونوا يجرون وراء أصلٍ تاريخيّ يحقّقونه ؛ لأنّهم درسوا العربيّة في صورتها التي كانت عليها في عصور الاحتجاج .

ولعلّ الملمح التّاريخي اللافت في دراسة الإعراب والبناء قوْل ابن كيسان لأبي العبّاس المبرّد : «والذي أذهب إليه أنّ البناء إنّما هو الأصل الذي يعمّ المعرب وغيره ، وأنّ المعرب مخرج منه ، فخرج عنه إلى الإعراب الأسماء المتمكّنة لحاجتهم إلى إعرابها للمعاني التي صَرفوها ، وضارعتها الأفعال فأدنيت منها ولم تلحق بها ، وقصرت عنها ، وتباعدت الحروف الّتي للمعاني فلزمت الأصل الذي بنيت عليه(٣)

وقد سكت المبرّد عن ابن كيسان في رأيه هذا بعد أن كان قد وضّح له علل البناء ، لأنّه- كما يبدو- استشعر أنّ وجهتي الكلام اختلفتا .

جـ- تأليف التّعليل بين النّحو ونظريّته في البناء والإعراب

تعدّدت العلل التي اعتلّ بها النّحاة لردّ الأسماء والأفعال التي خرجت عن أصل البناء والإعراب إلى أصلها ، حتّى إنّ الخضري ضاق ذرعاً باختلاف النّحاة في

---

(١) انظر : ابن القوّاس- شرح ألفيّة ابن معطي ، ج١ ، ص٢٣٩ .
(٢) انظر : الزّجاجيّ- الإيضاح ، ص٥٢ ، ٧٢ .
(٣) الزجاجيّ- مجالس العلماء ص٢٢٦ .

علّة إعراب المضارع بعد أن عرض عللهم وناقشها فقال :« وبعدُ ، فالعمدة في هذه الأحكام السّماع ، وهذه حِكَمٌ تُلْتَمَسُ بعد الوقوع لا تحتمل هذا البحث والتّدقيق»[1]

وبعد النّظر في علل البناء على اختلافها وتعدّدها تبيّن بعضُ متأخري النّحاة أنّها تقع في حيّز علّة عامّة هي علّة المناسبة ، فقال ابن يعيش :«ما بني من الأسماء فبالحمل على ما لاتمكن له من الحروف والأفعال لضرب من المناسبة»[2] وقال التّاج الإسفراييني : «وإنّما بني ما بني من الأسماء لمناسبته غير المتمكّن . أعني الحروف والأفعال»[3] .

المناسبة:

المناسبة ملابسة بَين فرع وأصل تتحقّق بأدنى مشابهة بينهما في الإعراب والبناء ؛ لأنّ «المناسبة» أعمّ من المشابهة[4] .

١-مناسبة الحرف

الأصل في الحرف أن يكون موضوعاً على أقلّ من ثلاثة أحرف[5] ناقلاً للمعاني كالنّقل من الإثبات إلى النّفي بحرف نفي [6] مفتقراً إلى غيره افتقاراً لازماً لإتمام معناه لإبهامه[7] غير متأثر بالعوامل ولا متصرف ، فما شابهه من الحروف أو الأصوات أو الأسماء في أيّ صفة من صفاته بُني* ما لم يمنع مانع ، كمشابهة بعض

---

(١) الخضري- حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل ، ج١ ، ص٣٠ .

(٢) ابن يعيش- شرح المفصّل ، ج٣ ، ص٨٠ .

(٣) التّاج الإسفراييني- لباب الإعراب ، ص ٥٠٢ .

(٤) ابن الحاجب- الإيضاح في شرح المفصّل ، ج١ ، ص٤٥٧ .

(٥) انظر في أصل الوضع : حسن الملخ- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، ص١٠٩- ١١١ .

(٦) انظر : ابن يعيش - شرح المفصل ، ج٢ ، ص١١٥ .

(٧) لأن معنى الحرف في مدخوله .

(*) تعدّ هذه الصّفات وجوه شبه ، فيقال الشّبه الوضعيّ ،والمعنوي ، والاستعمالي ، والافتقاري ، والإهمالي ، والجموديّ . على خلاف في حصرها . انظر ابن هشام- أوضح المسالك ، ج١ ، ص٢٩-٠٣٥ والأزهري- شرح التصريح على التّوضيح ، ج١ ، ص١٠٧- ١١٩ . والأشموني- شرح الأشموني ، ج١ ، ص٥٦- ٥٩ .

الضمائر نحو «تاء» الفاعل و «نا» المفعول في «عرفْتَنا» ، وبعض أسماء الاستفهام والشّرط نحو «مَنْ» و«ما» الحَرْفَ في وضْعها على أقلّ من ثلاثة أحرف أصول فتُبني[1] . وتتضمّن أسماء الاستفهام إلاّ «أيّاً» معنى همزة الاستفهام ؛ لأنّها الأصل فتبنى[2] ، كما تتضمّن أسماء الشّرط إلاّ «أياً» معنى «إن» الشّرطيّة فتبنى[3] .

ويُعلّل إعرابُ «أيّ» بأنّه «تنبيه على الأصل»[4] .

وقد يتضمّن الاسم معنى لم يُوضع له حرفٌ مثل اسم الإشارة ، و«ما» التّعجبيّة فَيُبنى[5] .

ويعلّل جمهور النّحاة المركّبات المبنيّة مثل الأعداد نحو «خمسة عشر» بأنّ الجزء الثّاني تضمّن معنى حرف العطف بعد أنْ نزل الجزء الأوّل منزلة صدر الكلمة من عجزها[6] .

وذكر ابن يعيش الصّنعاني أنّ الاسم المعدول نحو «حَذام» و«قَطامِ» أصله «حاذمة» . ،«قاطمة» فلمّا عُدل عن صيغته تضمّن معنى الهاء فبُنيَ[7] .

وضابط التّضمين أنّ المتضمّن للحرف لا يجوز ظهور الحرف معه اختياراً . وممّا يُعلّل به البصريّون ، ومن تبعهم بناء المنادى العلَم ، والنّكرة المقصودة بأنّه واقع موقع الضّمير ، والضّمير مبنيّ[8] .

ويعلّلون لبناء اسم «لا» النّافية للجنس النّكرة بعلّتيْن الأولى تضمّن معنى الحرف وهو «مِن» والثانية التّركيب مع «لا»[9] .

---

(١) انظر : ابن مالك- شرح الكافية الشّافية ، ج١ ، ص٢١٧- ٢١٨ .
(٢) انظر : ابن الحاجب- الإيضاح في شرح المفصّل ، ج١ ، ص٤٥٧ .
(٣) انظر : الدينوري- ثمار الصنّاعة ، ص٣٨ .
(٤) ابن القوّاس- شرح ألفيّة ابن معطي ، ج١ ، ص٢٣١ .
(٥) انظر : ابن الأنباريّ- أسرار العربيّة ، ص٥٢ . والعكبريّ- اللباب ، ج٢ ، ص٩٢ .
(٦) انظر : الكيشيّ- الإرشاد ، ص٢٥١ . وابن القوّاس- شرح ألفية ابن معطي ، ج٢ ص١١٠١ .
(٧) انظر : ابن يعيش الصّنعاني- التّهذيب الوسيط في النّحو ، ص٨٧ .
(٨) انظر : الدينوريّ- ثمار الصّناعة ، ص١١٨- ١١٩ . والصّيمري- التّبصرة والتّذكرة ، ج١ ، ص٢٣٨ . والسّيوطيّ- الهمع ، ج٣ ، ص٣٨ .
(٩) انظر : ابن الأنباريّ- أسرار العربيّة ، ص٢٢٣ .

ويُبنى الاسم الموصول إلا «أياً» لافتقاره إلى صلته[1] .

وعلّة بناء الظّرف المبنيّ افتقاره إلى الإضافة ، فلمّا حُرم الإضافة حُرم الإعراب[2] .

وتبنى حروف الهجاء ، وأسماء الأصوات ؛ لأنّها غير متأثّرة بالعوامل ، وغير متصّرفة[3] .

وقد يجتمع في المبنيّ أكثر من علّة ، فالضّمائر بعضُها موضوع وضع الحروف ، وصيغها مختلفة ، وتفتقر إلى دلالة الحال على مقصودها .

ولعلّ الأوْلى أن يُقال إنّ بناء بعض الأسماء علّته «عدم موجب الإعراب فيها ، وذلك أنّ المقتضي لإعراب الأسماء توارد المعاني المختلفة علي صيغة واحدةً [4] والمبنيّات استغنت عن الإعراب بإبانتهاعن المعاني من غير إعراب .

ب-مناسبة الفعل

يعود الفعل المضارع إلى أصله في البناء إذا اتّصلت به نون التوكيد الخفيفة والثّقيلة عند أكثر النّحويّين ؛ لأنّ الفعل المعرب عند لحاقها- النون- يصير شبيهاً بصيغة الأمر[5] . ويُرْجع ضمير جمع المؤنّث- نون النسوة- الفعل المضارع إلى البناء على السّكون ؛ لأنّ الضّمير يردّ الشّيء إلى أصله[6] .

ويبنى اسم الفعل لعلّتين : الأولى عامّة ، والثّانية خاصّة . أمّا العامّة فهي «أنّ أسماء الفعل أسماءٌ لما أصلُه البناء ، وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الأصل كالماضي والأمر أو خرج عنه كالمضارع»[7] .

---

(١) انظر : ابن بابشاذ- شرح المقدّمة المحسبة ، ج١ ، ص١٧٧ والدينوري- ثمار الصناعة ، ص٣٧ . وابن أبي الربيع- البسيط ، ج١ ، ص٢٨١ .

(٢) انظر : ابن يعيش الصّنعاني- التّهذيب الوسيط في النحو ، ص٨٦ . والرّضي الأستراباذي- شرح الرضي على الكافية ، ج٣ ، ص١٦٨ .

(٣) انظر : ابن مالك- شرح الكافية الشّافية ، ج١ ، ص٢١٦ ، ج٣ ، ص١٦٨ .

(٤) الرّضي الأستراباذيّ- شرح الرضيّ على الكافية ، ج٢ ، ص٤٠٢ .

(٥) ابن أبي الرّبيع- البسيط ، ج١ ، ص٢٠٦ .

(٦) انظر : السّيوطي- الأشباه ، ج٢ ، ص٢٠٦ .

(٧) الرضي الأستراباذي- شرح الرضي على الكافية ، ج٣ ، ص٨٣ .

وأمّا الخاصّة فهي أن اسم فعل الأمر يقع موقع فعل الأمر ويتضمّن معناه . وفعل الأمر مبنيّ[1] .

جـ-مناسبة الاسم .

مزية الاسم الإعراب ، والحرف لا يشاركه فيها ألبتة . أمّا الفعل المضارع فهو قرين الاسم في الإعراب[2] ؛ إذ يشبه الاسم النّكرة في عمومه ، فكما ينقل الحرف الاسم النّكرة إلى التّخصيص ينقل الفعل إلى الحاضر ، أو المستقبل ، وتدخل على المضارع لام الابتداء كما تدخل على الاسم ، ويمكن أن يقع في بعض المواضع موقع الاسم كموقع النّعت ، والخبر فيجري على اسم الفاعل في حركاته وسكناته غالباً[3] .

ودليل فرعيّة المضارع أنّه لم يساوِ الاسم في وجوب الإعراب فلا يقبل الجرّ[4] .

وحصر الأُبَّديّ أسباب البناء على الحركة بخمسة هي :[5]

الأوّل : الفرار من التقاء السّاكنين كـ «أين» .

الثاني : كوْن الكلمة عرضة أن يُبدأ بها كـ «لام الابتداء» .

الثّالث : كوْن الكلمة لها أصل في المتمكن كـ «أول» و «قبل» و«المنادى العلم» .

الرّابع : كون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات مثل «الهاء» و«الكاف» .

---

(١) انظر : الحيدرة اليمنيّ- كشف المشكل في النحو ، ج٢ ، ص١٦٨ .

(٢) هناك خلاف في إعراب المضارع أهو أصل أم فرع . انظر : ابن الأنباري- الإنصاف ، ج٢ ، ص٥٤٩- ٥٥٥ .

(٣) انظر : الصّيمريّ- التبصرة والتذكرة ، ج١ ، ص٧٦- ٧٧ . وابن الأنباريّ- أسرار العربيّة ، ص٤٦- ٤٧ . وابن أبي الربيع- الملخص ، ج١ ، ص١١١ .

(٤) انظر : الكيشيّ- الإرشاد ، ص٩٥ .

(٥) الأُبّدي- كتاب الحدود ، ص٨٠ .

والخامس : كوْن ما هي فيه شبيهاً بالمعرب كالفعل الماضي ؛ لأنّه شبيه بالمضارع لوقوعه صفة ، أو صلة ، أو خبراً ، أو حالاً .

وللنّحاة في تخصيص حركة كلّ مبنيّ علّة أو علل تُلْتَمس في مظانّها من كتب النّحو .

فالبناء لمناسبة الحرف أو الفعل . أمّا الإعراب فلمناسبة الفعل المضارع الاسم[1]

تفاعل العلّة النّحويّة مع العلّة الفقهيّة والمنطقيّة.

لعلّ ما ناله النّحو والفقه والمنطق من عناية العلماء- على اختلافهم في الحضارة الإسلاميّة لم ينله أي علم آخر ؛ ذلك أنّه توافر على دراسة هذه العلوم- ولا سيّما النّحو والفقه عدد كبير من العلماء دأبوا على النّظر ، والتّفتيش ، والتّمحيص في موضوعات النحو والفقه حتى أقاموا بنيانهما وحدّدوا معالمهما مستعينين- على تفاوت بينهم -بالمنطق بعد مرحلة النّشأة والتّكوين .

وتبرز في دراسة تفاعل هذه العلوم الثّلاثة قضيّتان : الأولى تاريخ هذا التّفاعل ، والثّانية حدوده .

ومدخل دراسة القضيّتين هنا التّعليل الذي انتظم النّحو ونظريّته[2]

في القضيّة الأولى أطمئنّ إلى ما قاله أستاذي الدّكتور محمد حسن عوّاد في دراسته المستأنية للتّفاعل بَيْن العلوم الشّرعيّة «الفقه وأصوله ، وعلم الحديث ، وعَلم النّحو»[3] إذ قال : «أصول النّحو بدأت بفكرة القياس[4] وهذه الفكرة نشأت في

---

(١) ابن القوّاس- شرح ألفيّة ابن معطي ، ج١ ، ص٣١٣ .

(٢) يمكن عدّ أصول النحو أساليب منهجيّة في نظريّته . فعلّة الشّبه جزء من القياس ، والقياس أصل من أصول النحو

(٣) انظر : الإسنويّ- الكوكب الدّريّ« دراسة المحقّق» ، ص١٣- ١٠٣

(٤) على يد عبد الله بن أبي إسحق المتوفى ١١٧هـ .

أحضان القياس الشّرعيّ ، ثم ترعرعت الفكرتان في أحضان المنطق ، ثمّ دوّنت أصول الفقه كاملة ، وصيغت صياغة منطقية ، وجاءت من بعد ذلك أصول النحو مكتملة[١] ناضجة في إطار منطقي على نحو أصول الفقه تماماً»[٢] .

أمّا القضية الثّانية قضيّة التّفاعل بين العلوم ، ولا سيّما علوم الفقه والنحو والمنطق ، فالأَوْلى الإشارة إلى أنّ العلم يتكوّن من عنصرين أو مستويين غالباً : مجموعة من الأحكام المتعلّقة بموضوعه تضبطه ، وتبيّن الصّواب والخطأ و مجموعة من الضوابط الكلّية تشكّل نظريّته التي تفسّر أحكامه وتعلّلها ، وفلسفته التي توضّح فائدته وأ هميّته .

ويمتاز المستوى الأوّل بأنّه قابل للتّفاعل مع العلوم الأخرى إنْ كان للتفاعل مدخل ، كالاستعانة بأساليب الإقناع في المنطق ، وكاستعانةالفقه ببعض أحكام النّحو ،على حين يمتاز المستوى الثّاني بأنّه مغلق لأنّه يمثّل خصوصيّة العلم . ولهذا فتفاعل أحكام النّحو مع الفقه مثمر في المستوى الأول ، ففي قوْله تعالى : **﴿فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين﴾**[٣] مدخلان لتأثير النحو في الفقه .

الأول : اتّفاق النّحويّين أنّ «إلى» تكون للغاية ، واختلافهم فيما بعدها هل يدخل فيما قبلها أم لا ؛ إذ انبنى عليه اختلاف الفقهاء في دخول المرافق في غسل الأيدي ، والكعبين في غسل الأرجل ،فمن يرى أنّ ما بعد «إلى» داخل فيما قبلها داخل يوجب الغسل في المرافق والكعبين ، ومن لم يرَ ذلك لم يوجبه[٤] .

والثّاني : قراءة بعض القراء[٥] و«أرجلكم» بالجرّ عطفاً على «برؤوسكم» ؛ إذ أجاز بعض الفقهاء مسح الأرجل عملاً بظاهر هذه القراءة ، وردّ بعضهم هذا الرّأي

---

(١) انظر : في تاريخ أصول النحو : حسن الملخ- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، ص١٤- ٦٥ .
(٢) الإسنوي- الكوكب الدّريّ « دراسة المحقّق» ، ص٨٨
(٣) سورة المائدة ، آية (٦) .
(٤) انظر : المالقي- رصف المباني ، ص١٦٧ .
(٥) انظر ابن الجزريّ- النشر ، ج٢ ، ص٢٥٤.

بعدّ جرّ «أرجلكم» على المجاورة وبقاء حكم الأرجل في الوضوء الغسل عملاً بالقراءة الثّانية وهي نصب كلمة «وأرجلكم»[1] .

وقد أفرد الأسنويّ كتاباً مفيداً أداره على تخريج الفروع الفقهيّة على الأحكام النّحويّة سمّاه «الكوكب الدّريّ فيما يتخرج على الأصول النّحويّة من الفروع الفقهيّة» .

أمّا تفاعل نظريّة النّحو مع نظريّة الفقه «أصوله» أو نظريّة المنطق فيغلب على الظّن أنّه غير ممكن وإن اتّفقت الأسماء ، فالقياس في النّحو غير القياس في الفقه ، غير القياس في المنطق ، والعلّة النّحويّة ليست فقهيّة ولا منطقيّة باعتبارها علّة . أمّا أسلوب عرضها وصياغتها فيمكن أنْ يتأثر بالعلّة الفقهيّة ، أو المنطقية .

ولعلّ عدم التّفرقة بين أحكام النّحو ونظريّته سبب اختلاف النّحاة في الاستعانة بالعلوم المختلفة في دراسة النحو ، فالرّمانيّ يرى أنّ الاستعانة بالعلوم المختلفة تكون على «طريق التبع للغرض»[2] ، والبطليوسيّ يرى أنّ «صناعة النّحو ليست من صناعة الجدل وإنْ كانت بين الصّناعتين مُناسبة من بعض الجهات»[3] .

والفرخان يرى أنّه «لا بدّ في العلوم من أن يستعين بعضها ببعض والشّرط أنْ يرد إلي كل منها ما يليق به ويندرجُ تحته»[4] .

إذن ، فدراسة تفاعل العلّة النّحويّة مع العلّة الفقهيّة والمنطقية دراسة في تأثّر العلّة النّحويّة من حيْث أسلوب الصّياغة اللّفظية فقط ، فليس باستطاعة علم المنطق ولا الفقه أن يكونا مرجعين في تقرير ما هو صحيح نحويّاً مما ليس كذلك من الكلام العربي"[5] .

---

(١) انظر القرطبي-تفسيره ، ج٦ ، ص٩٤.
(٢) نقلاً عن المتولي رمضان- شرح كتاب سيبويه « الدّراسة » ، ص١٩٧ .
(٣) البطليوسيّ-إصلاح الخلل ، ص٣٣.
(٤) الفرخان- المستوفى في النحو ، ج٢ ، ص١٥٨ .
(٥) أصل الفكرة لجون ليونز في حديثه عن علم المنطق ونحو اللّغة اللاتينيّة . انظر : جون ليونز- مدخل إلى اللّغة واللّسانيات ، ترجمة حمزة بن قبلان المزيني ، ص٢٠٣ .

تفاعل التّعليل النّحوي مع التّعليل الفقهيّ

لم يكن النّحاة بعيدين عن الفقهاء ، وهم يضعون للفقه أصولاً يستعينون بها في بحث مسائل الفقه المختلفة ؛ لهذا كان من المعقول أنْ ينظر بعض النّحاة في تجربة الفقهاء النّاجحة في استخلاص أصول الفقه للاستفادة منها في دراسة النّحو ، فتَأثّر الزّجاجيُّ ، وابنُ جنيّ ، وابنُ الأنباري ، والسّيوطيُّ ويحيى المغربيّ بأصول الفقه ، وكان من هدْي هذا التأثّر وضع أصول للنّحو على هدي أصول الفقه لما بينهما من المناسبة ، فكلاهما معقول من منقول[1] .

وتكتفي هذه الدّراسة ببحث تفاعل مسالك العلّة وقوادحها في أصول الفقه مع مسالك العلّة وقوادحها في أصول النّحو لئلاّ تخرج عن مسار التّعليل النّحويّ .

ومسالك العلّة في أصول الفقه : الإجماع ، والنّصّ الصّريح ، والإيماء ، والسّبر والتّقسيم و الإخالة ، والشّبه ، والدّوران ، والطّرد ، وتنقيح المناط ، وإلغاء الفارق[2] ومسالك العلّة في أصول النّحو : الإجماع ، والنّص ، والإيماء ، والسّبر والتّقسيم ، والمناسبة ، والطّرد ، وإلغاء الفارق[3] .

فمسالك العلّة النّحويّة مأخوذة من مسالك العلّة الفقهية وقد درسها الدكتور علي أبو المكارم ، وتوصل إلى أنّها لا تصلح مصدراً من مصادر التعليل إلاّ الطرد ، والسبر والتقسيم ، فهما صالحان لإنتاج التعليل[4] . كما درس الدّكتور مصطفى جمال الدين مسالك العلة النحوية وتوصّل إلى أنّ الشّبه ،[5] والطّرد «الاطّراد» مسلكان معقولان في البحث النّحويّ[6] .

---

(١) انظر : ابن الأنباريّ- النزهة ، ص٧٦ .

(٢) انظر : التّاج السّبكي- جمع الجوامع ، ص١١٢- ١١٤ .

(٣) انظر : السيوطيّ- الاقتراح ، ص٥٨- ٦٣ . ويحيى الشاوي- ارتقاء السّيادة ، ص٧٩- ٨٤

(٤) انظر : علي أبو المكارم- أصول النحو العربي ، ص٢٢٥- ٢٢٩ .

(٥) الشّبه في أصول الفقه الوصفُ الذي لا يعقل مناسبته لحكم الأصل في القياس بالنّظر إليه في ذاته ، وتُظن فيه المناسبة لالتفات الشّارع إليه في بعض المواضع وهو منزلة بين الطرد ، والمناسب ، لم يتّفق الأصوليّون على قبوله .
انظر : الموسوعة الفقهيّة ، مادّة(شبه) ، ج٢٥ ، ص٣٣٤- ٣٣٨ .

(٦) انظر : مصطفى جمال الدين- رأي في أصول النحو ، ص١٢٢- ١٢٤ .

والذي ظهر من تتبع العلّة النحوية في بعض مظانّ النّحو أنّ الطّرد ، والسّبر والتقسيم مسلكان واضحان في أعمال النّحويّين لكنّ المسالك الأخرى غير بارزة وإنْ كنّا لا نعدم مثالاً ، أو بضعة أمثلة على كلّ واحدٍ منها إلا أنّها لا تشكّل ظاهرة .

أمّا الطّرد فهو شرط أساسيّ في العلّة النّحويّة ،«فالحكم إذا ثبت بعلّة ثبت في مواضع وإنْ لم تكن العلّة موجودة طرداً للباب»[1] فقد يعلم الفاعل من المفعول من جهة المعنى من غير أنْ تحذف علامات الفاعليّة والمفعوليّة ؛ لأنّ علّة وجودها الفرق بين الفاعل والمفعول ، وقد ثبتت في بعض المواضع مثل«رأى الطالبَ المعلمُ» فإهمال الإعراب هنا نقض لعلّة وجودها ينجم عنه لبس المعنى ، ولهذا يطّرد جود علامات الإعراب طرداً لعلّة الفرق في باب الفاعل والمفعول مثلاً .

وأمّا السّبر والتّقسيم فمنهج واضح في أعمال النّحويّين يقوم على تقسيم وجوه المسألة إلى الاحتمالات الممكنة ثمّ سبر كلّ وجه أي اختباره ، وقد صرّح به العكبري في إثبات اسميّة «كيف» فقال :«دليل السّبر والتّقسيم أوجب كونها اسماً ، وذلك أن يقال : لا تخلو «كيف» من أن تكون اسماً ، أو فعلاً ،أو حرفاً ، فكونها حَرْفاً باطل ؛ لأنّها تفيد مع الاسم الواحد فائدة تامّة كقولك : كيف زيد؟ والحرف لا تنعقد به بالاسم جملة مفيدة . . . وكونها فعلاً باطل لوجهين : أحدهما أنّها لا تدلّ على حدث وزمان ، ولا على الزّمان وحده . والثّاني أنّ الفعل يليها بلا فصل كقولك : كيف صنعت؟ ولا يكون ذلك في الأفعال إلاّ أنْ يكون في الفعل الأوّل ضمير . . . وإذا بطل القسمان ثبت كونها اسماً»[2] .

وقد علّل ابن الأنباري بناء «مَنْ» وفق منهج السّبر والتّقسيم فقال : فأمّا«مَنْ» فإنّها بُنيت لأنّها لا تخلو إمّا أنْ تكون استفهاميّة أو شرطيّة أو اسماً موصولا ، أو نكرة موصوفة فإن كانت شرْطيّة فقد تضمّنت معنى حرف الشّرط ، وإنْ كانت اسماً

---

(١) العكبريّ- التبيين ، ص٤٠٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ص١٣١ .

موصولاً فقد تنّزلت منزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبنيّ ، وإنْ كانت نكرة موصوفة فقد تنزّلت منزلة الموصولة فبنيت[1] .

ومّا يدلّ على أنّ منهج السّبر والتّقسيم وافد من بيئة الفقهاء أنّه لا يبرز إلا بعد القرن الثالث خاصّة عند النحاة الذين درّسُوا الفقه مثل ابن الأنباري والعكبري[2] .

وقوادح العلّة التي تؤدي إلى إفسادها النّقض ، وتخلّف العكس ، وعدم التّأثير ، والقول بالموجب ، وفساد الاعتبار ، وفساد الوضع ، ومنع العلّة ، والمطالبة بتصحيحها ، والمعارضة[3] وهي جميعاً من قوادح العلّة في أصول الفقه[4] .

وقد اتّفق الدّكتور علي أبو المكارم ، والدّكتور مصطفى جمال الدّين على أنّ قوادح العلّة في أصول النّحو منقولة عن أصول الفقه ولا تناسب النّحو[5] ، ومّا يقوّي ما ذهبا إليه أنّ العلّة النّحويّة اجتهاد بعد ثبوت الحكم وتقريره ، فهي لا تنتج حكماً نحويّاً جديداً بل تقرّر حكماً ثابتاً[6] حتى لو جمعت في تقريره المتناقضات كقياس «لا» النافية للجنس على«إنّ» وهما متناقضان ، وقياس «كم» الخبريّة على«ربّ» وهما متناقضان[7] ؛ لأنّ قوْل النحاة إنّ «الشّيء يحمل على نقيضه» يعني أنّ العلّة وسيلة اقتران بين شيئين لتوضيح حكم أو تقريبه إلى الأذهان .

واختلاف النّحاة في التّعليل ليس قدحاً في عللهم ، إنّماهو مراجحة بينها باعتبارها وسائل ، ومن حقّ كلّ نحويّ أن يبيّن وجهة نظره في الوسيلة الأنجح

(١) ابن الأنباري- أسرار العربيّة ، ص٤٩ . وانظر أمثلة أخرى عند الرماني- شرح كتاب سيبويه ، ج١ ، قسم الصرف ، ص٢٧٧ . وابن بابشاذ- شرح المقدمة المحسبة ، ج١ ، ص١١٨ ، وابن الخشاب- المرتجل ، ص١٨٢ .

(٢) انظر : السّيوطي- البغية ، ج٢ ، ص٣٨ ، ٨٦ .

(٣) انظر : الشاوي-ارتقاء السيادة ، ص٨٤-٩٢ . وابن الأنباري-الإغراب ، ص٥٥-٦٢ .

(٤) انظر : التاج السبكي-جمع الجوامع ، ص١١٤-١١٨ .

(٥) انظر : علي أبو المكارم-أصول التفكير النحوي ، ص٢٣٥ . ومصطفى جمال الدين-رأي في أصول النحو ، ص١٤٧-١٤٨ .

(٦) انظر في الموازنة بين علل النحو وعلل الفقه : محمود أحمد نحلة-أصول النحو العربي ، ص١٦ . وطاهر حمودة-القياس في الدرس اللغوي ، ص١٣٥-١٣٦ .

(٧) انظر : العكبريّ- اللباب ، ج١ ، ص٢٢٦ ، ٣١٤ .

لتحقيق غايات النّحو ؛ لهذا تتراكم العلل النّحويّة ولا تهمل مهما اختلف فيها النّحاة ، لتشكّل تجارب في تفسير النحو يمكن أن تقبل ويمكن أن ترفض .

تأثير المنطق في العلّة النّحويّة.

المنطق من علوم اليونان ، ومع هذا فلا يضير أيّ أمّة أن تستعمله وتتأثّر به[1] ؛ لأنّه في وجه من وجوهه كالطّبّ علم عامّ يصلح للإنسان أيّاً كان جنسه أو دينه ، وقد تأثر به المسلمون في عدّة علوم من أبرزها النّحو .

وتاريخ بدْء هذا التأثّر يصعب تحديده بدقّة ، لكن يغلب على الظّنّ أنّ العلّة النّحويّة في مرحلة النّشأة والتّكوين[2] كانت بعيدة عن التّأثّر بالمنطق ، وفي مرحلة النّضج والاكتمال يصعب إثبات التأثير الواضح للمنطق في كتاب سيبويه ، ومقتضب المبرّد .

أمّا في مرحلة الازدهار مع إطلالة القرن الرابع الهجريّ وبعدها فلا مجال لإنكار تأثير المنطق في النّحو .

فابن خلدون المتوفى سنة ٨٠٨هـ يصف صناعة العربيّة في عصره بقوله :«فأصبحت صناعة العربيّة كأنّها من جملة قوانين المنطق العقليّة أو الجَدَل ، وبعدت عن مناحي اللّسان وملكته ، وأفاد ذلك حملتها في هذه الأمصار -المغرب وإفريقية- وآفاقها البعد عن الملكة بالكليّة وكأنّهم لا ينظرون في كلام العرب[3] .

فالمنطق ليس من المنطلقات التأسيسيّة للنّحو العربيّ شهد بذلك بعض الباحثين غير العرب ؛ إذ قال الدكتور جيرهارد أندرس بعد أن درس علاقة النّحو العربيّ بالمنطق «لقد بحث بعض المستشرقين عن آثار علوم المنطق والنّحو الإغريقيّ والسّريانيّ في النّحو العربيّ فلم يجدوا إلا شيئاً يسيراً من اصطلاح موافق وموازاة مصادفة عرضيّة»[4] .

---

(١) انظر . شعبان عوض- النحو العربي ومناهج التأليف والتّحليل ، ص٢٦٣ .

(٢) انظر : مبحث مرحلة النشأة والتكوين .

(٣) ابن خلدون- المقدّمة ، ص٤٨٢ .

(٤) جيرهارد أندرس- المناظرة بين المنطق الفلسفي والنّحو العربيّ ، ص٣٥٠ .

وقال الدكتور خالدوف عن نظام القواعد في كتاب سيبويه : «إنّ نظام القواعد نفسه مبتكر بشكل كامل تقريباً ومعتمد على تتبّع اللّغة العربيّة وحدها ومصوغ وَفق مقياسها»(١) .

وكان أبو حيان الأندلسي قد قال بعد أن تحدّث في «التّذييل» عن المتباين ، والمترادف ، والمشترك من الألفاظ : «وإنّما أوردْنا الكلام في هذا النّوع لنبيّن أنّ النّحويّين تكلّموا في وضع الألفاظ للمعاني قبل ظهور علم المنطق في الملّة الإسلاميّة ، وتقسيمهم ما قسموا ، وأنّ علم النّحو ليس خاصّاً بعلم الألفاظ بل هو نظر في الألفاظ ، وفي المعاني التي دلّت عليها الألفاظ حالة إفرادها وحالة تركيبها»(٢) .

وفي هذا دحض لحجّة الذين رأوْا أنّ العلّة النّحويّة وليدة العلّة في المنطق اليوناني وبَنوْا على ذلك أنّ النّحو العربيّ ولد متأثّراً بالمنطق اليوناني(٣) .

وقد كانت قضيّة اللّفظ والمعنى المِجذب الذي أدخل النّحو في مجال الأثر المنطقي ؛ إذ أدرك الفارابي أنّ «صناعة المنطق تناسب صناعة النّحو ، ذلك أن نسبة صناعة المنطق إلى العقل والمعقولات «المعاني» كنسبة صناعة النّحو إلى اللسان والألفاظ»(٤) ؛ لأنّ «جلّ نظر المنطقي في المعاني . . . وجلّ نظر النحويّ في الألفاظ . . . وإنْ كان لا يسوغ له الإخلال بالمعاني»(٥) .

---

(١) خالدوف- اللغة العربيّة ، ص٤٩

(٢) أبو حيّان- التذّييل والتكميل ، ج١ ، ص٦٤ .

(٣) انظر : مصطفى نظيف- نقل العلوم إلى اللّغة العربيّة ، ٢٤٨- ٢٤٩ . وإبراهيم مدكور- منطق أرسطو والنّحو العربي ، ص٣٤٠- ٣٤١ . وأوليري- علوم اليونان وسبل انتقالها إلى العرب ، ص١٩٩- ٢٠٠ ، ٢١٧ . ومحمد عيد- أصول النّحو العربي ، ص٨٠- ٨١ ، ١١٦ ، ١٤٥ ، ١٧٦ . وعبد الرّحمن أيوب- دراسات نقديّة ، ص٩- ١٠ ، ٢٨- ٢٩ ، ١٢٥ ، ١٢٧ . وفؤاد حنّا ترزي- في أصول اللّغة والنّحو ، ص١٣١ . وشعبان عوض- النّحو العربيّ ، ص٢٦٨ . ومحمد الكسار- المفتاح لتعريب النّحو ، ص٤٧ ، ٥٢ . وانظر من المنصفين في دراسة هذه المسألة : عبد الرحمن الحاج صالح- النّحو العربي ومنطق أرسطو ، ص٦٧- ٨٦ . وعفيف دمشقية- تجديد النّحو العربيّ ، ص٢٢- ١٤٦ . وطاهر سليمان حمودة- القياس النّحوي ، ص٣١- ٤٣ . وجيرار جهامي- الإشكاليّة اللغويّة ، ص١١٥ .

(٤) الفارابي- إحصاء العلوم ، ص٥٤ .

(٥) أبو حيان التوحيدي- المقابسات ، ص١٢١- ١٢٢ .

«فأحكام المنطق ومعانيه سبيلها في الأغلب والأعمّ سبيل المنطق ومعانيه»[1] .

فكلاهما يُعنى بإثبات حكمه : النّحويُّ يثبت صّحةرفع الفاعل مثلاً ، والمنطقي يثبت صحّة قضيّة جملته ، فيشتركان في التّفكير بطُرق الاستدلال وإن اختلفت ماهيّة الدليل[2] .

واشتهرت في تاريخ النّحو مناظرة بيْن أبي سعيد السّيرافي النّحويّ ومتّى بن يونس المنطقي في علاقة النّحو بالمنطق انتصر فيها السّيرافي ؛ لأنّه بيّن أن النّحو صناعة تجمع بين اللّفظ والمعنى بانسجام[3] .

ويبدو واضحاً أن للمنطق دَوْراً في ترسيخ التّعليل في النّحو العربيّ ؛ لأنّه أعطى للنّحاة وسائل جديدة للنّظر والتّعليل باستعمال المقولات والاصطلاحات الفلسفيّة .

فالكيشي في تعليل أصالة الإعراب يقول : «قبول الاسم لكلّ الإعراب بالذات وامتناعه لبعضه بالعَرَض وما بالذات أقدم»[4] .

فيستخدم مقولتي العَرَض والذات أي «الجوهر» بالمعنى المنطقيّ لأنّ الذّات«ما يقوم بنفسه وهو باطن الشّيء وحقيقتُه ، والعرض التّبدّلات الظّاهرة على سطح الشّيء والذات ثابتة والأعراض متبدّلة»[5] .

فالكيشي يرى أنّ الإعراب حقيقة ثابتة بالاسم ، وأنّ ماطرأ عليها عارض فهو سطحيّ لا يغيّر حقيقة الشّيء .

---

(١) لطفي عبد البديع- التركيب اللغوي ، ص١١ .

(٢) انظر في الفرق بين النحو والمنطق : أبا حيان التوحيدي وابن مسكويه- الهوامل والشوامل ، ص٢٩٤ . ويحيى بن عدي- تبيين الفصل بين صناعتي المنطق الفلسفي والنحو العربي ، ص٣٩- ٥٠ . ومحمود فهمي زيدان- في فلسفة اللغة ، ص١٧٥ . وإبراهيم أحمد عمر -صناعتا المنطق الفلسفي والنحوالعربي : أتنفصلان؟ ص٢٠- ٢٥ .

(٣) انظر : نصّ المناظرة عند أبي حيان التوحيدي ، ج١ ، ص١٠٧ ، ١٢٩ ، وانظر : في تحليلها جيرهارد اندرس- المناظرة بين المنطق الفلسفي والنحو العربيّ ، ص١١٢- ١١٤ . ومحمود فهمي زيدان- في فلسفة اللغة ، ص١٦٥- ١٧١ . وجيرار جهامي- الإشكاليّة اللّغويّة ، ص١٣٠- ١٣٤

(٤) الكيشي- الإرشاد ، ص٤٠٤ . وانظر : كتابه فستراه نحواً عربياً بمصطلحات منطقية فلسفية .

(٥) جميل صليبا- المعجم الفلسفيّ ، ج١ ، ص٥٧٩ .

وهذا التّعليل لا يضيف شيئاً إلى أصل نظريّة الإعراب والبناء ، فالاسم أصل في الإعراب لكنّه وسيلة في إثبات صحّة النّظريّة .

ومن آثار المنطق في التّعليل استعمال المقدّمات الصّوريّة ، ففي استدلال ابن الحاجب على أن الحرف لا يشكّل مع الاسم وحده جملة مفيدة قال : «إذا علمنا أنّ الجملة هي التي تتركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، وعلمنا أنّ وضع الحرف لأنّ لا يسند ويسند إليه عُلم بهاتين المقدّمتين أنّ الحرف والاسم لا ينتظم منهما كلام»[1] .

والصّورة المنطقيّة لكلام ابن الحاجب هي :

المقدمة الكبرى : كل تركيب يتكوّن من مسند ومسند إليه جملة

المقدّمة الصّغرى : الحرف لا يسند ولا يسند إليه

النّتيجة : الاسم والحرف لا يشكّلان جملة .

فابن الحاجب اتّخذ من المنطق الصّوري وسيلة في تعليل امتناع تشكّل الجملة من اسم ، وحرف ، وهذه الوسيلة لم تضف قاعدة جديدة ولكنّها برهنت على صحّتها صوريّاً ، لأنّ المقدّمة الكبرى والمقدّمة الصّغرى والنتيجة معلومة قبل الشّروع في هذا القياس المنطقي[2] .

فالوصول إلى النّتيجة انتقال صوريّ شكليّ في التّفكير من المقدّمة الكبرى إلى الصّغرى بعد التّسليم بصّحة المقدّمتين . فكلّ نتيجة صواب صوري لكن ليس كل مقدّمة صواباً .

---

(١) ابن الحاجب- الإيضاح في شرح المفصّل ، ج١ ، ص٢٥٠ .

(٢) يلاحظ أنّ القياس النحوي أركانه أربعة : أصل ، وفرع ، وعلّة ، وحكم . والقياس المنطقيّ أركانه ثلاثة : مقدّمة كبرى ، ومقدّمة صغرى ، ونتيجة ، أي : أصل ، وفرع ، وحكم ، حيث تحلّ علاقة القياس وهي «الاقتران »أو «الاستثناء» محل العلّة .

انظر في نوعي علاقة القياس المنطقي : الأبهري- إيساغوجي ، ص١٨١- ١٨٢ . وانظر في الفرق بين القياس النحوي والأرسطيّ : أحمد سليمان ياقوت- دراسات نحويّة في خصائص ابن جنّي ، ص٧١- ٨١ .

ويشكّل شرح الرّماني الممزوج بالمنطق ومصطلحاته لكتاب سيبويه تطبيقاً لافتاً للإفادة من المنطق ومصطلحاته في التّعليل النّحويّ ، وقد تناقض موقف الدكتور مازن المبارك ، والدّكتور المتولّي رمضان أحمد الدّميري من اصطناع الرّماني للمنطق في شرحه الكتابَ ، فقال الدكتور مازن المبارك : «والمعروف أنّ من شأن المنطق أنْ يزيدَ الأمرَ وضوحاً ، ونحنُ لا نخالف الحقّ إذا قلْنا إنّ بعض نصوص الشّرح كانت أكثر تعقيداً من الكتاب نفسه»[1] ووصف أسلوب عَرْض الرّماني النّحو فقال : «وأمّا أسلوب العَرْض أو طريقته ، وهو الجديد عند الرّماني فأسلوب معقّد يحتاج لإدراكه إلى جهد عقليّ مركّز»[2] وقال في مَوْضع آخر : «وهو إذا تميّز بشيء فإنّما يتميّز بأسلوبه المعقّد»[3] . وقال الدّكتور الدّميري عن اصطناع الرّمّاني للمنطق «كان بحقّ وسيلة إيضاح واستيعاب معاً»[4] وفي موضع آخر «أوغل الرّماني في المنطق إلى مدىً بعيد في شرحه ، ولكن مع هذا فقد كان المنطق فيه وسيلة إيضاح وتقريب للمادّة النّحويّة على عكس ما أشيع عنه»[5] .

ولعلّ رأي الدكتور الدّميري أقرب للصّواب ، فأسلوب الرّمانيّ المنطقي كما يبدو فيما صدر من شرحه وسيلة تقريب وإيضاح لا تعقيد وغموض ، ولكنّه لا يناسب المبتدئين في دراسة النّحو ؛ لأنّ شَرْح الرّماني محاورات عميقة في النحو ؛ إذ يمهّد لكل باب بمجموعة من الأسئلة ثمّ يشرح الباب بالإجابة عنها ، وهي في جملتها أسئلة مُتسلسلة مبنية على بعضها بعضاً .

ويرى بعض الباحثين أنّ المنطق أساء للنّحو العربيّ وحوّله إلى فلسفة لغويّة غامضة بعيدة عن حقيقة النّحو ، ولا سيما في مراحله المتأخرة أي في مرحلة الاستقرار . وهو رأي غير مدفوع بالجملة[6] .

---

(١) مازن المبارك- الرماني النحوي ، ص٢٣٦ .
(٢) المرجع نفسه ، ص٣٤٠ .
(٣) مازن المبارك- الرماني النحوي ، ص٣٤١ .
(٤) المتولي رمضان- شرح كتاب سيبويه « الدّراسة » ص٢١٣ .
(٥) المرجع نفسه ، ص٢٥١ .
(٦) انظر : يوسف حمادي- النّحو في إطاره الصّحيح ، ص٣٦ . وعبد الوارث مبروك- في إصلاح النحو العربيّ ، ص٣٢ . وعبد الكريم مجاهد- من ثغرات الدرس النحوي عند العرب ، ص٣٦ .

وليس الإنصاف في مهاجمة استعمال النّحاة للمنطق ، ولا في الدّفاع عنهم ، بل الإنصاف في الاتّفاق على أن المنطق وسيلة« فليس هناك مانع من الفلسفة النّحويّة وسيلة لتنظيم الفكر وترتيب العَرْض ، وتوضيح القاعدة ، وإبراز الثّمار التي تمخّضت عنها القاعدة . . .أمّا إذا خرجت عن هذه الأصول في الاستعمال إلى الغلوّ ، والجدل ، وتعليل التّعليل ، والاتّساع في القياس ممّا يؤدّي بالقارئ إلى التّعقيد وإرهاق الذّهن فهذا هو المنهج الفلسفيّ المنبوذ»[1] .

(١) فؤاد علي– فلسفة عبد القاهر الجرجاني ، ص١٠٢ .

الفصل الثالث

الفصل الثالث
الفصل الثالث
الفصل الثالث
الفصل الثالث
الفصل الثالث
الفصل الثالث

التعليل النحويّ: آثاره وموقف المحدثين منه

آثار التعليل في النّحو العربيّ:

دراسة آثار التعليل في النحو العربيّ مدخلٌ من مداخل تقييم الدرس النحويّ في عمومه ، فرفْض التعليل ومهاجمته والانتقاص منه كليّةً رفضٌ للنحو العربيّ الذي وُلِد معلّلاً . وقبوله كما هو من غير إجالة النظر فيه تمحيصاً وتدبّراً موقفٌ فيه شيء من التجميد للنحو العربيّ . فالتعليل له إيجابيات ، وعليه سلبيات وهما لا ينفصلان تقريباً ، فكأنّ للأثر الواحد وجهين متناقضين ، كظاهرة الخلاف النحويّ التي أغنت النحو في وجه من وجوهها باجتهادات متباينة تعلله ، وتفسره ، وكانت سبباً من أسباب الشكوى من النحو في وجه آخر .

أ- تفسير النظام النّحويّ :

لو كان النحو مجموعة من الأبواب النحويّة ، لكلّ باب منها أحكامه الخاصّة به ، لا تعليل يفسِّر أحكامه ، ويربط بين أبوابه ، فهل يكون نحواً؟!

يغلب على الظنّ أنّ الإجابة ستكون بالنفي ، لأنّ أبواب النحو كأعضاء جسم الإنسان ، لكل باب وظيفته ، كما أنّ لكلّ عضو في جسم الإنسان وظيفته ، ولكلّ وظيفة قيود تحدِّد عملها ، ولا تؤدَى هذه الوظائف إلاّ بوجود روابط كليّة تجمع الأعضاء ، كاتّصالها ، وجريان الدم فيها . وكذلك النحو ، تلتقي أبوابه على نحو مخصوص ؛ لتشكّل اللغة التي تنشدّ إلى بعضها بعضاً بروابط مختلفة .

تبيّن النحاة منذ ولادة النحو أنّ العرب اعتادوا على رفع الفاعل والمبتدأ ، ونصب المفعول والحال ، وجرّ المضاف إليه ، وهذه العادة كانت على سبيل التلازُم ، فربطوا بين المتشابهات ، مثل المرفوعات كالفاعل ونائبه ، والمبتدأ وخبره ، وقاسوا بعضها على بعض ، فقاسوا الفاعل على المبتدأ ، كما قاسوا المبتدأ على الفاعل [1] فجاء التعليل في مجمله تفسيراً شكليّاً لما هو في كلام العرب عادة .

---

(١) انظر : ابن الأنباري- أسرار العربيّة ، ص٥٦ ، ٦١ .

وربط النحاة بين كل المجموعات بملاحظة تغيّر أواخر الكلمات المعربة واصطلحوا على تفسير هذا التغيّر في إطار نظرية شاملة، منها نظريّة العامل .

فالتعليل النحويّ اقتران حوّلَ ما هو عادة في كلام العرب إلى علّة ومعلول تفسيراً لهذه العادة[1]، لأنه إذا كانت «أمامنا ظاهرة معينة تحدث في حالات مختلفة، نبحث في تلك الحالات، ونحلّل عناصرها وظروفها، فإذا ما وصلنا إلى أنّ في هذه الحالات عاملاً مشتركاً بينها أي أنّ هذه الحالات المتعددة المختلفة تتفق في أمر واحد فقط، وكان هذا الأمر الواحد يتّصل تلازميًا بالظاهرة استنتجنا أنّ هذه الظاهرة علّةٌ، أو معلولٌ لهذا الأمر المشترك»[2] .

فالتعليل اقتران تفسيريّ، لأنّه يفسّر أحكام النحو، كلّ حكم على حِدَة، ثمّ يجمع تفسيرات الأحكام في تفسير من مستوى آخر، فحكم اسم «إنّ» النصب، وهذا الحكم يمكن تفسيره بقياس اسم إنّ على المفعول به . وحكم الفاعل الرفع، وهذا الحكم يمكن تفسيره بقياس الفاعل على المبتدأ . وحكم المضاف إليه الجرّ، وهذا الحكم يمكن تفسيره بقياس المضاف إليه على الاسم المجرور بحرف الجرّ، ثمّ تجتمع هذه التفسيرات الثلاثةُ النصبُ والرفعُ والجرُّ في تفسير واحد هو العمل .

وهكذا، فإنّ التعليل يقدّم تفسيرات كليّة للظاهرة النحويّة في إطار النحو، مثل أمن اللبس، والتناظر، والتخفيف، وفي إطار نظريّة النحو مثل العمل، والإعرَاب، والبناء، والتعليل إذ يقدّم تفسيراً للنظام النحويّ، إنّما ينتقل من الجزئيّ إلى الكليّ، «فيطرد القواعد عن طريق ربطها بعضها ببعض»[3] فتفسير المنادى العلم

---

(١) مبدأ تحويل العادة إلى علة ومعلول متأصّل في فكر العلماء المسلمين، يتفقون على ضرورة الأخذ به، ويختلفون في تفسيره، بين كون العلة مؤثرة بذاتها أو بصفتها، فعادة النار الحرق، وهذا متفق عليه، لكن الخلاف: هل الحرق من جوهر النار أم صفة زائدة عليها يمكن أن تُسلب منها . وفي النحو: العادةُ ربط ظاهريّ بأثر اعتباريّ .

انظر: الغزاليّ- تهافت الفلاسفة، ص١٨٩ . وعلي النشار- مناهج البحث، ص٩٣- ٩٤ ورفيق العجم- أثر الخصوصية العربيّة، ص٧٥- ٧٧ .

(٢) علي النشار- مناهج البحث، ص٩٥ .

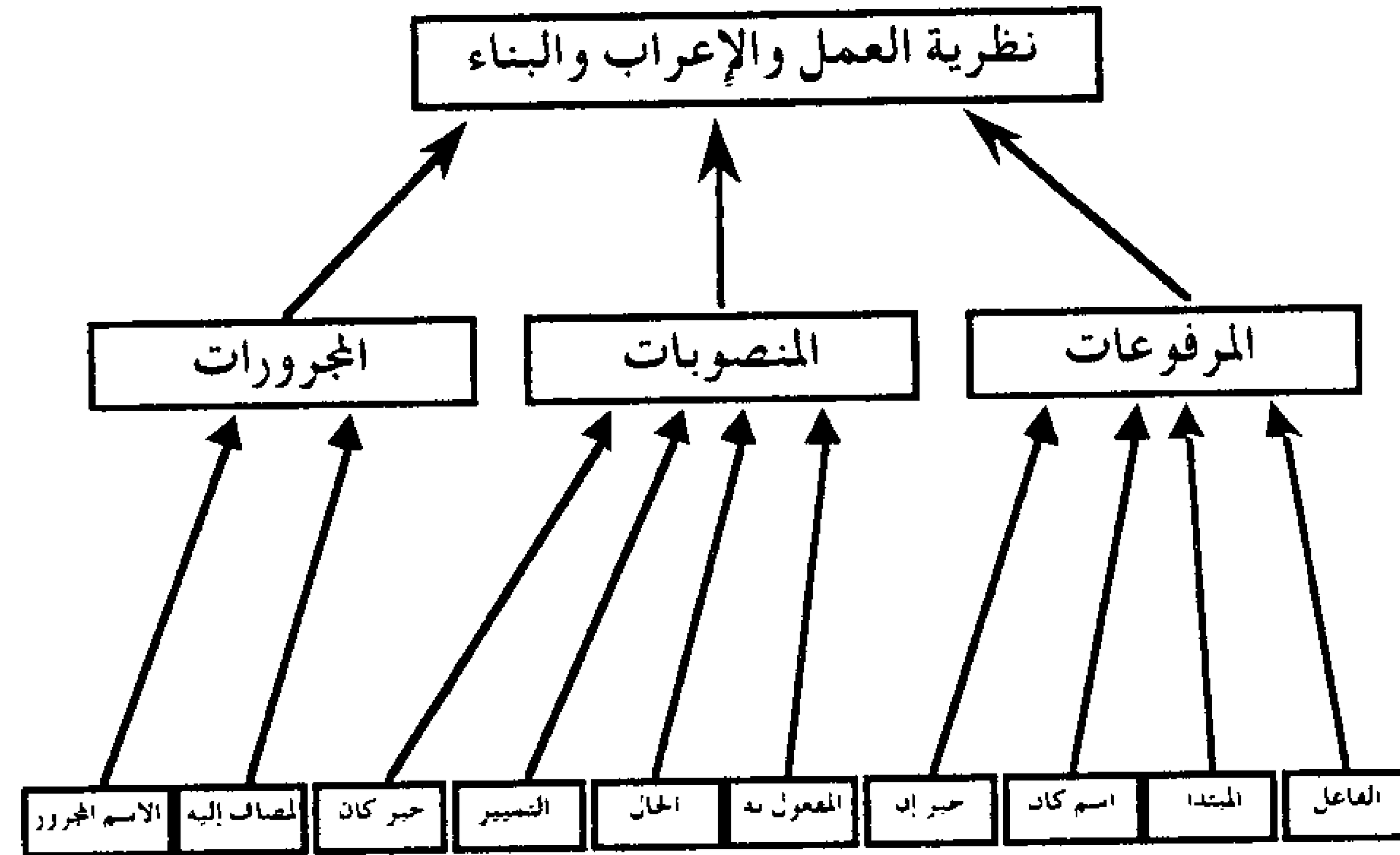
(٣) علي أبو المكارم- أصول التفكير النحويّ، ص٩٠ .

بالبناء دليل على أنّ أشكال المنادى كلّها تخضع لقانون واحد هو «النصب» ، ويجيز التعليل في انتقاله من النظر الجزئي إلى الكليّ الأحكام[1] ، «فيجوز لك أن تقول : العرب ترفع كلّ فاعل ، وإن كنت إنّما سمعت الرفع في بعض الفاعلين»[2]

ففي جملة «جاء زيدٌ» كلمة «زيد» مرفوعة ، والرفع علته الفاعليّة ، وعلّة رفع الفاعل حمله على المبتدأ ، وعلة رفع الفاعل والمبتدأ أنّهما معمولان ، والمعمول إن كان مسنداً إليه فهو مرفوع ، فهنا انتقال في التعليل بين ثلاثة مستويات : المستوى الأوّل علّته الموقع النحويّ للكلمة وفق التقسيم النحوي كالفاعل ، أو المبتدأ ، أو الحال ، أو التمييز ، أو البدل ، أو . . . إلخ ، وهو يقتصر على تحديد الوظيفة وتقرير الحكم النحويّ .

والمستوى الثاني علّته الاقتران بين بابين أو أكثر كالفاعل ، والمبتدأ ، وقد يتأثّر بملابسات السياق ودواعي التخفيف .

أمّا المستوى الثالث فيجمع العلل السابقة بعلة كبرى تُسْتَخْلَص من العلل السابقة . وهذه المستويات ثلاثُ مراتبَ في الانطباق الشكليّ على أنماط الكلام ، فالمستوى الأوّل وصفيّ تقريباً ، والثاني معياريِ تقريباً ، والثالث عقليّ ذهنيّ ، وهذه المستويات تكاد تكون أقسام النحو وفق التعليل كما يلي :



(١) علي أبو المكارم – أصول التفكير النحوي ، ص٩٠ .
(٢) ابن عصفور– شرح الزجّاجيّ ، ج١ ، ص٤٣٤ .

والموقع النحويّ في المستوى الأوّل يعدّ علّة كليّة بالنظر إلى صوره في الاستعمال فالفاعل يمكن أن يكون اسماً متمكنا نحو «زيد» ، أو اسماً منقوصاً معرّفاً نحو : «القاضي» ، أو اسماً منقوصاً نكرة نحو : «قاض» ، أو اسماً مقصوراً نحو :«مصطفى» ، أو مصدراً مؤولاً نحو : يسرّني«أن أراك» ، أو اسماً مبنيّاً نحو : «الذي» ، أو ضميراً متصلاً نحو : «كتبْتُ» ، أو ضميراً مستتراً نحو : زيد حضرَ . وهذه الصور كلّها موقعها الفاعل فحكمها الرفع . ولردّ بعض الصور إلى هذا الحكم يلجأ النحاة إلى التعليل ، وهكذا فالتعليل سلسلة تفسيرات تبدأ بالموقع وتنتهي بالنظريّة النحويّة .

ويُعنى التعليل النحويّ بتفسير الصواب النحويّ غالباً ، فجملة «زيدٌ النائمُ يتكلمُ أخضرَ الخطوات» صحيحة نحويّاً ، لكنها في الحقيقة خطأ لا معنى لها في الدلالة ، أي أنّ التعليل النحويّ خاصّ بالنحو ، وليس شاملاً لفروع اللغة المختلفة .

وما كان للنحاة أن يأخذوا أنفسهم بتعليل وجوه الظاهرة اللغويّة كلّها ، فلا يشترط في التعليل أن يقدّم تفسيراً لكل تركيب في النظام النحويّ ، فقد يكون في النحو ظواهرُ يصعب تعليلها في إطار نظرية النحو العربيّ التي أساسها العامل ، من ذلك أنّ النحاة يختلفون في علّة إعراب الأسماء الخمسة بالحروف نيابة عن الحركات على أكثر من سبعة مذاهب[1] ، وذكر ابن الخبّاز «أنّ من النحويّين من سكت عن تعليلها ، لأنّهم قلّما يعللون الشاذّ ، وأكثرهم عللوها»[2] بعلّة«التوطئة للتثنية والجمع»[3] ، وذكر الكيشيّ أنّ التوطئة تخصيص ، وعلّة التخصيص «خطورها بال الواضع»[4] .

ولعلّ الأَوْلى السكوت عن تعليلها وفق مذاهب النحاة لأنّ باب تعليلها قد يكون المنهج التاريخيّ لا التمسك بأصل الوضع النظريّ المجرّد الذي لا يعترف بالأصل الأحاديّ نحو : «ف» بمعنى فم ، ولا بالأصل الثنائيّ نحو : أبٌ ، وأخ[5] .

---

(١) انظر : العكبريّ- اللباب ، ج١ ، ص٩٠- ٩٥ .

(٢) ابن الخبّاز- الغرّة المخفيّة ، ج١ ، ص١٠٩ .

(٣) انظر : الصيمري- التبصرة والتذكرة ، ج١ ، ص٨٤ . وابن يعيش- شرح المفصّل ، ج١ ، ص٥٢ .

(٤) الكيشي- الإرشاد ، ص٨٠ .

(٥) انظر : نهاد الموسى- في التطوّر النحويّ ، ص١١- ١٤ .

ودفعت رغبةُ النحاة في تعميم التعليل إلى تعليل اختصاص المضارع بالزوائد الأربع في أوّله ، مع أنّه «ليس بين الألفاظ والمعاني مناسبة»[1] في أصل الاستعمال ، فلا يمكن معرفة علة تسمية الشمس شمساً ، لأنّ ما جاء على أصله لا يُسأل عن سبب وضعه ، وأصل وضع الفعل المضارع البدء بأحد الزوائد الأربعة ، فالبحث في علّة تخصيصها ، فيه تكلّف ، وقد نسب العكبريّ إلى بعض المحققّين من النحاة- ولم يسمِّهم- قولهم إنّ «ذلك لا يُعلَّل لأنّه من وضع اللغة»[2] ، ولا سيّما أنّه يحتاج إلى سند تاريخيّ ، لكنّ بعض النحاة في سعيهم إلى تعليل كل مسألةٍ في النحو كبيرةٍ أو صغيرة جاؤوا بعلل- في هذه المسألة- شديدة التعسّف كثيرة التكلّف كالذهاب إلى أنّ همزة المضارعة اختصارمن الضمير المنفصل«أنا» ، والياء الدالة على الغائب اختصار من الضمير «أنت» بعد قلب التاء ياءً؟! والتاء الدالة على المخاطب اختصار من الضمير «أنت» ، وثبتت لإزالة اللبس بين الغائب والمخاطب ، والنون اختصار من الضمير «نحن»[3] .

وقيل : إنّ همزة المضارعة علتها أنّها أوّل الحروف مخرجاً ، فخصّت بالمتكلم لصدور الكلام عنه أولاً ، وعلّة النون أنّها للجماعة ، لأنّها ذات مخرجين ، فتخرج من الخيشوم إذا سكنت ، ومن طرف اللسان إذا تحرّكت ، وذلك يدلّ على قوّتها ، فجُعلت دليلاً على الكثرة أو التعظيم ، وقيل إنّ علّة التاء أنّها للخطاب في ضربْتَ ، وللتأنيث في ضربَتْ ، وقيل إنّ الياء للغائب لأنّها خفيّة ، تناسب حاله[4] .

فهذه العلل تدلّ على تقصّد التعليل حتى لو كان فيه شيء من الخيال ، ولا يترتّب عليه أيُّ حكْم عمليّ ؛ لهذا الأَوْلَى قِسمة النظام النحويّ إلى قائمتين :

الأولى قائمة مفتوحة للتعليل النحويّ وفق مناهج النحاة القدماء ، وتشمل

---

(١) العكبريّ- المصباح في شرح الإيضاح ، ج٢ ، ص٩٨ .
(٢) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٩٨ .
(٣) انظر : السهيليّ- نتائج الفكر ، ص١١٧- ١١٩ .
(٤) انظر : العكبريّ- المصباح في شرح الإيضاح ، ج٢ ، ص٩٨- ٩٩ .

معظم النظام النحويّ ، كالعوامل والمعمولات .

والأخرى قائمة مغلقة لا تُعلّل مثل تعليل اختصاص الضمائر بما اختُصّت به من الأوضاع والمباني ، وتعليل ابتداء المضارع بالزوائد ونحوها ، وإنْ عُلّل شيء منها فالأولى أن يُستعان فيه بالمناهج الحديثة مثل المنهج التاريخيّ المقارن .

ب- ترسيخ المعياريّة .

تقوم المعياريّة على تقرير ما يجب أن يكون ، ومنع ما لا يجب أنْ يكون ، وإجازة وجهين أو أكثر ، إنْ كان ممكناً ، فأحكامها ثلاثة : الوجوب ، والمنع ، والجواز ، وهدفها ضبط ما ينتجه المتكلّم أو الكاتب من ألفاظ أو جمل ضمن أحكامها ؛ لأنّ دلالة الحكم ، من علّته . فمن أحكام كلمة «زيد» في جملة «قرأ زيدٌ الكتابَ» وجوب الرّفع ، وجواز التأخّر عن المفعول ، ومنع التّقدّم على الفعل لأنّه فاعل .

والنّحو العربيّ في معظمه معياريّ ، حتى إنّ ابن يعيش الصّنعاني بنى جُلّ كتابه «التّهذيب الوسيط في النّحو» على الأحكام المعياريّة الثّلاثة ، وجعل منها مدار الأبواب النّحويّة والصّرفيّة ؛ فكان يقول : «وأمّا أحكام المفعول معه فهي في واجب ، وجائز ، وممتنع»[1] و« وأما الأحكام أحكام الاستثناء فهي في واجب وجائز ، وممتنع»[2] و«وأمّا أحكام القسم فهي واجب وجائز وممتنع»[3] .

وعقّب الدكتور تمّام حسّان على قوْل النّحاة يجب كذا» بقوله : «ولسْتُ أظنّ عبارة أوغل في باب المعياريّة من قوْلك «يجب كذا» ؛ لأنّ دلالتها أنّ ما خالف الواجب فقد أخطأ ، وقد كان خطؤه لعدم تمسّكه بالمعيار الواجب الذي قنّنه واضع العلة الموجبة»[4] .

والمعيار يرتبط بـ« الصّوْغ القياسي» Analogic Creation فعلّته وظيفيّة

---

(١) ابن يعيش الصّنعاني- التّهذيب الوسيط في النّحو ، ص١٨٣ .
(٢) المصدر نفسه ، ص٢٠٣ .
(٣) المصدر نفسه ، ص٢٨٦ ، وانظر : ٢٨٩ ، ٣٣٣ ، ٣٧٢ .
(٤) تمام حسّان- اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة ، ص٥٠ .

وليست نظريّة أو بعيدة عن الاستعمال ، فكذا فاعل لأنّه مرفوع ، وكذا مرفوع لأنّه فاعل ، ولا يجوز أن يعلّل بأبعد من هذا في المعيار ؛ لئلاّ تخرج العلّة من علّة معياريّة تؤدّي وظيفة عمليّة إلى علّة غير عمليّة ؛ إذ العلل غير المعياريّة مستوى آخر من مستويات النّحو لا يهدف إلى ضبط الاستعمال ، بل يبحث في تفسير الاستعمال المضبوط ؛ لأنّ العلل المعياريّة تعليميّة .

وقدْ عدّ الدّكتور محمد صلاح الدين مصطفى المعياريّة من آثار التّعليل السّلبية فقال : «يمكن أن نعدّ من الآثار السّلبيّة للتّعليل أنّه مبنيّ على المعيار القياسيّ فما خالف المعيار احتاج للعلّة التي تبيّن اتّساقه مع المعيار ، ولكن السُّؤال هل كلّ معيار نحويّ معيار صحيح؟»[1] .

البحث في المعيار ذاته هل هو صحيح أم غير صحيح يستلزم النّظر فيما بني عليه المعيار ، وهو أمر آخر ، مع التّسليم بأنّ المعيار قد لا يكون صحيحاً وَفق مقياس ما من حيث التّفسير ، أمّا ما ينتجه من ألفاظ ، وجمل فهو موافق لكلام العرب ، من ذلك أنّ كلمة «زيد» إذا وقعت منادى يجب أن تكون مبنيّة على ما ترفع به أصلاً عند البصريّين فتكون «يا زيدُ» . ويجب أن تكون مرفوعة بالضّمّ عند جمهور الكوفيّين فتكون يا زيدُ[2] . فالمعيار في الحالتين أنتج التّركيب نفسه ، والعلّة اللازمة للمعيار في الحالتين أنّ كلمة «زيد» وقعت منادى .

أمّا البحث في علّة تخصيص حكم المعيار فهو بحث نظريّ تفسيريّ . وتبدو المعياريّة موقفاً ثابتاً من اللّغة عبّر عنه الدّكتور عبد السّلام المسدّي بقوله :«إنّ علم النّحو لمّا كان في جَوْهره معيارياً يؤكّد في ذاته قانون «ما يجب» فإنّه يتضمّن في منعطفاته بالاستتباع الحتميّ(أحيانا) إقراراً بأنّه تقنين مغاير (نسبيّاً) لـ«ما هو كائن» بالفعل أو لما هو صائر بالقوّة»[3] .

(١) محمد صلاح الدين مصطفى- النّحو الوصفي من خلال القرآن الكريم ، ص١٣٠- ١٣١ .
(٢) انظر : ابن الأنباري- الإنصاف ، ج١ ، ص٣٢٥- ٣٣٤ .
(٣) عبد السّلام المسدّي- التّفكير اللساني ، ص٩٣ . وما بين معقّفتين تقييد من الباحث وليس في نصّ الدّكتور المسدّي .

ولهذا فإنّ ما تُنتجه المعياريّة من كلام فصيح يختلف أحياناً عن اللّهجات المستعملة ؛ لأنّ اللّهجات من عصر الاحتجاج إلى هذا الوقت قد طرأ عليها شيء من التّغيّر ، جعلها مخالفةً لبعض المعايير التي تنتج الكلام الفصيح ، لكنّ أمر مخالفة المعياريّة لبعض الصّور اللّهجيّة قديماً ، وحديثاً هيّن يسير أمام ما تحقّقه المعياريّة من تواصل مع التّراث ؛ لأنّها مفتاح أبواب كلّ العصور التّراثيّة من الجاهليّة حتّى العصر الحديث[1] .

والمعياريّة وسيلة ناجحة في تعليم النّحو ، لأنّها مُعلّلة تعليلاً يؤدّي إلى ترسيخها ، ففرقٌ ما بين تعليل رفع «زيد» في جملة «حضر زيد» بأنّه فاعل ، أو بأنّ العرب تكلّمت هكذا أنّ الأوّل يجعل المتكلّم مبدعاً للّغة أي منتجاً العدد غير محدّد من صور المعيار في حين يجعل من الثّاني مقلّداً للمسموع ، ولمّا كان الإنسان لا يستطيع أن يسمع اللّغة كاملة كان بحاجة إلى معيار يجعل ما يقوله بمنزلة ما يسمعه .

ويستدعي طرد المعيار في بعض المواضع التّأويل والتّقدير ؛ لأنّ المعيار ثابت ليس له سوى صورة واحدة غالباً ، فالجمل التي لها محلّ من الإعراب كجملة الخبر ، والحال ، والنّعت تؤوّل بمفرد ؛ لأنّ الأصل في الخبر ، والحال ، والنّعت المفرد ، ولا تتحقّق صورة المفرد إذا جاء جملة إلا بالتّأويل ، فيكون طرد المعيار علّة في التّأويل .

وأمّا التّقدير فينتج عن خَصّ المعيار بأدوات معيّنة كما في تقدير «أن» المخفّفة بعد «لام التّعليل» و «فاء السّببيّة» ، و«لام الجحود» ، وغيرها لاختصاص نصب الفعل المضارع بـ «أنْ» وأخواتها ، ولا يتحقّق هذا المعيار إلا بتقدير «أنْ» في بعض المواضع المخصوصة .

فالمعيار النّحويّ قانون في ضبط الكلام وتعليله ، عُني به النّحاة حتّى إنّهم أفردوا كتباً في معايير النّحو سمّوْها كتب «الحدود» منها«حدود الفاكهي» وشرحه[2] .

---

(١) انظر : إسماعيل عمايرة – منهج تدريس المادّة النحويّة في المراحل الجامعيّة ، ص٤١٨–٤٢٠ . وجعفر عبابنة– مناهج البحث ، ص٤٢٩ .

(٢) الكتاب منشور حقّقه الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميريّ .

والمعياريّة منهج صالح في تقعيد اللّغات التي لا يمكن تغيير قواعدها بسهولة بفعل التّطوّر التّاريخيّ الذي يطرأ على اللّغة ، كاللّغة العربيّة المرتبطة بعنصر ثابت هو «القرآن الكريم» ، لهذا «فالنّحو العربيّ كابح لجموح التّفاعل بيْن المؤسّسة اللّغويّة وناموس الزّمن الطّبيعيّ»[1] ، ومن هنا تنشأ الشّكوى من المعياريّة ، لأنّ معايير النّحو تمثّل مستوى غير متحقّق تحقّقاً كاملاً في الاستعمال اليوميّ ، فتزداد الحاجة إلى التحصّن بالعلل لبيان صحّة المعيار وضرورة التّقيّد به .

جـ- ظاهرة الخلاف النّحويّ :

التّعليل سبب من أسباب ظاهرة الخلاف النّحويّ ؛ لأنّ النّحاة «اختلفوا مدارس كما اختلفوا أفراداً[2] وذلك أنّهم اختلفوا في الاعتلال لما اتفقت العرب عليه ، كما اختلفوا أيضاً فيما اختلفت العرب فيه . وكلّ ذهب« مذهباً وإنْ كان بعضه ضعيفاً»[3] .

وقد رأى أستاذي الدّكتور نهاد الموسى أنّ الخلاف النّحوي «كان في معظمه خلافاً على العلل علل القواعد لا على القواعد في ذاتها[4]» لأنّ دراسة مسائل الخلاف تظهر أنّ النّحاة كانوا يختلفون في مدى تطبيق نظريّة النّحو وأحكامه في موازاة المسموع عن العرب ، ومن أهم مظاهر الخلاف النحوي العائدة إلى التعليل :

أ- تطبيق أصل العمل :

الأصل في العامل أن يقتضيَ معمولاً متأخّراً عنه لأنّ الاقتضاء علّة العمل[5] ولهذا لم يعترف البصريّون* بالخلاف علّة في العمل في الظّرف والمفعول معه ؛ لأنّه

---

(1) عبد السّلام المسدّي- التّفكير اللساني ، ص٩٣ .
(2) إبراهيم بيومي مدكور- منطق أرسطو والنّحو العربي ، ص٣٤٥ .
(3) ابن جنّي- الخصائص ، ج١ ، ص١٦٩ .
(4) نهاد الموسى- رأى في رسم منهاج النحو ، ص١٥ .
(5) انظر مبحث نظرية الاقتضاء .
* استعمال مصطلح البصريّين أوالكوفيّين لا يعني إجماعهم دائماً علي الرأي لأنّه من قبيل التّعميم لا التفصيل .

لا يتقدّم معموله تقدّماً مستقلاً نقلاً ولا عقلاً[1] ولهذا أصرّوا على تقدير عامل معنويّ عند تعذّر تقدير العامل اللّفظيّ كما في تعليل رفع المبتدأ، والفعل المضارع[2].

وقاد مفهوم الاقتضاء البصريّين إلى عدّ الفعل عاملاً في المفعول به[3]؛ لأنّه الأصل في العمل، وعدّ المبتدأ عاملاً في الخبر[4]، وعدّ «إنّ» عاملة في خبرها[5] وعدّ «كان» عاملة في اسمها[6]، وعدّ «ما» الحجازيّة عاملة في خبرها؛ لأنّ ثبات الحكم الإعرابي لا يعني دائماً عدم التّأثر بالمتغيرات، فالكوفيون لم يأخذوا- غالباً- بالمفهوم الذهني لتجدد الحكم الإعرابي عند تأثره بأيّ عامل جديد.

والاختصاص ضرب من الاقتضاء؛ لهذا لم يرتضِ البصريّون «حتّى»[7]، أو «واو العطف» بمعنى المعيّة[8]، أو «الفاء السببيّة»[9]، أو «لام التعليل»[10] أو «لام الجحود» عِللاً تفسر نصب الفعل المضارع بعدها، لأنّها غير مختصّة به، إذ، إذ هي عوض من «أن» المحذوفة التي لا يجوز حذفها من غير عوض؛ لهذا مَنع البصريّون عمل«أن» الخفيفة في الفعل المضارع محذوفة، فأصل عمل ما عمل في الفعل الجزم، وهو عامل ضعيف وعامل نصب المضارع أضعف منه لأنّه خلاف الأصل[11]. وطرداً للعلّة التي ثبتت في بعض المواضع رفض البصريّون عدّ «لولا» مختصّة بالاسم المرفوع بعدها؛ لأنّه مبتدأ، ورفعه ثبت بعلّة الابتداء فلا تزول عنه

(١) انظر: ابن الأنباري- الإنصاف، ج١، ص٢٤٥- ٢٥٠.
(٢) انظر: المصدر نفسه، ج١، ص٤٤- ٥١، ج٢، ص٥٤٩- ٥٥٥.
(٣) انظر: المصدر نفسه، ج١، ص٧٨- ٨١.
(٤) انظر: المصدر نفسه، ج١، ص٤٤- ٥١.
(٥) انظر: المصدر نفسه، ج١، ص١٧٦- ١٨٥.
(٦) انظر: المصدر نفسه، ج١، ص١٦٥- ١٧٢.
(٧) انظر: المصدر نفسه، ج٢، ص٥٩٧- ٦٠٢.
(٨) انظر: المصدر نفسه، ج٢، ص٥٥٥- ٥٥٧.
(٩) انظر: المصدر نفسه، ج٢، ص٥٥٧- ٥٥٩.
(١٠) انظر: المصدر نفسه، ج٢، ص٥٧٥- ٥٧٩.
(١١) انظر: المصدر نفسه، ج٢، ص٥٩٣- ٥٩٥.

إلاّ بمؤثر لفظي مختص[1] كما منعوا تقدّم خبر «ما زال» عليها لأنّ النّفي من أدوات الصّدارة [2] فلا يجوز قياس خبر ما زال على خبر ليس .

ومما انبنى على تطبيق أصل العمل التّقدير ، فالمنادى المبني ، واسم«لا» النّافية المبنيّ في محل نصب ، أمّا المنادى فقد ثبت نصبه عند الإضافة ، أو الشّبه بها ، أو عدم القصد ، فينبغي أن يحملَ المنادى المبني عليه ، ولا سيّما أنّ المنادى مفعول به لفعل محذوف تقديره أدعو ، أو نحوه ، ولا يمكن أنْ يكون مرفوعاً في حال منصوباً في آخر ، أمّا الكوفيّون فقالوا بالأصلين : النّصب والرّفع ، وهو تناقض فيه قَصْر للعلّة ، والأصل طردها[3] .

وأمّا اسم «لا» النّافية للجنس فالخلاف في البنية العميقة للجملة ، فجملة «لا رجل في الدّار» بنيتها العميقة عند الكوفيّين» لا أجد رجلاً في الدّار» فالفعل محذوف تخفيفاً ، والاسم أصله النّصب فبقي على أصله ، وهي فرع«إنّ» الناصبة للاسم ودليل الفرعيّة تحقيق النّصب .

ويحلّل البصريّون الجملة بتقدير «لا من رجل في الدّار» فحذفت «من» وتضمّن الاسم معناها ، وتركّبت مع «لا» فَبُنيت لتضمّن معنى الحرف والتّركيب مع «لا» ، وتتحقّق فرعيّتها على«إنّ» بعدّها في محل نصب مع الاختصاص بالنكرة ، والتّركيب ، وعدم الفصل عن اسمها[4] لحذف التنوين من اسم «لا» النافية ، والمنادى النّكرة ، والمنادى العلم الذي أصله التنوين نحو ، و«زيد» .

ومما يُظهر صرامة جمهور البصريّين في الاستعصام بأصل العمل أنّهم يتّفقون مع بعض الكوفيّين على تقدير محذوف في جملة «في الدّار زيد» لكنّهم يختلفون معهم فيه ، إذ يقدره جمهورهم فعلاً ، لأنّه الأصل في العمل ، ويقدره بعضهم اسم فاعل ، ورجح ابن الأنباري أنّ المحذوف هو الفعل لأنّ اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل[5] .

---

(١) انظر : ابن الأنباري- الإنصاف ، ج٢ ، ص٥٥٩- ٥٦٦ .
(٢) انظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص١٥٥- ١٦٠ .
(٣) انظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص٣٢٣- ٣٣٥ .
(٤) انظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص٣٦٦- ٣٧٠ .
(٥) انظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص٢٤٥- ٢٤٧ .

وقدّر بعض الكوفيّين فعلاً محذوفاً في تعليل رفع الاسم بعد «مذ» و «منذ» في نحو : «ما رأيته مذ يومان» في حين قدّر البصريّون اسماً[1] ، ومذهب الكوفيّين في هذه المسألة منسجم مع القول بأصاله الفعل في العمل . فالنحاة : بصريّون وكوفيّون اتّفقوا على الأخذ بأصل العمل منهجاً في تفسير ظاهر التّغيّر الإعرابيّ في العربيّة لكنّهم اختلفوا في تحديد بعض العوامل والمعمولات وطرد العلّة وتحقيق الاختصاص وتقدير أصل بعض التّراكيب .

ب- تطبيق أصل البناء والإعراب :

الفعل المضارع فرع الاسم في الإعراب عند البصريّين ، أمّا الكوفيّون فيَرْون أنّ إعراب المضارع بالأصالة لأنّه قد تتوارد عليه المعاني كالأسماء ، فالخلاف في هذه المسألة في الأصل لا الفَرْع ، والأولى الأخذ برأي البصريين ؛ لأنّ الأخذ برأي الكوفيّين يستلزم عدّ بناء الفعل المضارع عند اتّصاله بنون التّوكيد أو نون النّسوة فرعاً ، وهم يقرّون أنّ بناء الفعل الماضي أصل ، فلا ينسجم أن يساوي الأصل فرعاً في البناء وهما مشتركان في علّة الفعليّة .

والمعاني الوظيفيّة التي تتوارد على الفعل ثلاثة فقط : الجزم والنّصب والرفع ، أما الاسم فله معانٍ وظيفيّة كثيرة كالمرفوعات نحو المبتدأ ، والفاعل ، ونائبه ، والخبر ، والمنصوبات نحو المفعول به والمفعول معه ، والمفعول المطلق ، والمجرورات كالمجرور بحرف الجرّ ، أو الإضافة ، أو تابع المجرور .

وقد اتّفق النّحاة على القوْل بأصالة الإعراب في الاسم لهذا علّلوا ما جاء مبنيّاً منه . من ذلك أنّهم اختلفوا في علّة بناء كلمة «الآن» ، فقال الزجاج : بُني لتضمّنه معنى الإشارة ، وردّ ، وقال أبو عليّ : بني لتضمّنه لام التّعريف لأنّه استُعْمل معرفة» ، وضعّفه ابن مالك .

وقال المبرّد ، وابن السّراج : بني لأنّه خالف نظائره ؛ إذ هو نكرة في الأصل

---

(١) انظر : ابن الأنباري- الإنصاف ، ج١ ، ص٣٨٢- ٣٩٣

استُعْمِل من أول وصفه باللام ، وكذا قال الزّمخشريّ ورُدّ . . . وقال ابن مالك : بني لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد ، ورُدّ . . . وقال الفرّاء : بني استصحاباً ، ورُدّ ، وقيل إنّه معرب واختاره السّيوطي لأنّه لم يثبت لبنائه علّة معتبرة(١) .

فجمهور النحاة لم يختلفوا في الأصل النّظري لكلمة «الآن» ولكنّهم اختلفوا في تعليل خروجه عن أصله ، لأنّ تعليل خروج ما خرج عن أصله غاية ، وعلّته وسيلة ، والوسيلة تخضع لاجتهاد النّحويّ في حدود ما تعارف عليه النّحاة من قيود وضوابط .

جـ- تعارض المسموع والمعيار :

معايير النّحو العربي بمعنى قواعده تجريد صوريّ للّغة العربيّة يُتيح إنتاج عدد غير محدود من الجمل باستعماله ، فكلّ فاعل يرفع ، وإنْ لم يسمع كلّ فاعل عن العرب ؛ لأنّ رفع الفاعل ثبت عن العرب فيما نظر فيه النّحاة من كلامها .

واللّغة بطبيعتها لا تخضعُ لمنطق الاطّراد المطلق ، فالشّذوذ ظاهرة طبيعيّة فيها خاصّة ؛ إذ كانت القواعد تمثّل لغة ائتلافيّة اجتمعت فيها عدّة لهجات في إطار زمانيّ ، ومكانيّ معين كاللغة العربيّة ؛ لهذا اصطدم النّحاة بنصوص تخرج عن المعيار ، أي بنصوص تخرج عن معيار نصوص أخرى ، وكان هذا التّعارض بين المعيار ، وبعض النّصوص سبباً من أسباب ظاهرة الخلاف ، فالقلّة ، والنّدرة ، والضّرورة ، والشّذوذ ، وتغيّر رواية الشّاهد ، وعدم معرفة قائله ، ومعارضة الكثير المطرّد عللٌ احتجّ بها البصريّون في منع بعض الوجوه التي أجازها الكوفيّون بإجازتهم دخول اللاّم على خبر «لكنّ»(٢) .

ومنها مسألة تقدّم التّمييز على فعله -ما لم يكن محوّلاً- إذ أجازه الكوفيّون ، وبعض البصريّين ، وابن مالك ، وأبو حيّان من المتأخّرين للعلل التّالية(٣) .

---

(١) انظر : ابن الأنباري- الإنصاف ، ج٢ ، ص٥٢٠- ٥٢٤ . والعكبريّ- اللباب ، ج٢ ، ص٨٨- ٨٩ . والسّيوطي- الهمع ، ج٣ ، ص١٨٥- ١٨٦ .

(٢) انظر : ابن الأنباريّ- الانصاف ، ج١ ، ص٢٠٨- ٢١٨ .

(٣) انظر : المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٨٢٨- ٨٣٢ . وأبا حيّان- الارتشاف ، ج٢ ، ص٣٨٦ .

الأولى : معارضة السّماع للمنْع والتّعليل إنما ينبغي أن يُسلك بعد تقرير السّماع[1] .

الثّانية : التّمييز فضلة ، والفضلة قد يُتصرّف بها تقديماً وتأخيراً .

الثّالثة : قياس التّمييز على الحال التي يجوز أن تتقدّم صاحبها .

الرّابعة : ليس كلّ تمييز محوّلاً عن فاعل حتى يمنع .

ووجه معارضة المسموع للمعيار قضية مقياس الصّواب النّحوي ، فهل المقياس ما قالته العرب أيّا كان ، أم المقياس المعيار المستخرج من تتبّع كلام العرب باعتبار الكثير المطّرد غالباً؟

لعلّ الصّواب الاحتكام إلى المعايير النّحويّة لا النّصوص ؛ لأنّ المعايير تؤدّي إلى انسجام في النّظام النّحويّ ؛ إذ تكاد تخلو من التّعارض والتناقض لأنّها تتّصف بالاطّراد والشّمول ، وهي فوق ذلك مبرهنة ، ومعلّلة بالنّقل ، والعقل . أمّا الرّكونُ إلى النّصوص وحدها معياراً في النّحو ففيه تخفيف قد يؤدّي إلى شيء من الفوضى في بناء الكلمات والجمل ، ذلك أنّ الانسان لا يكاد يعدم شاهداً على فاعل منصوب أو مفعول مرفوع كالقول المتداول المعروف «خرقَ الثّوبُ المسمارَ» .

وهناك شواهد ودخول حرف الجرّ على الفعل الماضي[2] ، والجزم بـ «لن»[3] والنّصب بـ «لم»[4] وغيرها من الشّواهد اليتيمة التي تُلبس الخطأ بلباس الصّواب ، وتجعل حجج النّحويّين واهية ضعيفة .

فالبصريّون عامّة كانوا أبعد نظراً من جمهور الكوفيّين في وقوفهم حرّاساً للمعايير النّحويّة ؛ لأنّهم أحسنوا التّوليف ، والانسجام بين أحكام النّحو ، ونظريّته حتّى وصفوا بأنّهم «أهل المنطق»[5] ، ولأنهم اعتنوا بما ينقاس ويطّرد .

---

(١) انظر : الشّواهد الخمسة في ابن مالك- شرح التّسهيل ، ج٢ ، ص٣٨٩- ٣٩٠ .
(٢) انظر : ابن الأنباريّ- الإنصاف ، ج١ ، ص٩٧- ١٢٦ .
(٣) انظر : المراديّ- الجنى الداني ، ص٢٧٢ .
(٤) انظر : المصدر نفسه ، ص٢٦٦- ٢٦٧ .
(٥) دي بور- تاريخ الفلسفة في الإسلام ، ص ٣٨ .

ولهذا شاعت معظم آرائهم وعاشت حتى الآن ، لأنّ بعض اللّغات مثل اللّغة العربيّة كلّما تقدّم بها الزّمن زاد اعتماد أبنائها على المعيار المطّرد في إنتاج الكلمات ، وتأليف الجمل ، فالمعيار يؤدّي إلى تماثل بين ما ينتجه المتكلّم من ألفاظ ، وجمل ، وما أنتجه أجداده . ويتحقّق عمليّاً عندما يقوم المعيار بوظيفة مزدوجة : إنتاج ألفاظ وجمل جديدة وفهم ألفاظ ، وجمل قديمة ممّا يُوجد تواصلاً مع التراث ، ولا سيّما أنّ تراثنا غير قابل للتّحويل من لغة عربيّة قديمة إلى لغة عربيّة حديثة ، ففيه القرآن الكريم وهو النّصّ الثّابت الذي لا يجوز تحويله .

إذن ، فالتّعليل النّحوي من أسباب ظاهرة الخلاف في النّحو وهي ظاهرة معروفة في دراسة اللّغات الطّبيعيّة تبيّن كما قال أستاذي الدكتور نهاد الموسى أنّ الخلاف النّحويّ «كان في معظمه خلافاً على العلل عللِ القواعد لا على القواعد في ذاتها»[1] لأنّها طرائق في التّفكير النّحوي ، ووسائل في التّعامل مع المادّة النّحويّة والنّصوص التي بنيت عليها ، وهي بهذا مستوى متقدّم من مستويات النحو يأتي بعد مستوى الأحكام والأنظار المتّفق عليها .

موقف جمهور النّحاة من التّعليل:

قد لا يوجد نحويّ رفض التعليل جملة وتفصيلاً ؛ إذ دأب النّحاة على الأخذ بالتّعليل النّحوي ، كلٌّ منهم يأخذ منه ما يرتضيه حسب فهمه وإدراكه ، وهم ليسوا سواء في الغوص على علل النّحو ودقائقه ، فمنهم من ينشط للتّعليل ويجعل العلّة النّحويّة ضالّته يلتقطها أنّى وجدها كالخليل ، والمبرّد ، والرّماني ، وابن جنّي ، ومنهم من يأخذ العِلل ويرويها كما هي تقريباً كالسّيوطي ، ومنهم من لا ينشط للتعليل إلا بقدر إقامة الدّليل على صحّة الحكم النّحوي كأبي العبّاس ثعلبٍ[2] ، وابن الطرواة .

وقد يختلف النّحاة في علّة الشّيء ، ويشجر بينهم النّزاع ، ويتبادلون التّعليل وردّه كما في بعض وجوه ظاهرة الخلاف النّحويّ ، ولكنّهم لا يتنازلون عن مبدأ

---

(١) نهاد الموسى- رأي في رسم منهاج النحو ، ص١٥ .
(٢) انظر : القفطيّ- الإنباه ، ج١ ، ص١٧٩ .

التّعليل في النّحو ، فالنّحاة عن بكرة أبيهم معلّلون فلا نحو بلا تعليل ، فأبسط صور بناء كلمة «ضارب» من «ضرب» مثلاً أن تقول : ابنِ لي من «ضرب» على مثال «عابد» فتقول : «ضارب» ، فإن سئلْت عن العلّة قيل : لتحصيل المشاكلة والمشابهة بين« عابد» و «ضارب» .

وقد أدرك النّحاة صدق دعوة الجاحظ إلى عدم شغل قلب الصّبيّ بالنّحو إلا بمقدار تجنّب فاحش اللّحن[1] فألّفوا كتباً نحويّة صغيرة تنأى عن البحث في العِلل والخلاف بين النحاة مثل «الجمل» للزّجاجي ، و «اللّمع» لابن جنّي ، و «الواضح في النّحو» للزّبيدي ، و «قطر الندى» لابن هشام .

ولكنّ بعض النحاة أعاد إلى هذه الكتب المختصرة بعض ما استبعده منها مؤلّفوها ، فإنْ كان «جمل» الزّجاجي مبسّطاً لا يكدّ الذهن بعلله فإن بعض شروحه مثل «البسيط» لابن أبي الرّبيع غاصّ بالعلل بحجّة وجود بعض الاستغلاق في النصّ من حَيْث لغته وأحكامه .

والملاحظ أنّ المختصرات المتأخّرة كـ «جمع الجوامع» للسّيوطي جاءت اختصاراً لمادّة النّحو العربيّ وتكثيفاً لا فرزاً للأحكام التي تؤدّي إلى ضبط الكلام إفراداً وتركيباً ، فالسّيوطي في جمع الجوامع يقول : «المفعول به : اختلف في ناصبه : فالبصريّة : عامل الفاعل . وقيل : الفاعل . وقيل : هما . وقيل كونه مفعولاً . وقيل : ينصب الكل تشبيهاً به ، وسُمع رفعه ، ونَصْب الفاعل ، ورفعهما ونصبهما»[2] ففي هذا المختصر تركيز مقتضب على جوانب باب المفعول كلّها حتّى إنه استوفى الخلاف في العامل في المفعول به . ولم يُضحِّ بشيء حتى الشاذّ كنصب الفاعل ورفع المفعول ، وعندما «كبّر» النصّ لم يضف شيئاً سوى إسناد الآراء لأصحابها والاستشهاد بشواهد تؤيد كل رأي ومناقشته[3] .

---

(١) انظر : الجاحظ- رسائله ، ج٣ ، ص٣٨ .
(٢) انظر : السّيوطي- الهمع ، ج٣ ، ص٧ .
(٣) انظر : المصدر نفسه ، ج٣ ، ص٧- ٩ .

انتقاد العِلل النّحويّة

وقد اتّخذ بعض النّحاة من العلّة أحد مَوْقفين : انتقاد جوانب من النّحو وعلّله ، أو الانتصار للنحو وعلله .

فممّن انتقد العلل النحويّة من غير النحاة ابن سنان الخفاجيّ إذ قال : «فأمّا طريقة التعليل ، فإنّ النظر إذا سُلّط على ما يعلّل النحويون به لم يثبت معه إلاّ الفذّ الفرد ، بل ولا يثبت شيء ألبتة ، ولذلك كان المصيب منهم المحصِّل من يقول : «هكذا قالت العرب» من غير زيادة على ذلك»[1] .

وأبرز النحاة الذين انتقدوا جوانب من النحو وعِلله ابنُ الطراوة ، وابن مضاء ، وأبو حيان الأندلسيّ .

موقف ابن الطّراوة من التّعليل:

عُرِف عن ابن الطّراوة سليمان بن محمد الأندلسيّ المتوفى سنة ٥٢٨ هـ تفرّدُه بآراء خالف فيها جمهور النّحاة [2] ، فقد كان يذهب إلى أنّ المعنى هو الأساس في لسان العرب ، ولا ارتباط بين المعنى وعلامة الإعراب ؛ إذ نقل عنه ابن أبي الرّبيع قوْله : «إذا فهم المعنى فارفع ما شئت وانصب ما شئت»[3] في إشارة إلى تحلّله من بعض قيود نظريّة العامل ، فمفهومه للنّحو أنّه «تسديد الذّهن للتّمييز بين الاستقامة في الكلام والإحالة»[4] . وليس علماً بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، فإذا ماز المرء صحيح الكلام من خطئه ، فقد انتحى سمت العرب في كلامهم ، ولم يحتج إلى معرفة مقاييس العربيّة فاللّغة عنده اتّباع وتقليد ، وليست ابتداعاً وتجديداً وفق مقاييس العربيّة التي وضعها النّحاة ليبتدع المرء بالقياس عليها صيغاً وجملاً لم يسمعْها ، ولكنّها موافقة لما سمع عن العرب .

ودعا ابن الطّراوة إلى التّجافي عن بحث المضارعة الواقعة بين الاسم والفعل

---

(١) ابن سنان الخفاجي- كتاب سر الفصاحة ، ص٤١ .

(٢) انظر : السّيوطي- البغية ، ج١ ، ص٦٠٢ .

(٣) ابن أبي الرّبيع- البسيط ، ج١ ، ص٢٦٢ .

(٤) ابن الطّراوة- رسالة الإفصاح ، ص١٠١ .

المضارع في الحديث عن موجب الإعراب في الفعل المضارع، وقال: «إنّ ما خاض فيه النّحويّون من المضارعة بين أسماء الفاعلين، والأفعال، ووجوب العمل، والإعراب باطل لا وجه له.»[1] وقال في موضع آخر عن المضارعة: «وذلك تسامح لا حقيقة له، ولا متعلّق لصوب فيه، وإنّما إعراب ما أعرب من الأفعال لما أعرب ما أُعْرِب من الأسماء»[2].

فكأنّ ابن الطّراوة ينكر قياس الشّبه في الإعراب والعمل، ويرى أنّ كلّ ظاهرة من ظواهر العربيّة أصل في بابها، فالإعراب أصل في الاسم المعرب، وأصل في الفعل المضارع المعرب، والجرّ أصل في الاسم، والجزم أصل في الفعل المضارع، فقد قال تلميذه السّهيليّ إنّ سؤال النّحويّين «عن امتناع دخول الجزم في الأسماء والخفض في الأفعال سؤال غير لازم عند شيخنا أبي الحسين رحمه الله تعالى... لأنّه لا مدلول له»[3].

ويبدو ميل ابن الطّراوة إلى عدّ كلّ ظاهرة أصلاً في بابها في طعنه على النّحاة في علل المنع من الصّرف؛ إذ قال: «زعموا أنّ وزن الفعل علّة، والتّأنيث والصّفة، وهذه «أرملة» مصروفة وقد اجتمع فيها ثلاث عِلل ممّا يمنع الصرف، وزعموا أنّ التّعريف علّة؛ لأنّ المعرفة بعد النّكرة قد صار ثانياً من هذه الجهة، ولم يحتجّوا من التعريف إلا بالاسم العلم، وقد بيّنّا وبيّنوا أنّ تعريفه قبل تنكيره فلا يصير ثانياً من هذه الجهة»[4].

واللاّفت عند ابن الطّراوة أنّه شَرْح كلام سيبويه شرْحاً مغايراً لما تعارف النّحاة عليه، وجعله منسجماً مع طعنه عليهم، فقد أنكر العلاقة بين الزّمان، والفعل، وذهب إلى أنّ للحدث «الفعل» ثلاثة أحوال: عدمان، ووجود، و«أمس»، و«غد»، و «اليوم» منجرّة مع هذه الأحوال الثّلاثة انجرار الشّكل والصّورة، فقوْل سيبويه:

---

(١) ابن الطراوة – رسالة الإفصاح، ص٤٩.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٧، ٤٩، ٩٨.

(٣) السّهيلي– نتائج الفكر، ص٩١.

(٤) ابن الطّراوة– رسالة الإفصاح، ص٩٧.

«فالأسماء المحدّث عنها والأمثلة دليلة على ما مضى ، وما لم يمضِ من المحدَّث به عن الأسماء وهو الذّهاب والجلوس والضّرب ، وليست الأمثلة بالأحداث ولا ما يكون منه الأحداث ، وهي الأسماء»[1] «جلاء واضح وبيان قاطع على أنّ هذه الأمثلة إنّما اختلفت صيغها لاختلاف أحوال المحدّث في وجوده وعدمه»[2] .

وقال ابن الطّراوة إنّ سيبويه «أشار إلى غير ما ذهب النّحاة إليه»[3] في تعليل الممنوع من الصّرف ، وأحال على كتاب مفقود من كتبه[4] اسمه «المقدّمات إلى علم الكتاب وشرح المشكلات على توالي الأبواب»[5] .

ويترجّح في الظّن أنّ آراء ابن الطّراوة لو وصلت إلينا كاملة لكانت دليلاً على ثورته على جوانب من نظريّة العامل والقياس وعلى دعوته إلى تخليص النّحو ممّا علق به من آثار المنطق ، فهو «كما علمه النّحاة كثير الخلاف لما عليه النّحويّون ، وقد صنّف كتباً في الرّدّ على سيبويه ، وعلى الفارسي ، وعلى الزّجّاجي ، وردّ النّاس عليه ، ورَمَوْه عن قوْس واحدة»[6] .

وقد عدّ السّيوطي الآراء التي خالف بها السّهيلي جمهور النّحاة أثراً سرى إليه من شيخه ابن الطّراوة ؛ إذ كان السّهيليّ شاذّ المنازع في النّحو ، وإن كان غير مدفوع عن ذكاء ، وفطنة ، ومعرفة[7] فقد اشترط في العلّة النّحويّة الطّرْد ، والعكْس فقال :«العلّة الصّحيحة هي المطّردة المنعكسة التي يوجد الحكم بوجودها ، ويفقد بفقدانها كما تقول : «الإسكار في الخمر علّة التّحريم ، فهو تعليل صحيح ، لأنّ الحكم هو التّحريم ، يوجد بوجود السّكر ، ويُعدم بعدمه ، وكذلك سائر العِلل الفقهيّة

---

(١) يبدو أنّ ابن الطراوة لم يلتزم نصّ سيبويه واكتفى بالمعنى ، إلاّ أنْ تكون نسخة الكتاب عنده تخالف المطبوع . انظر سيبويه– الكتاب ، ج١ ، ص١٢ .

(٢) ابن الطّراوة– رسالة الإفصاح ، ص٢١– ٢٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٩٧ .

(٤) انظر : محمد البنا– أبو الحسين بن الطراوة ، ص٤٦– ٥٠ .

(٥) انظر : ابن الطّراوة– رسالة الإفصاح ، ص١٨ .

(٦) السّيوطي– الأشباه ، ج٥ ، ص٢٤ .

(٧) المصدر نفسه ، ج٥ ، ص٢٤ .

الصّحيحة، والعلل العقليّة في مذاهب القائلين بها . . . ومن علل النّحو ما يطّرد وينعكس فيُتيقن صحّتُها كالإضافة، فإنّها علّة للخفض يوجد بوجودها ويعدم بعدمها»[1] .

وقد تابع السّهيليّ شيخه ابن الطّراوة في ردّ علل المنع من الصّرف، فوصفها بعدم الاطّراد والانعكاس وفيها ضروب من التّحكمّ والتّناقض[2] ، وذهب إلى أنّ المانع من الصّرف «الاستغناء عن التّنوين الذي هو علامة للانفصال، والإشعار بأنّ الاسم غير مضاف إلى ما بعده ولا متصل به»[3] .

وتأثير ابن الطّراوة في السّهيليّ يسير فهو صاحب اختراعات، واستنباطات[4] في النّحو يأخذ بالعامل، وبالقياس، وبالتّقدير، وبالتّأويل، وبالتّعليل، جمع نُبذاً من نتائج الفكر معظمها من علل النّحو اللّطيفة وأسرار هذه اللّغة الشريفة[5] ، فعلل اختصاص المضارع بالزّوائد الأربعة في أوّله باقتطاع الهمزة من «أنا»، والنّون من «نحنُ» والتّاء من «أنت»، والياء من «أنتِ» غُيِّر لفظُها من التاء إلى الياء .

وهو من تعاليل الاختصاص . وعلّة الاختصاص لا تلزم في أصل وضعها إلاّ أن يكون هناك أمر يقرّب أن يكون مقصوداً فيعلّل الاختصاص به»[6] .

موقف ابن مضاء القرطبيّ من التّعليل.

يمثّل ردّ أحمد بن عبد الرّحمن المعروف بابن مضاء القرطبيّ المتوفى سنة ٥٩٢هـ[7] على النّحاة إعادة صياغة لجوانب من النّحو العربيّ وفق المذهب الظّاهريّ

---

(١) السّهيلي- أمالي السّهيلي، ص٢٠
وانظر : نضال محمد هاشم-السّهيلي ومنهجه، ص٩٨- ٩٩ .
(٢) انظر : السّهيلي- أمالي السّهيلي، ص١٩- ٢٤ .
(٣) المصدر نفسه، ص٢٤- ٢٥ ، ٢٦- ٣٩ .
(٤) السّيوطي- البغية، ج٢ ، ص٨١ .
(٥) انظر : السّهيلي- نتائج الفكر، ص٣٥ .
(٦) الشّلوبين- شرح المقدّمة الجزوليّة، ج٢ ، ص٤٦٣ .
(٧) السيوطيّ- البغية، ج١ ، ص٣٢٣ .

بعد أن تجاوز النّحاة- كما يقول- القدر الكافي فيما أرادوه من نحو العربيّة فتوعّرت مسالكها ، ووهنت مباينها ، وانحطت عن رتبة الإقناع حججها[1] بسبب الظنون التي ليست كظنون الفقه ، ولا كظنون الطّب[2] ، فتمثل قول الرّسول - ﷺ - «الدين النّصيحة»[3] في التّنبيه على ما أجمع النّحاة عليه من الخطأ فقال :«قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النّحو ما يستغني النّحوي عنه»[4] .

وذهب ابن مضاء إلى أنّ النحويّ يمكن أن يستغني عن نظريّة العامل فأبطلها ؛ لأنّ العامل هو المتكلّم[5] ، وأنكر العوامل المضمرة نحو «أنْ» المخفّفة بعد «الفاء السّببيّة» ، و«الواو»[6] ، والضّمائر المستترة في المشتقّات[7] كاسم الفاعل ، والمفعول ، واعترض على تقدير الضّمائر المستترة في الأفعال ، فليس من داع يدعو إلى ذلك إلا قوْل النّحويّين الفاعل لا يتقدّم ، وعدّ ضمير التثنية والجمع مطابقة[8] .

وباعث ابن مضاء على إنكار التّقدير في العوامل والاعتراض عليه أنّه يعدّ التّقدير زيادة في الكلام من غير دليل ، وإذا كان في القرآن الكريم فهو حرام[9] .

ودعا ابن مضاء إلى إلغاء العلل الثّواني والثّوالث ، فقال : «وممّا يجب أن يسقط من النّحو العلل الثّواني ، والثّوالث ، وذلك مثل سؤال السّائل عن «زيد» من قوْلنا« قام زيد» لِمَ رُفع؟ فيقال : لأنّه فاعل ، وكلّ فاعل مرفوع فيقول : ولِمَ رفع الفاعل؟ فالصّواب أن يُقال له : كذا نطقت به العرب . ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام

(١) ابن مضاء- الرّدّ على النّحاة ، ص٧٢ .

(٢) انظر : المصدر نفسه ، ص٧٣ . ويقصد بالظّنون التّعليلات والعوامل والقياس والتّقدير والتّمارين غير العمليّة .

(٣) القرطبي ، تفسيره ، ج٨ ، ص٢٢٧ .

(٤) انظر : ابن مضاء- الرّد على النّحاة ، ص٧٢ ، ٧٦ .

(٥) انظر : المصدر نفسه ، ص٧٦- ٧٨ .

(٦) انظر : المصدر نفسه ، ص٨٠ ، ١٢٣- ١٢٦ ، ١٢٧- ١٢٩ .

(٧) انظر : المصدر نفسه ، ص٨٨ .

(٨) انظر : المصدر نفسه ، ص٩٠- ٩٣ .

(٩) انظر : المصدر نفسه ، ص٨١ .

المتواتر . ولا فرق بين ذلك ، وبَيْن من عرف أنّ شيئاً ما حرام بالنّصّ ، ولا يُحتاج فيه إلى استنباط علّة لينقل حكمه إلى غيره فيُسأل : لـمَ حُرّم؟ فإنّ الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه»[1] .

وقدح في علّة الفرق في رفع الفاعل ، ونصب المفعول لأنّها غير منعكسة ، ولا تزيد هذه العلّة المتعلّم علماً بأنّ الفاعل مرفوع ، ولو جهل ذلك لم يلْحقه ضرر ، فقد صحّ رفع الفاعل بالاستقراء المتواتر[2] .

وذهب ابن مضاء إلى أنّ العلَل الأُوَل تفيد في معرفة النّطق بكلام العرب ، أمّا العِلَل الثّواني فتدلّ على أنّ العرب أمّة حكيمة ، وذلك مُستغنى عنه[3] .

وألحق ابن مضاء بالعلل الأوَل المقبولة العلل الثّواني المقطوع بصحّتها نحو بناء الأمر من الفعل المضارع الذي ثاني حروفه ساكن نحو : «يدْرس» ؛ إذ تُجْتلب همزة الوصل عند تصييره فعل أمر لئلا يبتدأ بالساكن ، والعلّة الثّانية أنّ الابتداء بالسّاكن لا يمكن ، فهذه علّة ثانية قاطعة[4] .

ثمّ أنكر قياس الشّبه بين الفعل المضارع ، والاسم المعرب لأنّ العلّة الموجبة للإعراب وهي اختلاف المعاني موجودة في الأصل والفَرْع[5] ، وكما أنكر قياس الشّبه في الإعراب أنكر قياس الشبه في العمل ، كتشبيه الاسم بالفعل في العمل ، وتشبيه «إنّ» وأخواتها بالأفعال المتعديّة في العمل[6] .

وأخذ على الأعلم الشّنتمري ، والسّهيليّ ولعَهما بالعلل التي وصفها بالفساد[7] ودعا إلى إلغاء التّمارين غير العمليّة[8] .

---

(١) ابن مضاء- الرّد على النّحاة ، ص١٣٠ .
(٢) انظر : المصدر نفسه ، ص١٣٠- ١٣١ .
(٣) انظر : المصدر نفسه ، ص١٣١ .
(٤) انظر : المصدر نفسه ، ص١٣١- ١٣٢ .
(٥) انظر : المصدر نفسه ، ص١٣٣- ١٣٤ .
(٦) انظر : المصدر نفسه ، ص١٣٥ .
(٧) انظر : المصدر نفسه ، ص١٣٧ .
(٨) انظر : المصدر نفسه ، ١٣٨- ١٤٠ .

وأبان ابن مضاء عن معياره في دراسة النّحو في نهاية ردّه على النّحاة فقال :«وممّا يجب أن يسقط من النّحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقاً كاختلافهم- أي النّحاة- في علّة رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وسائر ما اختلفوا فيه من العِلل ، وغيرها ممّا لا يفيد نطقاً كاختلافهم في رافع المبتدأ ، وناصب المفعول . . . وعلى الجملة كل اختلاف فيما لا يفيد نطقاً»(١) .

يبدو من عرض ردّ ابن مضاء على النّحاة أنّه مظهر من مظاهر الصّراع الفقهيّ بين المذهب الظّاهري ، والمذاهب الإسلاميّة الأخرى يمثّل توضيحاً لقولة ابن حزم الظّاهري «إنّ العِلل النّحويّة فاسدة»(٢) .

وقد حظي كتاب الرّدّ على النحاة» لابن مضاء باهتمام العديد من الباحثين(٣) الذين وجدوا فيه مبتغىً كانوا يطلبونه ،لكنّهم كما قال أستاذي الدكتور محمد حسن عوّاد «حمّلوا ابن مضاء أكثر ممّا يحتمل ، بيان ذلك أنّ في نفوس الدّارسين للنحو اليوم محاولات لإصلاح النّحو وتجديده ، والنّيل من طرائقه القديمة ، فلمّا رأوا كتاب «الرّدّ على النّحاة» ، وجدوا في النّتائج التي انتهى إليها تعبيراً عمّا في نفوسهم تجاه هذا العلم . ونحنُ لا ننكر عليهم أن يصلحوا ، وأن يجدّدوا ، ولكنّنا ننكر عليهم حين يتصدّون لمحاولة ابن مضاء ألاّ يزنوها بميزانها الصّحيح ، وألاّ يضعوها في موضعها الذي تستحقّه . فابن مضاء يهدف إلي خدمة فقه الظّاهريّة أوّلاً ، وينظر في النّحو من خلال هذا الفقه»(٤) .

وإنّ ما أخذه ابن مضاء على النّحاة ليس خطأ أجمعوا عليه ، لأنّهم يعنون بالعوامل «أنّها علامات وأمارات»(٥) تصلحُ وسيلة في «تفسير المعرفة الضّمنيّة

---

(١) ابن مضاء- الردّ على النحاة ، ص١٤١ .

(٢) ابن حزم- التّقريب ، ص٢٠٢ .

وانظر : إلبير حبيب مطلق- الحركة اللّغويّة في الأندلس ، ص٢٧٠ .

(٣) انظر مثلاً : محمد عيد- أصول النحو العربيّ ، ص٩٥- ١٠٣ ، ١٥١- ١٦١ ، ٢٥١- ٢٦٢ . ومعاذ السرطاويّ- ابن مضاء القرطبيّ ، ص٩٣- ١٣٣ ، ١٦٥- ١٧٢ .

(٤) الأسنويّ- الكوكب الدّري ، ص١٠١ ، من دراسة المحقق .

(٥) انظر : الصّيمري- التّبصرة والتّذكرة ، ج١ ، ص٩٩ . وابن يعيش- شرح المفصّل ، ج١ ، ص٨٤ .

الحدْسيّة عند الإنسان ، وهي ظاهرة لا يعيها المتكلّم»[1] وما يُفضي إليه الأخذ بالعوامل من تقدير وحذف وإضمار ليس زيادة حقيقيّة على النّص ، بل وسيلة لضبط اللّغة ، ومثلها العلل النّحويّة ، وأيا كان الأمر فقوانين النحو وقياساته ، وعلله ليست موضع حكم شرعيّ حتّى يحكم عليها بالحلال والحرام .

موقف أبي حيّان الأندلسيّ من التّعليل.

كان أثير الدّين أبو حيّان محمّد بن يوسف بن عليّ بن حيّان الغرناطيّ الأندلسي المتوفيّ سنة ٧٤٥هـ ظاهرياً ثمّ تشفّع في مصر[2] إلا أنّه كان يقول :«محال أن يرجع عن مذهب الظّاهر من علق بذهنه»[3] ، لهذا نقل ابن قاضي شهبة عن أبي البقاء السّبكيّ أنّه «كان ظاهرياً في الباطن»[4] ، وفي نحوه مسحة ظاهريّة واضحة .

ولعلّ السّبب في هذا الوصف أنّه بنى موقفه من التّعليل علي ركيزتين أساسيتين : الأولى تأثّره بالمذهب الظّاهري ، إذ كان ظاهرياً في الأندلس قبل أنْ يهاجر إلى مصر ، والثّانية رغبته في تيسير النّحو في عصره ؛ لأنّه رأى- كما يقول- النّحويّين مولعين «بكثرة التّعليل ، ولو كانوا يضعون مكان التّعاليل أحكاماً نحويّة مستندة للسماع الصّحيح لكان أجدى وأنفع ، وكثيراً ما نطالع أوراقاً في تعليل الحكم الواحد ، ومعارضات ، ومناقشات ، وردّ بعضهم على بعض في ذلك ، وتنقيحات على زعمهم في الحروف ، خصوصاً ما صنعه متأخرو المشارقة على مقدّمة ابن الحاجب ، فنَسْأم من ذلك وما يحصل في أيدينا شيء من العلم»[5] وقد انبثق عن هاتين الرّكيزتين اعتراض أبي حيّان علي التّعليل النّحوي في عدّة جوانب منها :

---

(١) عبد السّلام المسدّي- التّفكير اللساني ، ص٢٠ .

(٢) انظر : ابن حجر العسقلاني- الدر الكامنة ،ج٤ ، ص١٨٥- ١٨٦ . والصّفدي- أعيان العصر« مصوّر عن المخطوط» ج٣ ، ص٢٣٢ .

(٣) ابن حجر العسقلاني- الدّر الكامنة ،ج٤ ، ص١٨٦ .

(٤) ابن قاضي شهبة- طبقات النّحاة واللّغويين ، ق١ ، ص٢٩٠ .

(٥) أبو حيّان- منهج المسالك ، نقلاً عن محمود أحمد أبو كتّة- دراسات في النحو العربي ، ص١٩٨ .

أ- الاعتراض على المبالغة بمزج النّحو بالمنطق

تعجّب أبو حيّان الأندلسيّ عندما قدم مصر من اشتغال كثير من أهلها بالفلسفة والمنطق ؛ لأنّه لم يكن يتجاسر أحد في الأندلس في عصره أن ينطق «بلفظ المنطق» ، إنّما يسمّونه «المفعْل» خفية[1] .

وكان يرى أنّ النّحويّين نظروا في الألفاظ وفي المعاني قبل ظهور علم المنطق في الملّة الإسلاميّة[2] .

وذكر أبو حيّان أنّ بعض شيوخه من أهل المغرب كان يقول : «إياكم وتعاليل الرّمّاني ، والورّاق ، ونظرائهما ، وكثيراً ما شُحنت الكتب بالأقيسة الشّبيهة ، والعلل القاصرة ، وهي التي لا يعجز عن إبداء مثلها من له أدنى نظر في الحالة الرّاهنة ، ولا يُحتاج في ذلك إلى إمعان فكر ، ولا إكداد بصيرة ، ولا حثّ قريحة ، ولذلك قال بعض الأدباء :

ترنو بطرف فاتـــن فاتر   أضعف من حجّة نحويّ»[3]

والمعروف أنّ الرّمّاني كان يمزج النّحو بالمنطق[4] ، وأنّ الورّاق له كتاب في العلل النّحويّة[5] ، فتحذير أبي حيّان من تعاليلهما لا يعني رفض استعمال المنطق في النّحو مطلقاً بل يعني أنّ الرّمّاني ، وابن الوراق قد جاوزا الحدّ في استعمال المنطق من وجهة نظره ، لأنّه حاذق بالتّعليل النّحويّ يحسن قدح العلّة بالعلّة ، فقد ذكر عشرة آراء في علّة إعراب الأسماء الخمسة بالحروف ثمّ ناقشها رأياً رأياً[6] ، وأورد في

---

(١) انظر : أبا حيّان- البحر المحيط ، ج٥ ، ص١٤٩- ١٥٠ .
(٢) انظر : أبا حيّان- التّذييل والتّكميل ، ج١ ، ص٦٤ .
(٣) أبو حيّان- منهج السالك ، ص٢٢٩- ٢٣٠« نقلاً عن خديجة الحديثي- المدارس النّحويّة ، ص٤١٩- ٤٢٠» .
(٤) انظر : مبحث التعليل النحوي عند الرماني .
(٥) اسمه :« علل النحو» منه نسخة مخطوطة في المكتبة الوطنية في تونس لم أستطع الحصول عليها مع اتّصال طلبي لذلك .
(٦) انظر : أبا حيّان- التذييل والتكميل ، ج١ ، ص١٧٦- ١٨٥ .

«كان» وأخواتها تسعة عشر رأياً[١] جعلت الدّكتور محمد بدري عبد الجليل يقول عن كتابه «الارتشاف» إنّه « لم يخلُ من الإسراف في الاستدلال والتّعليل »[٢] .

واستخدم أبو حيّان قياس الشّبه عندما فرّع علل بناء الاسم بشَبه الحرف ، أو تضمّن معناه ، أو الوقوع موقع المبنيّ ، أو . . . إلخ في ردّه على ابن مالك الذي جعلها في علّة واحدة هي شبه الحرف[٣] .

وكان يحرَص في «التّذييل» و «الارتشاف» على استقصاء العلل ؛ إذ ذكر علل الخلاف في أصالة الإعراب بين الاسم والفعل المضارع[٤] ، والخلاف في علّة إعراب المضارع[٥] وعلّة بناء الفعل الماضي علي السّكون عند إسناده لنون النّسوة [٦] وعلّة استواء الجرّ والنّصب بالكسر في جمع المؤنّث[٧] . ولعلّ أبا حيّان كان يريد أن يظهر معرفته الواسعة بآراء النّحاة وعللهم ؛ لهذا لم يكن يعقّب على بعض الآراء أحياناً ويكتفي بذكرها[٨] .

وقد يرسل الرأي من غير تعليل ، ففي تعليل بناء الأعداد المركّبة نحو «أحد عشر» ردّ أبو حيّان علّة تضمّن عجز العدد المركّب معنى الواو لأنّ «الموجب»- عند أصحابه- تضمّن الاسمين معنى حرف العطف ؛ لأنّ العطفيّة نسبة بين المعطوف عليه والمعطوف ، فلا يمكن أنْ يوجد العطف إلا بوجودهما ، فكلّ منهما يطلب حرف العطف لحصول هذه النّسبة ، ثم قال : «وهذا البناء في «أحد عشر» وشبهه متحتّم عندنا»[٩] ، أي أنّه واجب ثابت من غير مناسبة بينه وبَيْن علل النّحاة .

---

(١) انظر : أبا حيّان- الارتشاف ، ج٢ ، ص٧٢- ٧٥ .
(٢) محمد بدري- الإسفراييني ومنهجه ، ص٧٥ .
(٣) انظر : أبا حيّان- التّذييل والتّكميل ، ج١ ، ص١٣٠- ١٣٤ .
(٤) انظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص١٢٢- ١٢٤ .
(٥) انظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص١٢٤- ١٢٥ .
(٦) انظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص١٢٨- ١٣٠ .
(٧) انظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص١٥٢- ١٥٣ .
(٨) انظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص١٢٨- ١٣٠ .
(٩) انظر : أبا حيّان- شرح التسهيل المسمى منهج السّالك« مخطوط» ، الجامعة الأردنية ، ج٥ ، ورقة ٧٠ .

ب- الاعتراض علي أصل الإعراب .

رأى أبو حيّان أنّ اختلاف النّحاة في أصل إعراب الاسم والفعل المضارع ليس فيه كبير منفعة[1] ؛ «لأنّه خلاف في علّة ، وأمّا الحكم فهو أنّ الإعراب دخل في المضارع كما دخل في الاسم»[2] وعدّ علل إعراب الاسم والفعل زائفة من غير أن يوضّح وجهة تزييفها[3] .

والذي يبدو أنّ أبا حيّان كان ينظر إلى ظاهر اللّغة من غير أن يربط بين ظاهرتين وجوداً ، أوعدماً ، أو شبهاً إلاّ إذا تحقّق من فائدة عمليّة وراء ذلك عملاً بالظّاهر ؛ لهذا وصف الخلاف في أصل المشتقّات بأنّه غير ذي منفعة ، ولا جدوى منه[4] وهذا تأثّر بيّن بالمذهب الظّاهريّ لأنّ «هل الظّاهر يذهبون إلى أنّ الكلام كلّه أصل في بابه ليس مشتقّاً من شيء»[5] .

جـ- الاعتراض على جوانب من أصل العمل :

لم يرفض أبو حيّان نظريّة العمل جملة وتفصيلاً ، ولكنّه نظر في تشاغل النحاة بالعامل والمعمول وفق المنفعة العمليّة المتحصّلة ، فازورّ عن العوامل المعنويّة ما وجد إلى تقدير العامل اللّفظيّ سبيلاً ، فبعد أنْ عرض أربعة آراء في رافع المبتدأ والخبر اختار رأي جمهور الكوفيّين ، وقال بترافع المبتدأ والخبر[6] لأنّ هذا ظاهر الأمر ، أمّا الابتداء فهو عامل غير ظاهر ، فازورّ عنه .

وذكر خلاف النّحاة في ناصب المستثنى ، ثمّ قال : «ومثل هذا الخلاف لا يُجدي كبير فائدة ، وهو كالخلاف في رافع المبتدأ والخبر ، ورافع الفاعل ، وناصب المفعول ، وإنّما الخلاف الذي يُجدي هو فيما أدّى إلى حكم لفظيّ أومعنى

(١) انظر : أبا حيّان- الارتشاف ، ج١ ، ص٤١٣- ٤١٤ .
(٢) انظر : أبا حيّان- التّذييل والتّكميل ، ج١ ، ص١٢٦ .
(٣) انظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص١٢٢- ١٢٥ .
(٤) انظر : السيوطي- الهمع ، ج ١ ، ص
(٥) السّيوطي- الأشباه ، ج٥ ، ص١٤٤ .
(٦) انظر : أبا حيّان- الارتشاف ، ج٢ ، ص٢٨- ٢٩ .

كلاميّ»[1] ومع إيمانه بعدم تحقيق فائدة كبيرة من بحث العوامل إلا أنّه بحثها أحياناً[2] .

وفسّرت الدّكتورة خديجة الحديثي هذا الازدواج بأنّ الخلافات الموجودة وطريقة النّحاة في البحث وتشعّب الآراء والأبواب اضطرته إلى أنْ يرجّح رأياً ويردّ آخر[3] إضافة إلى أنّ النّحو العربيّ إذا اقتصر على الأحكام التي تؤدّي إلى ضبط الكلام . أصبح سهلاً يسيراً صغيراً ، ففيمَ سيبحث من تعلّم أحكام النّحو؟

ويغلب على الظّنّ أنّ أبا حيّان كان يقصد أنّ البحث في العوامل ، والمعمولات ، وما يشبهها لا يُجدي منفعة كبيرة في تعليم النّاشئة أحكام لسان العرب ، وإلاّ لكان ضربَ صفحاً عن تطويل«التّذييل» و «الارتشاف» بذكر العِلل والخلافات .

ولم يرتضِ أبو حيّان نظريّة الاحتمالات الإعرابيّة[4] ، فذهب إلى أنّ الصّواب أنّ التّعرض لامتناع الجرّ من الفعل والجزم من الاسم من تعليل الوضعيّات ،والسّؤال عن مبادئ اللّغات ممنوع لأنّه يؤدّي إلى تسلسل السّؤال ؛ إذ ما من شيء إلاّ ويقال فيه لمَ كان كذلك ، وإنّما يُسأل عمّا كان يجب قياساً فامتنع ، ومثل ذلك السّؤال يلزم أيضاً في روافع الأسماء ونواصبها[5] .

والذي يجب قياساً وامتنع عند أبي حيّان حكمان : الأوّل خفض المضارع إذا أُضيفت إليه أسماء الزّمان نحو قوْله تعالى : ﴿**هذا يوم ينفع الصّادقين صدقهم**﴾[6] لأنّه فعل معرب ، وقد دخل عليه عامل خفض ولم يؤثر فيه ، والثّاني جَزم الأسماء التي لا تنصرف لأنّها لما أشبهت الفعل فزال منها التّنوين والخفض ، وجب أنْ تكون إذا دخل عليها عامل من عوامل الخفض دون علامة ؛ لزوال علامة الخفض بالشّبه ، والجزم هو أنْ يدخل عامل فلا يحدث علامة بل يكون ترك العلامة علامة له ، وأجاب عن الأوّل بأنّه في تقدير الإضافة للمصدر ، وعن الثّاني بأنّه يؤدّي إلى

---

(١) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٣٠٠ .

(٢) انظر : أبا حيّان- الارتشاف ، ج٢ ، ص٢٨٥- ٢٨٦ ، ٣٣٤ ، ٣٦٠- ٣٦١ ، ٣٧٩

(٣) خديجة الحديثي- أبو حيّان النّحوي ، ص٣٩٨ .

(٤) انظر : مبحث نظرية الاحتمال .

(٥) انظر : أبا حيّان- التّذييل والتكميل ، ج١ ، ص١٣٩- ١٤٠ . والسّيوطي- الهمع ، ج١ ، ص٦٥ .

(٦) سورة المائدة ، آية (١١٩) .

الإجحاف بحذفين[1] فأبو حيّان يحصر بحْثَ احتمال جرّ الفعل بإضافته لاسم زمان ، واحتمال جزم الاسم بجرّ الاسم الممنوع من الصّرف فقط .

ويرى أبو حيّان أنّ ألفاظ اللّغة ، وتراكيبها بالتأنيث ، والتّثنية ، والجمع ، ونحوها أوضاع مخصوصة لاحاجة إلى تعليلها ، فعقّب على تعليلات النحاة في جمع «أوزة» على «أوزون» بقوله : «وطلب التّعليل في مثل هذه الأسماء لا يُحصّل طائلاً ، ولا يُوقف من ذلك على ما يثلج به الصّدر ، وإنّما تلك خيالات وسواسيّة ، وضياع وقت من غير حاصل»[2] .

وعقّب على تعليل ابن مالك اختصاص المثنى والجمع بما اختُصّ به من الحروف بقوله :«وليس يُستفاد من ذلك حكم نطقي ، ولا حكم في اختلاف معنى كلاميّ ، وقد طوّل أصحابنا وغيرهم في ذلك . . . وأبَدوْا لذلك عللاً ليس تحتها طائل ، وهي من فضول الكلام»[3] .

فأبو حيّان حاول أنْ يخفّف من تغلغل التّعليل في النّحو العربيّ في جوانب ليست لها فائدة عمليّة ولا تؤثّر في معنى الكلام ، فأخذ من المذهب الظّاهري ما يتمشّى مع منهجه ورغبته في تيسير النّحو وتسهيله[4] فجاء موقفه وسطاً بين موقف ابن مضاء القرطبيّ ، وموقف جمهور النّحاة[5] ، وإنْ خاض في تعليلاتهم أحياناً .

يلاحظ مما سبق أنّ أبرز منتقدي التعليل النحويّ أندلسيّون ، اتخذوا من النّحو دليلاً على تميّزهم في البحث النّحويّ ، فانتقدوا جوانب من النّحو منها العلّة النّحويّة ، متأثّرين بالمناخ الفكري المعادي للفلسفة ، والنّظر العقليّ إلى ما وراء الظّاهرة أيّاً كانت ، وبرغبتهم في مقارعة الشرق بشيء جديد ، ولا سيّما في القرنين السّادس والسّابع الهجريّين ، وإنْ كان في الأندلس نحاة لم يخرجوا عن موقف الجمهور من التّعليل كابن خروف ، وابن عصفور ، وابن مالك ، فالأندلس كانت مسرحَ صراعٍ في الفقه والفلسفة والنحو .

---

(١) انظر : أبا حيّان- التّذييل والتكميل ، ج١ ، ١٤٠- ١٤١ .
(٢) أبو حيان- التّذييل والتّكميل ، ج١ ، ص٣٢٨ .
(٣) المصدر نفسه ، ج١ ، ص٣٠٢ .
(٤) انظر : مزيد إسماعيل نعيم- منهج أبي حيّان النّحوي الأندلسيّ ، ص١٤٠ .
(٥) انظر : خديجة الحديثي- أبو حيّان النحوي ، ص٣٨٩ .

الانتصار للنحو وعلله:

انبرى بعض النحاة يدافعون عن النحو وعِلله في وجه الآراء التي انتقصت منه ، وحطّت من وثاقة عِلله ، فخصّص ابن الأنباريّ فصلاً من «لُمعه» في الردّ على من أنكر القياس ، ذهب فيه إلى أنّ إنكار القياس لا يتأتّى في النحو ، لأنّ النّحو كلّه قياس[1] .

وألّف ابن خروف المتوفّى سنة ٦٠٣ هـ كتاباً ينتصر فيه للنحاة من ابن مضاء القرطبيّ ، سمّاه «تنزيه أئمة النحو عما نُسِب إليهم من الخطأ والسهو»[2] .

وشرح ابن أبي الربيع الأندلسيّ كتاب«الإيضاح» لأبي عليّ الفارسيّ ردّاً على الاعتراضات التي وُجّهتْ للنحو في هذا الكتاب ، ومنها اعتراضات ابن الطراوة في«رسالة الإفصاح» فقال ابن أبي الربيع في مقدمة كتابه : «الكافي في شرح الإيضاح» : «فكثرت الاعتراضات عليه لأنّ النظّار بين مقصّر ومُدْرك ، ومستوفٍ النظرَ ومُتْرِك ، فأخذت مستعيناً بالله في بيان خفيّه ، وإيضاح مشكله ، وتقييد مطلقه ، وتفصيل مجمله ، وحل عقده . . . والانفصال عما اعتُرِض عليه به ، وبيان ما وقع الإشكال للمعترض به»[3] .

وألّف الطوفيّ سليمان بن عبد القويّ المتوفىّ سنة ٧١٦ هـ كتاباً في الردّ على منكري العربيّة سمّاه : «الصعقة الأدبيّة في الردّ على مُنكر العربيّة»[4] .

ولعل أبرز المنتصرين للنحو وعلله من القدماء القاضي علي بن مسعود المعروف بالفرخان في كتابه «المستوفى في النّحو» وتاج الدين محمد الإسفراييني في كتابه : «فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة» .

---

(١) انظر : ابن الأنباريّ– لمع الأدلة ، ص٩٥– ١٠٠ .

(٢) السيوطيّ– البغية ، ج١ ، ص٣٢٣ .

(٣) ابن أبي الربيع– الكافي ، ج١ ، ص٤ . نقلا عن دراسة الدكتور عيّاد بن عيد الثبيتي لكتابه« البسيط في شرح جمل الزجاجيّ» ، في مقدمة التحقيق ، ج١ ، ص٤٨ .

(٤) إسماعيل البغداديّ– إيضاح المكنون ، ج٢ ، ص٦٧ .

دفاع القاضي الفرخان عن النحو وعلله.

صدّر القاضي كمال الدين علي بن مسعود الفرخان[1] كتابه «المستوفى في النحو» بمقدمة في بيان علم النّحو، بيّن فيها أنّ موضوع النّحو اللّفظ العربي من جهة ما يتألف مع غيره من الألفاظ[2] و «أنّ كلّ علم له مبادئ بها تتبرهن مسائله ،وإليها ينساق فيه البيان»[3] وهذه المبادئ المستعملة في الصناعات «العلوم» ليست على حدّ واحد من الوضوح والشّهرة ، ولا في مرتبة واحدة من الوثاقة والبيان ، بل لكلّ صناعة مبادئ يُعتبر فيها غيرُ ما يُعتبر في مبادئ الأخرى . . . فمبادئ النّحو بعضها ، وهي مبادئ الفتاوى مأخوذة عن العرب ، فهي مقبولات مُقنعة ، وبعضها وهي مبادئ التّعليلات قضايا مُستنبطة بالفكر والرّوية ، فهي مشهورة لا عند الجمهور ، ولكن عند من عرف ملاحن كلام العرب ، وتطبع بطباعهم . . . ومن مبادئ هذه الصناعة ما يُتَبَيَّنُ فيها بعد لأْي ما نحو قوْلنا : الحركاتُ أبعاض الحروف اللّيِّنة ، ومنها ما يُؤخذ من صناعة أخرى ، نحو قولهم : الحرف الذي تُختلَس حركته هو في حكم المتحرّك لا السّاكن . . . فهذا من المبادئ المأخوذة من العروض ، وقوْل النّحاة : الحركات ثلاثة أنواع : صاعد عالٍ ، ومنحدرٌ سافل ، ومتوسط بينهما مأخوذ من صناعة الموسيقى»[4] .

فالفرخان يؤكّد أنّ ما يعتبر في النّحو غير ما يُعتبر في العلوم الأخرى ، فلا يشترط في القياس النّحويّ أنْ يكون الفرع مجهول الحكم كما في قياس نائب الفاعل على الفاعل بعلّة الإسناد ، فالحكْم الرّفع ، وهذا الحكم ثابت قبل إمضاء القياس ، لكنّ الفرع في الفقه قد يكون مجهولاً ، فالاعتبار في القياس بين العلمين مختلف .

ويؤكّد الفرخان أنّ التّعليلات مستنبطة بالفكر والرّويّة ، لهذا لا تكون مشهورة عند الجمهور ، لأنّها لا تفيد في معرفة الأحكام بقدر ما تفيد في معرفة حكمتها .

---

(١) مجهول الوفاة، انظر : الفرخان- المستوفى في النحو ، ص١٢« دراسة المحقّق» .
(٢) الفرخان- المستوفى في النحو ، ج١ ، ص٤ .
(٣) المصدر نفسه ، ج١ ، ص٤
(٤) المصدر نفسه ، ج١ ، ص٥-٦ .

ويشير الفرخان إلى تعاون العلوم ، فالنّحو قد يأخذ شيئاً من العروض أو الموسيقى أو غيرهما .

ثمّ بيّن الفرخان وثاقة أصول النّحو فقال : «وأنت إذا استقريْت أصول هذه الصّناعة علمت أنّها في غاية الوثاقة ، وإذا تأمّلْت عللها عرفت أنها غير مدخولة ،ولا مُتسمّح فيها ، فأمّا ما ذهب إليه غَفَلة العوام من أنّ علل النّحو تكون واهية سخيفة ومتمحّلة بالوضع ضعيفة ، واستدلالهم على ذلك بأنها قد تكون هي تابعة للوجود ، وليس الوجود تابعاً لها ، فبمعزل عن الحقّ»[1] .

فقد يرى المرء في علل العمل ، والقياس ، والبناء ، والإعراب فضولاً لا فائدة فيها ، لكنّه إذا تدبّر وجهة نظر جمهور النّحاة في الأخذ في هذه العلل فقد يجد لها ما يسوّغها كالرّغبة في التّفسير ، والتّعليم ، وتقريب الأحكام وطَرْدها ؛ لأنّها علل نحويّة غير مؤثّرة حقيقة ، فليست تُوْجِد معلولها بل تفسّره ، والشّاهد قوْل الفرخان« أترى أنّ أحداً ينكر الفائدة في علل التّشريح المثبتة في كتب الطّبّ التي شأنها شأن هذه»[2] أي علل النّحو ؛ لأنّها مستنبطة بالفكر ، والرّوية ، والتّجربة ، وعلل النّحو لا تنتج جديداً بل تعيد إنتاج القديم ، كما في رفع الفاعل الذي هو مماثل للفاعل المرفوع في نصوص الاحتجاج ، ومثلها علل التّشريح فهي تعيد الجسم إلى وضعه المعروف المقرّر بالعلاج .

ويؤكّد الفَرخان أن علل النّحو اجتهاد من النّحويّ ، قد يصيب بها ، وقد يخطئ ؛ لهذا وضع إطاراً عامّاً يصلح أن يكون منهجاً في دراسة علل النّحاة وتحليلها ، فقال : «وممّا يجب أن تعلمه الآن أنّا وإن كنّا عثرنا من بعض السّلف على خبط في بعض كلامه فليس يليق بنا أن نشاغبه فيه ، كما لا يسعفنا أن نتابعه عليه ، لكنّا نضربُ عن الجاهل صفحاً ، ونطوي للحقّ دونه كشحاً ، ولا أحسن من أن ندعَ الخلاف في الخطأ إلى الوفاق في الصّواب ، ونشتغل بإيضاح أكثر الأصول من غير

(١) الفرخان- المستوفى في النحو ، ج١ ، ص٠٩ .
(٢) المصدر نفسه ، ج١ ، ص٨ .

طعن في كتب الأصحاب ، على أنّهم إنْ كانوا قبلنا ، فالصّواب قبلهم ، وإنْ كانوا لنا أصدقاء ، فالحقّ أصدق منهم ، ومع هذا فالفضل كلّ الفضل للمتقدّم»(١) .

فليست علل النّحو كلّها صحيحة ، وليس الصّحيح منها في مستوى واحد ، فالخير كلّ الخير أن نُعنى بإيضاح الخطأ في العلل غير الصّحيحة من غير طعن على النّحاة ، فقد اجتهدوا وَفْق ما أتيح لهم في زمانهم من وسائل ، ووفق ما أوتوا من بسطة في العِلْم ، وذكاء في الذّهن ، «والخطاب العلميّ يجب أن يكون نسبياً لا مطلقاً لئلاّ يتحوّل إلى خطاب أيديولوجيّ سمته الأفكار المطلقة التي لا تقبل النّقاش»(٢) .

دفاع التّاج الإسفراييني عن النّحو وعلله:

صدّر تاج الدين الإسفراييني ت٦٨٤ هـ(٣) كتابه «فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة» بمقدّمة بيّن فيها فضيلة النّحو وشرفه(٤) ، ووكادة دلائله ، ووثاقة براهينه ، فقال : «دلائلهُ وإن كانت لا تنتهي إلى حيث لا يتوجه الشّكّ إليها إلاّ أنّها جلية* تكون يقيناً عند صاحب الذوق السّليم ، والطبع المستقيم وذلك أنّ مقدّماتها أكثرها ما هو ذائع مقبول عند الذهن الحادس ، والقريحة الثاقبة ، ويصدّق بها العقل ، وإن كان لا بانفراد ، بل مع تدَرّب ، وفضل استقراء الكلام ، وما سبق إلى أوهام بعض العوام من أنّ عللها ضعيفة ، ومستمسكاتها سخيفة ، حتى قال شاعرهم :(٥)

(١) الفرخان – المستوفى في النحو ، ج١ ، ص ٨-٩ .
(٢) انظر بو جمعة الأخضر–التفكير اللساني ، ص٠٣٩
(٣) إسماعيل البغداديّ– إيضاح المكنون ، ج٢ ، ص١٥٣ .
(٤) انظر : التاج الإسفراييني– فاتحة الإعراب ، ص٧ .
* في المطبوع « إلاّ أنّ جليّة يكون» والتصويب من المخطوط .
انظر : التاج الإسفراييني– فاتحة الإعراب ص٢ ،« مخطوط» ، وقد نسب خطأً إلى الفخر الرازيّ . انظر : ص١ .
(٥) ويروى : « أضعف من حجّة نحويّ» وهو لابن فارس اللّغوي . انظر السيوطيّ– البغية ، ج١ ، ص٣٥٢ .

ترنو بطرف فاتن فاترٍ كأنــه حجّــة نحـــويّ

فلقصورهم عن منتهاها ، ووقوفهم دون أقصاها ، فإن مطلبها عَسرٌ صعْبُ القياد ، ومسلكها وعر ، لا يتيسّر سلوكه إلا بخرط القتاد»[١] .

فالتّاج الإسفراييني تابعَ الفرخانَ في دفاعه عن علل النّحو كأنه اطّلع على كتابه ، وأكّد أن علل النّحو قد لا يفهمها إلا من ينشط ذهنه للتّسليم بالأمور العقليّة مع فضل تدّرب واستقراء ، والنّحاة عموماً يثلبون من لا يعنى منهم بالعلل العقلية ، فقد أُخِذ على ثّعلب أنّه ليس ممّن ينشط في القياس[٢] .

موقف المحْدثين من التعليل النحويّ

الشكوى من بعض قواعد النّحو ونظرياته قديمة ، فليست كلّ الأذهان تتقبّل قواعد الإضمار والتقدير والحذف ، وتزداد هذه القواعد صعوبة في الفهم عندما تكون موجّهة للناشئة المبتدئين بتعلُّم العربيّة ، لهذا قال الجاحظ «وأمّا النحو فلا تشغل قلب الصبيّ به»[٣] ، فقد يعصى على المتعلِّم فهم مواضع تقدير «أن» الناصبة للفعل المضارع مثلاِ عندما تكون مضمرة ، فيعدّها مدخلاً للجنون[٤] .

وقد يرى المتعلِّم أنّه في غنى عن بعض قواعد النحو ، وأقيسته ، وعلله ، ما دام لا يريد منها إلاّ ما يكفي لضبط اللسان في الكلام ، واليد في الكتابة ، لأنّ النحاة في معظمهم «مولعون بكثرة التعليل» كما قال أبو حيّان[٥] .

---

(١) التاج الإسفراييني- فاتحة الإعراب ، ص٧-٨ .
وخرط القتاد جزء من مثل تمامه« من دونه خرط القتاد» يُضرب للشّيء لا يُنال إلا بمشقّة عظيمة .
انظر : التاج الإسفراييني- فاتحة الإعراب ، ص٨« حاشية المحقّق»

(٢) انظر : القفطي- الإنباه ، ج١ ، ص١٧٨.

(٣) الجاحظ-رسائله ، ج٣ ، ص٣٨.

(٤) انظر : قصيدة رفيع بن سلمة في الإنباه ، ج٢ ، ص٥-٦.

(٥) أبو حيان- منهج السالك . نقلاً عن محمود أحمد أبو كتة- دراسات في النحو العربيّ ، ص١٩٨ .

وقد استمرت الشكوى من بعض قواعد النحو ونظرياته حتى العصر الحديث ، فصدرَت كُتُبٌ فيها محاولة لتيسير النحو[1] مما علق به ، من تعليل قد يكون مكدّاً للذهن ، أو لا طائل تحته علاجاً «لداء» صعوبة بعض قواعده .

والشكوى من العلوم المختلفة ظاهرة طبيعيّة ، لكنها تبرز بوضوح في دراسة قواعد اللغة- أيّاً كانت- لأنّ دراستها على مستوى ما مَطْلب قوميّ لحفظ اللغة ، وقد يكون مطلباً قوميًا ودينيّاً ، كما في دراسة العرب المسلمين مستوى ما من قواعد لغتهم العربيّة ، فلأنّ دراسة اللغة مطلب عامّ ، كانت الشكوى من بعض قواعدها بارزة واضحة ، ولو كانت دراسة الهندسة مثلاً مطلباً يعمّ الناس جميعاً لعمّت الشكوى منها ، ومع ذلك لم تعنِ الشكوى منها حذف نظرياتها ، وأسسها الصحيحة بحجّة التيسير .

ومن سُنّة الله في خلقه ألاّ تنشط بعض العقول لفهم بعض العلوم ، فقد رُوي «أنّ الأصمعيّ- على ذكائه- شرع في تعلّم العروض على الخليل بن أحمد ، فتعذّر ذلك عليه ، فيئس الخليل منه ، وسأله عن معضوب[2] الوافر ، فقال له : يا أبا سعيد ، كيف تقطّع قول الشاعر :

إذا لم تستطعْ أمراً فدَعْه وجاوزْه إلى ما تستطيعُ

فعلم الأصمعيُّ أنّ الخليل قد تأذّى لبعده عن علم العروض ، فلم يعاوده فيه »[3]

وموقف المحدثين من التعليل النحويّ إطارُه كلمات ثلاث «التيسير ، والإصلاح والتحديث» ، وهو في جوهره موقف من التراث النّحويّ ، يطرح أسئلة ثلاثة :

(١) مثل« إحياء النحو» للأستاذ إبراهيم مصطفى ، و« تجديد النحو» للدكتور شوقي ضيف . وكتاب «النحو المصفى» للدكتور محمد عيد وكتاب أستاذي الدكتور محمود حسني مغالسة «النحو الشافي» .

(٢) لعلّ الصّواب« معصوب الوافر» ، لأنّ العصب تحويلُ مُفَاعَلَتُنْ«ب-ب ب-» إلى مُفَاعَلْتن ب- - -» والبيت لعمر بن معد يكرب . انظر : ابن عبد ربه- العقد الفريد ، ج٣ ، ص٣٥٤ .

(٣) ابن الأنباريّ- النزهة ، ص٩٢ .

الأوّل : هل نقبل النّحو العربيّ كما وصل إلينا ، ونعُدّه مبرّأً من كل عيب ، وإنْ رماه أحد بشيء من السوء دافعنا عنه؟

الثاني : هل نقبل النحو العربيّ بمُجمله ، كما وصل إلينا ، ونحدّد مواطن الخَلل فيه ، لنصلحها ، ونجعل كتب النحو في مستويات متفاوتة ، كل مستوى يُقدّم لما يناسبه من طلاب النحو ، فلا نساوي بين كتاب ميّسر كجمل الزجّاجيّ ، وموسوعة كثيرة التشعب كحاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، ولا نساوي بين شرح ميّسر بسيط لألفية ابن مالك كشرح المكّوديّ ، وشرح مبسوط لها كشرح المراديّ؟

الثالث : هل نعيد وصف العربيّة وَفْق مناهج النظر اللغويّ الحديث ، فما وافق من أنظار القدامى أنظارَ المحدَثين قبلناه ، وما خالفه جعلناه من تاريخ النحو؟ .

وفي ضوء هذه الأسئلة تنازع المحدَثين اتجاهان في موقفهم من التعليل النحويّ ، اتجاه إحيائيّ إصلاحيّ تيسيريّ في ضوء الموروث النحويّ ، واتجاه تحديثيّ في ضوء مناهج النظر اللغويّ الحديث ، وفي كلّ اتجاه منهما معارضون للتعليل ، ومؤيّدون له .

أ- موقف المحدَثين في ضوء الموروث النحويّ :

صحب بعض المحدَثين مصنّفات النحو صحبة مثمرة ، جعلتهم يقفون على ما فيها من مواطن القوة ، وما فيها من مواطِن الضعف ، وخَبروا بعد اشتغالهم بدراسة النحو وتدريسه مداخلَ النحاة في الدرس النحويّ ، وعللَ النحو ، وأقيسته ، ثمّ انقسموا بعد ذلك تجاه التعليل أحدَ اثنين : معارضاً له على الإجمال ، ومؤيّداً له على الإجمال .

وهذه القسمة فيها شيء من التعميم لطرد المعيار الذي اتخذته الدراسة ، وهو أنّ المعارض للتعليل من يرفض أصلاً من أصوله النظريّة كالعامل ، والموافق من يرتضي أصول نظريّة التعليل ، وإن انتقد شيئاً منها كانتقاد الأستاذ عباس حسن المغالاة في بحث العوامل[1] ، والإسراف في البحث عن العلل الثواني والثوالث[2] ،

(١) انظر : عباس حسن- اللغة والنحو ، ص٢١٤- ٢٢٣ . والنحو الوافي ، ج١ ، ص٦٨- ٦٩ .
(٢) انظر : المرجع نفسه ، ص١٥٧- ١٥٩ ، ١٩٥ .

وعـدم وجـاهة مـعظم علل بناء الاسم[1] ، لأنّه يريد تدارك عيـوب العـامل لا إنكاره[2] .

المعارضون للتعليل النحويّ:

أبرز المعـارضين للتـعليل النحويّ في ضـوء الموروث النحـويّ الأسـتـاذ إبراهيم مـصطفى في كـتـابه «إحيـاء النحـو» الذي أصـدره سنة ١٩٣٧م ، ورفض فـيـه نظرية العامل وبعض آثارها ، لما فيها من «تهافت وهلهلة»[3] ، وقد تأثّرت بآرائه لجنة تيسير قواعد تدريس اللغة العربيّة التي شكّلتها وزارة المعارف المصريّة سنة ١٩٣٨م برئاسة الدكتور طه حسين ، وعضويّة عدد من الأساتذة ، منهم الأستاذ إبراهيم مصطفى ، ورأت هذه اللجنة أنّ من أهمّ ما يعسّر النحو على المعلمين والمتعلمين ثلاثة أشيـاء ، منهـا«فلسـفـة حـملت القـدماء على أن يفـترضـوا ، ويعللوا ، ويسـرفوا في الافـتـراض والتعليل»[4] .

وعندمـا حقّق الدكـتـور شـوقي ضـيف كـتـاب «الردّ على النحـاة» لابن مـضـاء القرطبيّ ، ونشره لأوّل مرّة سنة ١٩٤٧م ، تأثّر بآرائه ، وطفق يدعو إلى تيسـير النحو التعليـميّ بالانصراف عن نظريّة العامل ، وما أدّت إليه من علل ثوانٍ وثوالث ، وإلغاء الإعراب التـقـديريّ والمحليّ ، وإعادة تنسيق أبواب النحو ، وغيرها من الأصـول التي اتّكأ عليها في دعوته إلى تيسير النحو[5] .

---

(١) انظر : عباس حسن – اللغة والنحو ، ص١٥٩– ١٦٤ . والنحو الوافي ، ج١ ، ص٨١– ٨٤ .

(٢) انظر : المرجع نفسه ، ص١٩٦ .

(٣) انظر : إبراهيم مصطفى– إحياء النحو ، ص١٩٤ . وقد ردّ عليه الأستاذ محمد عرفة في كتابه :« النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة» ووازن بين الكتابين الأستاذ عبد المتعال الصعيديّ في كتابه :« النحو الجديد» ص٦– ٨١ .

(٤) انظر : عبد المتعال الصعيديّ– النحو الجديد ، ص٩٨ .

وانظر : في تحليل مقترحات اللجنة ونقدها المرجع نفسه ، ص٨٤– ١١٠ . ومحمد شوقي أمين– في تيسير النحو والصرف ، ص٣٣– ٦٥ .

(٥) انظر : مدخله إلى تحقيق كتاب الردّ على النحاة ، ص٤٦– ٦٧ . وكتابه« تجديد النحو» ص١١– ٤٣ . وكتابه« تيسير النحو التعليميّ» ، ص٧٩– ١٦٥ .

ومن عارض التعليل على الإجمال الدكتور مهدي المخزوميّ، وموقفه يصلح نموذجاً للعرض والمناقشة، لأنّه وضع أسساً نظريّة وطبّقها في محاولته .

وعارض التعليل الأستاذ يوسف الحماديّ، ودعا إلى حذف نظريّة العامل الفلسفيّة، وما يتّصل بها من تعليلات وتقديرات بعيدة كلّ البعْد عن أساليب اللغة السائغة، وقد وصفها بالطفيليّات[1] .

وعارضها الدكتور هادي نهر الذي وصف غرام النحاة بتطبيق العلل النحويّة في أبواب التنازع، والنداء، والاشتغال، والاختصاص، والبناء، والإعراب بأنّه «مهزلة المهازل»[2] .

موقف الدكتور مهدي الخزوميّ من التعليل النحويّ:

عدّ الأستاذ مصطفى السقّا عمل الدكتور مهدي المخزومي في كتابه : «في النحو العربيّ : قواعد وتطبيق» الذي نشره سنة ١٩٦٦م «الخطوة الواسعة الأولى في تيسير النحو العربيّ»[3] استمدّها المؤلف من أربعة مصادر، هي : النحو الكوفيّ، وتوجيهات ابن مضاء، وبعض آراء أستاذه إبراهيم مصطفى، وتجاربه الخاصّة في تدريس النحو[4] .

حدّد الدكتور مهدي المخزومي هدفه، فقال :« هذا كتاب في النحو أقدّمه بين يَدي الدارسين مبرأً مما علق بالنحو طوال عشرة قرون من شوائب ليست من طبيعته، ولا من منهجه، فقد ألغيت منه فكرة العامل إلغاءً تامّاً، وأُلْغي معها ما استتبعَتْ من اعتبارات عقليّة لا صلة لها بالدرس النحويّ، وأبطلتُ فيه جميع التعليلات التي لا تستند إلى استعمال، وحذفتُ من فصوله فصولاً لم تكن لتكون، لولا

(١) انظر : يوسف حماديّ- النحو في إطاره الصحيح، ص٦٩- ٧١، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢ .

(٢) انظر مقاله : آراء حول إعادة وصف اللغة العربيّة ألسنيّاً، ص١٢٨- ١٢٩ .

(٣) مهدي المخزومي- في النحو العربيّ : قواعد وتطبيق، ص٦ من تصدير الأستاذ مصطفى السقّا للكتاب .

(٤) انظر : المرجع نفسه، ص٤- ٦ من تصدير الأستاذ مصطفى السقّا للكتاب .

شغفُ النحاة بالجدَل العقليّ ، وتمسّكهم بفكرة العمل . . . متخذاً من آراء الدارسين الأولين أساساً لدراسة النحو من أوّل»[1] .

وكان الدكتور مهدي المخزوميّ قد وصف النحو العربيّ في القرن الرابع الهجريّ ، بأنّه «في متاهة من التعليلات والتفسيرات التي لا تمتّ إلى اللغة بصلة»[2] وأنّ في هذه التعليلات «تفاهة»[3] . فقسّم الكلمة إلى أربعة أقسام هي : الفعل ، والاسم ، والأداة ، والكناية[4] ، ويقصد بالكناية الأسماء المبنية كالضمائر ، وأسماء الإشارة ، والاسم الموصول ، والمستفهم به ، وكلمات الشرط[5] .

وقسّم الجملة إلى ثلاثة أقسام ، هي : الجملة الفعليّة ، والجملة الاسميّة ، والجملة الظرفيّة نحو : أمامك عقباتٌ» و «في الدار رجلٌ»[6] .

وذهب إلى أنّ قرائن الحال ، قد تُغني عن تقدير المحذوف ، كقولك محذِّراً : «السيارة السيارةَ»[7] ، و«كلّ ما يُعْلم فحذفه جائز اكتفاءً بدلالة القرائن»[8]

ومن أمثلة التطبيق عند الدكتور مهدي المخزوميّ إعرابه جملة :«خالدٌ صديقُك زارني أمسِ» على النحو التالي :

خالد : مسند إليه ، فاعل مرفوع ، قدِّم للاهتمام به .

صديقك : بيان تابع مرفوع .

زارني : زار : فعل ماضٍ . النون : وقاية . الياء : كناية عن المفعول .

أمسِ : ظرف زمان .

---

(١) مهدي المخزومي – في النحو العربي : قواعد وتطبيق ، ص١٥– ١٦ .
(٢) مهدي المخزومي– أعلام في النحو ، ص٨٥ .
(٣) المرجع نفسه ، ص١١١ .
(٤) انظر : المرجع نفسه ، ص٤٦ .
(٥) انظر : المرجع نفسه ، ص٤٧ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٦٠ .
(٦) انظر : المرجع نفسه ، ص٨٦ .
(٧) انظر : المرجع نفسه ، ص١٢٦– ١٢٨ .
(٨) المرجع نفسه ، ص١٥٠ .

يلاحظ أنّ الدكتور مهدي المخزومي جعل الأسماء المبنية كنايات ، ؛ لئلا يعترف للاسم بحكمين : الإعراب والبناء ، فنظر إلى شكل الاسم المبنيّ من حيث عدم تغيّر آخره غالبا ، وأهمل وظيفته فالضمير «هو» في جملة : «هو يدرس» قام بوظيفة الاسم في جملة :«زيدٌ يدرس» أي أنّهما متبادلان وظيفيّاً ، وهذا يجعلهما في فئة واحدة .

ورفْضُ الدكتور المخزوميّ للعامل جعله يلغي أثر المحذوف في الإعراب ، ويحصر النحو في أوّل مستوياته ، وهو مستوى تقرير الأحكام ، إذ كان يكتفي بتسمية الكلمة فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو خبراً ، أو ما شابه ، ثم يذكر الحكم الإعرابيّ ، ويمنع النحوي حقّه في تفسير الأحكام التي يقرّرها .

ولعلّ الدكتور المخزومي أراد قصر النحو على غايته الأولى فقط ، وهي التعليم ، مع أنّ التعليل من الوسائل الناجحة في التعليم ، فقواعد الدكتور المخزومي قد تنتج «بنّاءً» قادراً على بناء الجمل ، لكنها لا تستطيع أن تنتج «مهندساً» قادراً على بناء الجمل وتفسيرها .

والاتّكاء في التقعيد على ظاهر اللغة فيه شيء من عدم الدقة أجبر الدكتور المخزومي على التعليل ، فقد علّل جرّ الأسماء الممنوعة من الصرف بالفتحة بدل الكسرة بقوله : «لئلا يشتبه بالمضاف إلى ياء المتكلم إذا حُذفت ياؤه تخفيفاً»[1] ، فكيف تأتّى للعربيّ أن يتوقع هذا الاشتباه فيجتنبه ابتداءً؟! وأين الاشتباه في الإضافة إلى ياء المتكلم في نحو : «مَسَاكن» في جملة : «نعيش في مساكِنَ حديثة»؟

وقد قال الدكتور المخزومي في غير موضع من كتابه بالأصل والفرع ، كقوله :«الأصل في الاستفهام أن يكون بالهمزة وهل . . . أمّا غيرهما فمحمول عليهما»[2] وهذا يستلزم تعليل وجه فرعيّة سائر الأدوات ، وذكر أصلها ، وتحديد سبب تحولها عن أصلها إلى الاستفهام .

---

(١) مهدي المخزومي- في النحو العربيّ : قواعد وتطبيق ، ص٧٧ .
(٢) المرجع نفسه ، ص٥٩ .
وانظر : منه ، ص٦٧ ، ٦٩ .

فمحاولة الدكتور المخزومي تفتقر إلى الإقناع ، فإجابة« هكذا قالت العرب» ليست تعليلاً بل تجنّب للتعليل[1] .

المؤيّدون للتعليل النحويّ:

قبل عدد من الباحثين تعليلات النحو ، وفلسفته في ضوء الموروث النحويّ ، لأنّ النحاة وضعوا التعليلات عن خبرة كافية بمقاصد العرب في لغتهم وأساليبهم ، فجاء بعضها قريب المأخذ ، يتلقّاه النظر بالقبول ، واتّسع بعضها الآخر لإبداء الرأي ، والحكم عليها أوْلها ، لأنّها في الأساس وسائل تربويّة ، لتثبيت القواعد في أذهان الناشئة ، وقد أسرف بعض النحاة في السعي وراءها ، فجاءت تعليلاتهم مصطنعة فيها مبالغة ، وإسراف ، تحتاج تصفية وتهذيباً ،كالمبالغة في بحث علل العمل والبناء .

ومن هؤلاء الباحثين الذين قبلوا التعليل النحويّ في عمومه الأستاذ عبد الحميد حسن[2] ، والأستاذ علي النجدي ناصف[3] ، والأستاذ محمد الخضر حسين[4] ، والدكتور مازن المبارك[5] ، والدكتور عبّاس حسن[6] ، والدكتور محمد هاشم عبد الدايم[7] ، والدكتور فؤاد علي مخيمر[8] ، والدكتور أحمد عبد الستّار الجواري[9] ، والدكتور السيد رزق الطويل[10] ، والدكتور فخر الدين قباوة[11] .

(١) للتوسّع انظر : قاسم عبد الرضا كاصد- محاولات حديثة في تيسير النحو العربي ، ص١٣٥- ٢٨٦ .
(٢) انظر : عبد الحميد حسن- القواعد النحويّة ، ص٢٣٣- ٢٣٨ .
(٣) انظر : علي النجدي- سيبويه إمام النحاة ، ص٣٩- ٤٣ .
(٤) انظر : محمّد الخضر حسين- دراسات في اللغة العربيّة ، ص١٩٤- ١٩٥ .
(٥) انظر : مازن المبارك- النحو العربيّ ، ص١٦٣- ١٦٤ .
(٦) انظر : عباس حسن- النحو الوافي ، ج١ ، ص٨- ٩ ، ٦٨- ٦٩ .
(٧) انظر : محمد هاشم عبد الدايم- النحويين مؤيديه ومعارضيه ، ص٣٢٥ . والتعليل عند النحاة ، ص١٥٣- ١٥٧ .
(٨) انظر : فؤاد علي- فلسفة عبد القاهر الجرجانيّ ، ص١٢١ .
(٩) انظر : أحمد عبد الستّار الجواريّ- نحو التيسير ، ص٤٩ .
(١٠) انظر : السيد رزق الطويل- اللسان العربيّ والإسلام ، ص١١٨ .
(١١) انظر : فخر الدين قباوة- توجّهات الدرس النحويّ ، ص٢٣١- ٢٣٤ .

ويمكن عدّ موقف الأستاذ علي النجدي ناصف نموذجاً بارزاً يدلّ على موقف سائر الباحثين ، لما فيه من إنصاف يدل على سبر أغوار النحو العربيّ وفهمه .

موقف الأستاذ عليّ النجديّ:

دافع الأستاذ عليّ النجديّ عن فلسفة النحو وعلله ، فقال :«أنضيقُ بفلسفته؟ وكيف؟ وكلّ شيء من الثقافة اللغويّة ، والدينيّة قد دخلته الفلسفة ، وأثّرت فيه ، وصبغته بصبغتها . وما كان ممكنا أنْ يسلم منها النحو وحدَه ، وإلاّ لكان عجباً من العجب ، أو تلفيقاً من التلفيق ، يُراد به إخفاء طابع الثقافة ، وسِمة العصور ، في النحو خاصّة»[1] .

ثمّ قال : «أم نضيق بعِلله ، وحجج المختلفين فيه؟ وكيف؟ ومن طبع الإنسان البحثُ عن الأسرار ، والسؤال عن المجهولات ، والإنكار في الحجاج ، فالنحاة بما أَتُوْا من هذا إنّما يستجيبون للطبع المستنير في استنباط المسائل ، وعرضها على الناس ، فترضى العقولُ ، وتطمئنّ القلوبُ ، وتأخذ ما تأخذ عن بيّنة ، وتدع ما تدع عن بيّنة»[2] .

وقد صدر الأستاذ علي النجديّ في موقفه من التعليل النحويّ عن دراية واسعة بالنحو ، وآراء النّحاة ، فلم يكن مُفْرِطا في الدفاع عن فلسفة النحو وعلله ، لأنّه طالَبَ بإرجاع النظر في علل النّحو ، فكان ممّا اقترحه من خطوات لإصلاح النحو قولُه :« ونُرْجعُ النظر في عِلله- يعني النحو- لا نبقي منها إلاّ ما يتّصل بالمعنى ، ويتّفق مع طبيعة البيان الرفيع ، والذّوق الصحيح»[3] ؛ لأنّ علل النحو ليست على درجة واحدة من الصحّة والقوّة .

واقترح الأستاذ عليّ النجديّ إطاراً عامّاً يضبط به عملية إرجاع النظر في بعض العِلل ، مؤدّاه : الحفاظ على اللّغة العربيّة في مادّتها ، وأصولها من غير تبديل ، ولا تغييرفي طرائق إعرابها الموروثة ، إنْ أردنا أن تبقى اللغة العربيّة لغة دين ودنيا[4] .

---

(١) علي النجدي- سيبويه إمام النحاة ، ص٤٠ .
(٢) المرجع نفسه ، ص٤٠ .
(٣) المرجع نفسه ، ص٤٢ .
(٤) انظر : المرجع نفسه ، ص٣٩- ٤٠ .

لأنّ النحو «صالح مشوب يغشاه غبار الزمن ، ويختلط فيه الجوهر بالصدَف ، والنافق بالزيف ، حاجته أوّلاً وآخراً أنْ ينفض عنه الغبار ، وتنفى عنه الشوائب»[1] .

ب- موقف المحْدثين في ضوء مناهج النظر اللغويّ الحديث

تتباين مناهج النّظر اللّغوي الحديث في دراسة النّحو تبايناً كبيراً ، فمنها مناهج وصفيّة تقريريّة تتّكئ على وصف الأداء اللّغوي في التّحليل النّحوي ، من زاوية اللّفظ ، أو المعنى ، أو السّياق ، أو التّفاعل بين المثير ، والمستجيب ، أو التطوّر التّاريخي ، ومنها مناهج تسعى إلى تفسير الأداء الكلاميّ بالاتّكاء على ردّ الكلام إلى بنى عميقة عبر سلسلة من التّحويلات ، أو بالاتّكاء على الوظيفة النّحويّة للكلمة ، أو الإطار المعجمي لها ، أو غيرها من المناهج[2] .

ولكلّ منهج من هذه المناهج أطياف تتقارب فيه ، وتتباعد ؛ لأنها- على العموم- مناهج تجريبيّة تعدّ الأداء اللّغوي عيّنة يمكنُ وصفها وصفاً شكليّاً خارجيّاً في خانات ، وأنساق ، أو وصفاً تجريدياً رياضيّاً في معادلات وقوانين ، مما يجعل هذه المناهج في تطوّر مستمر ؛ إذ يعاني الوصف الخارجي من ضعف نتيجة الفراغات التي يدركها أطراف الأداء الكلاميّ ، ولكنّها لا تتمثّل في الوصف البّرانيّ له ، ويعاني التجريد الرّياضيّ من ضعف نتيجة خرق المتكلّم للمعادلة التجريديّة بدوافع نفسيّة ، أو سياقيّة ، أو انحراف في المعادلة عن التّمثيل التّجريديّ الصّحيح للأداء اللّغويّ .

وبشيء من التغاضي عن الصّفات الخاصّة لبعض الباحثين يمكن سلك الباحثين العرب المتأثّرين بمناهج النّظر اللّغويّ الحديث في اتّجاهات ثلاثة :

---

(١) المرجع نفسه ، ص٤٠- ٤١ .

(٢) انظر في هذه المناهج : روبنز- موجز تاريخ علم اللّغة العام ، ص٣١٧- ٣٦٤ . وجون ليونز- اللغة واللغويّات ، ص٢٧٣- ٣١١ . ودراسة أستاذي الدّكتور نهاد الموسى- نظريّة النّحو العربيّ في ضوء مناهج النّظر اللغوي الحديث ، ص٢٣- ٩٧ . ومحمد يوسف حبلّص- من أسس علم اللغة ، ص٢٢٥- ٢٨٤ . وكمال بشر- التفكير اللغوي بين القديم والجديد ، ص١٣- ١٣٧ .

الاتّجاه الأوّل : الاستعانة بمناهج النّظر اللّغويّ الحديث في دراسة النّحو العربيّ بالكشف عن وجوه الاتّفاق ، والافتراق بين نحاة العربيّة القدامى ، وعلماء اللّغة المحدثين في المنهج ، وللتّفكير ، والتطبيق سعياً وراء تأصيل هذا التّراث وفق نظريّات علم اللّغة الحديث[1] . ويمكن تسمية هذا الاتّجاه بـ «الاتّجاه التأصيليّ» .

والاتّجاه الثّاني : الانطلاق من المنهج البنيويّ الوصفيّ التّقريريّ في دراسة النّحو دراسة شكليّة تُسْتبعد منه نظريّة العامل والتقدير[2] ، وهذا الاتّجاه يمكن تسميته بـ« الاتّجاه الوصفي التّقريريّ» .

والاتّجاه الثّالث : الانطلاق من المنهج التّحويلي التوليدي في دراسة النّحو دراسة تفسيريّة نحويّة ، ومعجميّة ، وصرفيّة ، وصوتية للكلمة ، أو الجملة ، وهذا الاتجاه يمكن تسميته بـ «لاتّجاه التّفسيري» .

وزاوية التفريق بين الاتّجاهات الثّلاثة أن التّفسيريّين يدرسون النّحو العربيّ وكأنّهم خارجه ، فيرون عيوبه لكنّهم لا يَروْن عيوب منهجهم التّفسيري ، لأنّهم جزء منه .

وكذلك البنيويّون الوصفيّون التّقريريّون لا يَروْن عيوب منهجهم في حين يَروْن عيوب مناهج[3] النّحو العربيّ .

أمّا أصحاب المنهج التّأصيلي فهم الذين يقفون بتوازن بين القديم والحديث قادرين على عقد حوار مثمر بينهما .

ويمكن الإلماع مسبقاً إلى أنّ الاتّجاهين التّأصيليّ والتّفسيريّ يقبلان التّعليل على العموم ، أما الاتّجاه الوصفي التقريريّ فينفر من التعليل العقليّ غير الوصفيّ كالعامل ، والتقدير ، والحذف و . . .إلخ .

---

(١) انظر : حلمي خليل- العربيّة وعلم اللّغة البنيوي ، ص١٩٢ .
(٢) انظر : عبد القادر الفاسي الفهريّ- اللّسانيات العربيّة نماذج للحصيلة ونماذج للآفاق ، ص١٣ .
(٣) استعملت كلمة« مناهج» لأنّ النّحو العربيّ ليس منهجاً واحداً .

أ- الاتجاه الوصفيّ التقريريّ

يلتقي ممثلو الاتجاه الوصفيّ التقريريّ[1] في اعتبار دراسة اللغة دراسة شكليّة خارجيّة هي المنهج الأسلم في وصفها نحوياً ، وصرفيّا ، وصوتيّاً ؛ لذلك ينفرون من التعليل القائم على التأويل ، والتقدير ، والمقايسة العقليّة لا الشكليّة بين ظاهرتين أو حُكمين ، لأنّ العلّة المقبولة عندهم تلخصها قوْلة : «هكذا نطقت العرب» .

وأبرز ممثلي الاتجاه الوصفيّ التقريريّ[2] الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه : «من أسرار اللغة» حيث ذهب فيه إلى أنّ حركات الإعراب لا تحدِّد المعاني ، وإنّما جيء بها تخلّصاً من التقاء الساكنين[3] .

والدكتور عبد الرحمن أيّوب في كتابه «دراسات نقديّة في النحو العربيّ»[4] والدكتور تمّام حسّان في كتابه : «اللغة بين المعياريّة والوصفيّة»[5] والدكتور إبراهيم السامرائيّ في كتابيه : «الفعل : زمانه و بنيته»[6] و «النحو العربيّ : نقد وبناء»[7] ، والدكتور فؤاد حنّا ترزيّ الذي عدّ «مبدأ العلّة فاسداً من أساسه في الدراسات اللغويّة ، وقد أدخل على نحونا كثيراً من الترهات التي لا جدوى منها ، ولا منفعة»[8]

ومن ممثلي الاتجاه الوصفيّ التقريريّ الدكتور أنيس فريحة الذي ذهب إلى أنّ نظرية الإعراب والبناء ، والاشتقاق ، وعلّة العامل ، وقسمة علامات الإعراب إلى

---

(١) يلزم التنويه أنّ بعض الباحثين المحْدثين لا يلتزمون بمنهج واحد في أعمالهم كلّها ، بل ينتقلون من منهج إلى آخر وفق اعتبارات خاصّة بهم ، لهذا تحدّد هذه الدراسة الكتاب الذي انتهج فيه الباحث المنهج الوصفيّ التقريريّ من غير أن يعني ذلك حكما عامّا على أعمال الباحث .

(٢) ترتيب الباحثين نسق تاريخيّ ، ليس غير .

(٣) انظر : إبراهيم أنيس- من أسرار اللغة ، ص٢٢٥- ٢٢٦ ، ٢٣٩ .

(٤) انظر : تحليل موقفه لاحقا .

(٥) انظر : ص٥ ، ٤٤ ، ٥٤ ، منه .

(٦) انظر : ص١٢ منه .

(٧) انظر : ص٢١٣ منه

(٨) انظر كتابه : في أصول اللغة والنحو ، ص١٧٩ ، ١٣٨ .

علامات أصليّة ، وعلامات فرعيّة ، والإعراب التقديريّ والمحليّ ، والتقدير عامّة من أثر المنطق والفلسفة في النحو العربيّ ، فرفضها ، ودعا إلى نحو وصفيّ تقريريّ ميّسر»[١] .

وقال في كتابه :«تبسيط قواعد اللغة العربيّة» :«كلّ رأي في تعليل الظواهر اللغويّة ، لا يخرج عن كونه رأياً ، أو حدساً ، أو تخميناً ، وعندما ندخل في نطاق الحدس ، والتخمين نخرج من نطاق العلم الذي هو موضوعيّ»[٢] .

ومن ممثلي الاتجاه الوصفي التقريريّ الدكتور محمد عيد الذي نادى بدراسة اللغة وفق منهج المدرسة الوصفيّة البنيويّة في كتابه : «أصول النحو العربيّ في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث»[٣] .

ومنهم الدكتور محمد صلاح الدين مصطفى الذي رفض تعليل البناء والإعراب ، وفكرة الاختصاص في العمل[٤] .

ومنهم الدكتور إميل بديع يعقوب الذي جاء رأيه في علل الممنوع من الصرف امتداداً لرأي أستاذه الدكتور أنيس فريحة ، فرفضها ، وعدّ المنهج التعليليّ مسؤولاً عن تعقيد النحو وتصعيبه[٥] .

وطبق الدكتور عبد الفتاح الحموز المنهج الوصفيّ بحذَر ، وتأن ، وتبصّر في بحثه التعليلَ عند الكوفيّين ، إذ لم يعدّ النحو الكوفي وصفياً خالصاً بل فيه مسائل تتمشى مع المنهج المقارن ، والمنهج التوليديّ التحويليّ[٦] .

والوصفيّة منهج في النظر والتحليل أي أنّها أسلوب ، ولهذا فلا توصف من حيث المبدأ بالفساد ، أو الصلاح ، وإنّما ينظر في تطبيقها ، فإنْ كان تطبيقها مناسباً للمسألة كانت أسلوباً ناجحاً في دراستها ، وإنْ كان في تطبيقها هدرٌ لبعض العناصر

---

(١) انظر كتابه : نظريات في اللغة ، ص١٣٢- ١٥٩ .

(٢) انظر له : تبسيط قواعد اللغة العربيّة ، ص٤ .

(٣) انظر : ص٦٦- ٦٩ منه .

(٤) انظر كتابه : النحو الوصفيّ ، ص١٣٠ ، ١٣٤ ، ١٧٥ .

(٥) انظر كتابه : الممنوع من الصرف ، ص٤٧ ، ٢٨٠- ٢٨١ .

(٦) انظر كتابه : الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفيّ المعاصر ، ص١٣٥- ١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٧٨ .

اللغويّة ، كانت أسلوباً غير ناجح في دراسة المسألة ، مع الإقرار بأنّ معيار النجاح أو عدمِه أمرٌ نسبيّ يتفاوت فيه الباحثون .

ولعلّ من غير المناسب طرد منهج ما في دراسة كل الوجوه التي تشكلها الظاهرة اللغويّة ، ورمي تطبيقات المناهج الأخرى بالخطأ ، أو التهافت ، فالكلمة الأخيرة- في بعض مسائل النحو على الأقل- لم تُقل ، وما يزال هناك متّسع لإبداء الرأي ، وإرجاع النظر ، مع الإقرار بأنّ العلم الحديث حاجز غير حصين من الخطأ ، فتبقى كلّ الآراء اجتهادات جديرة بالاحترام ، قد تصيب ، وقد تخطئ .

وقد شهدت بداية النصف الثاني من هذا القرن ، وخاصة العقد السادس والسابع منه هجوماً من بعض الباحثين على جوانب من النحو العربيّ بتأثير تبنيّ معظمهم للمنهج البنيويّ الوصفيّ ، مثل الدكتور عبد الرحمن أيّوب ، في كتابه :«دراسات نقديّة في النّحو العربيّ» الذي نشره لأوّل مرّة سنة ١٩٥٧م ، والدكتور تمّام حسّان في كتابه : «اللغة بين المعياريّة والوصفيّة» الذي نشره لأوّل مرّة سنة ١٩٥٨م[1] ، والدكتور إبراهيم السامرائي في كتابه : «الفعل : زمانه وأبنيته» الذي نشره لأوّل مرّة سنة ١٩٦٦م . وعندما وصلت آثار النظرية التوليديّة التحويليّة إلى بعض المحدَثين حصل ما يشبه الانقلاب ، فالدكتور تمام حسّان الذي كان يقول سنة ١٩٥٧م : «نرجو أن نكون قد بيّنا فساد العامل في النحو ، بل فساد التعليل الذي هوأصل العامل»[2] عاد عن شيء من رأيه سنة ١٩٧٨م ، وقال : «يبدو أنّ النموذج التحويليّ يمكن أن يطبق على اللغة العربيّة ، ويمكن للغة العربيّة أن يُعاد وصفها ألسنيّا من خلاله»[3] ، وذهب في سنة ١٩٨٤م إلى أبعد من ذلك ، فقال : «من مظاهر الطاقة التفسيريّة في النحو العربيّ ظاهرة التعليل لأحكام النحو وأقيسته»[4] .

---

(١) انظر : كتابه ، ص٥ ، ٤٤ ، ٥٤ . وانظر في تحليله : حلمي خليل- العربيّة وعلم اللغة البنيوي ، ص١٨٠- ١٨٨

(٢) تمام حسّان- اللغة بين المعياريّة والوصفيّة ، ص٥٤ .

(٣) تمام حسان- إعادة وصف اللغة العربيّة ألسنيّا ، ص١٨٤ .

(٤) تمام حسان- اللغة العربيّة والحداثة ، ص١٣٧ . والحقيقة أنّ جهود الدكتور تمام حسّان من التميّز والتنوع بحيث تستأهل دراسة مستقلة لا تستطيع هذه الدراسة أن تفيها حقّها .

كان الهدف من هذا الاستطراد الإشارة إلى أمرين :

الأول : أنّ المناهج اللغوية الحديثة ليست في حقيقتها فاسدة ، أو صالحة في دراسة اللغة ، فالمعتبر التطبيق المناسب .

وأمّا الثاني : فهو أنّه لا يصحّ اتخاذ نتائج التطور العلميّ في المناهج اللغويّة الحديثة مرجعاً تُقيّم النظريّة النحويّة للنحوالعربيّ ، بل النحو العربيّ كلّه في ضوئه ، لأنّها مناهج متغيرة متطورة .

وفي مناقشة آراء ممثلي الاتجاه الوصفيّ التقريريّ ، يُشار إلى أنّ الإعراب محدِّد من محدِّدات المعنى في العربيّة ، إذ قال الدكتور تمّام حسّان :«ولنا أن ننظر في قوله تعالى : ﴿**اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح ابن مريم**﴾[1] . فلو تحرر لفظ «المسيح» من الإعراب بالنصب إلى الجرّ مثلاً لكان معطوفاً على لفظ الجلالة ، فنسب إلى مقام الألوهيّة التي لا ينبغي أن يُنسب إليها . . . أمّا النّصب فيلحق «المسيح» عن طريق العطف على الأحبار والرهبان بهم ، فلا ينبغي له ، ولا لهم ، أنْ يتخذوا آلهة من دون الله»[2] .

«ومهاجمة نظرية التعليل في إجمالها ، ومن منظور العملية التعليميّة وحدَها ، فيه تعميم ، وخلط يجافيان روح العلم . . . لأنّ هناك مستوى آخر من التعامل مع اللغة هو مستوى البحث العلميّ . . . فالمريض الذي يبحث عن الدواء لا تقدّم له تجارب العلماء في المختبرات على دواء ما أيّ فائدة مباشرة ، على الرغم من أنّه لولا هذه التجارب ما وجد الدواء الذي يبحث عنه . . . وكذلك الأدوات المنهجيّة كالعِلل»[3] .

ولعلّ في توضيح موقف الدكتور عبد الرحمن أيّوب ما يغني عن التوضيح المفصّل لموقف كلّ باحث في الاتجاه الوصفيّ التقريريّ .

---

(١) سورة التوبة ، آية (٣١) .

(٢) تمام حسّان- أساسيات النحو العربيّ ، صورة خطّيّة عن محاضرة المؤلف في الموسم الثقافي السادس عشر لمجمع اللغة العربيّة الأردني ألقاها في٢٥/نيسان/١٩٩٨م .

(٣) محمد يوسف حبلّص- الحمل على المعنى ، ص١٣٧- ١٣٩ .

موقف الدكتور عبد الرحمن أيّوب:

أخذ الدكتور عبد الرحمن أيّوب نفسه في دراساته النقديّة في النحو العربيّ بمنهج المدرسة التحليليّة الشكليّة School Of Formal Analysis في أمريكا الشماليّة ، فدعا إلى اعتماد المنهج «الوصفيّ مقابل التعليل الفلسفيّ والمنطقيّ»[١] إذ ذهب إلى أنّ التفكير اللغويّ عند العرب تأثّر في مراحله الأولى عند الخليل وسيبويه بالتفكير اللغويّ الهنديّ ، لأنّه اعتمد الأشكال التركيبيّة للعبارة في التحليل اللغويّ[٢] ، ثمّ تأثّر التفكير اللغويّ عند العرب بعد ذلك بالفلسفة اليونانيّة ، فاعتمدت الدراسات اللغويّة التعريفات المنطقيّة[٣] .

وقد رفض الدكتور عبد الرحمن أيّوب «نظريّة العلل على الوضع المنطقيّ الذي يصرّ النحاة على اتّباعه»[٤] ،

فلم يرتضِ علل البناء والإعراب[٥] ، واقترح «تسجيل ظاهرة الإعراب والبناء دون التعليل لها»[٦] .

ثمّ هاجم الدكتور عبد الرحمن أيّوب نظريّة التقدير ، فقال : «والتقدير- ولا شكّ- أمر غير واقعيّ ، فحين يقول النحاة بأنّ المصدر المؤوّل مفعول منصوب بفتحة مقدّرة كما في «أريد أن أقومَ» ، فإنّهم يفترضون وجود كلمة غير موجودة ، ونحن حين نرفض نظريّة التقدير نرفضها لعدم واقعيتها هذه»[٧] ، وعارض تقدير الضمائر المستترة[٨] .

---

(١) انظر : حلمي خليل- العربيّة وعلم اللغة البنيويّ ، ص١٧٢ .

(٢) انظر : عبد الرحمن أيّوب- التفكير اللغويّ عند العرب ، ص١٣٤ .

(٣) المرجع نفسه ، ص١٣٤ .

وانظر توضيحه في : التفكير اللغويّ عند العرب : مراحله ومصادره ، ص٢٠٧- ٢١٤ .

(٤) عبد الرحمن أيّوب- دراسات نقديّة في النحو العربيّ ، ج١ ، ص٢٩ .

(٥) المرجع نفسه ، ج١ ، ص٣٠ .

(٦) المرجع نفسه ، ج١ ، ص٤٤ .

(٧) انظر : المرجع نفسه ، ج١ ، ص٢٥ ، ١٦٠ .

(٨) انظر : المرجع نفسه ، ج١ ، ص٧٦ .

ويُرجع الدكتور عبد الرحمن أيّوب انتقاداته للنحو العربيّ إلى تأثّر النّحو بالمنطق والفلسفة ، وهما لا يناسبان الدراسة الوصفيّة للغة[1] ، ويعلّق على عِلل النحاة في ظاهرتي الإلغاء والتعليق بقوله :«هذا هراء فلسفيّ ، لا أكثر ، ولا أقلّ ، إنْ صحّ أن يُوصف الهراء بأنّه فلسفة!! . . . هذا التهافت المنطقيّ . . . التشدّق بما يشبه أن يكون فلسفة ، ولا أكثر»[2] .

يترجّح في الظنّ أنّ مسألة التأثّر بالمنطق ، أو الفلسفة ليست انتقاصاً من النحو العربيّ ، لأنّ تبادل التأثّر بين الأمم أمر طبيعيّ .

والتقدير والعمل والاستتار عِللٌ لها ما يسوّغها في النحو ، فصحيح أنّ قولنا : «زيدٌ حضر» لا يظهر فيه أي ضمير يشير إلى الفاعل ، لكن هذا الضمير مستتر بدليل أنّنا لو أسندنا الحضور إلى والد زيد لقلنا : «زيدٌ حضر والدُه» فظهر الفاعل . مما يعني أنّ الفاعل مرتبته بعد الفعل ، فكأنّ أصل جملة «زيدٌ حضر» هو« زيدٌ حضر زيدٌ» ، وحذفت «زيد» الثانية لدلالة الكلمة الأولى عليها .

والعمل في العربيّة علّة تفسّر العلاقة الشكليّة المطّردة بين العامل والمعمول كالفعل والفاعل ، لهذا أصاب أستاذي الدكتور نهاد الموسى عندما قال :«وعجيب أن يكون الاعتراض على نظريّة العامل آتياً من جهة الشكلانيّين فإن مبدأها وجوهرها منسجم مع منحاهم في ضبط الشكل اللغويّ بعلائق بنيويّة خالصة»[3] .

والقول بالتقدير في جملة :« أريد أن أقوم» يناسب أخذ الدكتور عبد الرحمن أيّوب بالموقع الإعرابيّ ، إذ قال في تحليل جملة : «قام محمد» :«يمكن القول بوجود موقعين إعرابيين : أولهما : الفعليّة ، ويمثّلها الفعل «قام» . وثانيهما الفاعليّة ، ويمثّلها الاسم «محمد»[4] ، مما يعني أنّ في جملة «أريد أن أقوم» ثلاثة مواقع ، يقع فيها المصدر المؤوّل « أنْ أقوم» في موقع المفعوليّة بتقدير : «أريد القيام» فكلمة «القيام» هي الصورة

---

(١) انظر :عبد الرحمن أيوب- دراسات نقدية في النحو العربي ، ج١ ، ص٩ ، ٧٦ ، ١٢٧- ١٢٨ ، ٢١٠ .
(٢) انظر : المرجع نفسه ، ج١ ، ص٢٢٥- ٢٢٦ .
(٣) نهاد الموسى- الأعراف ، ص١٤٦ .
(٤) عبد الرحمن أيّوب- دراسات نقديّة في النحو العربيّ ، ج١ ، ص٤٥ .

المشكّلَة من المصدر المؤول «أنْ أقومَ» ، بيان ذلك مسألة الأبراج ، فبرج الجوزاء مثلاً مجموعة من النجوم ، تصل العين بينها بتخيّل الأشعّة على نحو يشكل صورة الجوزاء فتحقّق تلك الصورة مرتبطٌ بتقدير الأشعة بين نجومها ، كذلك التقدير ، إذ يُشكِّل من الجملة ، أو المصدر المؤول كلمة مفردة ، تكون ضروريّة للأخذ بفكرة الموقع الإعرابيّ .

التفسير في النظريّة التحويليّة:

الهدف من دراسة التفسير في النظرية التحويليّة عقد« حِوار» بينه ، وبين التعليل في النحو العربيّ ، إذ التفسير نظام من التعليلات على شكل مجموعة من النظريات والمبادئ تفسّر انتظام الظاهرة اللغويّة أيّا كانت اللغة التي تمثّلها .

والحوار مع النظريّة التحويليّة عرض لتجربة غير العرب في دراسة لغاتهم وتفسيرها ، يُقَدَّر أن يكون له فائدة في الدعوة إلى إعادة النظر في بعض جوانب نظريّة النّحو العربيّ بهدف تطويرها ، أو توضيحها ، أو توسيعها ، أوإصلاح ما قد يظهر فيها من خلَل أو ضعف .

وبما أنّ مفهوم التفسير في النظريّة التوليديّة التحويليّة هو المصدر الذي صدر عنه الباحثون في الاتجاه التفسيريّ في موقفهم من التعليل ، ستسعى هذه الدراسة لتعرّف هذا المفهوم عند رائده ، وهو العالم الأمريكي المعروف «تشومسكي» بغية فهمه وتوضيحه ، ثم موازنته بمفهوم التعليل في النحو العربيّ ثم اتخاذه مرجعاً في مناقشة تطبيق الباحثين العرب له في دراساتهم .

التّفسير في النظريّة التوليديّة التحويليّة عند تشومسكي:

يعدّ تشومسكي اللّغة وحدة من وحدات العقل[١] ، بل هي أفضل مرآة له[٢] والنحو وصف لها[٣] ، ونظريّته قضايا نظريّة العقل حَوْل اللّغة ، أي أنّها قضايا حَوْل

---

(١) تشومسكي- المعرفة اللغويّة ، ص٦٨ .

(٢) المرجع نفسه ، ص٥١ .

(٣) المرجع نفسه ، ص٧٧ .

بنى الدماغ والذكاء تُحدّد صيغها في مستوىً معيّن من التّجريد و يعدّ النّحو الكليّ.Universal Grammar نظاماً من القيود مستقى من الموهبة البيولوجيّة الإنسانيّة التي تحدّد هُوية اللّغات التي يمكن الوصول إليها إنسانياً[1] .

ويشترط تشومسكي في النّظريّة النّحويّة أنْ تكون كافية للمهمّة الوصفية للّغة ، والمهمة التّفسيريّة ، ولا يكون التّفسير interpretation إلا بعد الوصف العلميّ الدّقيق لها[2] ، وينبني الوصف على أنّ اللّغة التي تتداولها الجماعة اللّغويّة مفهومة عند كل واحد منهم بسبب العناصر المعجميّة ، والنّظام النّحويّ ، فاكتساب اللّغة واحد في أي جماعة لغويّة يتمّ في السّنوات الأولى من عمر الإنسان النّاطق[3] ، وهذا هو التّحدّي الذي تسعى إلى تفسيره «المدرسة التحويليّة» ، «فملكة اللغة تتضمّن نظاماً حوسبيّاً Computational أي نظاماً بسيطاً نوعاً ما في مبادئه الأساسيّة يُعبر عنه على نحو دقيق حين تتمايز الوحدات بصورة ملائمة ، لكنّه معقد جدّاً فيما يؤدي إليه من نتائج»[4] .

وتتّخذ العناصر المعجميّة موقعاً مركزياً في تفسير النّظام النّحوي ، فيجب أنْ تعرض بشكل تجريديّ في تمثيل البنية ثمّ تحوّل بعدئذ عن طريق متوالية من القواعد الصّوْتية والفونولوجيّة إلى شكْلها الصّوتي الفعلي[5] ، فالكلمة Book يجب أن تتمتّع بالتّمثيل الصّوتي Buk[6] وينبغي أن يؤسس الإعراب على الخصائص المعجميّة[7] ، فإذا وُسِمت الكلمة المعجميّة See بأنّها فعلٌ متعدٍّ ، وجب أن يكون لها مفعول به في البنية المعجميّة "LF" Lexical Function ولا يلزم بالضّرورة أن يعبّر عنه في البنية السّطحية الصّوتيّة "PF" Phonetic Form إذ يكون موقعه حينئذٍ

(١) تشومسكي – المعرفة اللغوية ، ص٨٢ .
(٢) المرجع نفسه ، ص١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٤ .
(٣) المرجع نفسه ، ص١١٩ .
(٤) المرجع نفسه ، ص٣٦٩ .
(٥) المرجع نفسه ، ص١٢٧ ، ٢٩٠ .
(٦) المرجع نفسه ، ص١٩٣ .
(٧) المرجع نفسه ، ص٢٨٢ .

مقولة فارغة Empty Category [1] وهي المقولة التي يجب أنْ تصطلح مع النّظريّة التفسيريّة الأصليّة[2] .

وجاء تشومسكي بمبدأ التّأويل الشّامل Principle Of Full Interpretation (F1) الذي يتطلّب وجوب أن يؤوّل تأويلاً شاملاً ملائماً كلّ عنصر من عناصر المستوى PF ، والمستوى LF اللذين يؤخذان على أنّهما الحدّ المشترك بين علم التّركيب بمعناه الواسع وأنظمة استخدام اللّغة[3] . والمبادئ العامّة لأنظمة النّحو الكلّيّ تتقاطع مع خصائص البنية المعجميّة لتحديد صور التمثيل التركيبي للجملة[4] ، وهذه المبادئ أنظمة فرعيّة متنوّعة هي :

نظريّة الحالة "Case Theory " وهي تفسّر ظاهرة المصادر المؤوّلة والمصادر الصّريحة التي يمكن تمثيلها بمصادر مؤوّلة .

ونظريّة الرّبط العاملي GB Goverment- Binding Theory وهي تفسّر علاقة العنصر (أ) بالعنصر (ب) إذا كان العنصر (أ) يتحكّم بالعنصر (ب) بأي شكل من أشكال الرّبط .

ونظريّة الثّيتا"Theta Theory " وهي تفسّر ترابط العناصر عندما يكون لها دور واحد كالضّمير ، وما يعود عليه .

ونظريّة الفصْل"Bounding Theory " التي تعالج القيود المفروضة على نقل عناصر الجملة تقديماً وتأخيراً .

ويشتمل كلّ نظام من هذه الأنظمة على مجموعة من المبادئ مع درجة محدودة من التّنوّع بالإضافة إلى أنّ هناك مجموعة من المبادئ العامّة كمبدأ الإسقاط Projection Principle الذي ينصّ على أنّ البنى المعجميّة يجب أن تمثّل

---

(١) تشومسكي-المعرفة اللغويّة ، ص١٧١ .

(٢) المرجع نفسه ، ص٢٣٥- ٢٣٦ . ويقصد الأعمال الأولى
انظر : تشومسكي- جوانب من نظريّة النحو ، ص٥٢-٥٨

(٣) المرجع نفسه ، ص١٩٣ .

(٤) المرجع نفسه ، ص١٧٢ .

مقوليّاً Category في كلّ مستوى تركيبي ، ومبدأ التّأويل الشّامل(FI) الذي مرّ قبل ، ومبدأ الإجازة الذي يضبط الجمل من حَيْث الصّواب النّحويّ والمعجميّ في التّمثيل الفعلي .

وهناك مفاهيم مهمّة لها دور رئيس في عمل أنظمة النّحو الكلّيّ ومبادئه مثل مفهوم المجال القائم على مفهومي التحكّم المكوّني C.Command والعمل Goverment ، فالمجال الذي تتحكّم به أداة الاستفهام مثلاً جملة السّؤال كاملة ، وإن تضمّنت مجموعة من الجمل داخلها لكلّ واحدة منها محور معجميّ يحدّد العمل .

فجملة الاستفهام «مَنْ أُقنع زيدٌ بزيارته» نسق لغوي مفهوم عند المتلقّي ، وإنْ كان مركّبا من ثلاث جمل متداخلة ، تفسير ذلك أنّ هذه الجملة تحتوي ثلاثة محاور مترابطة : المحور الأول محور الاستفهام ومركزه أداة الاستفهام «مَنْ» ومجالها الذي تتحكّم به بقيّة الجملة ، فهي جملة كبرى ، والمحور الثّاني مركزه الفعل «أُقنع» ومجاله كلمة «زيد» بالإضافة إلى حرف الجرّ الباء ، فهو جملة يمكن أن تسمّى وسطى ، والمجال الثّالث محوره الفعل «يزور» الذي اتّخذ صورة المصدر طبقاً لنظريّة الحالة حَيْث جاز أنْ يتمثّل المصدر الصّريح بمصدر مؤوّل ، ومجاله الضّمير المتصل به ويمكن أن يسمّى جملة صغرى .

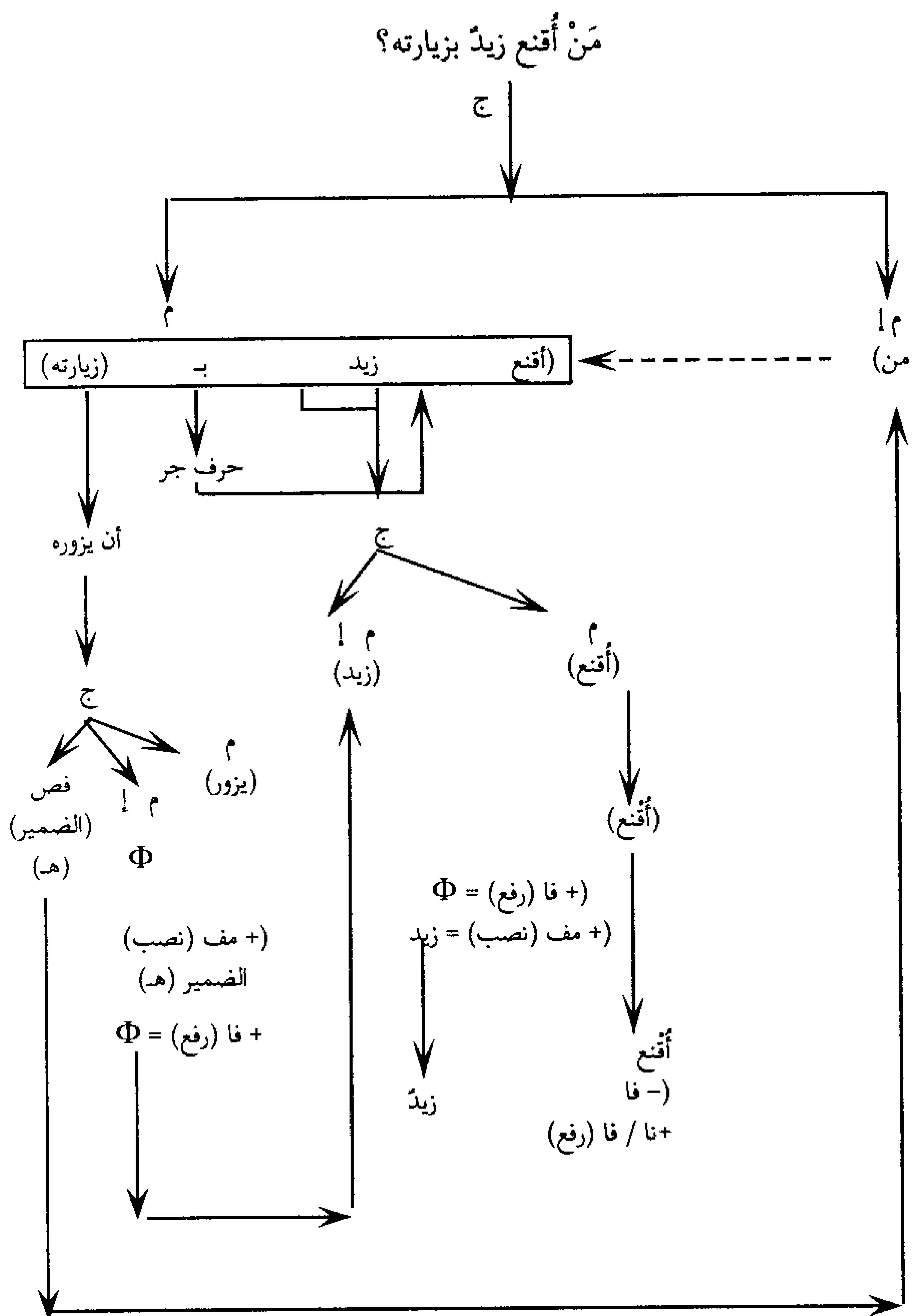
وقد عمل كلّ محور من المحاور الثّلاثة في مجاله لأنّ أداة الاستفهام تستدعي مستفهماً عنه ، والفعل «أقنع» بنيته المعجميّة الأصليّة مبنيّة للمعلوم فيستحقّ فاعلاً ومفعولاً يؤثّر فيهما ، لهذا عندما تحوّل إلى صيغة المبني للمجهول أسقط المفعول به مكان الفاعل ، وأصبح نائباً عنه بعد أن أُجيز بالرّفع ، فارتبطت كلمة «زيد» بالفعل «أقنع» . والمصدر الصّريح «زيارة» أصله جملة فعليّة مركزها الفعل «يزور» الذي تتطلّب بنيته المعجّمية فاعلاً ومفعولاً حيث يجب تقدير الفعل لعدم ظهوره في الجملة السّطحيّة ، أمّا المفعول فقد اتّخذ صورة الضّمير الواقع في محلّ جرّ بالإضافة ، إضافة المصدر إلى مفعوله ، فعمل المحاور الثّلاثة تطبيق لنظريّة الرّبط العامليّ .

وتفسّر نظريّة الثّيتا ترابط المحاور الثلاثة ؛ إذ يتعلّق حرف الجرّ الباء بالمحور «أقنع» ، ويعود الضّمير المستتر في المحور «يزور» على نائب الفاعل «زيد» ، ويعود الضّمير المتّصل بالمحور «يزور» على المحور الأوّل أداة الاستفهام ، فالمحاور عندما تتعدّد لا تكون صحيحة إلا إذا كانت مترابطة .

وتمنع نظريّة الفصل تقدّم المحور الثّالث على المحور الثّاني ، أوالأوّل كما يمتنع تقدّم المحور الثّاني على المحور الأوّل ، لأنّ المحور الأول هوالمحور الأساسي ، وموسوم في هذه الجملة بأنه من ألفاظ الصّدارة ، وهذا التّأويل يُعدّ تأويلاً شاملاً صحيحاً ؛ لأنّه أدّى إلى تطابق التّفسير الكليّ مع الإدراك العملي لمفهوم هذه الجملة عند الملتقّي[1] كما في التّشجير التّالي :

---

(١) انظر : تفسير تشومسكي لجملة"Who was Jhon persuaded to visit?" في كتابه : المعرفة اللغويّة ، ص١٩٩- ٢٠١ .



مَنْ أُقنع زيدٌ بزيارته؟
ج
م
م ا
(من)
(أقنع
زيد
بـ
(زيارته)
حرف جر
أن يزوره
ج
ج
م ا
(زيد)
م
(أُقنع)
م
(يزور)
فص
(الضمير)
(هـ)
م ا
Φ
(أُقْنع)
(+ فا (رفع) = Φ
(+ مف (نصب) = زيد
(+ مف (نصب)
الضمير (هـ)
+ فا (رفع) = Φ
أُقْنع
(– فا
+نا / فا (رفع)
زيدٌ

أوجه الاتّفاق بَيْن التّعليل والتّفسير.

يؤمن تشومسكي بأنّ أي لغة بشريّة طبيعيّة تخضع لنظام دقيق يختفي وراء قواعدها[1] في النّحو والصّرف ، فتفسير اللّغة سعي للبحث عن السّرّ الذي يجعل القاعدة النّحويّة صحيحة منتجة لعدد لا نهائيّ من التّطبيقات ، وهذا ما يُؤمن به نحاة العربيّة عموماً عندما يتطلبون وجه الحكمة في القواعد التي وضعوها للنّحو العربي .

ويؤمن تشومسكي بأنّ تناول المادّة اللّغويّة بالوصف ، والتصنيف لا يمكن أن يكون كافياً موازياً لحقيقتها[2] في العقل ، إذ يكفي تدبّر المعجم للوقوف على حقيقة أنّ اللّغة في صورتها السّطحيّة تتضمّن فراغات لا يمكن للعقل أن يتجاوزها عند تحديده معنى الجملة ، ففي جملة «كُسر الزّجاج» يحكم العقل بداهة بوجود فاعل حقيقيّ محذوف كما يحكم أنّ الفعل «أعطى» والفعل«اتّقى» في قوْله تعالى :﴿**فأمّا من أعطى واتّقى**﴾[3] يتضمّن مُعطِياً ومعطى له ، ومُتّقياً ، ومُتّقىً منه وقدحذفت هذه اللّوازم لغرض ما .

فالبنية السّطحيّة للجملة قد يكون لها بنية عميقة فيها عناصر أساسيّة غير متحقّقة في البنية السّطحيّة فيصبح تجاوز الوصف بالتّقدير مطلباً علميّاً له ما يسوّغه ، وقد أكّد هذا الدّكتور (جودث كرين) Judith Greene في تحليله نتائج تجارب سيكولوجيّة مؤسّسة على نظريّة تشومسكي في ١٩٥٧م ، ١٩٦٥م فقال : «يبدو على الأساسين النّظري والتّجريبي أنّ التّصوّرات الخاصّة بثنائية المستوى للبنية العميقة والبنية السّطحيّة ضروريّة لتفسير مقدرة المتكلّم على تجسيد المعاني في شكل الجملة» [4] .

فكما يؤدّي الأخذ بالتّفسير إلى التّقدير أحياناً يؤدّي التّعليل في النّحو العربيّ

---

(١) انظر : محمود فهمي حجازي- في فلسفة اللّغة ، ص١٤٧ .

(٢) انظر : تشومسكي- اللغة والعقل ، ص١٢ .

(٣) سورة الليل ، آية (٥) .

(٤) Greene-psycholinguistics:chomsky and psychlogy P.202

إلى التّقدير ، كما في تقدير المبتدأ ، أوالخبر إن حذف أحدهما ؛ لأنّهما ركنا الإسناد فلا تتمّ الجملة الاسميّة إلا بهما ، لكن ينبغي التّنبيه على أنّ التّقدير عند تشومسكي يبنى على المعجم أيْ متطلّبات المدخل المعجميّ ، لكنّ التقدير في النّحو العربيّ يبنى على مفهوم الجملة والعمل كتقدير خبر محذوف للمبتدأ المذكور بعد «لولا» لأنّه مسند ، وتقدير «أن» المضمرة بعد لام التّعليل عند نصب المضارع لاقتصار اختصاص نصب المضارع على «أن» وأخواتها .

ويؤمن تشومسكي بالعامل ، حتّى إنّ نظريّة الرّبط العاملي (GB) من أهم مرتكزات التّفسير في نظريّة النّحو الكلّي ، وهي تنطلق من منطلقين :

الأوّل : ضرورة وجود أثر Trace للعامل في الجملة .

والثّاني : ضرورة فصل المعاني الملبسة بتحديد مجال تحكّم كلّ عامل[1] ، وقد حدّد «رادفورد» – أحد شرّاح التّحويليّة – العامل بأنّه أصغر وحدة مؤثرة في الكلمة [2] .

ويؤمن تشومسكي بأنّ النّظريّات التي تُفَسَّرُ بها اللّغة عامّة ليست خاصّة بباب واحد من أبواب النّحو ، أو الصّرف كما يؤمن نحاة العربيّة عموماً بأنّ العِلل قد تفسّر أكثر من باب نحويّ كعلل العمل .

يتّضح مما سبق أنّ «النّحو العربيّ ليس خلواً من الطّاقة التّفسيريّة ولكنّه يسمّي مظاهرها بأسماء مختلفة يمرّ بها المرء دون أنْ يرى شبهاً بينها وبين مثيلاتها في نتائج البحث الحديث ، ولكنّه حين يدّقق النّظر لا بدّ أن يرى الشّبه بين الشّيخ العربي بالعمامة ، وبينه وعلى رأسه القُبّعة»[3] .

فالمحاور تشبه العوامل ومجالات التّحكم تشبه المعمولات ، ونظريّة الثّيتا تشبه الرّوابط* .

---

(١) انظر : حسام البهنساوي– أهميّة الربط ، ص٢٣ . و International Encyclopedia of linguis-tics,vol 2.P 6

(٢) Rad Ford-Transformational syntax P 319

(٣) تمام حسّان– اللغة العربية والحداثة ، ص١٣٥ .

* ينبغي التّأكيد أنّ التّشابه بين جوانب من النّحو العربيّ والمنهج التّحويلي لا يعني تأثر التّحويليّين بالنحو العربي ، فوسائل البحث مختلفة بينهما .

أوجه الافتراق بين التعليل والتفسير

بُني التّعليل في النّحو العربيّ على استقراء كلام العرب ، فجاء متّصلاً بأحكام النّحو ممتزجاً به حتّى يمكن القول بشيء من التّجوّز إنّ الحكم النّحويّ وُلد معلّلاً ؛ فحديث القدماء عن الأسماء المبنية مثلاً لا يخلو من توضيح لعلّة البناء ، وإن خلا من توضيح علّة البناء فإنه لا يخلو من الإشارة إلى أنّها تعرب إعراباً محلّياً ؛ لأنّ الأصل في الأسماء الإعراب ، والتّأثر بالعوامل ؛ ولهذا يمكن وصف علاقة التّعليل في النّحو العربيّ بأنّها علاقة اتّصال .

أمّا التفسير في المنهج التّحويليّ فهو مجموعة نظريّات حديثة تفسّر أحكاماً نحويّة مقرّرة سابقة عليها زمناً ، ولهذا فهي ليست جزءاً من نحو أيّ لغة في العالم ، ولم يؤدّ الأخذ بها- في حدود العلم- إلى تقديم نحو تنتظمه نظريّاتها ، أي أنّها نظريّات منفصلة عن نحو اللّغة لا يؤدي عدم الأخذ بها إلى انهيار نحو أيّ لغة على حين يؤدّي حذف التعليل من النّحو إلى ضرورة وضع نحو جديد له أحكامه ، وقواعده ، وأسسه ، ونظرياته ، فحذف أصل العمل يستدعي وضع نحو جديد يعلّل حذف المبتدأ ، أو الخبر ، أو الفاعل ، أونائبه في حالة عدم الظهور وغير ذلك مما يقدر ،ويحذف ، ويؤوّل .

ويرجع هذا الاختلاف إلى أنّ غاية التّعليل في النّحو العربيّ تبين وجه الحكمة في اللّغة العربيّة ، أمّا التّفسير في المنهج التّحويلي فغايته اكتشاف مبادئ موحّدة تفسّر الصّواب في أيّ لغة من اللّغات البشريّة الطّبيعيّة للإجابة عن السّؤال الأساسيّ الكبير «ما الذي يمكن لدراسة اللّغة أن تسهم به في فهمنا للطّبيعة البشريّة؟»[1] «فمأزق التّفسير الكلّي أنّه مشدود إلى الغيب والماوراء أي إلى المبادئ والقواعد والعلل التي تختزن عالم اللّغة أو تقوم مقامه»[2] ؛ لأنّه لا يُوجد مستوى يربط بين أحكام النّحو ، ونظريّات التّفسير على حين تربط علل الأحكام مثل قياس النّظير ، وأمن اللّبس ، وغيرهما بين أحكام النّحو العربيّ ، ونظريّاته .

---

(١) تشومسكي- اللّغة والعقل ، ص١٢ .

(٢) علي حرب- السّؤال اللغوي ، ص٧٢ .

والعلاقة بين العامل والمعمول في التفسير الكليّ تنطلق من المعجم إذ يحدّد المعجم حاجة كلّ مدخل من المعمولات فيكون أثر العامل معجميّا لا إعرابيّاً ، لأنّ تشومسكي يدعو إلى تأسيس المعربات على متطلّبات الدلالة المعجميّة وهي تجريد للاستعمال الحقيقي في اللغة[1] لا على متطلّبات القاعدة النّحويّة[2] فيصطدم مع الطبيعة الأدبيّة الأسلوبيّة للّغة التي تقوم على المجاز ، والتشبيه ، والكناية فتتحوّل دلالة الكلمة من دلالة معجميّة إلى دلالة إيحائية تراعي الأبعاد الاجتماعيّة والنفسيّة في الأداء اللّغوي ، وهذا الاستعمال الأدبيّ الأسلوبيّ الإيحائي للّغة يعدّه تشومسكي «زينة» ويسخر من البلاغيين الذين يهتمون ببحثه[3] .

أما العلاقة بين العامل والمعمول في النحو العربيّ فهي أثر إعرابيّ يعود إلى نوع العامل لأن المعنى المعجمي المستقلّ ليس شرطاً في عامله ، ولهذا تعمل الحروف المختصّة مع أنّها غير مستقلّة بالمعنى ، وينبني على هذا أنّ غاية العامل في النّحو العربيّ ضبط العلاقات الإعرابيّة ليحترز عن الخطأ في التّركيب من حيث الكيفيّة[4] ، فتشترط القاعدة النّحويّة تحقق شروط الإسناد في الجملة مع تعليق الحاجة إلى الفضلة وفق مقتضيات الكلام في حين غاية العامل في التّفسير الكليّ تحديد «البنية الأصليّة»* لتفسير ما طرأ على الأداء الفعلي من تغيّر ، أو تقديم ، أو تأخير ، أو نحو ذلك .

فالتّعليل يفسّر الصّواب النّحوي ولا يفسّر الصّواب الدلالي ، لأنّ بحث العلاقات الدّلالية موضوع البلاغة لا النّحو ، وبهذا يستوعب التّعليل في النّحو العربي الطبيعة الأدبيّة الأسلوبيّة للّغة .

---

(1) Baalbaki-Dictionary of linguistic Terms, P 281 , (Lexical meaning)

(2) تشومسكي- المعرفة اللغوية ، ٢٨٢ .

(3) انظر : علي حرب- السؤال اللغوي ، ص٧١ .

(4) السّكاكي- مفتاح العلوم ، ص٧٥ .

* كأنّه بديل عن مصطلح البنية العميقة ، لأن تشومسكي نفسه توقف عن استعماله . انظر : تشومسكي- المعرفة اللغوية ، ص٣٧١ .

ولا تقدّم نظريات التفسير الكلّي ، ومبادئه تعليلاً لحالة المعمول الإعرابيّة كالرفع ، أو النصب ، أو الجرّ ، أو الجزم ، ولا تعليلاً لهيئة العامل المعجمي ، فالاسم والفعل في التّفسير الكلي متساويان نحو :

كتابةُ العربِ تاريخَ نحوهم واجبٌ عليهم .

يكتبُ العربُ تاريخ نحوهم

إذ توسم المادّة المعجمية «ك . تَ . بَ» بأنّها تحتاج فاعلاً ، ومفعولاً تؤثّر فيهما ، وقد ينطبق هذا على الجملة الفعلية الثّانية ، أمّا الأولى فإنّها تحتاج خبراً يُتمّ معنى المبتدأ ليس بسبب المتطلّبات المعجميّة للمادّة «ك . ت . ب» بل بسبب متطلّبات القاعدة النّحويّة .

والحالة الإعرابيّة للمبتدأ «كتابةُ» لا يفسّرها تشومسكي لأنّ أيّ تقدير لهذه الجملة وفق التّفسير الكلّي لا يستطيع أن يظهر العامل المعنويّ الذي رفع المبتدأ ؛ لأن التّفسير الكليّ مبنيّ على اللّغات التّرتيبيّة التي لا يوجد بها آثار إعرابيّة مطّردة كاللّغة الإنجليزيّة .

ولعلّ أبرز ما يفترق به التّفسير عن التّعليل أنّ التّفسير رياضيّ جامد صارم لا يمكنه تقديم تفسير للعادات اللّغويّة نحو الحذف الجائز لأمن اللبس ، أو التّخفيف ، أو غيرهما ويكتفي فقط بردّ بنية الكلام السّطحيّة إلى بنيتها الأصليّة عبر مجموعة من التحويلات ، أمّا التّعليل في النّحو ففيه عِلل تفسّر الحذف الجائز وتراعي الأعراف الاجتماعيّة .

ب- الاتّجاه التأصيليّ :

ينتهج أصحاب الاتّجاه التأصيلي في سعيهم لتأصيل جوانب من نظريّة النّحو العربيّ منهجاً تقابليّاً يتّسع عند بعضهم للمقابلة بين جوانب من نظرية النّحو العربيّ ، وجوانب من مناهج النّظر اللّغويّ الحديث كما في بعض أعمال الدّكتور نهاد الموسى .

وقد يضيق عند بعض أصحاب الاتجاه التأصيلي فيصير مقابلة بين جوانب من نظريّة النّحو العربي ، وجوانب من منهج لغوي حديث كالمنهج التّحويلي التّوليدي كما في أعمال الدّكتور عبد الرحمن الحاج صالح ، والدكتور عبد القادر المهيري[1] ، وبعض أعمال الدكتور ميشال زكريا[2] .

وتكتفي هذه الدراسة باستضاءة هذا الاتجاه عند الدكتور نهاد الموسى والدّكتورعبد الرحمن الحاج صالح من حيث رؤيتهما لأصول التّعليل النحوي .

موقف الدكتور نهاد الموسى

يحاول المنهج التأصيليّ الكشف عن جوانب من التفكير اللغويّ عند العرب تتفق وعلم اللغة الحديث سعياً وراء تأصيل هذا التراث وفق نظريات علم اللغة تمهيداً للكشف عن نظريته الأصلية ، وقد أصاب الدكتور حلمي خليل عندما عدّ الدكتور نهاد الموسى أصدق من يمثله[3] .

بحث أستاذي الدّكتور نهاد الموسى نظريّة النّحو العربيّ في ضوء مناهج النّظر اللّغوي الحديث ؛ إذ قام في نفسه «أنّ درس العربيّة من الجانب العربيّ وحده يظلّ منقوصاً ، وأنّه لابدّ لنا في هذه المرحلة من استئناف النّظر أن نتبصّر فيما بلغهُ الدّرس اللّغوي الحديث من آفاق»[4] لأنّه «يسعف في تجديد إحساسنا بالنّحو العربيّ في مفهوماته ، ومنطلقاته ، وأبعاده بعد طول إلف به في لغته الخاصّة ، ومصطلحه الخاصّ ، ومنهجه الدّاخليّ»[5] .

فمن أصول البنيويّة «التّوزيع» وهو منهج في التحليل اللّغوي اتخذته مدرسة بلومفيلد بتوزيع الوحدات اللّغوية بطريقة الاستبدال باستبدال وحدة لغويّة بأخرى ،

---

(١) انظر كتابه : نظرات في التراث ، ص ١١٧-١٣٠ .

(٢) انظر كتابه : قضايا ألسنيّة تطبيقيّة ، ص١١٥- ١٥١

(٣) انظر : حلمي خليل- العربية وعلم اللغة البنيويّ ، ص١٩٢ .

(٤) نهاد الموسى- نظريّة النحو العربي ، ص١١ .

(٥) المرجع نفسه ، ص٢٢ .

لها السّمات التوزيعيّة نفسها[1] ، فالصّفة في الإنجليزيّة مثلاً كلمة يمكن أن تقع بين أداة التّعريف «أل» The واسم ، ولا تقبل«S» في الجمع مطلقاً [2] .

وقد وقف النحويّون العرب على هذا المبدأ في حقيقته كما في تفسير العلاقات المطّردة الثّابتة في بنية الجملة العربيّة بالاختصاص ، والعمل ، فاختصاص «لم» بالفعل المضارع يعني أنّ ما بعدها فعل مضارع مجزوم[3] .

وبصيغة رياضيّة :

لم+ س يعني أنّ «س» أيّ فعل مضارع مجزوم بـ «لم»

ومن أصول نظريّة التّحويل والتفريع «النّظريّة التّحويليّة التّوليديّة» التّمييز في اللّغة بين نوعين من الجمل : بسيط ومركّب ، وتقوم الجملة المركّبة على جملة بسيطة أوعلي سياق متتابع من الجمل البسيطة كما في عدّ جملة« كان» وأخواتها و« كاد» وأخواتها ، و«إنّ» وأخواتها ، وباب «ظنّ» فروعاً متحوّلة عن أصل واحد هو الجملة الاسميّة وفق خطوات ثابتة مطّردة[4] .

فالجمل :

كان زيد يدرسُ .

كاد زيد يدرسُ

إنّ زيداً يدرسُ .

ظننت زيداً يدرس .

فروع لأصل واحد هو الجملة الاسميّة «زيدٌ يدرسُ»

---

(١) انظر : نهاد الموسى – نظرية النحو العربي ، ص٣٧– ٣٨ .

(٢) انظر : المرجع نفسه ،ص٣٨ .

(٣) انظر : المرجع نفسه ، ص٣٩–٤٠ .

(٤) انظر : المرجع نفسه ، ص٦٣ ، ٦٦– ٦٧ .

ومن أصول الوظيفيّة ومناهج «التّوسيع» التي تتوسّع في التّحليل إلى ما وراء النّظر اللغويّ الذّاتي الخالص، وتعوّل على عناصر إضافية ومتغيّرات خارجيّة تلابس المادّة اللّغويّة الخالصة[1] الأصل الذي قصد الدّكتور نهاد الموسى إلى استجلائه في نظريّة النّحاة العرب وسمّاه «الأعراف أو نحو اللّسانيّات الاجتماعيّة في العربيّة»[2] وقد صاغه في السؤال التالي:

هل تجاوز النّحاة العرب في وصف العربيّة ورسم معايير النّظام النّحوي حدود «النّصّ» الذّاتية، ومادّة العبارة «الكلاميّة» الخالصة؟! وإلى أيّ مدى جعلوا محيط الحدث الكلاميّ «وسياقه» و «التّغيرات الخارجيّة» التي تكتنف مادّة الكلام أصلاً في وصف الظّاهرة النّحويّة وتفسيرها؟[3]

ويصدر الدّكتور نهاد الموسى في استجلائه هذا الأصل عن مقابلته بين تطبيقات النّحو العربيّ ومعطيات لسانيّة ثلاثة يستمدّ الأوّل من اللّسانيات الاجتماعيّة التي تسعى إلى أنْ تمدّ في التّحليل اللّسانيّ بعداً يتجاوز المدى الذي بلغه علم اللّسان الحديث، ويستمدّ الثّاني من مفهومين: أوّلهما مفهوم التّواؤم بَيْن المتكلّم، والمستمع، وعناصر الموقف الحسّة، وأوضاعها في مدرسة براغ، وثانيهما سعي سوزموكونو إلى إظهار أنّ وجوهاً عريضة من الظواهر اللّغويّة تحكمها في الحقيقة من حَيْثُ المبدأ عوامل غير نحويّة.

ويستمدّ الثالث من تحليل جملة العناصر المكوّنة للموقف الكلاميّ لدى مالينوفسكي وفيرث وهي المشهورة باسم سياق الحال[4]

ويستدلّ الدكتور نهاد الموسى على حضور الضّابط المعياريّ الخارجيّ في أعمال نحاة العربيّة بمنع سيبويه قول القائل: «هذا أنت» والعلّة «أنّك لا تشير للمخاطب

---

(١) انظر: نهاد الموسى- نظرية النّحو العربي، ص٨٩ « المتن والحاشية».

(٢) نهاد الموسى- الأعراف، ضمن «أشغال الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات»، ص١٤٥

(٣) المرجع نفسه، ص١٤.

(٤) المرجع نفسه، ص١٤٦- ١٤٩.

إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك ، وإنّما تشير له إلى غيره»[1] فيقول في تحليل قول سيبويه : «وهو يستمدّ هذا التّعليل من تحليل موقف الإشارة ، فقد لاحظ أنّه يقوم في المواضعات المتعارفة على جهات ثلاث : المتكلّم «المشير» ، والمشار إليه ، والمخاطب «المشار له» ، ولاحظ أن المخاطب جهة لازمة من هذه الجهات ، ولكنّه جهة واحدة ، فلا يجوز في حكم التّحليل الخارجيّ للعبارة أن يكون المخاطب مشاراً إليه ، ومشاراً له في آنٍ معاً . ولو وقف سيبويه قوْل القائل : هذا أنت كما يجيز قولنا : هذا سور القدس ، هذا جوابهم . . .»[2] .

ولم يُجز ابن جنّي أنْ يقال : «مات زيد والشّمس» ؛ لأنّ الشّمس لا يصحّ موتها[3] ، وهذا احتماء بنظام الوجود الخارجي ؛ إذ الواقع المشاهد بخلافه[4] ، ولا يغيب عن نظر أستاذي الدّكتور نهاد أنّ بعض المسائل التي يُحتَكَم فيها إلى المتغيّرات الخارجيّة ، وسياق الحدث الكلاميّ موافقة لمسائل البلاغيين ، ولا سيّما علماء المعاني ، فيقول : «إنّ فرز هذه المسائل عند النّحويّين يحدّد على التّعيين منطقة « الأعراف» بين النّحو والبلاغة في إطارها التّاريخيّ ، ولكنّها على هذا المستوى تظلّ تنماز بأنّها تتعلق بمستوى الصّواب النّحويّ في الأساس»[5] .

لعلّ أدقّ ما يوصف به منهج الدّكتور نهاد أنّه منهج المرايا المتقابلة ، فالخطوط العامّة للصورة في : المرآة « أ» هي الخطوط العامّة لصورة أخرى في المرآة«ب» من غير تدخّل في تشكيل أيٍّ من الصّورتين للحفاظ على الاستقلال الخارجيّ لكلّ منهما . وهو بهذا يتجاوز النّظر في أوجه الافتراق إلى النّظر في أوجه الاتّفاق بين نظريّة

---

(١) سيبويه- الكتاب ، ج١ ، ص١٤١ . وانظر : نهاد الموسى- الأعراف ، ص١٥٢ .

(٢) نهاد الموسى- الأعراف ، ص١٥٢ . ولعناية أستاذي الدّكتور نهاد الموسى بالوجهة الاجتماعيّة خصّ الكتاب ببحث مستقلّ من هذه الوجهة .

انظر له : الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه ، في عددين متتالين من مجلّة حضارة الإسلام ، دمشق ، ص٥٩- ٦٧ ، ١٠- ٢٥ .

(٣) ابن جني- اللمع ، ص٩٥ .

(٤) انظر : نهاد الموسى- الأعراف ، ص١٦٣- ١٦٤ .

(٥) المرجع نفسه ، ص١٧٢ .

النّحو العربيّ والمناهج اللّغويّة المختلفة سعياً للتبصّر فيما بلغة الدّرس الحديث ، ومن ثمّ استئناف النّظر في النحو العربيّ ، فعلى هدي استجلائه للبعد الخارجيّ في التعليل النّحوي يمكن رد جملة التّحويليين المشهورة «الأفكار الخضراء عديمة اللون تنام ساخطة»[1] لأنّ المعنى لا يصحّ .

والمقابلة بين نظريّة النّحو العربيّ ومناهج النّظر اللّغويّ الحديث تبيّن أنّ العمل ، والاختصاص ، والتّقدير ، ودلالة الحال ، والمعنى تعليلات فيها قدر كبير من الوثاقة ، لكنّها لا تُلغي أنّ النّحاة «من أجل خدمة المنهج التعليلي الذي أخذوا أنفسهم به»[2] ربّما جاءوا باجتهادات غير صحيحة تاريخياً ؛ إذ «كانوا يرون أنّ الأصل في «فم» هو «فوه» بدليل «أفواه» فحذفوا الهاء تخفيفاً ، ثمّ أبدلوا الميم من الواو ، فإن أضيف رُجع به الأصل ، فقيل : «فوك» ، وربّما بقي الإبدال نحو« لخلوف فم الصّائم»[3] «فقولهم بالأصل الثّلاثي لها يتنافى مع واقعها التّاريخيّ كما كشفه البحث المقارن الذي يقول بالأصل الأحادي لهذه الكلمة»[4] .

ولا تلغي المقابلة أن الخلاف النّحوي ، وإنْ لم يضر أصل التوحّد المشترك الذي يتحقّق به التواصل والتفاهم[5] كان في معظمه حول علل الأحكام لا على الأحكام نفسها[6] .

ويدعو الدّكتور نهاد الموسى إلى فرز يميّز القواعد التي تصف ظواهر في مادّة اللغة حسب ، وينفي العِلل والتّأويلات والخلافات[7] ؛ «ذلك أنّ قواعد كثيرة علقت بجسم النحو وهي في واقع الأمر من مقتضيات النّظريّة لا من مادّة العربيّة[8] .

---

(١) انظر : جون ليونز –نظرية تشومسكي اللغوية ، ص١٨٤
(٢) نهاد الموسى– في التّطوّر النحوي ، ص١٥ .
(٣) المرجع نفسه ، ص١٣ .
(٤) المرجع نفسه ، ص١٤ .
(٥) نهاد الموسى– الخطأ في العربيّة ، ص٨٠
(٦) انظر : نهاد الموسى– رأي في رسم منهاج النّحو ، ص١٥ .
(٧) نهاد الموسى– مقدّمة في علم تعليم اللغة العربيّة ، ص١٦٠ .
(٨) نهاد الموسى– رأي في رسم منهاج النحو ، ص١٥ .

وقد مرّ أنّ النّحو العربيّ يمكن أن يقسّم أو يفرز وفق نظريّة التّعليل إلى ثلاثة مستويات : مستوى تقرير الأحكام ، ثمّ تعليل الأحكام تعليلاً تناظريّاً داخلياً ثمّ تعليل الأحكام تعليلاً نظريّاً[1] ؛ لهذا تتبنى هذه الدّراسة رأى الدّكتور نهاد إذ النّحو العربيّ في صورته التي وصل إلينا متشابك تتداخل فيه الأحكام ، والعلل ونظريّات العلل في مزيج يسبب شيئاً من الغموض ، والصّعوبة كما في تقرير نصب اسم «إنّ» بإنّ ، ثمّ تعليل ذلك بقياس «إنّ» على الفعل الماضي المتعدّي ثمّ عدّ هذا العمل خارجاً عن نظريّة عمل الحروف المختصّة بالاسم إذ حقّها الجرّ لا النّصب ، فهذا التّسلسل في عَرْض المادّة بدأ من المدرك وهو نصب اسم إنّ ، ثمّ انتقل إلى النّظير وهو المفعول به ، فاستلزم عقد مشابهة قياسية بين «إنّ» والفعل المتعدّي ثمّ انتقل إلى النّظريّة الجدليّة .

فهناك انتقال بين ثلاثة أنواع من التّفكير الجزئي المحسوس : «التّقرير» ، والتّفكير الكليّ المحسوس «القياس» ، والتفكير الكليّ العقليّ المجرّد «النّظريّة» ، ولاينشط ذهن كلّ متعلّم للانتقال بين هذه المستويات الثّلاثة فتنشأ الصّعوبة وتحصل الشّكوى .

موقف الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح:

انطلق الدّكتور عبد الرحمن الحاج صالح من إيمانه بوجود نظريّة دقيقة في أصولها ومفاهيمها في النّحو العربيّ الأصيل فيما تركه لنا أمثال الخليل وسيبويه ومن تلاهما ، ويتّضح ذلك بإعادة قراءة التراث ليس على ضوء النّظريّات الحديثة فقط ، وإنّما بدراسة ابستمولوجيّة «معرفيّة» دقيقة لمفاهيم النّحاة ، وتصوّراتهم ، وطرق تحليلهم ، وبدون إسقاط أيّ تصوّر آخر لتصوّر النّحاة العرب المتأخرين أو تصوّر الغربيّين عليها[2] .

---

(١) انظر مبحث تفسير النظام النحوي .

(٢) انظر : عبد الرحمن الحاج صالح- منطق النحو العربي ، ص٣٩ .

وقد برهن الدّكتور عبد الرّحمن الحاج صالح على إيمانه بدقّة النّظريّة النّحويّة عند النّحاة المتقدّمين بطريقتين :

الأولى : تتبّع تاريخ علم اللّسان من أقدم الإشارات التّاريخية له حتّى العصر الحديث ، ورصد التّطوّر النّظريّ المنهجي في كلّ عصر ، فذهب إلى أنّ تاريخ علم اللّسان يبدأ باختراع الكتابة عند قدماء المصريّين[1] وتطوّرها عند الأكّاديّين ، والفينيقيّين[2] ، ثم انتهج علم اللسان بعد ذلك المنهج الوصفي عند الهنود[3] ، ومنهج التّحليل الصّوْتي ، والتّقسيم النّحوي عند اليونانيّين[4] . وعندما تتبّع تطوّر علم اللّسان في أوروبا في القرون الوسطى بعد القرن السّادس الميلاديّ حتّى القرن السّادس عشر وجد أنّ الأوروبيّين بدأوا يبحثون عن علل النّحو في تفسير القواعد بتأثير الفلسفة ، والمنطق ، وقالوا بضرورة التّقدير في النّحو لتفسير الأبنية والتّراكيب التي تعتريها بعض التّحوّلات في سعة الكلام ونظمه مثل الحذف ، والتّقديم ، والتأخير ، وغيرها[5] . وهنا حدّد أنّ نحاة العربيّة أوّل من لجأ إلى التّقدير[6] .

وفي القرن التّاسع عشر الميلادي انتهج علم اللّسان منهج الدّراسات المقارنة .

والتّاريخيّة[7] ثم ظهرت الدّراسة البنيويّة في أوّل القرن العشرين[8] ، ثم الدّراسة التّحويليّة التّوليديّة بعد النّصف الأوّل من القرن العشرين على يد العالم الأمريكي «تشومسكي» .

وقد خصّ النّحو العربيّ ومنطق أرسطو بدراسة خاصّة ذهب منها إلى أنّ المنطق

---

(١) انظر : عبد الرّحمن الحاج صالح- مدخل إلى علم اللسان ، ج٢ ، ص٢٧- ٣١ .
(٢) المرجع نفسه ، ج٢ ، ص٣٤- ٤١ .
(٣) المرجع نفسه ، ج٢ ، ص٣٧ .
(٤) المرجع نفسه ، ج٢ ، ص٤٨- ٥٠ .
(٥) عبد الرحمن الحاج صالح-مدخل الى علم اللسان ، ج٢ ، ص٥٨- ٥٩ .
(٦) المرجع نفسه ، ج٢ ، ص٥٩ .
(٧) المرجع نفسه ، ج٣ ، ص٥- ٢٩ .
(٨) المرجع نفسه ، ج٣ ، ص٢٩- ٥٨ .

الأرسطي لم يؤثّر تأثيراً حقيقيّاً ملحوظاً على النّحو العربيّ إلا في القرن الرّابع الهجري[1] .

وهذا التّتبع التّاريخي تاريخ موجز لعلم اللّسان البشريّ حقق منه الدّكتور عبد الرحمن الحاج صالح هدفين : التّأريخ لتطوّر علم اللّسان البشري ، وإثبات أنّ نظريّة النّحو العربيّ عربيّة في جذورها وأصولها . فالتّعليل النّحوي نبع من اللّغة العربيّة ولم يتأثّر بمقولات المنطق إلا في القَرْن الرّابع الهجري ، وتمثل أصوله النّظريّة دقّة علميّة في البحث والتّفسير ، وهذا ما سعى إليه في الطّريقة الثّانية التي سلكها للبرهنة على وجود نظريّة نحويّة عربيّة متقدّمة علميّاً قادرة على تفسير اللّغة العربيّة نحواً وصَرْفاً .

الثّانية : تحديد الأصول أوالأنظار العلميّة التي بنى عليها نحاة العربيّة نظريّة النّحو العربيّ ، تلك الأنظار التي توصّل إليها علم اللّسان الحديث ، ولا سيّما في المدرسة التحويليّة .منها مفهوم الباب ، وهو «مجموعة من العناصر تنتمي إلى فئة ، أو صنف ، وتجمعها بنية واحدة»[2] مثل البنية الصرفيّة «مَفْعل» التي تنتمي إلى العناصر «مَكْتَب» ، و «مَلْعَب» ، و «مَجْمَع» ، و «مَحْلَل» «محلّ»»[3] . والبنية النّحويّة مسند ومسند إليه ،أو مسند إليه ومسند نحو : «زيدٌ قائمٌ» و «قام زيد» وهي نواة الجملة العربيّة التي بنى النحاة على ما يزاد على أوّلها مفهوم العامل في المسند إليه مثل

ϕ	زيدٌ	منطلق
إنّ	زيداً	منطلقٌ
كان	زيدٌ	منطلقاً

(١) انظر : عبد الرحمن الحاج صالح- النحوالعربي ومنطق أرسطو ، ص٦٧- ٨٦ .
وانظر : عبد الرحمن الحاج صالح- المدرسة الخليليّة الحديثة ،ص٣٦٩- ٣٧٨ .
(٢) عبد الرحمن الحاج صالح- منطق النحو العربي ، ص٢٩ .
(٣) المرجع نفسه ، ص٢٩ .

إذ تؤدّي هذه النّواة إلى تقدير عامل محذوف يعمل في المبتدأ[1] من صفاته منع تقدّم المعمول الأوّل له عليه ، ولهذا لا يتقدّم اسم إنّ عليها ، وكذلك اسم كان .

وتحديد العامل أوصل النّحاة إلى تحديد المواقع التي تمّ ربطها بمفهوم الأصل والفرع ، فكلّ التّحويلات تُعدّ فروعاً ترتدّ إلى أصل[2] ، كما في صور الخبر المختلفة ، وهذا أدّى بنحاة العربيّة إلى القوْل بالتّقدير في نحوتقدير الفرع بحكم الأصل كتقدير الخبر الجملة في موقع المفرد الذي هو الأصل وما شابه . وهو مفهوم عامّ للتّقدير يشبه مفهوم التّحويل عند تشومسكي لكنّه عند نحاة العربيّة أعمّ[3] فالقوْل بالعامل والتّقدير تعليل يتجاوز الوصف الظّاهري لنظام اللّغة[4] .

ومن الأنظار التي أكّدها علم اللّسان الحديث القياس ، وهو إجراء رياضيّ يحكم تحويلات الفرع إلى الأصل بعلّة ، وهذه العلّة مسوّغ خارجيّ ليس جزءاً من البنية اللّغويّة[5] .

ويرى الدّكتور عبد الرحمن الحاج صالح أنّ هذه الأنظار منطلقات النّحاة الأوائل كالخليل وسيبويه في الدرس النّحوي ، وهي أطوع نظريّة في الصّياغة الرّياضيّة الحاسوبيّة للنّحو العربيّ ، [6] وتتجاوز كلّ النّظريّات اللسانية الوصفيّة الحديثة وتلتقي بالنظريّة التّوليديّة التّحويليّة

وعمل الدّكتور عبد الرّحمن الحاج صالح في تتبّع علم اللّسان متميّز مفيد ، لكنّه فيما يبدو غير مقنع ؛ لعدم ترابطه التّاريخي ، فكأنه افترض أنّ العالم القديم قبل الحديث كان قرية واحدة تتبادل التّأثر والتّأثير ، وهذا غير مؤكّد ، فليس شرطاً أن تعرف كلّ أمّة منجزات الأمم السّابقة في علم اللّسان لتبني عليها ، ذلك أنّ علم

---

(١) انظر : عبد الرّحمن الحاج صالح- الجملة في كتاب سيبويه ، ص٢١١ .
(٢) انظر : عبد الرّحمن الحاج صالح- منطق النّحو العربي ، ص٣١ .
(٣) انظر : عبد الرّحمن الحاج صالح- المدرسة الخليليّة الحديث ، ص٣٧٧ .
(٤) انظر : عبد الرّحمن الحاج صالح- أول صياغة للتراكيب العربيّة ، ص٧٢ .
(٥) انظر : عبد الرحمن الحاج صالح- منطق النّحو العربي ، ص٣٢ ، ٤٠ .
(٦) انظر : عبد الرّحمن الحاج صالح- المدرسة الخليليّة الحديث ، ص٣٨٨ .

اللّسان يمكن أن ينمو في عدّة بيئات ، ويصل إلى نتائج متشابهة ، أو متباينة لا تسوّغ أخذ أمّة عن أخرى إلا بدليل تاريخيّ قاطع ، كما أنّ اختلاف الوسائل واتّحاد النّتائج لا يعني التّأثر فمن الصّعب إثبات تأثّر تشومسكي بأنظار من النّحو العربيّ لمعرفته بنحو العبريّة[1] لأنّ وسائل البحث المتاحة له الآن تختلف عن وسائل البحث عند نحاة العربيّة .

وقد راح الدكتور الحاج صالح يبحث في الماضي ، وفي الحاضر ليتّخذ من الماضي دليلاً على أصالة نظريّة النّحو العربي ، ولا سيّما في المبادئ العقليّة التي بنيت عليها[2] ، ومن الحاضر دليلاً على تلاقي أنظار النّحو العربيّ مع أنظار المدرسة التّحويليّة التّوليديّة ، ولكن في النّحو العربيّ أنظاراً غير تحويليّة ، فالأولى الإقلاع عن بحث مسائل التّأثر والتّأثير لقلّة جدواها ، والأولى عقد حوار مع كلّ المناهج الحديثة من غير حصر النّحو العربيّ في منهج واحد بشرط ألا تكون المناهج الحديثة معايير لتقويم النّحو العربي بل أساليب استئناس .

جـ- الاتّجاه التّفسيريّ

من ممثّلي الاتجاه التّفسيريّ الدّكتور محمّد علي الخولي في كتابه «قواعد تحويليّة للّغة العربيّة» إذ حاول فيه استخراج قوانين تحويليّة تستطيع أن تفسّر العديد من جمل اللّغة العربيّة من غير أن يقترحها بديلاً عن القواعد التّقليديّة[3] .

وحاول الدّكتور مازن الوعر تصميم نظريّة لسانيّة عربيّة حديثة بدمج ما سمّاه المنهج اللّسانيّ الذي وضعه العرب القدماء ، والمنهج التصنيفيّ الذي وضعَه عالم الدلاليّات الأمريكي «ولتركوك» ، والمنهج التّوليدي التحويلي الذي وضعه «تشومسكي» في صورته الحاليّة له في ١٩٧٠- ١٩٨١م[4] .

---

(١) ألمح إلى هذا الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح .
انظر :- المدرسة الخليليّة الحديثة ، ص٣٧٥- ٣٧٦ . -وأوّل صياغة للتراكيب العربية ، ص٧٣
(٢) عبد الرحمن صالح- المدرسة الخليليّة الحديثة ، ص٣٧٣
(٣) انظر : محمد علي الخولي- قواعد تحويليّة للّغة العربيّة ، ص١٥- ١٦ ، ١١١- ١٧٦ ، ٢١٨ .
(٤) انظر : مازن الوعر- نحو نظرية لسانية ، ص٢٧٧- ٢٨٨ .

واقترح الدكتور خليل عمايرة منهجاً يقوم على الإفادة من نتائج علم اللّغة المعاصر ، ولا سيّما النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة في دراسة الجملة العربيّة مع الاهتمام الكبير بالمعنى(١) .

ولعلّ الدّكتور عبد القادر الفاسي الفهري من أبرز أعلام هذا الاتّجاه وستقتصر الدّراسة هنا على تبيّن موقفه من التّعليل باعتبار التّعليل عنده جزءاً من التّفسير الذي يسعى إليه .

موقف الدكتور عبد القادر الفاسي الفهريّ

النّظريّة اللّسانيّة عند الدّكتور الفهريّ «بناء عقليّ يتوق إلى ربط أكبر عدد من الظواهر الملاحظة بقوانين خاصّة تكوّن مجموعة متّسقة يحكمها مبدأ عام هو مبدأ التّفسير ، ويمكن تمثّلها كمجموعة من المفاهيم الأساسيّة ، ومجموعة من المسلّمات تستنتج منها النّتائج التّفسيريّة للنظريّة»(٢) .

فالنّظريّة اللّسانيّة عند الفهريّ تتجاوز الوصف ، والتّقرير إلى التّفسير ، والتّفسير مفهوم شامل يفسّر النّظام اللّغويّ من حَيْث المفاهيم النّحويّة كالحالة الإعرابيّة ، والتّطابق ، والتّقدير ، والحذف ،والزّمن . ومن حَيْث اللّوازم المعجميّة ، كالمعنى ، والتّعدية ، واللّزوم ، وصيغة الفعل*

ونموذج التّفسير الذي يسعى إليه الدّكتور الفهريّ مطوّر عن أعمال الباحثة الأميركيّة بريزنن Bresnan التي أدخلت تعديلات على مفهوم تشومسكي له في كتابه «جوانب من نظريّة النّحو» الصادر سنة ١٩٦٥م(٣) .

---

(١) انظر : خليل عمايرة- في نحو اللّغة تراكيبها ، ص٧١- ٧٧ .

وانظر : تحليلاً لمحاولته عند عطا موسى- مناهج الدرس النحوي ، ص٢٨٨- ٢٩٢ .

(٢) عبد القادر الفاسي الفهري- اللسانيات اللّغة العربية ، الكتاب الأول ، ص١٣ .

* يلاحظ أن مفهوم المعجم يشمل عند الدكتور الفهري النظام الصّرفي ، والصوتيّ ، وشيئاً من النّظام النحوي كالتعدي .

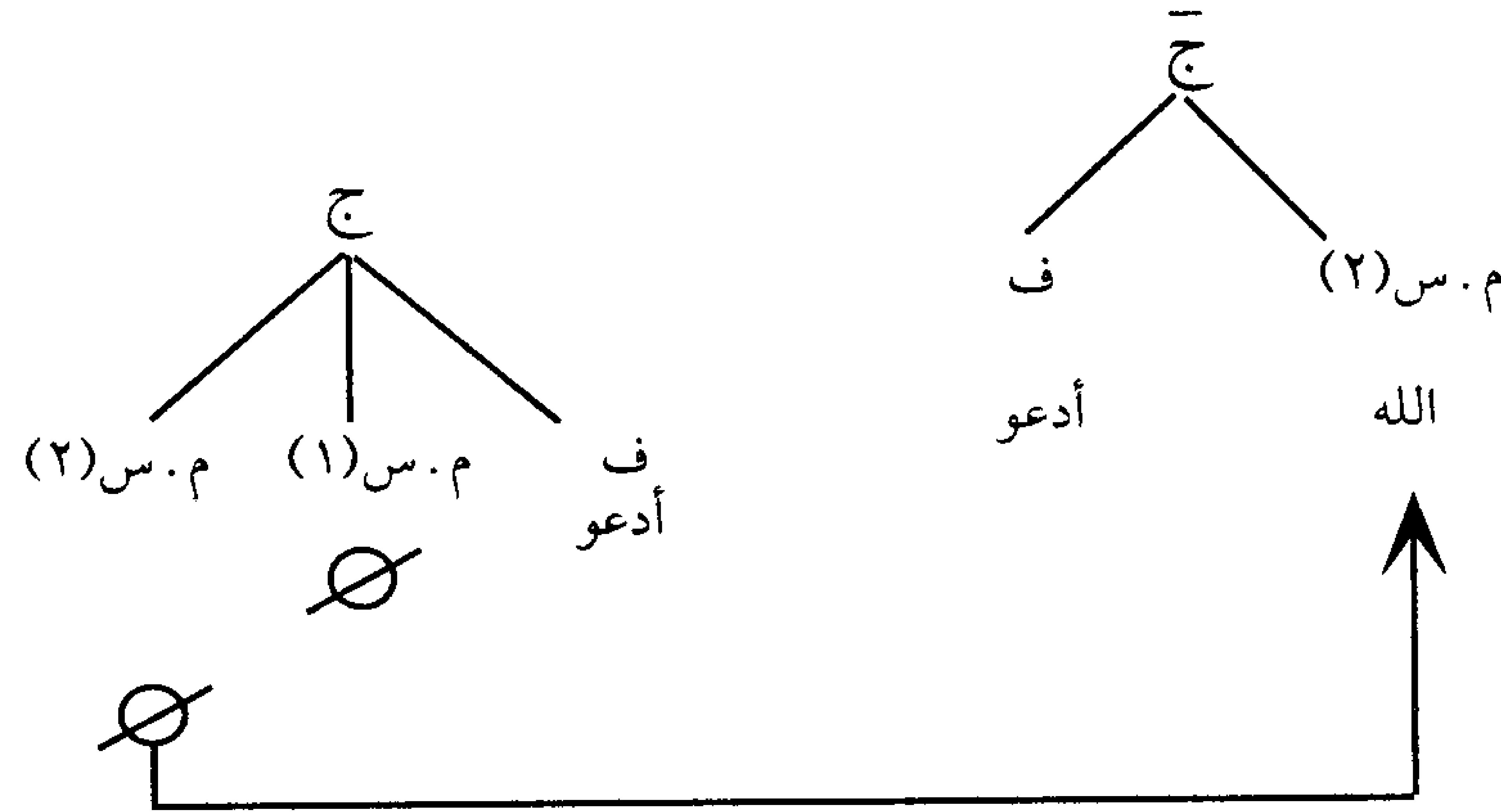
انظر : كتابه المعجمة والتوسيط ، ص٧٥- ١٠٧ .

(٣) انظر : تشومسكي- جوانب من نظرية النحو ، ص٥٢-٥٨ .

ويرى الدّكتور الفهري أنّ توظيف التّراث النّحويّ غير ضروري في إعادة وصف اللّغة العربيّة «فلا ضرورة منهجيّة ولا منطقيّة تفرض الرجوع إلى فكر الماضي، وتصنيفاته، ومفاهيمه لمعالجة مادّة معيّنة»[1] .

وقد طبّق الدّكتور الفهريّ نظريّة الرّبط الإحالي Binding Theory في دراسة التّقديم والتّأخير في الجملة العربيّة، ففسّر تقديم المفعول به «لفظ الجلالة» على الفعل والفاعل في جملة «اللّه أدعو» بأنّ الأصل أن يأتي المفعول به بعد الفعل والفاعل بدلالة وجود أثر له trace في التّمثيل العميق. وعندما انتقل إلى يمين الفعل وتقدّم عليه كوّن بؤرة جديدة لمعنى الكلام. وهذا ما يسمّيه الدّكتور الفهري «التبئير».

وخصائص هذا التبئير أنّه يجمع بين محلّين، واحد داخل في الإسقاط، وآخر خارجه، ولا يترك التبئير أثراً ضميرياً، لهذا ترث البُؤرة إعراب الأثر، وشرط التبئير أنْ تبقى البؤرة مراقبة من المراقب الرئيس في الجملة، وهو الفعل في هذه الجملة[2] ويمكن أن تمثل جملة «الله أدعو» كما يلي:



(١) انظر: عبد القادر الفاسي الفهري- اللّسانيات واللغة العربيّة، الكتاب الأوّل، ص٥٢، ٣٤ ومحمد المختار-تاريخ النحو العربي، ص٥٥١.

(٢) انظر: عبد القادر الفاسي الفهريّ- اللسانيات واللغة العربيّة، الكتاب الأوّل، ص٥٠، ١١٤- ١٢٣.

ونتيجة لتطبيق نظريّة الرّبط العاملي GB يقرّر وجود فاعل محذوف هو المقولة الفارغة[1] .

ولكي يوضّح الدّكتور الفهْريّ تفاعل النّظامين النّحوي والمعجميّ طرح ما سمّاه «مشكل الأدوار الدّلاليّة ، والوظائف النّحويّة والرّبط بينهما»[2] . كما في الجمل التّالية :

ضربَ الرّجل الولد .

تلقّى الولد ضربــــة .

أنهك الضّربُ الولد .

في الجملة الأولى الفعل «ضرب» متعدّ ، أخذ فاعلاً «الرّجل» ومفعولاً«الولد» . وفي الجملة الثانية أصبح «الولد» فاعلاً ، وفي الثّالثة أصبح الحَدث «الضّرب» فاعلاً . فهناك تناوب بين الفعل ، والفاعل ، والمفعول به ، وهذا هو مشكل الأدوار[3] .

واستنتج أنّ الأفعال والموضوعات تدلّ على بنى حدَثية مشتركة أومتشابكة ، وبناء على هذه النّظرة يُصبح دور التركيب هو تفسير كيف ولماذ ا يحدث إصهار لبعض الأحداث أو الأدوار- أوعكس ذلك ، لماذا يحدث إفراغ الأفعال من الأحداث الرّئيسة . . .؟[4] .

تبدو أفكار الدّكتور الفهري مقنعة على المستوى العقلي الجدليّ ، وتشي بشيء قد يكون جديداً ومفيداً في تحديث جوانب من النّحو العربيّ وتحتاج إلى دراسة موسّعة خاصّة بها ، لهذا تقتصر المناقشة في هذه الدّراسة على محاور ثلاثة :

المحور الأوّل : مدى جدّة تفسير الدكتور الفهري بموازنته بالتّعليل الموروث عن النّحاة ؛ إذ يعلّل النّحاة تقدّم المفعول به في جملة« اللّه أدعو» بالغرض البلاغي

---

(١) انظر عبد القادر الفاسي الفهري- الربط الإحالي ،ص١٣٧-١٤١ .

(٢) عبد القادر الفاسي الفهري- المعجمة والتوسيط ، ص١٧ .

(٣) المرجع نفسه ، ص١٧ .

(٤) المرجع نفسه ، ص٢٩ .

الذي يبحثه علماء المعاني ؛ لأنّه تقدّم جائز ؛ إذ الأصل تأخير المفعول ، والعرب إنّما يقدّمون الذي هم ببيانه أعني ، ولهم أهمّ[1] كما قال سيبويه . وبقي المفعول به منصوباً لبقائه تحت أثر العامل وهو الفعل .

المحور الثّاني : المصطلح اللّساني عند الدّكتور الفهريّ ، فعقْد اقتران بين مصطلح التّبئير ،ومصطلح التّقديم يظهر أنّ الفرق بينهما لا يسوّغ اللجوء إلى مصطلح جديد ، كذلك فالمراقب مصطلح غير بعيد عن مفهوم العامل . لكنّ انطلاقة الدّكتور الفهري من دائرة التّفسير في النّحو التّحويليّ جعلته يحمل مصطلحاته إلى النّحو العربيّ .

المحور الثّالث : البعد الجدليّ العقليّ في تفسيرات الدّكتور الفهريّ فقضيّة تجلّي المادّة المعجميّة على شكل اسم ، أو فعل ، وفي وظائف نحويّة مختلفة قضيّة جدليّة تذكّر بالسّؤال القديم ما الفائدة العمليّة من طرح مثل هذه القضيّة؟!

وتعليلات النّحاة جزء من النّحو العربيّ ، فهل يمكن أن تؤدّي تفسيرات الدّكتور الفهريّ إلى نحو جديد بديل عن النحو العربي؟ فقد استبدل الدكتور الفهريّ أسماء التّعليلات القديمة بأسماء جديدة ، لكنّه لم يخرج عن الإطار العام للتّعليل بالعمل ، وما ينتج عنه من حذف ، أو تقدير ، أوتأويل باستثناء إدراك محمود له لأهميّة المعجم في تحديث النّحو ، فالمعجم العربيّ إلى الآن يُعنى بإعطاء اللّفظ معناه اللّغويّ ، ولا يكاد يُعنى بإعطائه معناه الصّرفيّ والصّوْتي والنحوي .

ويبدو أنّ الدّكتور الفهري أدرك أهميّة التّنظير لمعجم موسّع تتحقّق للفظة المعجميّة فيه أبعادها المختلفة ، فدراسته الأحدث «المعجمة والتوسيط»[2] تركّز على هذا الجانب .

---

(١) انظر : سيبويه- الكتاب ، ج١ ، ص٣٢ .

(٢) انظر كتابه : المعجمة والتوسيط ، ص٥٩- ١٠٨ .

الخاتمة

تبينت الدراسة أنّ التعليل تفسير اقتراني يفسر أحكام النحو وظواهره وفق ثنائيّة العلة والمعلول ، نشأ مع النحو استجابة لما نتج عن النقلة الحضارية التي أحدثها الإسلام في العرب ، فأصبحت الحاجة ملحّة للمحافظة على العربية بوصفها ، وتقعيدها ، وتفسير سمتها في الأوضاع والمباني مراعاة لمتطلبات التصويب والتعليم .

وقد قُسِّمت مراحل تطور التعليل النحوي إلى أربع مراحل : في المرحلة الأولى مرحلة النشأة والتكوين ارتبطت نشأة التعليل بنشأة النحو ، فولد إحساسا فنيا يرفض بعض الاستعمالات النحوية ، ثم أصبح تعبيرا اصطلاحيا يفسر ذلك الرفض بالقاعدة النحوية .

وفي المرحلة الثانية مرحلة النمو والارتقاء التي تبدأ بظهور شخصية الخليل بن أحمد الفراهيدي اتضح أنّ القاعدة النحوية كانت العلة الأولى في النّحو ، كتعليل رفع كلمة(زيد) في جملة :(زيد عربي) بأنّه مبتدأ . واتّضح أنّ النّحاة مثل الخليل وسيبويه والمبرد اتخذوا من اشتراك عدة أبواب نحويّة في حكم نحوي واحد علة في إثبات صحّة الحكم النحوي . كتعليل رفع المبتدأ برفع الفاعل ، وبرز في هذه المرحلة الاعتداد بدلالة الحال وسياق الكلام في تعليل بعض الظواهرالنحوية كالحذف .

وفي المرحلة الثالثة مرحلة النضوج والازدهارالتي تبدأ بالقرن الرابع الهجري ظهرت محاولات لبناء إطار نظري للنّحو ، ولا سيما التعليل عند الزجاجي(ت٣٣٧هـ) وابن جني (ت٣٩٢هـ) ، وابن الأنباري (ت٥٧٧هـ) متأثرة بالعلة الفقهيّة والمنطقية .

وأبرز ما تبينته الدراسة في هذه المرحلة أمران :

الأول : تحول اعتماد القياس الشكلي على اتحاد الحكم النحوي وإن اختلفت العلل أو تناقضت عند الرماني(ت٣٨٤هـ) إلى الاعتماد على اتحاد العلة والحكم في

القياس الشكلي في النحو عند ابن الأنباري(ت٥٧٧هـ) والعكبري(ت٦١٦هـ) .

والثاني : ظهور كتب نحوية خاصة بالتعليل كـ(علل النحو) لابن الوراق(ت٣٨١هـ) ، و(اللباب في علل البناء والإعراب) لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) تعنى بصياغة أحكام النحو وفق العلل ، فغايتها تبيين علل النحو لتكون هذه العلل وسيلة لتثبيت الحكم النحوي .

ورافق ازدهار التعليل في هذه المرحلة بروز اتجاه معارض للتزيد في التعليل النحوي في الأندلس رغبة في تيسير النحو التعليمي ، بالتخفف من العلل التي تنتمي إلى نظرية النحو لا النحو بأحكامه التطبيقية ، وبالتقليل من شيوع المصطلحات الفلسفية والمنطقية في الدرس النحوي عند ابن الطراوة(ت٥٢٨هـ) ، والسهيلي(ت٥٨١هـ) أو خدمة للمذهب الديني عند ابن مضاء الأندلسي(ت٥٩٢هـ) الذي دعا إلى نحو ظاهري كمذهبه الفقهي ينفر من كل حكم نحوي مما لا يفيد نطقا في القياس الشكلي والتعليل النظري ، وتقدير ما لا يوجد في ظاهر الكلام ، أو تأثرا بالمذهب الظاهري كما في كتب أبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) .

وقد تبينت الدراسة أن معارضة السهيلي وأبي حيان الأندلسي للتزيد في التعليل شكلية ؛ إذ لم يخل كتاب(نتائج الفكر) للسهيلي ، ولا كتابا(التذييل والتكميل) ، و (ارتشاف الضرب) لأبي حيان الأندلسي من تعليلات لا تختلف عن تعليلات المشارقة في الاهتمام بعلل نظرية النحو كعلل العمل والاختصاص والبناء والإعراب ، وقد يكون سبب ذلك الرغبة في إظهار معرفتهما بعلل النحو ؛ لأن الغوص على علله من ميزات أئمة النحو كالخليل وسيبويه ، والمبرد ، وأبي علي الفارسي ، والرماني ، وابن جني ، وغيرهم .

وفي المرحلة الرابعة مرحلة المراجعة والاستقرار من القرن السابع الهجري أصبحت كتب النحو في غالبها تسعى إلى جمع المستطاع من علل النحو ، ومناقشتها ومراجعتها والترجيح بينها ، أو استنباط علل جديدة ، فاتسمت هذه المرحلة بكثرة العلل ولا سيما علل نظرية النحو مع ظهور الخلاف في المصطلحات

والألفاظ فجاءت بعض الكتب المتأخرة كـ«التصريح على التوضيح» للأزهري(ت٩٠٣هـ) ، و«حاشية ياسين العليمي(ت١٠٦١هـ) على شرح التصريح ، و على« مجيب الندا إلى شرح قطر الندى» ، و «حاشية الخضري» (ت١٢٨٧هـ) على «شرح ابن عقيل» خليطا من أحكام النحو وعلله ومصطلحاته وخلافاته حتى إن أحكام النحو تتضاءل أمام العلل والخلافات .

وتغلغلت المصطلحات الفلسفية في أعمال بعض النحويين ، فكتاب «الإرشاد إلى علم الإعراب» للكيشي(ت ٦٩٥هـ) كتاب في النحو يعول فيه الكيشي على مصطلحات الفلسفة والمنطق خاصة في التعليل الذي نال النصيب الأكبر من حجم الكتاب . فازدادت الشكوى من النحو ، وظهرت محاولات في تيسيره وإصلاحه بتأليف المتون التي تنأى عن الخوض في علل نظرية النحو ، غير أن شرح هذه المتون في كتب كبيرة أعاد لها ما حذفه أصحابهامن علل نظرية النحو ، بل إن بعض هذه المتون كمتن(جمع الجوامع) للسيوطي تكثيف للنحو بعلله المختلفة لا فرز لعلل النحو عن علل نظريته .

وبينت الدراسة أن الباحثين المحدثين في العصر الحديث مثل الأستاذ إبراهيم مصطفى ، والدكتور شوقي ضيف ، والدكتور مهدي المخزومي سعوا إلى تخليص النحو من التزيد في علل نظريته ، وإن كانت بعض الكتب الحديثة مثل كتاب (قواعد لغة لعرب : فلسفتها وعللها) للأستاذ محمد سعيد عبد الرحمن لا تختلف عن الكتب القديمة من حيث الاهتمام بالعلل المختلفة .

وكانت الإجابة عن السؤال الرئيس في البحث : ما نظرية التعليل في النحو العربي؟ بدراسة دوافع التعليل ، وطبيعة العلل النحوية ، وتقسيماتها من حيث تأثيرها في معلولها ، واطرادها ، واعتمادها على اللفظ والمعنى ، وأصول التعليل النحوي في إطار النحو ، وفي إطار نظريته ، وتفاعل العلة النحوية مع العلتين : الفقهية والمنطقية .

فكانت دوافع التعليل طبيعة العقل البشري الذي يسأل عن الأسباب الكامنة

وراء أي ظاهرة مهما كان نوعها ، والبحث في أسرار حكمة واضع اللغة العربية بتأثير الإيمان بفكرة الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم ، وكانت الطبيعة الاجتهادية للعلة النحوية دافعا للنحاة حتى يبذلوا جهدهم في تعليل أحكام النحو ؛ لأنه وسيلة منهجية في شرح أحكام النحو وترسيخها وإثبات صحتها ، وخاصة أن تعليم النحو يرتبط بالمعيار ، والمعيار فيه تعليل .

واتضح أن العلل النحوية في طبيعتها وجوه إقناعية ؛ ولهذا تتوافق أو تتخالف أو تتعدد ، وهي تتقدم معلولها ، فالعلة والمعلول غَيْرانِ ، وهي ترتبط بما استعملته اللغة من ألفاظ وتراكيب ؛ لأن السماع هو أصل العلل في النحو العربي .

وتقسم العلل النحوية من حيث تأثيرها في معلولها إلى علل موجبة تعلل القواعد الوجوبية ، أو مجوزة تعلل القواعد الجوازية ، أو مهملة تكف القواعد الوجوبية عن التأثير ، أو اعتباطية تترك المعلول من غير علة . ومن حيث الاطراد ظهر أن الأصل أن تدور العلة مع المعلول وجودا وعدما ، فتكون متعدية ، لكن هناك عللاً قاصرة واقفة على معلولها حسب ، ويرجع القصور في العلل أحياناً إلى عدم تقييدها وإتمامها . والعلل اللفظية المعنوية أقوى العلل ، ثم العلل اللفظية ، ثم العلل المعنوية غالبا ، لكن مسألة اللفظ والمعنى شائكة تحتاج دراسة مستقلة .

وأظهرُ أصول التعليل في إطار النحو أصل التوافق مع أحكام النحو بالتعليل بالعوارض الصوتية كالثقل والتعذر ، والعوارض التركيبية كنيابة الجملة التي لها محل من الإعراب عن المفرد ، واللوازم التركيبية كتعويض لام الجحود عن أن الناصبة للفعل المضارع ، وحفظ أصل التركيب كتخطئة تأخر ألفاظ الصدارةبعلة وجوب تصدرها ، والاختصاص بقبول علامات فارقة كاختصاص الفعل الماضي بقبول تاء الفاعل في آخره ، وعلل الحدود كتعليل كون الحال فضلة بأنها تجيء بعد تمام الكلام ، وشرح العلة وهو تحليلها .

وأصل التناظر يتوافق مع أحكام النحو بعقد مشابهة شكلية بين صورتين مختلفتين من حيث الباب النحوي كمشابهة اسم كان للفاعل فتصبح هذه المشابهة علة لتعليل عدم جواز تقدم الفاعل على فعله ، وعدم جواز تقدم اسم كان عليها .

وبرز أن علل أمن اللبس كدلالة الحال ، والمخالفة ، والمشاكلة السماعية كعلة المجاورة والمشاكلة القياسية أصل رئيس في التعليل النحوي .

وأصل التخفيف يتوافق مع أحكام النحو ؛ لأنه يعلل حذف أحد ركني الإسناد ، أو قرينة الربط اللفظية عند أمن اللبس بعلة كثرة الاستعمال ، أو الطول .

وأظهر أصول التعليل في إطار نظرية النحو أصل العمل ، وأصل البناء والإعراب . أما أصل العمل فقد عرفت الدراسة فيه نظرية العامل باختصار ، وبينت مفارقة بعض قواعد النحو لأحكام نظرية العامل ؛ وأثبتت أن التعليل يؤلف بين التصور النظري للعمل وأحكام النحو بعلل الشبه والاختصاص . وذهبت الدراسة إلى وجود ثلاث نظريات في التعليل بالعمل هي : نظرية الاقتضاء المبنية على أن علة العمل الإقتضاء ونظرية الاحتمال التي أدت إلى تعليل النحاة للمهمل في الاستعمال كتعليل عدم جر الفعل ، ونظرية الصفر الإعرابي المبنية على أن الإعراب أثر مؤثر يتغير من باب لآخر ، فعلة رفع المبتدأ غير علة رفع اسم كان ، وإن كان الحكم النحوي واحدا في البابين .

وأما أصل البناء والإعراب ، فهو يؤلف بين التصور النظري لهما ومفارقة بعض الأسماء لأصل الإعراب بالبناء ، ومفارقة الفعل المضارع لأصل البناء غالبا . ورجحت الدراسة أن علل البناء والإعراب تحتاج إلى إعادة نظر فيها ؛ لأن المناسبة بين العلة والمعلول فيها قاصرة .

وأظهرت دراسة التفاعل بين العلة النحوية والعلتين : الفقهية والمنطقية أن النحاة أخذوا من أصول الفقه التعليل بمنهج الطرد ؛ لأن الحكم النحوي إذا ثبت بعلة ثبت في كل المواضع وإن لم تكن العلة موجودة طردا للباب ، وبمنهج السبر والتقسيم . أما مسالك العلة الفقهية فلا تناسب التعليل النحوي ؛ لأن تطبيقاتها فيه لا تشكل ظاهرة واضحة .

ولم تنكر الدراسة تأثر النحو العربي بالمنطق بمقولاته ، ومصطلحاته ، ومنهجه الصوري ابتداء من القرن الرابع ، وعدته أمرا طبيعيا لا ينقص من شأن النحو

العربي ، ولا يعني أن النحو العربي استحال نحوا يونانيا ؛ لأن منطقه مسلوخ عن العربية .

وبحثت الدراسة آثار التعليل النحوي الإيجابية والسلبية ؛ إذتبينت أن التعليل تفسير لنظام النحو العربي حول ما هو عادة في اللغة العربية إلى علة ومعلول ، وطرد الأحكام ، ورسخها ، لكنه تفسير غير كامل .وأبرز آثار التعليل ظاهرة الخلاف النحوي ، وهي وإن أغنت النحو في بعض جوانبه إلا أنها كانت سببا في تعقيده ، وظهور الشكوى منه ، ورجحت الدراسة أن الخلاف النحوي في مجمله يعود إلى الاختلاف في تطبيق أصل العمل والاختصاص وأصل البناء والإعراب ، وتعارض المسموع مع المعيار ؛ لأن من طبيعة علل النحو أنها اجتهادية في التطبيق ، وذهبت الدراسة إلى أن الاتساق بين التصور النظري للنحو العربي وأحكامه التطبيقية من أسباب طبع النحو العربي في أكثره بآراء البصريين وأحكامهم .

ولم تهمل الدراسة تعرف موقف النحاة من التعليل النحوي ، فظهر واضحا أن جمهور النحاة يأخذون بعلل النحو ، ويرتضون أكثرها ، ولم يهاجمها إلا بعض النحاة بدواعي التيسير ، والنفور من آثار المنطق ، وقصر النحو على التعليم مثل ابن الطراوة ، والسهيلي ، وهاجمها ابن مضاء وأبو حيان الأندلسي تأثرا بالمذهب الظاهري وانبرى بعض النحاة مثل القاضي الفرخان(المتوفى على الأرجح في القرن السابع) والتاج الإسفراييني (ت٦٨٤هـ) يدافعون عن النحو وعلله بحجة أنها تحتاج تبصرا في كلام العرب ، وآراء النحاة لإدراكها .

كما لم تهمل الدراسة موقف الباحثين المحدثين من التعليل النحوي ، وهم فريقان :

فريق بنى موقفه في إطار الموروث النحوي ، فكان فيه المعارضون للتعليل النحوي مثل : الأستاذ إبراهيم مصطفى ، والدكتور شوقي ضيف ، والدكتور مهدي المخزومي الذين رأوا أن مما يجب أن يحذف من النحو تعليل منطقي ليس من اللغة ، وتأويل فيه خروج غير محمود عن ظاهر الكلام . وكان فيه المؤيدون مثل الأستاذ عبد

الحميد حسن ، والأستاذ محمد الخضر حسين ، والدكتور فخر الدين قباوة ؛ لأن لكل علم علله وفلسفته .

وفريق بنى موقفه في إطار مناهج النظر اللغوي الحديث في اتجاهات ثلاثة ، هي : الاتجاه الوصفي التقريري : وهو اتجاه يدرس اللغة دراسة شكلية ترفض التعليل القائم على التأويل والتقدير والمقايسة العقلية ، يمثله الدكتور إبراهيم أنيس ، والدكتور عبد الرحمن أيوب ، والدكتور أنيس فريحة ، والدكتور محمد عيد .

والاتجاه التأصيلي : وهو الذي يستثمر أوجه الاتفاق والافتراق بين أنظار نحاة العربية القدامى وأنظار الباحثين المحدثين في المناهج اللسانية العالمية الحديثة في سعي ممثليه للكشف عن الجوانب المختلفة لنظرية النحو العربي ، وأبرزهم أستاذي الدكتور نهاد الموسى ، والدكتور عبد الرحمن الحاج صالح .

والاتجاه التفسيري : وهو اتجاه متأثر بمفهوم التفسير في النظرية التحويلية التوليدية يتجاوز تعليل النحو ويسعى إلى تفسير العربية نحوا وصرفا وصوتا ودلالة ، ويمثله الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري ، والدكتور مازن الوعر ، والدكتور خليل عمايرة .

وانطلق موقف الدراسة من مناهج النظر اللغويّ الحديث من رفض اتخاذها معياراً في تقييم أنظار نحاة العربيّة القدامى في النّحو ، لأنّها متغيرة متعددة الاتجاهات ، فالدكتور تمام حسان ابتدأ حياته العلمية في الخمسينات من هذا القرن بالثورة على نظرية التعليل ، ثم خفف من ثورته شيئاً فشيئاً حتى عاد عنها ، ودعا إلى استغلال طاقة التعليل التفسيريّة في إعادة وصف اللغة العربيّة ألسنياً بتأثير تحوّله من التأثر بالمنهج الوصفي إلى التأثر بالمنهج التحويليّ .

وتبنت الدراسة الاتجاه التأصيليّ الذي يستأنس بالأنظار الحديثة في الكشف عن نظريّة النّحو العربي في مختلف جوانبها ، لأنّ الباحث لا يعدم شواهد منهجيّة على مختلف الأنظار الحديثة في أعمال نحاة العربيّة القدامى .

ودعت الدراسة إلى ضرورة تقسيم النحو العربي وفق العلل إلى مستويات ثلاثة :

المستوى الأوّل يقوم على تقرير الأحكام النحوية التطبيقيّة الظاهرة التي لا تأويل فيها ولا تقدير .

والمستوى الثاني يصل إلى تقرير الأحكام النّحويّة بما تستدعيه من تقدير وتأويل وربط للأبواب النّحويّة مع بعضها بعضا باستخدام علل النحو لا علل نظريته .

والمستوى الثالث يتجاوز تقرير الأحكام إلى البحث في عللها النّظريّة وهو مستوى متقدم لا يناسب عملية التعليم الأوليّة .

وينتج عن هذه القسمة فرز العلل النّحويّة وفقها ، فلا يصح القول في علل العامل والمعمول والبناء والإعرب قبل تقرير الأحكام النّحويّة والتمكّن منها .

وتوصي الدراسة بعدم الاكتفاء في بحث أبواب النحو التطبيقيّة وأحكامه التقريرية إذ ينبغي الاهتمام بدراسة الجوانب النظرية في النحو العربيّ كنظريّة الاختصاص ، ونظريّة البناء الرياضي للقاعدة النحويّة ، ونظريّة البناء والإعراب ، ونظريّة الإهمال في العمل النّحوي ، وغيرها دراسة تاريخيّة تتبع نشأتها وتطوّرها ثمّ ترسم معالمها وتوضّح آثارها ، ولا ضير بعد ذلك من الاستئناس بمعطيات الدرس اللغويّ الحديث ، إذ يجب وعي الأنظار

النّحويّة القديمة قبل الحكم عليها . كما توصي الدراسة باعادة دراسة الاتجاهات النحويّة كدراسة الاتجاه المنطقي الفلسفيّ في النّحو العربيّ بسبب تحقيق عدد من الكتب المفيدة فيه مثل «شرح الرمّاني لكتاب سيبويه» ، و«شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير» للشلوبين ، وغيرهما من الكتب النحويّة التي ظهرت في العشرين سنة الماضية ، لأنّها – فيما يقدّر الباحث– سترفد الدرس النّحوي الحديث بمادة غنيّة تعدّل شيئاً مما استقر فيه أو كاد .

ورأت الدراسة أن كتب التراجم ، ولا سيما تراجم النحاة ، تمتلئ بالأحكام التقريريّة عن النّحاة كتقرير أنّ فلان جيّد القياس ، أو حسن التعليل ، أو له استنباطات واختراعات في النحو ، وهي أحكام تستحق التوثّق منها ومعرفة منطلقات مؤلّفي كتب التراجم في إطلاقها ، وخاصّة إذا كانت كتب المترجم لهم محققة ، فصورة الرماني في كتب التراجم مغايرة لصورته في شرح كتاب سيبويه ، ولعلّ السّبب ، أنّ بعض مؤلّفي التّراجم ينطلقون من مواقفهم الشّخصيّة الفكريّة في الحكم على المترجم لهم .

وخلصت الدراسة إلى أنّ العلّة النّحويّة وسيلة منهجيّة في دراسة النّحو ، تتّصف بالبساطة والاختصار وتستأهل أن تفرد كلّ علّة بدراسة مستقلّة جديدة كعلّة دلالة الحال ، وعلّة الشّبه ، وعلّة المعنى وغيرها .

الفهارس العامة

فهارس الآيات القرآنية

فهرس الشعر

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الشعر

المصادر والمراجع

- الأُبّدي ، أحمد بن محمد(ت٨٦٠هـ)- كتاب الحدود ، ط١ ، تحقيق المتولي رمضان أحمد الدّميري ، الشّروق للّطباعة والنّشر ، مصر ، ١٩٩٠م .

- إبراهيم أنيس- من أسرار اللغة ، ط٥ ، مكتبة الانجلو المصريّة ، القاهرة ، ١٩٧٥م .

- إبراهيم السّامرائي- الفعل زمانه وأبنيته ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٣م .

- إبراهيم مصطفى- إحياء النحو ، مطبعة لجنة التأليف ، القاهرة ، ١٩٥٩م .

- الأبهري- إيساغوجي ، ضمن كتاب«مجموع المتون في مختلف العلوم والفنون» ، مؤسسة الرسالة ، دار العلوم ، الدوحة ، ١٩٨١م .

- إحسان عبّاس- تاريخ النقد الأدبي عند العرب ، دار الشروق ، عمان ، ١٩٨٦م .

-أحمد بن زيد(ت٨٧٠هـ)- الفضة المضيئة في شرح الشّذرة الذّهبيّة ، ط١ ، تحقيق عبد المنعم فايز مسعد ، مؤسسة دار الطّفل العربيّ ، القدس ، ١٩٨٩م .

-أحمد حسن الزيات- تاريخ الأدب العربيّ ، ط٦ ، لجنة التّأليف والنّشر والترجمة ، القاهرة ، ١٩٣٥م .

- أحمد سليمان ياقوت- دراسات نحويّة في خصائص ابن جنّي ، دار المعرفة الجامعيّة ، الإسكندرية ، ١٩٩٠م .

-أحمد الطيّب- مباحث العلّة والمعلول في كتاب المواقف للإيجي ، دار الطباعة المحمدية ، القاهرة ، ١٩٨٧م .

-أحمد عبد السّتّار الجواريّ- نحو التيسير دراسة ونقد ومنهج ، المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٩٨٤م .

-أحمد عفيفي- ظاهرة التّخفيف في النّحو العربي ، ط١ ، الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٦م .

-أحمد محمد الشيخ- كتب الألغاز والأحاجي اللغوية وعلاقتها بأبواب النحو المختلفة ، ط١ ، الدار الجماهيريّة ، ليبيا ، ١٩٨٨م .

-أحمد مختار عمر- البحث اللّغويّ عند العرب دراسة في القضيّة التّأثير والتّأثر ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧١م .

- الأخفش ، سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥هـ)- معاني القرآن ، ط٣ ، جزءان ، دار البشير ودار الأمل ، ١٩٨١م .

-الإربلي ، علاء الدين بن علي(ت بعد ق٧هـ)- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ، ط٢ ، تقديم السيد محمد مهدي السيد حسن الموسوي ، المكتبة الحيدريّة ، النجف ، ١٩٧٠م .

- إسرائيل ولفنسون- تاريخ اللغات السّاميّة ، دار القلم ، بيروت .

- الإسفراييني ، تاج الدين محمد بن محمد (٦٨٤ هـ)- فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة ، تحقيق عفيف عبد الرحمن ، إربد ، ١٩٨١م .

- إسماعيل البغدادي ، محمد أمين بن ميرسليم الباباني - إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، صححه رفعت بيلكه الكليسي ، وكالة المعارف ، ١٩٤٧م .

- إسماعيل عمايرة- ظاهرة التأنيث بين اللّغة العربيّة واللغات الساميّة«دراسة لغويّة تأصيليّة» ، ط١ ، مركز الكتاب العلمي- الأردن ، ١٩٨٦م .

- الأسنوي ، جمال الدين بن عبد الرحيم (ت ٧٧٢هـ)- الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النّحويّة من الفروع الفقهيّة ، ط١ ، تحقيق محمد حسن عواد ، دار عمار ، الأردن ، ١٩٨٥م .

- الأشموني ، أبو الحسن علي نور الدين بن محمد(ت ٩٠٠هـ)- شرح الأشموني «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك» ، تحقيق عبد الحميد السيد ، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة ، ١٩٩٣م .

- امرؤ القيس- ديوان امرئ القيس ، ط١ ، تحقيق محمد رضا مروة ، الدار العالميّة ، بيروت ، ١٩٩٣ .

- إميل بديع يعقوب- الممنوع من الصرف ، ط١ ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩٢م .

- الأنباري ، محمد بن القاسم(ت٣٢٨هـ)- شرح القصائد السّبع الطوال الجاهليات ، ط٤ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠م .

- ابن الأنباري ، عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ)- لمع الأدلّة في أصول النّحو ، تحقيق سعيد الأفغاني ، الجامعة السّورية ، دمشق ، ١٩٥٧م .

- ابن الأنباري ، عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ)- أسرار العربيّة ، ط١ ، تحقيق فخر صالح قدارة ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩٥م .
- ابن الأنباري ، عبد الرحمن بن محمد(ت٥٧٧هـ)- الإغراب في جدل الإعراب ، تحقيق سعيد الأفغاني ، الجامعة السّوريّة ، دمشق ، ١٩٥٧م .
- ابن الأنباري ، عبد الرحمن بن محمد(ت٥٧٧هـ)- الإنصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، جزءان ، دار الفكر .
- ابن الأنباري ، عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ)- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، ط٣ ، تحقيق إبراهيم السّامرائي ، مكتبة المنار ، الزّرقاء ، ١٩٨٥م .
- أنيس فريحة- تبسيط قواعد اللّغة العربيّة على أسس جديدة ، دار الكتاب ، بيروت ، ١٩٥٩م .
- أنيس فريحة- نظريات في اللغة ، ط١ ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ١٩٧٣م .
- أوليري- علوم اليونان وسبل انتقالها إلى العرب ، تحقيق وهيب كامل ، مراجعة زكي علي ، مكتبة النهضة المصريّة ، القاهرة ، ١٩٦٢م .
- إياد خالد الطّباع- الإمام الحافظ جلال الدين السّيوطي ، ط١ ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٩٦م .
- الإيجي ، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد(ت ٧٥٦هـ)- المواقف ، ط١ ، ثلاثة أجزاء ، شرح السيد شريف علي بن محمد الجرجاني ، تحقيق عبد الرحمن عميرة ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩٧م .
- ابن بابشاذ ، طاهر بن أحمد(ت٤٦٩هـ)- شرح المقدّمة المحسبة ، جزءان ، تحقيق خالد عبد الكريم ، الكويت ، ١٩٧٦م .
- برجشتراسر- التطور النحوي للغة العربيّة ، تصحيح رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي- القاهرة ، ودار الرفاعي ، الرياض ، ١٩٨٢
- بروكلمان ، كارل- تاريخ الأدب العربيّ ، نقل رمضان عبد التواب ، مراجعة السيد يعقوب بكر ، دار المعارف ، مصر .
- ابن بَرْهان العكبري ، أبو القاسم عبد الواحد بن علي(ت٤٥٦هـ)- شرح اللمع ، ط١ ، تحقيق فائز فارس الكويت ، ١٩٨٤م .

- بوجمعة الأخضر- التفكير اللساني العربي القديم : تساؤلات حول إعادة القراءة ، في كتاب : قضايا المنهج في اللغة والأدب ، جمعية البحث في الآداب والعلوم الإنسانية ، ط١ ، دار توبقال ، الدار البيضاء ، ١٩٨٧م .

- البطليوسيّ ، أبو محمد عبد الله بن محمد السيّد(ت ٥٢١هـ)- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجّاجي ، ط١ ، حمزة عبد اللّه النشراتي ، دار المريخ ، الرّياض .

- تشومسكي- المعرفة اللغويّة : طبيعتها ، وأصولها واستخدامها ، ترجمة محمد فتيح ، دار الفكر العربي ، ١٩٩٣م .

- تشومسكي- اللّغة والعقل ، ترجمة بيداء علي العكاوي ، مراجعة سلمان داود الواسطي ، دار الشؤون الثقافية العامّة ، بغداد ، ١٩٩٦م .

- تمام حسّان- اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة ، ط١ ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ١٩٨٠م .

- تمام حسان- الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللّغويّ عند العرب ، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب ، مصر ، ودار الشّؤون الثّقافية ، العراق ، ١٩٨٨م .

- التّوحيدي ، أبو حيان علي بن محمد(ت نحو ٤٠٠هـ)- الإمتاع والمؤانسة ، ط١ ، تحقيق حسن السندوبي ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، مصر .

- التّوحيدي ، أبو حيان علي بن محمد (ت نحو ٤٠٠هـ)- المقابسات ، تحقيق حسن السّندوبي ، المكتبة التجارية .

- ثعلب ، أبو العباس أحمد بن يحيى(ت ٢٩١هـ)- مجالس ثعلب ، تحقيق عبد السّلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٤٨م .

- الجاحظ ، أبو عثمان عمرو بن بحر(ت ٢٥٥هـ)- رسائل الجاحظ ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٦٤م .

- جرجي زيدان- تاريخ آداب اللّغة العربيّة ،أربعة أجزاء ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٩٢م .

- الجزري ، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد(ت ٨٣٣هـ)- غاية النّهاية في طبقات القراء ، جزءان ، نشر برجشتراسر ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٣٣م .

- الجزري ، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد(ت ٨٣٣هـ)- النشر في القراءات العشر ، جزءان ، تصحيح محمد أحمد دهمان ، مطبعة التّوفيق ، دمشق ، ١٣٤٦هـ .

- جعفر نايف عبابنة- مكانة الخليل بن أحمد في النّحو العربيّ ، ط١ ، دار الفكر ، عمّان ، ١٩٨٤م .

- جلال شمس الدّين- التعليل اللغويّ عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريّين« دراسة ابستمولوجيّة» ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ،١٩٩٠م .

- جميل صليبا- المعجم الفلسفي بالألفاظ العربيّة والفرنسيّة والإنجليزيّة واللآتينية ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ،١٩٨٢م .

- جميل علوش- الإعراب والبناء دراسة في نظرية النحو العربيّ ، ط١ ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٧م .

- ابن جنّي ، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)- المنصف في شرح كتاب التّصريف ، ط١ ، ثلاثة أجزاء ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد اللّه أمين ، وزارة المعارف العموميّة ، القاهرة ، ١٩٥٤م .

- ابن جنّي ، أبو الفتح عثمان(ت ٣٩٢هـ)- الخصائص ، ط٤ ، ثلاثة أجزاء ، تحقيق محمد علي النّجار ، دار الشؤون الثقافية العامة والهيئة المصريّة العامّة للكتاب ، بغداد ، ١٩٩٠م .

- جيرار جهامي- الإشكاليّة اللّغويّة في الفلسفة العربيّة ، دار المشرق ، بيرت ، ١٩٩٤م .

- جون ليونز- اللغة والمعنى والسياق ، ترجمة عباس صادق الوهاب ، دار الشؤون الثقافية العامّة ، بغداد ، ١٩٨٧م .

- جون ليونز- اللغة واللغويات ، ترجمة محمد عصفور ، عمان .

- ابن الحاجب ، جمال الدين عثمان بن عمر(٦٤٦هـ)- الإيضاح في شرح المفصّل ، ط١ ، تحقيق موسى بناي العليلي ، ط١ ، جزءان ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٦م .

- ابن حجر العسقلاني ، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، دار الجيل ، بيروت .

- ابن حزم ، أبو محمد علي بن أحمد(ت ٤٥٦هـ)- التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهيّة ، تحقيق إحسان عباس ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٥٩م .

- حسام البهنساوي ، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث ، مكتبة الثقافة الدينيّة ، القاهرة ، ١٩٩٤م .

- حسام النّعيمي- ابن جنّي عالم العربيّة ، ط١ ، وزارة الثقافي والإعلام ، بغداد ، ١٩٩٠م .

- حسن عون- اللغة والنّحو دروسات تاريخية وتحليلية ومقارنة ، ط١ ، مطبعة رويال ، الإسكندرية ، ١٩٥٢م .
- حلمي خليل- العربيّة وعلم اللّغة البنيوي ، دار المعرفة الجامعيّة ، الإسكندرية ، ١٩٩٥م .
- أبو حيان ، أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي(ت ٧٤٥هـ)- تفسير البحر المحيط ، دار الفكر ، بيروت .
- أبو حيان الأندلسي ، أثير الدين محمد بن يوسف(ت ٧٤٥هـ)- ارتشاف الضّرب من لسان العرب ، ط١ ، ثلاثة أجزاء ، تحقيق مصطفى أحمد النماس ، القاهرة ، ١٩٨٤م .
- أبو حيّان الأندلسي ، أثير الدين محمد بن يوسف(ت ٧٤٥هـ)- التّذييل والتّكميل في شرح التسهيل ، ط١ ، تحقيق حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٩٧م .
- أبو حيان وابن مسكويه- الهوامل والشوامل ، تحقيق أحمد أمين والسيد أحمد صقر ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥١م .
- الحيدرة اليمني(ت ٥٩٩هـ)- كشف المشكل في النّحو ، ط١ ، تحقيق هادي عطية مطر ، جزءان ، بغداد ، ١٩٨٤م .
- خالدوف- دراسات في تاريخ الثّقافة العربيّة ، ترجمة أيمن أبو شعر ، دار التّقدّم ، موسكو ، ١٩٨٩م .
- ابن الخبّاز ، أبو العباس أحمد بن الحسين (ت ٦٣٩هـ)- الغرّة المخفية في شرح الدّرّة الألفيّة ، جزءان ، تحقيق حامد محمد العبدلي ، دار الأنبار ، بغداد ، ١٩٩١م .
- خديجة الحديثي- أبو حيان النّحوي ، مكتبة النّهضة ، بغداد ، ١٩٦٦م .
- خديجة الحديثي- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٧٤م .
- خديجة الحديثي- اللّغة والنّحو ، ضمن كتاب حضارة العراق ، دار الحريّة ، بغداد ، ١٩٨٥م .
- خديجة الحديثي- المدارس النحويّة ، ط٢ ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠م .
- ابن الخشّاب ، أبو محمد عبد الله بن أحمد (ت ٥٦٧هـ)- المرتجل في شرح الجمل ، تحقيق علي حيدر ، دار الحكمة ، دمشق ، ١٩٧٢م .

- الخضري ، محمد الدمياطي (ت ١٢٨٧هـ)- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، جزءان ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ١٩٤٠م .

- الخطيب التبريزي ، أبو زكريا يحيى بن علي(ت ٥٠٢هـ)- شرح اللمع في النّحو ، ط١ ، تحقيق السّيد تقي عبد السّيّد ، دار والي الإسلاميّة ، المنصورة ، ١٩٩١م .

- ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد الحضرميّ(ت ٨٠٨هـ)- مقدّمة ابن خلدون ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ١٩٩٣م .

- خلف الأحمر (ت نحو ١٨٠هـ)- مقدّمة في النّحو ، تحقيق عز الدين التنوخي ، وزارة الثّقافة ، دمشق ، ١٩٦١م .

- خليل عمايرة- في نحو اللّغة العربية وتراكيبها ، ط١ ، عالم المعرفة ، جدّة ، ١٩٨٤م .

- الخوارزمي ، القاسم بن الحسين (ت ٦١٧هـ)- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتّخمير ، ط١ ، أربعة أجزاء ، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٩٠م .

- دائرة المعارف الإسلامية ، المجلدان الثاني والعشرون والثالث والعشرون ، مادة «نحو» ، مركز الشارقة للإبداع الفكري ، القاهرة ، ١٩٩٦م .

- داود عبده- أبحاث في اللّغة العربيّة ، مكتبة لبنان ، بيروت .

- الدينوري ، أبو عبد الله الحسين بن موسى (ت ٤٩٠هـ)- ثمار الصناعة في علم العربيّة ، ط١ ، تحقيق حنا حداد ، عمان ، ١٩٩٤م .

- دي بور- تاريخ الفلسفة في الإسلام ، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة ، القاهرة ، ١٩٣٨م .

- الذهبي ، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨ هـ) - سير أعلام النبلاء ، خمسة وعشرون جزءاً ، أشرف على التحقيق شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٦م .

- الراغب الأصفهاني ، أبو القاسم الحسين بن محمد(ت ٥٠٢هـ)- معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم ، ط٢٧٥ ، تحقيق صفوان عدنان داوودي ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٩٢م .

- ابن أبي الرّبيع ، أبو الحسين عبد الله بن أحمد (ت ٦٨٨هـ)- الملّخص في ضبط قوانين العربيّة ، ط١ ، تحقيق علي بن سلطان الحكمي ، ١٩٨٥م .

- ابن أبي الرّبيع ، أبو الحسين عبيد الله بن أحمد (٦٨٨هـ)- البسيط في شرح الجمل ، ط١ ، جزءان ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٦م .

- رشيد عبد الرحمن العبيدي- أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصّرف والنحو ، بغداد ، ١٩٦٩م .

- الرّضي الاستراباذي ، محمد بن الحسن (ت ٦٨٨هـ)- شرح الرّضي على الكافية ، تحقيق يوسف حسن عمر ، جامعة بنغازي ، ليبيا ، ١٩٧٨م .

- رفيق العجم- أثر الخصوصيّة العربيّة في المعرفة الإسلاميّة ، ط١ ، دار الفكر اللّبنانيّ ، ١٩٩٣م .

- الرّمانيّ ، أبو الحسن علي بن عيسى (ت ٣٨٤هـ)- توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب ، تحقيق سعيد الأفغاني ، جامعة دمشق ، ١٩٥٨م .

- الرّمانيّ ، أبو الحسن علي بن عيسى(ت ٣٨٤هـ)- الحدود ، ط١ ، تحقيق إبراهيم السامرائي ، دار الفكر ، عمّان ، ١٩٨٤م .

- الرّماني ، أبو الحسن علي بن موسى (ت ٣٨٤هـ)- شرح كتاب سيبويه ، تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٩٩٨م .

-روبنز-موجز تاريخ علم اللّغة في الغرب ، ترجمة أحمد عوض ، ضمن سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٩٧م.

-الزبيدي ، أبو بكر محمد بن الحسن (ت٣٧٩هـ)- طبقات النّحويين واللّغويين ، ط٢ ،تحقيق محمدأبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، دار المعارف ،مصر .

-الزجاجي ،عبد الرحمن بن إسحاق (ت٣٣٧ هـ)-أمالي الزجاجي ، ط٢ ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٧٨م .

- الزّجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧هـ)- مجالس العلماء ، تحقيق عبد السّلام هارون ، وزارة الإرشاد ، الكويت ، ١٩٦٢م .

- الزّجّاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧هـ)- الإيضاح في علل النّحو ، تحقيق مازن المبارك ، ط٢ ، دار النفائس ، بيروت ، ١٩٧٨م .

- الزّجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت٣٣٧هـ)- الجمل في النحو ، تحقيق علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٧م .

- الزّجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت٣٣٧هـ)- حروف المعاني ، تحقيق علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ودار الأمل ، إربد ، ١٩٨٤م .

- الزّمخشري ، محمود بن عمر (ت ٥٣٩هـ)- أعجب العجب في شرح لامية العرب ، ط١ ، مطبعة الجوائب ، نظارةالمعارف ، القسطنطينية ، ١٣٠٠هـ .

- الزمخشري ، محمود بن عمر(ت ٥٣٩هـ)- المفصل في علم العربية ، قدم له وراجعه : محمد عز الدين السعيدي ، ط١ ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، ١٩٩٠م .

- السّبكي ، تاج الدين عبد الوهاب بن علي- جمع الجوامع« ضمن مجموع المتون في مختلف العلوم والفنون» ، مؤسسة دار العلوم ، الدوحة ، ١٩٨١م .

- ابن السّراج ، محمد بن السري(ت ٣١٦هـ)- الأصول في النّحو ، ط١ ،ثلاثة أجزاء ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرّسالة ، بيروت ، ١٩٨٥م .

- سعيد الأفغاني- نظرات في اللغة عند ابن حزم ، مطبعة جامعة دمشق ، ١٩٦٣م .

- سعيد جاسم الزبيدي- القياس في النّحو ، دار الشروق ، عمان ، ١٩٩٧م .

- السّكاكي ، أبو يعقوب يوسف بن بكر(ت ٦٢٦هـ)- مفتاح العلوم ، ط٢ ، ضبط وتعليق نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٧م .

- ابن سلام ، أبو عبد الله محمد(ت٢٣٣هـ)- طبقات فحول الشعراء ، شرح وتحقيق محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٨٠م .

- السهيلي ، عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي(ت ٥٨١هـ)- أمالي السهيلي ، ط٥ تحقيق محمد إبراهيم البناء ، القاهرة .

- السّهيليّ ، عبد الرحمن بن عبد الله(ت ٥٨١هـ)- نتائج الفكر في النّحو ، ط٢ ، تحقيق محمد إبراهيم البناء ، دار الاعتصام ، مصر ، ١٩٨٤م .

-سيبويه ، أبو بشر عمرو بن قنبر(ت ١٨٠هـ) ، الكتاب ، ط١ ، خمسة أجزاء ، تحقيق عبد السّلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩٢ .

- السيد رزق الطويل- اللسان العربيّ والإسلام : معاً في معركة المواجهة ، العدد الستون ، سلسلة دعوة الحق ، ١٩٨٦م .

- السيرافي ، الحسن بن عبد الله (ت ٣٦٨هـ)- أخبار النّحويين البصريين ، ط١ ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ١٩٨٥م .

- السّيرافي ، الحسن بن عبد الله(ت ٣٦٨هـ)- شرح كتاب سيبويه ، جزءان ، تحقيق رمضان عبد التّواب وآخرين ، الهيئة العامّة ، القاهرة ، ١٩٨٦م .

- السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١هـ)- الاقتراح في علم أصول النّحو ، دار المعارف ، حلب .

- السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١هـ)- الأخبار المروية في سبب وضع العربيّة ، في كتاب رسائل في الفقه واللغة ، ط١ ، تحقيق عبد الله الجبوري ، ط١ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٢م .

- السّيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت ٩١١هـ)- بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنّحاة ، جزءان ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصريّة ، بيروت .

- السّيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١هـ)- همع الهوامع في شرح جَمْع الجوامع ، شرح وتحقيق عبد العال سالم مكرم : سبعة أجزاء ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٩٨٠م .

- السّيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١هـ)- الأشباه والنّظائر في النّحو ، ط١ ، تسعة أجزاء ، تحقيق عبد العال سالم مكرّم ، مؤسسة الرّسالة ، بيروت ، ١٩٨٥م .

- الشبلي ، محمد بن عبد الله الدمشقيّ(ت ٧٩٦هـ)- محاسن الوسائل في معرفة الأوائل ، ط١ ، تحقيق محمد التونجي ، دار النفائس ، بيروت ، ١٩٩٢م .

- شعبان عوض محمد العبيدي- النّحو العربيّ ومناهج التّأليف والتّحليل ، جامعة قاريونس ، دمشق ، ١٩٨٩م .

- الشّلوبين ، عمر بن محمد (ت ٦٥٤هـ)- شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير ، ط٢ ، تحقيق تركي العتيبي ، بيروت ، ١٩٩٤م .

- الشنتريني ، أبو بكر محمد بن عبد الملك (ت٥٥٠هـ)- تنبيه الألباب على فضائل الأعراب ، تحقيق عبد الفتاح الحموز ، دار عمار ، عمان ، ١٩٩٥م .

- الشّنواني ، أبو بكر بن إسماعيل الشنواني(ت ١٠١٩هـ)- حاشية الشّنواني على شرح مقدمة الإعراب لابن هشام ، ط٢ ، دار الكتب الشرقية ، تونس ، ١٣٧٣هـ .

- شوقي ضيف- تجديد النّحو ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٨٢م .

- صاحب جعفر أبو جناح- سيبويه : هوامش وملاحظات حَوْل سيرته وكتابه ، دار الحريّة ، بغداد ، ١٩٧٤م .

- الصّبان- محمد بن علي (ت ١٢٠٦هـ)- حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ط١ ،

أربعة أجزاء ، ضبط وتصحيح إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ١٩٩٧م .

- الصّفدي ، خليل بن أيبك(ت ٧٦٤هـ)- الوافي بالوفيات ، ط٢ ، ثمانية أجزاء ، باعتناء س . ديدرينغ ، مطبعة وزارة المعارف ، استانبول ، ١٩٤٩م .

- الصّيمري ، عبد الله بن علي (ت ق٤هـ)- التّبصرة والتّذكرة ، ط١ ، جزءان ، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، جامعة أمّ القرى ، مكّة المكرمة ، ١٩٨٢م .

- طاهر سليمان حمّودة- القياس في الدّرس اللّغوي : بحث في المنهج ، الدار الجامعيّة ، الإسكندريّة ، ١٩٩٢م .

- ابن الطّراوة ، سليمان بن محمد (ت ٥٢٨هـ)- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ، ط٢ ، تحقيق حاتم صالح الضامن ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٩٦هـ .

- طه الراوي- تاريخ علوم اللغة العربيّة ، ط١ ، مطبعة الرشيد ، بغداد ، ١٩٤٩م .

- أبو الطيب اللغوي ، عبد الواحد بن علي الحلبي- مراتب النّحويين ، ط٢ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٧٤م .

- عباس حسن- النّحو الوافي ، ط٢ ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٣م .

- عباس حسن- اللغة والنّحو بين القديم والحديث ، ط٢ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨م .

- عبد الحميد حسن- القواعد النحوية مادتها وطريقتها ، ط٢ ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٢م .

- عبد الرّحمن أيوب- دراسات نقديّة في النّحو العربيّ ، مؤسسة الصّباح ، الكويت ، ١٩٨٠م .

- ابن عبد ربه ، أحمد بن محمد(ت ٣٢٨هـ)- العقد الفريد ، ط٣ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ١٩٨٧م .

- عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسيّ (ت ٥٨١هـ)- أمالي السّهيلي ، ط١ ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، مطبعة السّعادة ، القاهرة ، ١٩٧٠م .

- عبد العزيز عبده- المعنى والإعراب ونظرية العامل ، جزءان ، منشورات الكتاب ، طرابلس ، ١٩٨٢م .

- عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)- دلائل الإعجاز في علم المعاني ، تعليق السيد محمد رشيد رضا ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٨٢م .

- عبد العال سالم مكرّم- الحلقة المفقودة في تاريخ النحو ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٣م .

- عبد الفتاح الحموز- الحمل على الجوار في القرآن الكريم ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٩٨٥م .

- عبد الفتاح الحموز- الكوفيون في النّحو والصرف والمعجم ، دار عمار ، عمان ، ١٩٩٦م .

- عبد القادر البغدادي ، عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣هـ)- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، ط١ ، ثلاثة عشر جزءاً ، تحقيق عبد السّلام هارون ، دار الرفاعي ، الرياض ، ومكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨١م .

- عبد القادر الفاسي الفهري- اللسانيات واللّغة العربيّة : نماذج تركيبيّة ودلالية ، جزءان ، دار توبقال ، الدار البيضاء ، ١٩٨٥م .

- عبد القادر الفاسي الفهري- المعجمة والتوسيط ، دار طوبقال ، ١٩٩٧م .

- عبد القاهر الجرجاني(ت ٤٧١هـ)- العوامل المئة «ضمن كتاب مجموع المتون في مختلف العلوم والفنون» ، مؤسسة دار العلوم ، الدوحة ١٩٩٨١م .

- عبد القاهر الجرجاني(ت ٤٧١هـ)- المقتصد في شرح الإيضاح ، جزءان ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٨٢م .

- عبد القاهر الجرجاني(ت ٤٧١)- الجمل في النّحو ، ط١ ، تحقيق يسرى عبد الغني عبد الله ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٠م .

- عبد اللّه الخثران- ظاهرة التّأويل في الدّرس النّحوي ، ط١ ، النادي الأدبيّ ، الرياض ، ١٩٨٨م .

- عبد الله الكيش- أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة ، ط١ ، كلّية الدعوة الإسلاميّة ، طرابلس ، ليبيا ، ١٩٩٢م .

- عبد المتعال الصعيدي- النحو الجديد ، دار الفكر العربي .

- عبد الوارث مبروك سعيد- في إصلاح النّحو العربي : دراسة نقدية ، ط١ ، دار القلم ، الكويت ، ١٩٨٥م .

- ابن عساكر (ت ٥٧١هـ)- تاريخ مدينة دمشق ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٥م .

- عصام نور الدين- تاريخ النّحو : المدخل- النّشأة والتأسيس ، ط١ ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، ١٩٩٥م .

- ابن عصفور ، علي بن مؤمن(ت ٦٦٩هـ)- شرح جمل الزّجاجي«الشّرح الكبير» ، ط١ ، ، تحقيق صاحب أبو جناح ، وزارة الأوقاف- الموصل ، ١٩٨٢م .

- عفيف دمشقيّة- تجديد النّحو العربيّ ، ط١ ، بيروت ، ١٩٧٦م .

- ابن عقيل ، عبد الله (ت ٧٦٩هـ)- شرح ابن عقيل ، جزءان ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار العلوم الحديثة ، بيروت ، ١٩٦٤م .

- العُكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦هـ)- التبيين عن مذاهب البصريّين والكوفيّين ، ط١ ، تحقيق ودراسة عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٦م .

- العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦هـ) - اللّباب في علل البناء والإعراب ، ط١ ،جزءان ، تحقيق عبد الإله نبهان ، دار الفكر ، سوريا ، ١٩٩٥م .

- العُكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦هـ)- إعراب القراءات الشّواذ ، ط١ ، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٩٦م .

- ابن علاء الدين ، حسن باشا الأسود (ت ١٠٢٥هـ)- الافتتاح في شرح المصباح ، ط١ ، تحقيق أحمد حامد ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، ١٩٩٠م .

- علي أبو المكارم- أصول التّفكير النحوي ، منشورات الجامعة الليبيّة ، ١٩٧٣م .

- علي أبو المكارم- تاريخ النّحو العربيّ حتى أواخر القرن الثّاني الهجري ، ط١ ، القاهرة الحديثة للطباعة ، القاهرة ، ١٩٧١م .

- علي أبو المكارم- الظّواهر اللّغويّة في التراث النحوي- الظواهر التركيبية ، ط١ ، القاهرة الحديثة للطّباعة ، القاهرة ، ١٩٦٨م .

- علي حرب- السّؤال اللغوي : تشومسكي ومأزق النحو التوليدي من النحو الكلّي إلى المنطق التّحويليّ ، مجلّة الفكر العربي المعاصر ، العددان مئة واثنان ومئة وثلاثة ، بيروت ١٩٩٨م .

- علي سامي النّشار- مناهج البحث عند مفكري الإسلام ، ط٤ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨م

- أبو علي الفارسي ، الحسن بن أحمد(ت ٣٧٧هـ)- المسائل الحلبيات ، ط١ ، تحقيق حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٨٧م .

- أبو علي الفارسي ، الحسن بن أحمد(ت ٣٧٧هـ)- التّعليقة على كتاب سيبويه ، ط١ ، ستة أجزاء ، تحقيق وتعليق عوض بن أحمد القوزي ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٩٩٦م .

- علي النّجدي ناصف- سيبويه إمام النّحاة ، مكتبة نهضة مصر ، مصر ، ١٩٥٣م .

- عماد الدين خليل- حَوْل تشكيل العقل المسلم ، ط٤ ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، هيرندن ،١٩٩١م .

- عمر بن أبي ربيعة- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الأندلس ، بيروت .

- عمر رضا كحالة- اللّغة العربيّة وعلومها ، مكتبة النسر ، دمشق ، ١٩٧١م .

- الفارابي ، أبو نصر- إحصاء العلوم ، تحقيق عثمان أمين ، دار الفكر العربي ، مصر ، ١٩٤٨م .

- فاضل صالح السّامرائي ، الدّراسات النّحويّة واللّغويّة عند الزّمخشري ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٧١م .

- الفاكهي ، عبد الله بن أحمد(ت ٩٧٢هـ)- شرح كتاب الحدود في النّحو ، تحقيق المتولى رمضان أحمد الدميري ، مكتبة وهبة ، السعودية ، ١٩٩٣م .

- أبو الفرج الأصفهاني ، علي بن الحسين- الأغاني ، خمسة وعشرون جزءاً ، دار الكتب المصريّة ، القاهرة .

- الفرّاء ، أبو زكريا يحيى بن زياد(ت ٢٠٧هـ)- معاني القرآن ، ط٣ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٩٢م .

- الفرخان ، علي بن مسعود(ت ق٧هـ)- المستوفى في النّحو ، جزءان ، تحقيق محمد بدري المختون ، دار الثقافة العربيّة ، القاهرة ، ١٩٨٧م .

- الفرزدق- ديوان الفرزدق ، دار صادر ، بيروت .

- فندريس- اللّغة ، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص ، مكتبة الإنجلو مصريّة ، القاهرة ، ١٩٥٠م .

- فؤاد أحمد السيّد الحطّاب- قضيّة الشبه في النّحو العربي ، ط١ ، دار الطباعة المحمديّة ، القاهرة ١٩٨٨م .

- فؤاد حنّا ترزي ، في أصول اللّغة والنّحو ، دار الكتب ، بيروت ، ١٩٦٩م .
- فؤاد حنا ترزي- في سبيل تيسير العربيّة وتحديثها ، بيروت ، ١٩٧٣م .
فؤاد علي مخيمر- فلسفة عبد القاهر الجرجاني النّحويّة في دلائل الإعجاز ، دار الثّقافة ، القاهرة ، ١٩٨٣م .
- فؤاد علي مخيمر- فلسفة عبد القادر الجرجاني النّحويّة في دلائل الإعجاز ، دار الثّقافة ، القاهرة ، ١٩٨٣م .
- الفيروز أبادي ، محمد بن يعقوب(ت ٨١٧هـ)- البُلغة في تاريخ أئمة اللغة ، تحقيق محمد المصري ، وزارة الثّقافة ، دمشق ، ١٩٧٢م .
- ابن قاضي شهبة ، أبو بكر بن أحمد(ت ٨٥١هـ)- طبقات النّحاة واللّغويّين ، تحقيق محسن غياض ، مطبعة النعمان ، النّجف ، ١٩٧٤م .
القرطبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد(ت ٦٧١هـ)- الجامع لأحكام القرآن ، ط٣ ، عشرة مجلدات ، عشرون جزءاً ، دار الكاتب العربيّ للطباعة والنّشر ، ١٩٦٧م .
- القفطيّ ، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف(ت ٦٤٦هـ)- إنباه الرّواة على أنباه النّحاة ، ط١ ، أربعة أجزاء ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ومؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ١٩٨٦م .
- القفطي ، جمال الدين علي بن يوسف(ت ٦٤٣هـ)- تاريخ الحكماء ، مكتبة المثنى ، بغداد ، ١٩٠٣هـ .
- ابن القوّاس ، علي بن جمعة(ت ٦٩٦هـ)- شرح ألفيّة ابن معطي ، ط١ ،تحقيق علي الشوملي ، جزءان ، مكتبة الخريجي ، القاهرة ، ١٩٨٥م .
قيس بن الخطيم- ديوان قيس بن الخطيم ، تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٦٢م .
- الكفوي ، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني(ت ١٠٩٤هـ)- الكليّات ، قابله ووضع فهارسه عدنان درويش ومحمد المصري ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٣م .
كمال بشر- التّفكير اللغوي بين القديم والجديد ، مكتبة الشباب ، القاهرة .
- كمال يوسف الحاج- فلسفة اللّغة ، ط١ ، دار النّشر للجامعيين ، بيروت ، ١٩٥٦م .
- الكيشي(ت ٦٩٥هـ)- الإرشاد إلى علم الإعراب ، ط١ ، تحقيق عبد الله الحسيني ومحسن العميري ، جامعة أمّ القرى ، مكّة المكرمة ، ١٩٨٩م .

- لطفي عبد البديع- التّركيب اللّغويّ للأدب- بحث في فلسفة اللّغة والاستطيقا ، ط١ ، مكتبة النهضة المصريّة ، القاهرة ، ١٩٧٠م .
- مازن المبارك- الرّماني النحوي- في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، ط١ ، جامعة دمشق ، دمشق ، ١٩٦٣م .
- مازن المبارك- النّحو العربي : العلّة النّحويّة نشأتها وتطوّرها ، ط٣ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٤م .
- مازن المبارك- الزجاجي : حياته وآثاره ومذهبه النّحوي من خلال كتابه الإيضاح ، ط٢ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٤م .
- مازن الوعر- نحو نظريّة لسانيّة عربيّة حديثة لتحليل التراكيب الأساسيّة ، دار طلاس ، دمشق ، ١٩٨٧م .
- المالقي ، أبو جعفر أحمد بن عبد النّور(ت ٧٠٢هـ)- رصف المباني ، ط٢ ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، ط٢ ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٨٥م .
- ابن مالك ، محمد بن عبد اللّه(ت ٦٧٢هـ)- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي ، ١٩٦٧م .
- ابن مالك ، جمال الدين محمد بن عبد الله(ت ٦٧٢هـ)- شرح الكافية الشافية ، خمسة أجزاء ، تحقيق عبد المنعم هريدي ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، ١٩٨٢م .
- ابن مالك ، جمال الدين محمد بن عبد الله(٦٧٢هـ)- شواهد التّوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح ، تحقيق طه محسن ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، العراق ، ١٩٨٥م .
- المبّرد ، أبو العباس محمد بن يزيد (٢٨٥هـ)- المقتضب ، أربعة أجزاء ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٦٣م .
- المجاشعي ، أبو الحسن علي بن فضال (ت ٤٧٩هـ)- شرح عيون الإعراب ط١ ، تحقيق حنا جميل حداد ، مكتبة المنار ، الزرقاء ، ١٩٨٥م .
- محمد إبراهيم البنا- ابن كيسان النّحوي : حياته ، آثاره ، آراؤه ، ط١ ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ١٩٧٥م .
- محمد إبراهيم البنا- أبو الحسين ابن الطراوة ، وآراؤه في اللغة والنّحو ، القاهرة ، ١٩٧٦م .

- محمد بدري عبد الجليل- الإسفراييني ومنهجه في درس النّحو ت ٦٨١هـ ، دار النّهضة العربيّة ، بيروت ، ١٩٨٤م .
- محمد حسن عبد العزيز- القياس في اللّغة ،ط١ ، دار الفكر العربيّ ، القاهرة ، ١٩٩٥م .
- محمد حماسة عبد اللّطيف- بناء الجملة العربيّة ، ط١ ، دار الشّروق ، بيروت ، ١٩٩٦م .
- محمد خير الحلواني- الخلاف النّحوي بين البصريّين والكوفيّين وكتاب الإنصاف ، دار القلم العربيّ ، حلب ، ١٩٧٤م .
- محمد خير الحلواني- المفصل في تاريخ النّحو العربي ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٧٩م .
- محمد الخضر حسين- دراسات في اللّغة العربيّة وتاريخها ، ط٢ ، المكتب الإسلامي ، دمشق ، ١٩٦٠م .
- محمد سعيد عبد الرحمن- قواعد لغة العرب فلسفتها وعللها ، بغداد ، ١٩٥٦م .
- محمد صلاح الدين مصطفى- النّحو الوصفي من خلال القرآن الكريم ، مؤسسة الصّباح ، الكويت ، ١٩٧٩م .
- محمد عاشور محمد- قطرب وأثره في الدّراسات النحويّة ، ط١ ، القاهرة ، ١٩٩٢م .
- محمد عبد الخالق عضيمة- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٩٧٩م .
- محمد علي الخولي- قواعد تحويليّة للّغة العربيّة ، ط١ ، دار المريخ ، الرياض ، ١٩٨١م .
- محمد عيد- النّحو المصفى ، مكتبة الشباب ، القاهرة ، ١٩٧٢م .
- محمد عيد- أصول النّحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث ، ط٢ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٨م .
- محمد الكسار- المفتاح لتعريب النحو ، المكتب العربيّ للإعلان ، دمشق ، ١٩٧٦م .
- محمد المختار ولد اباّه- تاريخ النحو في المشرق والمغرب ، منشورات المنظمة الإسلاميّة للتربية والعلوم والثّقافة ، إيسيسكو ، ١٩٩٦م .
- محمد مصطفى رضوان- نظرات في اللّغة ، ط١ ، دار الحقيقة ، بنغازي ، ليبيا ، ١٩٧٦م .
- محمد يوسف حبلص- من أسس علم اللّغة ، دار الثقافة العربيّة ، القاهرة ، ١٩٩٤م .

- محمود أبو كتة- دراسات في النّحو العربيّ : نحاة ومؤلفات ، ط٢ ، عمان ، ١٩٩٣م .
- محمود أحمد نحلة ، أصول النّحو العربي ، ط١ ، دار العلوم العربيّة ، بيروت ، ١٩٨٧م .
- محمود حسني مغالسة- النحو الشافي ، دار البشير ، عمان ، ١٩٩١م .
- محمود فهمي زيدان- في فلسفة اللّغة ، دار النهضة العربيّة ، بيروت ، ١٩٨٥م .
- محمود فجال- الإصباح في شرح الاقتراح ، ط١ ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٨٩م .
- محمود فؤاد عبد الباقي- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، ط١ ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٩٨٦م .
- المرادي ، الحسن بن قاسم(ت ٧٤٩هـ)- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، ط٢ ، ثلاثة مجلدات ، ستة أجزاء ، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان ، مكتبة الكليات الأزهريّة ، القاهرة ، ١٩٧٩م .
- المرادي ، الحسن بن قاسم(ت٧٤٩هـ)- الجنى الدّاني في حروف المعاني ، ط١ ، تحقيق فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ١٩٩٢م .
- المرزباني ، محمد بن عمران(ت ٣٨٤هـ)- نور القبس من المقتبس في أخبار النحاة والأدباء والشّعراء والعلماء ، ط١ ، اختصار يوسف بن أحمد اليغموري ، تحقيق رودلف زلهايم ، دار فرانستس شتاينر ، بيروت ، ١٩٦٤م .
- مزيد إسماعيل نعيم ، الصّيغ الرباعية والخماسية اشتقاقاً ودلالة ، مطبعة الحجاز ، دمشق .
- مصطفى حميدة- نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربيّة ، ط١ ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٩٧م .
- مصطفى زكي التوني- علل التغيير اللغوي ، جامعة الكويت .
- ابن مضاء القرطبي ، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن ت(٥٩٢هـ)- الرّد على النّحاة ، ط٢ ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٨٢م .
- المفضل بن محمد بن مسعر(ت ٤٤٢هـ)- تاريخ العلماء النّحويين من البصريّين والكوفيّين وغيرهم ، ط٢ ، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ، هجر للطباعة والنشر ، ١٩٩٢م .
- ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم(ت ٧١١هـ)- لسان العرب ، دار الفكر ، بيروت .

- مهدي المخزومي- في النحو العربي : نقد وتوجيه ، المكتبة العصريّة ، صيدا ، لبنان ، ١٩٦٤م .
- مهدي المخزومي- أعلام في النّحو العربي ، دار الجاحظ ، بغداد ، ١٩٨٠م .
- الموسوعة الفقهية ، ط٢ ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الكويت ، ١٩٨٦م .
- ميشال زكريا- قضايا ألسنيّة تطبيقيّة ، ط١ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٩٣م .
- ابن النديم ، محمد بن إسحاق- الفهرست ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٧٨م .
- نهاد الموسى- نظريّة النّحو العربيّ في ضوء مناهج النّظر اللغويّ الحديث ، ط٢ ، دار البشير ، ومكتبة وسام الأردن ، ١٩٨٧م .
- هدسن- علم اللّغة الاجتماعي ، ط١ ، ترجمة محمود عبد الغني عيّاد ، مراجعة عبد الأمير الأعسم ، دار الشؤون الثقافية العامّة ، بغداد ، ١٩٨٧م .
- ابن هشام ، جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١هـ)- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ط٢ ، أربعة أجزاء ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ثلاثة أجزاء ، دار الفكر ، بيروت .
- ابن هشام ، جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت ٧٦٢هـ)- شرح قطر النّدى وبلّ الصدى ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الباز ، مكّة المكرمة .
- ابن هشام جمال الدين عبد الله بن يوسف(ت ٧٦١هـ)- شرح اللمحة البدرية في علم العربيّة ، ط٢ ، جزءان ، القاهرة ، ١٩٨٥م .
- ابن هشام ، جمال الدين بن عبد الله بن يوسف(ت ٧٦٢هـ)- شرح جمل الزجاجي ، ط٢ ، تحقيق علي محسن عيسى ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٦م .
- ابن ولاّد ، أبو العباس أحمد بن محمد(ت ٣٣٢هـ)- الانتصار لسيبويه على المبرّد ، ط١ ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرّسالة ، بيروت ، ١٩٩٦م .
- وليد محمد مراد- نظريّة النّظم وقيمتها في الدراسات اللغويّة عند عبد القاهر الجرجاني ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٦م .
- ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ)- معجم الأدباء ، ط١ ، تحقيق إحسان عبّاس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٩٣م .

- ياسين بن زين الدين الحمصي العليمي (ت ١٠٦١هـ)- حاشية ياسين على مجيب الندا شرح قطر الندا ، القاهرة ، ١٣٢٣هـ .
- يحيي الشّاوي (ت ١٠٩٦هـ)- ارتقاء السيادة في علم أصول النّحو ، ط١ ، تحقيق عبد الرزاق عبد الرحمن السّعدي ، دار الأنبار للطباعة والنشر ، العراق ، ١٩٩٠م .
- اليماني ، عبد الباقي بن عبد المجيد(ت ٧٤٣هـ)- إشارة التّعيين في تراجم النّحاة واللغويّين ، ط١ ، تحقيق عبد المجيد دياب ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة ، الرياض ، ١٩٨٦م .
- ابن يعيش الصنعاني ،(٦٨٠هـ)- التّهذيب الوسيط في النّحو ، ط١ ، تحقيق فخر قدارة ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩١م .
- ابن يعيش ، موفق الدين علي بن يعيش (ت ٦٤٦هـ)- شرح المفصّل ، مجلّدان ، عشرة أجزاء ، دار الكتب ، بيروت ، ١٩٧٢م .
- يوسف الحمادي- النّحو في إطاره الصحيح ، دار سحنون ، تونس ، ١٩٩٠م .

الدّوريات

- إبراهيم أحمد عمر- صناعتا المنطق الفلسفيّ والنحو العربي : أتنفصلان؟ مجلة كلية الآداب ، العدد الرابع ، الخرطوم ، ١٩٨١م .
- إبراهيم بيومي مدكور- منطق أرسطو والنحو العربيّ ، مجلة مجمع اللغة العربيّة ، الجزء السابع ، القاهرة ، ١٩٥٣م .
- إبراهيم مدكور- نشأة المصطلحات الفلسفيّة في الإسلام ، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة ، الجزء السّابع ، القاهرة ، ١٩٥٣م .
- إسماعيل عمايرة- منهج تدريس المادّة النحويّة في المراحل الجامعيّة ، المجلة الثقافيّة ، العدد الواحد والأربعون ، عمان ١٩٩٧م .
- تمام حسان- أمن اللّبس ووسائل الوصول إليه ، حوليات كلّية دار العلوم ، القاهرة ، ١٩٦٩م .
- تمام حسان- اللّغة العربيّة والحداثة ، فصول ، المجلّد الرابع ، العدد الثالث ، القاهرة ، ١٩٨٤م .

- جعفر نايف عبابنة- مناهج البحث في النّحو واللغة عند العلماء المسلمين ، المجلّة الثّقافية ، العدد الواحد والأربعون ، الجامعة الأردنيّة ، عمان ، ١٩٩٧م .
- جيرهارد اندرس- المناظرة بين المنطق الفلسفي والنّحو العربيّ في عصور الخلفاء ، مجلّة تاريخ العلوم العربيّة ، المجلّد الأوّل ، العدد الأوّل ، معهد التّراث العلمي العربيّ ، سورية ، ١٩٧٧م .
- عبد الرحمن أيّوب- التفكير اللغوي عند العرب مصادره ومراحله ، مجلة مجمع اللغة العربيّة ، الجزء الرابع والعشرون ، القاهرة ١٩٦٩م .
- عبد الرحمن أيّوب- التفكير اللغويّ عند العرب مصادره ومراحله ، المجلة العربيّة للعلوم الإنسانيّة ، المجلد الأوّل ، العدد الرابع ، الكويت ، ١٩٨١م .
- عبد الرّحمن الحاج صالح- النّحو العربيّ ومنطق أرسطو ، مجلّة كلية الآداب ، العدد الأوّل ، جامعة الجزائر ، ١٩٧٠م .
عبد الرحمن الحاج صالح- مدخل إلى علم اللسان الحديث ، الجزء الثاني ، مجلة اللسانيات ، المجلد الأوّل ، العدد الثّاني ، الجزائر ، ١٩٧١م .
- عبد الرحمن الحاج صالح- مدخل إلى علم اللسان الحديث ، الجزء الثالث ، مجلة اللسانيات ، المجلد الثاني ، العدد الأوّل ، الجزائر ، ١٩٧٢م .
- خديجة الحديثي- العلّة النحويّة ومدى ظهورها في كتاب سيبويه ، مجلة كلية الآداب والتربية ، العددان الثالث والرابع ، الكويت ، سنة ١٩٧٣م .
- عبد العظيم فتحي خليل الشاعر- بين الأصالة والنيابة في النحو العربي ، مجلة حوليات كلية اللغة العربية ،العدد الثاني ، القاهرة ، ١٩٨٤م .
عبد الفتاح الحموز- ظاهرة كثرة الاستعمال ومسائلها في العربيّة ، المجلة العربيّة للعلوم الإنسانيّة ، المجلد السابع ، العدد الخامس والعشرون ، جامعة الكويت ، ١٩٨٧م .
- عبد الفتاح الحموز- مواضع اللبس في العربيّة وأمن لبسها ، مؤتة للبحوث والدراسات ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، الأردن ، ١٩٨٧م .
- عبد الفتاح الحموز- ظاهرة التعويض في العربيّة وما حمل عليها من المسائل ، ط١ ، دار عمّار ، عمان ، ١٩٨٧م .
- عبد القادر الفاسي الفهريّ- الربط الإحالي : التطابق ونمطيّة اللغات ، مجلة تكامل المعرفة ، العدد التاسع ، المغرب ، ١٩٨٤م .

- عبد القادر المهيري- علل النّحو لابن الورّاق، حوليات الجامعة التونسية، العدد العشرون، تونس، ١٩٨٠م.

- عبد القادر المهيري- التعليل ونظام اللّغة، حوليات الجامعة التونسيّة، العدد الثاني والعشرون، تونس، ١٩٨٣م.

- علي العماري- العلل النحويّة، مجلة الرسالة، العدد الخامس والعشرون بعد الألف، القاهرة، ١٩٥٣م.

- فخر الدين قباوة- توجّهات الدّرس النّحوي، مجلّة الجامعة الإسلاميّة، العدد السابع، لندن، ١٩٩٥م.

- ليونز- مدخل إلى اللغة واللسانيات، ترجمة حمزة بن قبلان المزيني، مجلة كلية الآداب، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٨٧م.

- محمد شوقي أمين- في تيسير النحو والصرف، مجلة مجمع اللغة العربيّة، الجزء السادس والأربعون، القاهرة، ١٩٨٠م.

- محمد هاشم عبد الدايم- التعليل عند النحاة، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلاميّ، العدد الثالث، مكّة المكرمة، سنة ١٩٨٠م.

- محمد هاشم عبد الدايم- النحو بين مؤيّديه ومعارضيه، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مكّة المكرّمة، ١٩٧٥م.

- محمد يوسف حبلّص- الحمل على المعنى عند النّحاة العرب، حوليات كلّية دار العلوم، العدد الخامس عشر، القاهرة، ١٩٩٢م.

- محمود حسني- نفي كتاب «الجمل في النحو» عن الخليل بن أحمد الفراهيدي، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثالث، العدد التاسع، دمشق، سنة ١٩٨٧م.

- مصطفى جمال الدين- رأي في أصول النحو وصلته بأصول الفقه مجلّة تراثنا، المجلّد الثّامن عشر، العدد الأوّل، السّنة الخامسة، ١٤١٠هـ.

- مصطفى نظيف- نقل العلوم إلى اللّغة العربيّة، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، الجزء السّابع، القاهرة، ١٩٥٣م.

- نهاد فليح حسن- العلّة النحويّة بين النظريّة والتطبيق، مجلة آداب المستنصريّة، ع١٤، بغداد، ١٩٨٦م.

- نهاد الموسى- في التطوّر النحويّ وموقف النحويّين منه ، مجلة كليّة الآداب ، المجلد الثالث ، العد الثاني ، عمان ، ١٩٧٢م .

- نهاد الموسى- في الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه ، مجلّة حضارة الإسلام ، وقائع مؤتمر ذكرى القرن الثاني عشر لوفاة سيبويه ، دمشق ، ١٩٧٤م .

- نهاد الموسى- رأي في رسم منهاج النحو ، مجلّة التربية ، العدد الرابع عشر ، قطر ، ١٩٧٦م .

- نهاد الموسى- الخطأ في العربيّة نموذج من التردد بين منازل المثال والواقع ، مجلة الأبحاث ، السنة الواحدة والثّلاثين ، الجامعة الأميركيّة ، بيروت ، ١٩٨٣م .

- يحيى بن عدي بن حميد بن زكريا- تبيين الفصل بين صناعتي المنطق الفلسفيّ والنحو العربيّ ، تحقيق جيرهادراندرس ، مجلة تاريخ العلوم العربيّة ، المجلد الثاني ، العدد الأوّل ، حلب ، ١٩٧٨م .

وقائع المؤتمرات:

- تمام حسان- إعادة وصف اللغة العربيّة ، ندوة أشغال اللسانيات الجامعة التونسية ، تونس ، ١٩٨٠م .

- عبد الرحمن الحاج صالح- منطق النّحو العربيّ والعلاج الحاسوبي للغات ، السجل العلمي لندوة استخدام الحاسوب في تقنية المعلومات ، الكويت ، ١٩٧٨م .

- عبد الرحمن الحاج صالح- أول صياغة للتراكيب العربيّة : نظرية العمل العربيّة ، ندوة اللغويات الحسابية العربيّة ، الجمعية المصريّة للحاسب الآلي ، القاهرة ، ١٩٩٢م .

- عبد الرحمن الحاج صالح- الجملة في كتاب سيبويه ، ندوة النحو والصرف ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب ، دمشق ، ١٩٩٤م .

- عبد السلام المسدي- اللسانيات وعلم المصطلح العربي ، أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربيّة ، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ، ط٨٣ ، العدد الخامس ، تونس ، ١٩٨١م .

- نهاد الموسى- مقدمة في علم تعليم اللغة العربيّة ، أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية ، الجامعة التونسية ، تونس ، ١٩٨٣م .

- نهاد الموسى- الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية ، الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات ، تونس ، العدد السادس ، الجامعة التونسية ، ١٩٨٥م .
- هادي نهر- آراء حول إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً ، أشغال ندوة اللسانيات واللغة والعربية ، الجامعة التونسية ، تونس ، ١٩٨١م .

الرسائل الجامعية:

- الأزهري ، خالد بن عبد اللّه (ت ٩٠٥هـ)- شرح التوضيح على التصريح ، تحقيق عمر يوسف مصطفى ، القسم الأول ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق ، دمشق ، ١٩٩٤م .
- حسن الملخ- نظرية الأصل والفرع في النّحو العربيّ ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، عمان ، ١٩٩٥م .
- ابن سنان الخفاجي- سرّ الفصاحة ، تحقيق سليم سليمان الأنصاري ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، بغداد .
- عبد الجليل بدا- أبو العباس المبرّد : حياته وآثاره ومذهبه النّحوي ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق ، دمشق ، ١٩٨٤م .
- عبد الحميد علي الفلاح- نهج السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه ، رسالة دكتوراه ، الجامعة الأردنية ، عمان ، ١٩٨٨م .
- عطا موسى ، مناهج الدرس النحوي في العالم العربيّ في القرن العشرين ، رسالة دكتوراه ، الجامعة الأردنية ، عمان ، ١٩٩٢م .
- العكبري ، أبو البقاء عبد اللّه بن الحسين (ت ٦١٦هـ)- المصباح في شرح الإيضاح ، تحقيق يحيى مير علم ، رسالة دكتوراه ، جامعة دمشق ، ١٩٩٢م «الجزء الثاني من رسالته «منهج العكبري» في شرح الإيضاح»» .
- قاسم عبد الرضا كاصد- محاولات حديثة في تيسير النحو العرب ، رسالة ماجستير ، جامعة البصرة ، البصرة ، ١٩٨٤م .
- الكافيجي ، محمد بن سليمان (ت ٨٧٩هـ)- كتاب شرح الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمود أحمد سويد ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق ، دمشق ، ١٩٨٠م .

- مزيد إسماعيل نعيم- منهج أبي حيان الأندلسي في كتابه ارتشاف الضرب من لسان العرب ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٨م .
- نضال محمد هاشم- السهيلي ومنهجه في النّحو واللغة ، رسالة ماجستير ، جامعة البصرة ، العراق ، ١٩٨٤م .
- النقرة كار ، عبد الله بن محمد بن أحمد(ت ٧٧٦هـ)- العباب في شرح اللباب ، تحقيق حمدي إبراهيم المارد ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق ، ١٩٨٧م .

المخطوطات.

- أبو حيان الأندلسي ، أثير الدين محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ)- منهج السالك ، المجلد الخامس من شرح «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» ، مخطوط في مكتبة تشستر بيتي بإيرلندا ، مصور في الجامعة تحت رقم«٣٣٤٢» ،(ميكروفيلم) .
- السيرافي ، الحسن بن عبد اللّه(ت ٣٦٨هـ)- شرح كتاب سيبويه ، أحد عشر جزءاً ، مصوّر في الجامعة الأردنية عن دار المخطوطات في صنعاء تحت رقم«١٠١١- ١٠١٢» ، (ميكروفيلم) .
- السّيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١هـ)- طبقات النّحاة الوسطى مصوّر عن مخطوطات المكتبة الوطنيّة في باريس تحت رقم«٢٠١٩» ،(ميكروفيلم) .
- فخر الدين الرازي ، محمد بن عمر (ت ٦٠٦هـ)- الإعراب ، مصوّر عن مخطوطات مكتبة تشستر بيتي بإيرلندا ، تحت رقم «٣٣٧٤» ،(ميكروفيلم) .

بحوث غير منشورة:

- تمام حسّان- أساسيات النّحو العربي وتيسير تعليمه «صورة بخط اليد عن محاضرة غير منشورة ألقيت في الموسم الثقافي لمجمع اللغة العربيّة الأردني في ٢٥نيسان /١٩٩٨م .

Foreign References:

- Baalbaki, Ramzi Munir - Dictionary of Linguistic Terms,Dar Elilm Lilmalayin, Beirut, 1990.
- Greene, Judith - Psycholinguistics: Chomsky and Psychology. Har mondsur orth, 1972.
- International Encyclopedia of Linguistics, Oxford University Press, vol 2, 1992.
-Radford, Andrew - Transformational Syntax, Cambridge University Press, New York, 1978.